دعوة

إلى سبيل المؤمنين

تأليف
طارق زين العابدين

فهرس المطالب

- الإهداء
- المقدمة
- تمهيد
- الفصل الأول: عدالة الصحابة
- الفصل الثاني: حديث الإقتداء بأبي بكر وعمر
- الفصل الثالث: خلافة أبي بكر الصديق
- الفصل الرابع: أولو الأمر هم أهل البيت عليهم السلام
- الفصل الخامس: الخليفة بعد النبيّ (ص) عليّ (ع)

دعوة إلى

سبيل المؤمنين

(ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا)

النساء 115

طارق زين العابدين

الإهداء

إلى من هنى الثرى به ضجيعا أمجدا

إلى من أضاءت وجناته الليل الأسودا

إلى ضجيع تمرغت حبيبات الثرى عليه تبركا

وتنعمت به خمرا أقام عندها سرمدا

إلى ضجيع مطرت به أرض الخريف القاحل

وازدانت به الأيام في عيش أرغدا

إلى من غطاه تراب الأرض ولا عجب

فمن تحت الثرى دوما نروم العسجدا

إلى زين العابدين المهدلي أبي

أهدي أشواق القلوب توجدا

المقدمة

الحمد لله الذي علا بحوله، ودنا بطوله، مانح كل غنيمة وفضل، وكاشف كل عظيمة وأزل، أحمده على عواطف كرمه، وسوابغ نعمه، وأومن به أولا باديا، وأستهديه قريبا هاديا، وأستعينه قادرا قاهرا، وأتوكل عليه كافيا ناصرا.

وأشهد أن محمد (ص) عبده ورسوله، أرسله لإنفاذ أمره، وإنهاء عذره، وتقديم نذره [1].

إن ما ستطالعه، إن شاء الله، بين دفتي هذا الكتاب هو طائفة من التحقيقات التي قمت بها خلال مدة دراستي في كليه الإلهيات والمعارف الإسلامية في إيران، حول مسألتين مهمتين هما:

1 – عدالة الصحابة بقضهم وقضيضهم.

2 – مسألة الخلافة بعد النبي (ص)، وما تمخضت عنه أحداث السقيفة وخلاف السنة والشيعة حول هذه المسألة، معتمدا في ذلك على ما جاء حولها في المراجع المعتبرة لأهل السنة والجماعة.

وأنا بدوري أعرض ما توصلت إليه من قناعات على من تهمه المسألة من أفراد المسلمين كافة، من خلال مفهوم (لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي) [2]، ومن

(1) نهج البلاغة: من الخطبة 83 (الغراء).

(2) البقرة: 256.

خلال النضج الفكري الذي يتمتع به أكثر الشباب في هذا العصر العلمي، ومن خلال حرية الاعتقاد والفكر التي يقرها كل إنسان لنفسه ولغيره، كل ذلك بعيدا عن العصبية، والقبلية والقومية، وبعيدا عن المنهج الذي لا يعتمد على الدليل والحجة المقنعة في طرحه لما يعرضه على الناس.

لقد كان هذا التحقيق مما لا بد منه ولا مفر، إذ القضية ترتبط بالاعتقاد والمصير الأبدي، فلم يكن المجال ليسمح بالمساومة أو المماطلة أو الترضيات.

إن الدين الإسلامي لما كان هو نظام الحياة الذي يجب أن يؤسس كل مؤمن حياته عليه ويبني عليه مصيره، كان لا بد أن يقوم اعتقاد كهذا على أساس يبعث اليقين والطمأنينة. ولا يصح أن تنال المصائر بالظنون والتوهم، أو تنال بالتقليد الأعمى الذي لا يعرف صاحبه الدليل والحجة غير ما كان عليه الآباء والأولون، فإذا سئل: لماذا أنت مسلم؟ فإنه لا يجيب إلا بالصمت والحيرة. وإذا قيل له: لماذا أنت شيعي أو سني أو مالكي أو...؟ تراه يخطئ [1] في الإجابة. كل ذلك لأنه لم يفكر في اعتقاده ومصيره من قبل بحرية، بل قام كل ما عنده من اعتقاد على التقليد الأعمى والاجتماعي، فصار على هذا مسلما: شيعيا أو سنيا.

ولما كان هذا الأمر خاصا للغاية بالفرد نفسه، سواء في هذه الحياة أو في الحياة الأخرى، فمن الجهل أن يعارضه أحد فيما

ذهب إليه واطمأنت له نفسه، فلا يجوز إملاء الاعتقاد أو إكراه الناس على نهج يسيرون عليه، ولكن يجوز إقناعهم بالدليل والحجة المقنعة بالروح العلمية الرياضية العصرية، في إطار حرية الاعتقاد التي سار عليها دين محمد (ص) في تعامله مع الفرق والأديان والاعتقادات المخالفة في كل زمان ومكان.

ولقد كنت أتعجب جدا من أولئك الذين عارضوني وخاصموني بشدة، عندما اخترت لنفسي مذهب أهل بيت النبي (ص)، اطمئنانا مني لهذا المذهب الذي هو عندي أكمل المذاهب وأفضلها بال منازع، بل هو ما كان عليه النبي وأصحابه العدول. ويتعبد به اليوم عدد كبير من أمة محمد (ص) في كثير من بلدان العالم الإسلامي.

---

(1) تخطرف الشئ: جاوزه وتعداه. لسان العرب 9: 79.

فالذي ليس له الشجاعة لتقبل الحقائق والأدلة المقنعة، ولا يتذوقها إلا مرة، لا يجوز له أن يضايق من رضي بالحق وقبل الدليل وتذوق فيه الطلاوة والحلاوة.

غير أنني لم أغلق الباب أمام من يرى خلاف ما رأيت، ويملك من الأدلة ما لم أملك، على أنه سيظل الباب مفتوحا له، ما دام ينتهج في حواره قوله تعالى: (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن) [1]، وإلا فالباب موصد.

والله من وراء القصد.

المؤلف

1416 هـ / 1995 م

أم درمان

---

(1) النحل: 125.

تمهيد

- الإنسان بين الواجب الدنيوي والمصير الأخروي.
- وجوب التحقيق في أمر العقيدة.
- متطلبات التحقيق في أمر العقيدة.
- الأسباب الموجبة للتحقيق في أمر العقيدة.

أولا: الفتن والاختلافات الحادة.

ثانيا: تعدد الفرق الإسلامية.

ثالثا: بعد المسافة الزمنية بين زماننا وزمان النبي (ص).

رابعا: حصار أهل البيت وتكميم أفواههم.

- إختلاف المسلمين حول ولي الأمر.

الإنسان بين الواجب الدنيوي والمصير الأخروي

يأتي الإنسان إلى هذه الحياة الدنيا، مبتدئا، إياها بيوم مولده، ثم ينشأ ويترعرع.

وتترعرع في جنبيه آماله وأحلامه، ويقوى تعلقه بهذه الحياة، فلا يسعه فراقها ولا يرضى بغيرها بدلا، فيطوي على هذا الحال سنين طويلة، ويبلغ من عمره ما يبلغ، فتأكل الأيام قواه ويثقل الزمان ظهره بحمل من السنين، فيقعد مرغما عن السعي إلى الآمال والركود خلف الأحلام. وعندها تحين الالتفاتة، وهو ما يفتأ يرى أنه قد بلغ النهاية في عراكه مع أحداث الحياة من أجل الوصول إلى ما كان يرجوه من أسفاره. وها هو الآن يضع عصا الترحال مستسلما لأمر الواقع، إذا قد حانت أشواط الفراق، وقد ازدادت الشقة بينه وبين هذه الحياة، ثم يلفظ آخر أنفاسه خاتما تلك الحياة في لحظة من سكرات الموت.

فهل ينتهي إلى هنا كل شئ؟ وهل تنتهي الحياة بموت الإنسان وتحوله إلى جثة هامدة وعظام نخرة، ثم لا شئ بعد ذلك؟ فإن كان الأمر كذلك، فما هو الفرق إذا بين الإنسان والحيوان، وبين إنسان وآخر من جنسه من حيث المصير؟ ما الفرق بين الناس:

الناجح منهم والفاشل في حياته، وبين الخير والشرير، وبين العادل والظالم؟ أم أن خالق الكون والإنسان لا يهدف إلى شئ من خلقه إياه؟ أم أن وجود الإنسان محدود بهذه الحياة الدنيا فحسب، فلماذا الموت والفناء إذا، ولم لا يترك الإنسان مخلدا باقيا في حياته، ما دام لا شئ بعد الموت، أم أن الخالق عاجز عن إبقائه فيها أبدا؟

الكل يعلم – سواء استمد علمه هذا من عقيدة دينية أو من الفطرة – أنه ميت وماض إلى حياة أخرى، وحتى أولئك الماديون فإنهم إنما ينفون هذا لفظا وجدلا لا يقوى على إقناع أو حجة بل يقرون بذلك فطرة أخفوها من خلف مكاوراتهم ومرائهم.

إن الحياة لا تنتهي بالموت، وإنما الموت انتقال إلى الحياة الثانية التي تبدأ بما يسمى بالحياة البرزخية. وفي الواقع أنه بالموت يبدأ كل شئ، فالحياة الدنيا ليست سوى تلك الأعمال التي يتصدى لها الإنسان فيها منذ ولادته إلى يوم ارتحاله، والحياة الأخرى ليست سوى حضور تلك الأعمال التي تصدى لها الإنسان في حياته الدنيا بنواتها منذ بلوغه التكليف ثم حصحصتها بلا تجاوز

لصغرة ولا كبرة. وعلى هذا الأساس – فالناس – وهم في حياتهم الدنيا – سواسية من حيث إن لهم اكتساب هذه الفرصة للتحصيل والتزود كل على قدر ارتباطه بخالقه والتزامه بتكاليفه. وهم بذلك على قدر وافر من الاختيار، بل دون جبر يحول بينهم وبين اكتساب هذه الفرصة السانحة التي لا تتكرر. وطبقا لذلك فهم سواسية أيضا من حيث الثواب والعقاب في الحياة الأخرى، كل طبقا لما اكتسبه في حياته الأولى وما انتخبه من نهج فيها.

إذا فالحياة الأولى مرحلة الاكتساب والتزود، والموت هو لحظة الانتقال إلى الحياة الثانية التي هي حياة الاستقرار الأبدي لما اكتسبه وتزود به سابقا (ليجزي الله كل نفس ما كسبت إن الله سريع الحساب) [1].

إن الحياة التي يحرزها الإنسان في آخرته بلا شك هي حياة أبدية ويمكن للفرد أن يتصور ويمعن الفكر بعمق في معنى تلك الحياة الأبدية، مع العلم بأن الأبدية تعني إلى جانب عدم الانقطاع والانصرام اللاعودة واللارجعة لترتيب الأمور وإصلاح ما فسد منها، إذا أن ذلك أمر ممنوع ولا مجال له قط. فليتصور الإنسان ذلك، وليضع نفسه مرة في موضع من حالفه التوفيق في تلك الحياة الأبدية، ومرة في موضع الذي جانبه التوفيق وحدث على أقل تقدير تقصير في أعماله فأصابه نوع من الشقاء فيها، وليذوق طعم الحياتين في الحالتين معا، حتى يتبين له الفرق الشاسع وخطورة الموقف، حتى تتبين

(1) إبراهيم: 51.

له أهمية الحياة الدنيا من حيث إنها مجال لا جواز المصائر، وبالتالي يدرك جيدا أن السعي إلى البحث عن سبيل السلام واجب، يحتمه عليه خطورة ما يؤول إليه مصيره الخاص في تلك الحياة التي لا فرصة فيها لإصلاح ما فسد، ولا عودة فيها للبدء من جديد.

فالحياة الدنيا – وهي مجال لأداء هذا الواجب ومنطلق لذاك المصير – ليست مجالا لاكتساب أعمال قد أحيطت بالظنون وطوقت بالأوهام، إذا أنها حياة – وهي تؤدي إلى مصير كهذا قطعا – لا تحتمل ذلك لمحدوديتها وقصورها، فلا بد إذا أن يكون كل فعل يكتسب فيها مؤسسا على اليقين والحق، والفعل الذي يبعث الاطمئنان على النتائج فتأسيس هذه الحياة على الظن والأوهام لا ينتهي إلا إلى هذين. إن أهمية الحياة الدنيا من هذا الحيث لا تقل شيئا عن أهمية الحياة الأخرى، إذ لا بد للإنسان أن يبعد عن حياته هذه كل ما من شأنه أن يباعد بينه وبين السعادة الأبدية في تلك الحياة التي تقوم على أساس اليقين، بل عين اليقين. وهذا هو أصل السعادة وأساس الفوز في الحياة الآخرة.

والسنخية بين الحياة الدنيا والحياة الآخرة واضحة، فما يفعله الإنسان في هذه الحياة يحضر بعينه وبصورته النوعية الحقة ليجده الفرد هناك أمامه، بل كل فعل وكل شئ آنذاك يتجلى في صورته الواقعية التي لا نستطيع ونحن في حياتنا هذه – ما دمنا قد بنيناها على الظن – أن ندركها كما هي في الواقع الحقيقي، وهذا هو اليقين المطلوب في هذه الحياة، الذي تكون علائمه التي تشير إليه هي اليقين المطلوب في هذه الحياة في أدنى درجاته.

وجوب التحقيق في أمر العقيدة

والحصول على هذا اليقين أولى ما يكون في العقيدة، إذ أنها أصل لكل فرع، وفساده في فسادها الذي هو موجب لكل فساد لا محالة، إذ العقيدة هي التي نعنيها بالتحقيق والتصحيح حتى تبدو وقد تأسست على الحقيقة واليقين، فلا بد إذا من التحقيق من سلامتها بالفحص وإعادة النظر وتقليب البصر وإعمال الفكر والتدبر في أحوالها.

والعقيدة لا تورث حتى ندعها للفطرة وحدها، والاتكاء على اعتقاد الأسلاف والآباء والأجداد ممنوع: (وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا، أولو كان آباؤهم لا يعلمون شيئا ولا يهتدون)[1]؟

ولأجو أن يظن أحد أن هذا منحصر بنقض عقائد المشركين التي ورثوها عن أسلافهم فحسب، بل يمتد ليشمل العقيدة التي ورثها أصحابها عن الأسلاف، ظنا منهم أنها من الإسلام في شئ. والسبب في ذلك أن عقائد المسلمين قد تلونت وتقسمت وتعددت وتنوعت بسبب الاختلافات والفتن التي عصفت بالجيل الأول من المسلمين، وما ورد على عقائدهم من عقائد الأمم والوافدين. ولو لم يكن غير هذا لكان كافيا في إيجاب النظر والبحث في ما بلغنا من اعتقاد السابقين، ولكن الرسول (ص) قد صرح محذرا أمته إذ يقول (ص) (افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة). إذا فالاختلاف الذي وقع

---

(1) المائدة: 104.

بين المسلمين إلى اليوم يؤيد ما ذهبنا إليه في وجوب التحقيق والبحث في ما بلغنا من اعتقاد، وإلا فكيف نطمئن على حصول السلامة وبلوغ النجاة؟ وكيف نثبت ذلك ونقيم عليه الدليل والحجة؟ هذا أمر لا أظن سيستهونه مسلم ارتبط مصيره بيوم فيه حساب ثم ثواب أو عقاب ولا إنسانا صدق باليوم الآخر ولا يرجو فيه النجاة والسلامة، فالتحقيق والبحث هو السبيل إلى بلوغ هذه الغاية والحصول على النجاة المطلوبة.

وما يجدر الإشارة إليه أن الذي يفجعون بالمصير السئ والنهاية والمشؤومة في تلك الحياة الأخرى هم الذين سكنت نفوسهم للموروث من العقائد، ظنا منهم أنه الحق، وتلذذت أنفسهم بنشوة الغفلة وهدأة النفس لها، ولما أصابوه من هذه الحياة.

وهؤلاء إما أنهم قد أطلقوا للنفس زمامها وحبلها على غاربها بالتهاون والتساهل في أمر الدين ونسيان الحياة الآخرة وعدم مراعاة أمرها بتصحيح اعتقاد أو أداء تكليف، أو أنهم ركنوا إلى الأوهام في اعتقادهم وغاصوا في بحار الوهم بحثا عن اللؤلؤ، دون أن يتفطنوا إلى أن اعتقادا كهذا لا وجود له حتى يأتي باللؤلؤ النفيس، فليس الوهم إلا عدم محض لا يوجد إلا في الخيال.

أو أن هؤلاء قد استلقوا في أحضان الظن في أمر العقيدة. وذاقوا بهذا يسيرا من مذاق الحقيقة بعد اختلاطها بقدر جم من الباطل، وهم في غمرة هذا المذاق الحلو الذي يتلمظونه بين كم من المرارة ركنوا لمذاق الباطل الذي خلطوه به ظنا منهم أن

(1)

للحق مذاقا كهذا إذ أنهم خطوا عملا صالحا بآخر سيئا (إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئا) .

والذين يمحصون اعتقادهم الديني ليبلغ حد اليقين أو قربوا من اليقين تضعف نسبة الشك والظن فيه بصورة تجعل مقدار الشك لا يؤدي وجوده إلى زوال الطمأنينة في الاعتقاد، فهؤلاء أقرب من غيرهم إلى النهج الذي رسمه النبي الأكرم (ص) لكي يسير عليه الناس، بل هؤلاء لا يعجزون عن التماس الأدلة والحجج القوية على اعتقادهم هذا من حيث موافقته لآيات القرآن وأحاديث النبي (ص) ومسلمات العقل وفطرياته، فهم في

(1) النجم: 28.

حقيقة الأمر يأنسون، في اعتقادهم الممحص هذا، إلى التفسير السليم لنقاط الخلاف بينهم وبين الفرق الأخرى، تفسير يخلوا من التكليف الذي لا يرضى أبدا في مثل هذه المواقف، بل يقفون على أعتاب التفسير الحكيم لهذه النقاط الخلافية دون أن تتلجلج النفوس الحرة في قبوله ودون أن يخالفه القرآن أو الحديث أو مقتضيات العقل المتوازنة فهكذا يجب أن يكون الاعتقاد في المسائل الدينية الأصلية،ولا يتأتى ذلك إلا ببذل الهمم في البحث والتحقيق – كما أسلفنا – والتنائي عن العصبية والجاهلية والتقليد الأعمى.

متطلبات التحقيق في أمر العقيدة

إن من حزم الأمر على التحقيق والبحث في اعتقاده فهو لا يستطيع إحراز شئ من تحقيقه إن كان مفعما بالتعصب والتقليد اللذين لا يتيحان الفرصة للتحقيق الحر، فلا بد له لكي يكون حر الحركة والتفكير أن يفرغ نفسه من كل ما يكون أن يتسبب في إفساد التحقيق عليه والحيلولة بينه بين ما يصبو إليه من بحثه،وأن يهيئ نفسه جيدا لتقبل الحقيقة التي يصل إليها، بعد نجاز التحقيق والاطمئنان إلى سلامته من حيث المنهج السليم والأدلة المقنعة بلا شك، لأن الخوف من خوض التحقيق أو الخوف من تقبل النتيجة عدو المحقق الذريه، فالنتيجة تحتم عليه رحابة الصدر لتقبلها باعتبار أنها الحق، بل تحتم عليه الدفاع عنها وعرضها على الآخرين. ومن لا يهدف إلى هذا من تحقيقه وبحثه فعليه ألا يشرع في شئ من التحقيق لأنه يكون عندئذ مضيعة لوقته، بل يكون عبثا ولعبا، ولماذا يحتمل المشاق ويقطع الحجة على نفسه ثم لا يقبل نتيجة بحثه وتحقيقه ولا يدافع عنها؟

ثم إن المحقق والباحث في مسألة الاعتقاد الديني له ثوابت أساسية ينطلق منها باديا بحقه وتحقيقه، فهو لا يستغني عنها أبدا، ولا يتجافى عنها في بحثه عن الاعتقاد الكامل السليم. وهذه الثوابت الأساسية تتمثل في:

- الإيمان بالله، فهذا اعتقاد استقر في قلوب المسلمين، وهم في ذلك سواء: إذا أننا لا نجد فرقة تدعي الإسلام دون أن يكون لها اعتقاد وإيمان بالله تعالى، بل إنها بغير هذا

الاعتقاد تكون على نقيض الإسلام، فالله تعالى موجود وهو لخالق والمدبر للوجود بأسره، ما علمنا منه وما لم نعلم.

- الإيمان بالنبي (صلى الله عليه وآله)، باعتباره رسولا من قبل الله تعالى إلى الناس كافة، وهو خاتم الأنبياء والرسل، معصوم موأ عن كل ما يقلل من شأنه، وجبت طاعته في أوامره ونواهيه.
- الإيمان بالقرآن كتاب الله الذي أنزل على نبيه المصطفى (صلى الله عليه وآله) كتابا محفوظا تكفل الله بحفظه عن التحريف والتبديل، وهو المعجزة التي بينت صدقه (صلى الله عليه وآله).

فالقرآن هو الدليل على نبوة محمد (صلى الله عليه وآله)، وهو – من ثم – الدليل على وجود الله وخالقيته وربوبيته ووحدانيته إضافة إلى الدلائل الأخرى المبثوثة في الأنفس والآفاق، وذلك لأن طبيعة القرآن الإعجازية تفرض على البشر ذلك الاعتقاد، إذ أنهم – بإزاء القرآن – قد عجزوا عن:

1 – الإتيان بمثله. يقول الله في كتابه الكريم: (قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا) [1].

2 – الإتيان بسورة من مثله. يقول تعالى: (وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله، وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين) [2].

وهذا تحد صريح يثبت صدق النبي (صلى الله عليه وآله) في ادعائه النبوة، الأمر الذي يثبت وجود الله وهيمنته على الوجود.

3 – العجز عن تحريف القرآن. ولو بإبدال حرف واحد بحرف آخر، وهذا من إعجاز القرآن الواضح في بقائه – منذ نزوله إلى هذا اليوم عبر القرون – على ألفاظه، ولا غرو فقد تكفله الله بالحفظ (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) [3]. وهذا دليل قاطع يؤكد صدوره من عند الله تعالى إلى نبيه (صلى الله عليه وآله).

---

(1) الإسراء: 88.

(2) البقرة: 23.

(3) الحجر: 9.

إن الباحث وهو يقف على هذه الثوابت لا يخشى خلوا عن الاعتقاد الذي يضمن له البقاء على عقيدة الإسلام، وإن كان ربما اكتنفه النقص من حيث آخر، لأن الإيمان بالله ورسوله وكتابه ومفارقته فيما أمر الناس به خلل صريح في عقيدة المخالف عن عمد بعد العلم به، ونقص في عقيدة المخالف بلا عمد لجهله بالأمر. وهو لا يعذر لجهله هذا، فما عليه إلا البحث والتحقيق لإزالة الجهل أو الظن أو الوهم لإكمال هذا النقص الواضح. وهذا هو المطلوب التحقيق فيه، ذلك لأنه لو كان الإيمان بالله ورسوله وكتابه كافيا لنجاة الناس لما كانت الفرقة الناجية واحدة. ولما اختلف الناس فصاروا مذاهب وفرقا تسعى كل واحدة منها لإبطال اعتقاد الأخرى.

فالإيمان بالله وبرسوله وكتابه هي السمة المشتركة بين كل الفرق المختلفة والمتخالفة،ولا نجد فرقة تدعي الانتساب إلى الإسلام تؤمن بالله وتكفر برسوله أو تطعن في كتابه الكريم، ورغم ذلك فالناجية واحدة. فما هي إذا تلك السمة التي انفردت بها هذه الفرقة عن سائر الفرق ونالت بها الفوز والنجاة؟ وبالتأكيد أن هذه السمة لا تتوفر إلا في هذه الفرقة دون غيرها،وإلا لما كان اختلاف، ولكانت كل الفرق في الواقع فرقة واحدة، فما هذه الصفة يا ترى؟! وهذا هو أساس البحث والتحقيق الذي نحن بصدده..

إذا لا بد من التعرف على هذه الفرقة بهذه الصفة التي تميزت بها عن سائر الفرق.

يقول الإمام الرازي: (إن النهي عن الاختلاف والأمر بالاتفاق يدل على أن الحق لا يكون إلا واحدا. وإذا كان كذلك كان الناجي واحدا [أي الناجي فرقة واحدة من بين الفرق المتخالفة] [1].

(1) التفسير الكبير للإمام الرازي 8: 174 - آل عمران 103 قوله تعالى: (واعتصموا...).

الأسباب الموجبة للتحقيق في أمر العقيدة

لا شك أن ما ندين من عقائد يحتوي على قدر جيد من الحقيقة، بل بالنظر إلى وجود القرآن بيننا يجعلنا نستطيع أن نجزم بأن ما بين أيدينا هو كل الحقيقة، ولكن وجود الحقيقة بيننا شيء والعمل على أساس هذه الحقيقة شيء آخر، فالنبي (صلى الله عليه وآله) لم يأمر باتباع القرآن أو العمل به فحسب بل قرن به ما قرن، وهذا المقرون بالقرآن ليس فيه حقيقة تنفصل عن القرآن وتخالفه، بل يبين ما اشتمل عليه القرآن من الحق. إذا فالمقرون بالقرآن هذا لا نستطيع أن نقف من دونه على ما جاء به القرآن من الحق. وهذا هو السبب الذي لا نستطيع معه أن نقطع بأن ما ندين به يشتمل بلاريب على اليقين دون الظن، وكثير من الأسباب أدت إلى عدم القطع هذا فكان دافعا للتحقيق والبحث، ومن هذه الأسباب:

أولا: الفتن والاختلافات الحادة

وهي الفتن والاختلافات عصفت بالمجتمعات والأفواد المسلمين، منذ نعومة أظافر الإسلام. وقد بدأت هذه الاختلافات والنبي (صلى الله عليه وآله) لما يرتحل من بين الناس آنذاك، فلقد اختلفوا في أهم مسألة ترتبط بمصير المسلمين وهم جلوس في حضور نبيهم (صلى الله عليه وآله)، وهو الاختلاف الذي عرف فيما بعد ب "رزية يوم الخميس ".ولا تخلو من حكايته كتب السير والأحاديث.ولا شك أن هذا الاختلاف قد ألقى بظلاله على زماننا، وأحيطت الحقيقة

على أثره بقدر من الإبهام أدى إلى صعوبة التعرف عليها بعينها،ولا سيما بعد افتراض عدالة كافة الصحابة الذين كانوا أول من اختلف في أمور الدين، فقد أسدلت هذه العدالة الشاملة ستارا معتما على كثير من الأمور، ومنعت التطرق إلى البحث والتحقيق فيما وقع بين الصحابة من اختلاف بهدف إدراك الحقيقة، فتهيب الناس السؤال عما حدث لمعرفة الحق من الباطل.

وبسبب هذه العدالة استوى عند المسلمين في هذا العصر الخطأ والصواب! لأن المتخالفين من الصحابة كلهم مأجورون ومثابون! فانتشر الإسلام على هذا، يدين الناس بأمور كثيرة مختلف عليها فيه.

ثانيا: تعدد الفرق الإسلامية

ذلك أن اختلافا كهذا حدث بين الجيل الأول –ولا سيما بعد الركون إلى عدالتهم كافة – قد أدى إلى بروز فرق لا تحصى ولا تعد في المجتمع الإسلامي. والعجيب أن أعضاء هذه الفرق –وهم لا يجوزون بحث الخلاف بين الصحابة – تراهم يبحثون حول ما حدث بينهم من اختلاف، وقد غفلوا عن أن اختلافهم هذا كثير منه معلول الاختلافات الأول، فإثبات الحق لفرقة وسلبه عن فرقة أخرى، هو في الواقع نسبة ذلك الحق إلىرأي من آراء بعض الصحابة في المسألة المختلف فيها، وسلبه عن الفرقة الأخرى هو سلب هذا الحق عن البعض الآخر منهم في نفس مسألة الاختلاف، وقد طعنوا بذلك في عدالة كافة الصحابة من مكان بعيد.

ثالثا: بعد المسافة الزمنية بين زماننا وزمان النبي (صلى الله عليه وآله)

وهذا من الأسباب القوية التي تؤدي بلا شك إلى بعث غريزة التحقيق والبحث في أمور الدين، لأن ما صدر من النبي (صلى الله عليه وآله) لا بد له أن يطوي كل تلك المسافة متنقلا بين أنواع أفواد البشر والمجموعات المتخالفة التي لا تعتمد إلا ما وافق الرأي منها ولا تحتفظ إلا بما تراه صوابا.

وهي في تحديدها الصواب من الخطأ تتنازعها أمور وتتناوشها أشياء، فالنسيان

والخطأ والهوى والتقليد والعصبية والقبلية والحقد... كل ذلك سيضع آثاره على ما روي عن النبي (صلى الله عليه وآله) من كلام، وجب علينا التعبد به ونحن في هذا العصر البعيد عن زمن الرسالة.

فالذين ينقون ما يمر عبرهم من أقوال وأفعال صدرت عن النبي (صلى الله عليه وآله).. على أي معيار يعتمدون في هذه التنقية؟ ومن يجرح غيره ويتهمه بالنسيان وكثرة الخطأ يجرحه بأمور هو نفسه عرضة لها وإن كان ثقة عادلا، هذا فضلا عن الذين شمروا عن سواعدهم لوضع ما لم يكن عن النبي (صلى الله عليه وآله) صدوره ونسبته إليه بعد ذلك، وهم أكثر وأشد نشاطا وفعالية.

وعملهم أسهل وأهون من عمل الإصلاح.

رابعا: حصار أهل البيت وتكميم أفواههم

لقد كان الخليفة الأول وكذلك الخليفة الثاني يرجعان في كثير من الأمور إلى أهل البيت، فأبو حفص كان مؤرعه في أمور الدين الإمام علي، ولهذا صدر منه مرارا قوله: " لولا علي لهلك عمر "، وقوله: " الله أعوذ بك من معضلة ليس لها أبو الحسن "، وهكذا كان دأبهما.

وأعلمية أهل البيت –وعلىرأسهم الإمام علي (عليه السلام) – من الحقائق التي لا مراء فيهاولا جدال، وقد اعترف بذلك أبو بكر الصديق وخليفته أبو حفص. واستمر الحال إلىزمان عثمان حيث استولى بنو أمية على مقاليد الأمور في الدولة الإسلامية، وتصرفوا في كل شئ حتى هيمنوا على السلطة تماما، فتغير الحال وحورب أهل البيت، وحوصرت أقوالهم، وسلب حقهم في المرجعية الدينية فضلا عن الخلافة. واستمر الحال هكذا إلى آخر يوم في الدولة العباسية، فنشأ الناس على ترك أهل البيت. ثم إن الحصار في دولة بني أمية لم يقف على إبعاد أهل البيت النبوي عن المرجعية فحسب، بل تعدى إلى اوراهم بنحو يؤدي إلى نفور الناس منهم، ولهذا الغرض استنوا سب الإمام علي (عليه السلام) أكثر من خمسين عاما.

وضرب الحصار على من يرجع إليهم في أمور دينه، وقتل من لم يطلق لسانه فيهم بالسباب والشتم، وهيئت الفرص لمن يسبهم ويجافيهم. وأمر معاوية الناس في بقاع

الدولة بإيراز محاسن غيرهم في مقابل ما أبرزه النبي (صلى الله عليه وآله) من محاسن لهم، ثم قتلوا بعد ذلك شر تقتيل، فليس منهم إلا مسموم أو مقتول.

كتب معاوية نسخة واحدة إلى عماله بعد عام الجماعة أن برئت الذمة ممن روى شيئا من فضل أبي تراب وأهل بيته! فقامت الخطباء في كل كورة وعلى كل منبر يلعنون عليا ويبرؤون منه ويقعون فيه وفي أهل بيته. وكان أشد الناس بلاء حينئذ أهل الكوفة، لكثرة من بها من شيعة علي عليه السلام [1].

والسؤال الذي يطرح بوادة: لماذا حارب الأمويون طيلة حكمهم هذا علماء أهل البيت؟ولأي شئ قتلوهم؟ ولماذا نسج على منوالهم العباسيون؟

وقد يجيب أحد بأنهم نافسوهم في الحكم والسلطة.. ولكن، هل كان أهل البيت يعارضون حكم الأمويين لو كان قائما على ما جاء به الوحي وقضى به النبي (صلى الله عليه وآله)؟! وهل كان من الوحي سب الإمام علي أو قتل الإمام الحسين بالصورة الوحشية التي عرفها التاريخ؟! أو كان من الوحي إطعامهم السم الزعاف؟! وهل كان أبناء الرسول يحبون السلطة من أجل السلطة والحكم؟ وما ذا تضرر العباسيون من عترة النبي (صلى الله عليه وآله) حتى انتهجوا معهم ما انتهجه الأمويون؟!

إن أهل البيت بعد الضربات الأموية لم تبق لهم تلك الخطورة السياسية التي تعتمد على قوة الجيش والسلاح، فقد انفض الناس من حولهم إما خوفا من القتل والسبي، وإما انجذابا نحو الأصفر والأبيض من أموال السلطة. وصار أهل البيت تحت المراقبة الأموية في منازلهم وبين أهليهم، أو في المحابس وفي سجون الحكومة العباسية، وهذا يكفي الحكام لتوطيد حكمهم.

إذا.. لماذا القتل؟! وهل كان لأهل البيت خطر غير الجيوش والسلاح لا يزول إلا بقتلهم؟! وما ذاك الخطر؟ وهل كان السبيل إلى الصلح والتوافق معهم قد أغلق تماما؟!

لقد كانت المسألة بين الحكام من الأمويين والعباسيين، وبين أهل البيت مسألة الدين والشرع، فالحكام في نظر أهل البيت قد خالفوا الشرع والنهج المحمدي، وأهل

(1) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد 11: 44، الباب 23.

البيت في نظر الحكام خطر ديني أساسي لا يحتاج إلى جيش وسلاح.

وهذا الإمام الحسين يصور حقيقة النزاع بين الحكام وأهل البيت، يقول الطوسي: "وقام الحسين في كربلاء مخاطبا أصحابه، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أيها الناس، إن رسول الله (ص) قال: من رأى سلطانا جائرا مستحلا لحرم الله، ناكثا لعهد الله، مخالفا لسنة رسول الله، يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان فلم يغير عليه بفعل ولا قول، كان حقا على الله أن يدخله مدخله. ألا وإن هؤلاء قد لزموا طاعة الشيطان، وتركوا طاعة الرحمن، وأظهروا الفساد، وعطلوا الحدود، واستأثروا بالفئ، وأحلوا حرام الله وحرموا حلاله، وأنا أحق من غير"[1].

فإذا كان النبي (صلى الله عليه وآله) قد ربى أبناء الناس على الدين خير تربية، أترى تركا أبناءه فإنه على غير تربية الدين؟! لا، بل لهم الأولوية في التربية والنشأة على الوحي، وإلا فإنه يكون كالآمر بالبر والناسي لنفسه.

ولما كان هدف أهل البيت إقامة الدين وإجراء الشرع الذي تربوا عليه وهم أولى بذلك، كان الحكام في زمانهم يهدفون إلى السلطة فحسب، لأن الذي لا يهدف إلى شئ إلا أن يرى الدنيا قائما، لا يضيره شئ إن قام الدين بغيره من الناس على الوجه المطلوب.

وهكذا حوصر أهل بيت النبوة من كل صوب، ومنعوا من الكلام في أي أمر في مجال الدين سياسيا وعباديا. فإن كان هذا حال أهل البيت فمن من أتباعهم تكون له جرأة الكلام والتفوه بما يرضي العترة النبوية؟! فلو استهان أمر أهل البيت عند الحكام فلأمر أتباعهم أشد هوانا. ومع ذلك ظهر على سطح الساحة الدينية علماء صار حق الفتيا لهم، وارتضاهم الحكام، وقصدوا إلى فرض ما أفتوا به على الناس ونشره بينهم، فقربوهم إليهم وأجزلوا لهم العطاء. فلم كان ما أفتى به هؤلاء يرضي سرية أهل البيت ويوافق ما هو عليه من أمر، فلماذا لم يترك الحكام أهل البيت لأن يفتوا أو يقولوا بهذا ما دام لا يضيرهم منه شئ؟! أم أن هؤلاء كانوا أعلم من أهل البيت بأمور الدين والوحي؟! ولكن أهل

(1) تاريخ الطبري 4: 304 - حوادث سنة إحدى وستين.

البيت لم يكونوا ليقبلوا بالصمت أمام الظلم وجور الحكام، كما سمعت من كلام الإمام الحسين. وأما من قرب من العلماء وارتضى من قبل الحكام فلم يكونوا يرون ما كان يراه الإمام الحسين وأهل البيت كافة، ولذا أفتى هؤلاء العلماء بما زعموا أنه من رسول الله (صلى الله عليه وآله): "من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة مات ميتة جاهلية"! وبعد هذا كيف لا يقبل الحكام هذه الفتاوى وأصحابها من العلماء؟! وكيف بعد هذا يسمع لأهل البيت فتوى في الدين؟!

ولهذا أبعد أهل البيت، وقرب من خالفهم من العلماء والناس. واستمر الحال هكذا وطرت فتواهم كل مطير وانتشرت في

البلاد وسار الناس على مذاهبهم، ولم يلتفت أحد إلى بيت النبوة ومهبط الوحي، فأخذ الناس الدين عن غيرهم. وها نحن نرى الخلاف بين أتباع المذهب الجعفري [1] من شيعة أهل البيت وبين المذاهب السنية.

أفلا يدعو هذا إلى البحث والتحقيق؟!

(1) نسبة إلى الإمام جعفر الصادق (عليه السلام).

اختلاف المسلمين حول ولي الأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله)

ثم إن من المسائل التي تفوض علينا التحقيق البحث حولها باعتبارها من أهم مسائل الدين، هي معرفة ولي الأمر.

الاعتقاد السائد بين كافة المسلمين أن النبي (صلى الله عليه وآله) هو خاتم الأنبياء والرسل، أي هو نبي لا نبي من بعده، وأي اعتقاد بخلاف ذلك يستوجب الكفر بلا شك. وفوض عدم خاتمية الرسالة يفوض نبيا آخر يأتي بعد محمد (صلى الله عليه وآله) لهداية الناس بعد انقضاء فترة الإسلام، ولما لم يكن كذلك.. فهم الإسلام على ضوء ختم الرسالة بأنه دين كل زمان ومكان، وهذا منطق بلا شك يتفق وختم الرسالة، وعلى هذا تصافق وتوحد اعتقاد المسلمين باعتباره أمرا قرآنيا مسلما (ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين) [1]، وعلى هذا فإننا نستخلص من هذا الاعتقاد المسائل التالية:

1 – ليس هناك نبي يأتي بعد محمد (صلى الله عليه وآله)، فهو خاتم وآخر الأنبياء والرسل.

2 – إن الإسلام خاتم الأديان، وهو قد جاء إذا لكافة الناس إلى يوم القيامة.

3 – ولكي يفي الإسلام بهذه العمومية لكل البشر، وحتى يفي بمتطلبات عموم الناس على اختلافهم وتنوعهم زمانا ومكانا، لا بد أن يكون على درجة من القوة والكمال حتى ينهض بالناس دينيا واجتماعيا وسياسيا وخلقيا واقتصاديا، ولهذا يقول تعالى: (اليوم

(1) الأحزاب: 40.

أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا) [1] والله لا يرضى بما هو ناقص غير مكتمل، كما هو واضح.

بكل هذه الخصائص لا بد لهذا الدين أن يشق طريقه نحو المجتمعات، ماضيها وحاضرها والناشئة مستقبلا، لإرشاد الناس إلى سبيل المؤمنين، وإبطال كل فكر واعتقاد يباعد بينهم وهذه السبيل. فهذه مهمة لا تنجز منحصرة في عصر واحد، بل تقتضي الحضور الدائم في كل عصر، فكما كان النبي (صلى الله عليه وآله) هو المتصدي لهذه المهمة يكون ولي الأمر من بعده هو المتكفل بذلك، وهكذا أولو الأمر إلى آخرهم.

وأهمية ولي الأمر تنحصر في أمور:

أولا: فهو من ناحية أنه رئيس وقائد ومدير لشؤون الدولة الإسلامية، فله الأهمية السياسية بكل جوانبها.

ثانيا: ومن ناحية أنه المرجع الديني للمسلمين في نواحي الدولة الإسلامية كافة، فله الأهمية الدينية التي لا تنفصل عن حياة الناس.

ثالثا: ومن ناحية أنه واجب الطاعة فهو يمثل مسألة من أهم مسائل أصول الدين، إذ أن طاعته أمر إلهي تعبدي لا بد من أدائه، وذلك لقوله تعالى: (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) [2] ، فهذا أمر مطلق قطعي، وواجب يلزم أداؤه لولي الأمر.

إذا، فالأمر الصادر من الله تعالى بإطاعة أولي الأمر يحتم علينا التعرف على ولي الأمر هذا، لأداء واجب الطاعة له، تنفيذا لأمر الله تعالى. والطاعة هذه تكون لولي الأمر في كل ما يقول ويأمر به وينهى عنه، فمخالفته في شئ بعد تعيينه معصية صريحة، ومخالفته في أمر بسبب الجهل به ليس فيه عذر، لأن تصريح القرآن بالأمر بطاعته هو إشارة إلى وجوده وتعيينه، وإلا يكون تكليفا فوق الطاقة.

فمن هو ولي الأمر من بعد النبي (صلى الله عليه وآله)؟

لقد اختلف المسلمون في ذلك، وانحصر الاختلاف بينهم في ولي الأمر بين أبي

---

(1) المائدة: 3.

(2) النساء: 59.

بكر بن أبي قحافة وعلي بن أبي طالب (عليه السلام). وذلك لاستلام أبي بكر زمام الخلافة بعد النبي (صلى الله عليه وآله)، ولادعاء الإمام علي أحقيته في ذلك، وقد قال (عليه السلام) في ذلك: " ولقد تقمصها ابن أبي قحافة وهو يعلم أن محلي منها كمحل القطب من الرحى، ينحدر عني السيل ولا يرقى إلي الطير " [1] . وهو يعني بذلك الخلافة وأحقيته فيها. فمن هو الخليفة وولي الأمر؟ ولا بد أن يكون واحدا، إذ لا يصح أن يكون وليان للأمر في زمان واحد لدولة واحدة. ولما كانت طاعته واجبة فهو إما أن يكون أبا بكر أو علي بن أبي طلب (عليه السلام).

ونحن مسؤولون عن معرفة الولي المطاع، طبقا للآية الكريمة، ومن هنا تظهر أهمية التحقيق والبحث بل وجوبه حول هذه المسألة المصيرية.

---

(1) نهج البلاغة: من الخطبة رقم 3 (الشقشقية).

الفصل الأول: عدالة الصحابة

مقدمة في عدالة الصحابة.

تعويف الصحابي.

تعويف العدالة.

- الباب الأول: حديث الاقتداء بالصحابة شوب الخمر.

الفوار من الزحف وشماتة البعض.

كتمان الشهادة! شهادة الزور.

سب الإمام علي (عليه السلام).

اختفاء المنافقين بين الصحابة.

- الباب الثاني: حديث عليكم بسنتي وسنة الخلفاء.

إشكالات على الحديث.

إختلاف علي وعثمان.

إخبار النبي (صلى الله عليه وآله) لأبي بكر بالإحداث.

محدثات أبي حفص.

مخالفة الصحابة للخلفاء الأربعة.

مخالفة سعد بن عبادة لأبي بكر وعمر.

خلاف بعض الصحابة للخليفة الرابع.

مخالفة عائشة لعثمان وعلي.

عدالة الصحابة

مقدمة في عدالة الصحابة

إن مسألة عدالة الصحابة لهي من المسائل التي وضعت بصماتها بصورة جلية في حياة المسلمين الاعتقادية والعبادية، ذلك لأن قول الصحابي وفعله أضحى من الأمور التي أولاها الفقهاء وعلماء الحديث والأصول أهمية أدرجتها في مصاف مصادر التشريع الإسلامي، وصارت من المقدسات الدينية عند المسلمين. فكثير من المسائل الفقهية ترجع إلى قول الصحابي وفعله وما سنه من سنن، حتى وإن كانت هذه السنن تخالف تماما السنة النبوية أو صريح القرآن، كغسل الرجل عند الوضوء دون مسحها [1]، وسن صلاة التراويح في جماعة [2]، وقول: " الصلاة خير من النوم " [3] في آذان الفجر، وإلغاء زواج المتعة وتحريمه [4] [5]

، وسن الآذان الثاني في صلاة الجمعة . وغير ذلك كثير سن من قبل بعض الصحابة، دون أن يوافق ما كان عليه النبي (صلى الله عليه وآله). على أن من المسائل التي تدعو إلى التعجب وتبعث على الحيرة، إدراج كافة الصحابة في صحيفة العدالة دون مراعاة

---

(1) تفسير الإمام الرازي 3: 370 - تفسير سورة المائدة.

(2) إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري 5: 4.

(3) الموطأ، شرح الزرقاني 1: 25 – باب ما جاء في النداء للصلاة.

(4) شرح التجريد للقوشجي: مبحث الإمامة.

(5) تفسير القرطبي 18: 100 الكواكب الدراري 6: 127 ، إرشاد الساري 6: 210 ، عارضة الأحوذي 2: 305.

لمدة الصحبة ودرجتها، من حيث الملازمة للنبي (صلى الله عليه وآله) ومستوى أخذ الأحكام منه ودرجة الاهتمام بذلك.

وفي الواقع لم يكن الصحابة من هذه النواحي سواسية، فكان منهم الذي يكتب ويسجل الحديث، ومنهم من لم يكن يكتب، ومنهم من شغلته الصفقات في الأسواق فيفوته الكثير ثم ينقل إليه نقلا، ومنهم من له أوقات خاصة مع النبي (صلى الله عليه وآله)، وقد خص بالعلم دون الآخرين، فإن سأل يعطي وإن سكت عن السؤال يبتدر بالعلوم [1]. ومنهم من يسمع الحديث فلا يعيه، ومنهم من يحفظ ما يقال، ومنهم من ينساه.

فالصحابة بشر بلا شك، فلا يمكن أن يكونوا في ذلك على وفق واحد. على أن الصحابة من حيث الإيمان لم يكونوا على قوار واحد،ولا في الإخلاص على وتوة.

فهذا هو التاريخ والواقع يبين هذه الحقيقة، فلماذا الغلو في الصحابة؟! لا شك أن وصفهم كافة بالصحبة التي تستوجب العلم والعدالة إسواف مبغوض وتكلف لا يطاق، إذ لا دليل ينهض بذلك ولا حجة تقوم له. ومهما يكن صاحب هذا الرأي ومهما ينسب إليه من الأوصاف والنياشين العلمية فهو مخطئ وعاثر في رأيه هذا، إذ أن الخطأ والغلط والنسيان سواءا كان عمدا أو سهوا فهو من لوازمه، فلا يؤخذ بقول كل من يقول ولا بكل ما يقول.

إن مسألة عدالة كافة الصحابة بقضهم وقضيضهم من المسائل التي عفى عليها الدهر، وتجاوزها العلم والمنطق. ونحن بقدر ما نرى في ذكرها حلا لمعضلة البعض من الشباب المتعطشين للحقيقة، نرى البحث فيها مضيعة لوقت أولئك الذين وقفوا عليها.

وقبل الخوض في الموضوع تفصيلا، علينا أن نرى أولا ما يقوله القوم في تعريف الصحابي، والمعيار الذي اعتمدوه في تحديد عدالة الجميع.

تعريف الصحابي

يقول ابن حجر في تعريف الصحابي: " الصحابي من رأى النبي (صلى الله عليه وآله) مؤمنا به ومات

(1) نهج البلاغة طبعة صبحي الصالح ص 300 - الخطبة 192.

على الإسلام، فيدخل في من لقيه من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه ومن لم يرو، ومن غزا معه ومن لم يغز، ومن رآه رؤية ومن لم يجالسه ومن لم يره لعارض العمى " [1]. "وأنه لم يبق بمكة ولا الطائف أحد في سنة عشر إلا أسلم وشهد مع النبي (صلى الله عليه وآله) حجة الوداع، وأنه لم يبق من الأوس والخزرج أحد في آخر عهد النبي (صلى الله عليه وآله) إلا دخل في الإسلام، وما مات النبي (ص) وواحد منهم يظهر الكفر " [2].

هكذا عرف ابن حجر الصحابي، وكما وضح فإن رؤية النبي (صلى الله عليه وآله) هي المعيار الذي ينال الفرد به لقب

الصحبة عنده، حتى وإن لم يجالس النبي (صلى الله عليه وآله) لحظة عمره.

ثم إنه لما جاءت سنة عشر لم يبق أحد في مكة والطائف إلا أسلم، وبالطبع على يد النبي (صلى الله عليه وآله)، فيكون بالتالي لم يبق أحد منهم إلا وقد انضوى في سلك الصحابة، لإسلامه ومشاهدته النبي (صلى الله عليه وآله). ثم إنه لما كانت حجة الوداع التي حضرها مع النبي (صلى الله عليه وآله) ما يربو على مائة ألف شخص كان هؤلاء كلهم – على قول ابن حجر – من الصحابة، لأنه يستبعد أن يكون هناك من لم يره. ثم إنه لما مات النبي (صلى الله عليه وآله) لم يظهر من أحدهم الكفر، فيكون النبي (صلى الله عليه وآله) قد ارتحل وترك الناس كلهم صحابة، لمشاهدتهم إياه، وإسلامهم على يديه، وعدم ظهور الكفر من أحدهم، وهكذا يكون النبي (صلى الله عليه وآله) قد ترك الناس كلهم صحابة عدولا، لإسلامهم على يديه، ولعدم ظهور الكفر من أحدهم حتى رحيل النبي (صلى الله عليه وآله). فهذه هي الصحبة بحدودها التي عرفت بها.

تعريف العدالة

وأما العدالة التي وصف بها كل الصحابة، لصحبتهم النبي (صلى الله عليه وآله) وجعلتهم من مصادر التشريع الإسلامي التي لا يجوز ردها، فيقول فيها إمام الجرح والتعديل أبو حاتم الرازي : " أما أصحاب رسول الله (ص)، فهم الذين شهدوا الوحي والتنزيل، وعرفوا التفسير والتأويل، وهم الذين اختارهم الله عز وجل لصحبة نبيه (ص) ونصرته وإقامة دينه

(1) الإصابة 1: 7، الفصل الأول.

(2) الإصابة 1: 8، الفصل الأول.

وإظهار حقه، فرضيهم له صحابة وجعلهم لنا أعلاما وقدوة، فحفظوا عنه (ص) ما بلغهم عن الله عز وجل وما سن وشرع وحكم وقضى وندب وأمر ونهى، وحظر وأدب، ووعوه وأتقنوه، ففقهوا في الدين، وعلموا أمر الله ونهيه ومراده بمعاينة رسول الله (ص) ومشاهدتهم منه تفسير الكتاب وتأويله وتلقفهم منه واستنباطهم عنه، فشرفهم الله بما من عليهم وأكرمهم به من وضعه إياهم موضع القدوة، فنفى عنهم الشك والكذب والغلط والريبة والفخر واللمز، وسماهم عدول الأمة " [1] .

بيد أن الغزالي يرد جميع المذاهب التي رأت القول بعصمة الصحابة وحجية قولها، فيقول: " قد ذهب قوم إلى أن مذهب الصحابي حجة مطلقا، وقوم إلى أنه حجة إن خالف القياس، وقوم إلى أن الحجة في قول أبي بكر وعمر خاصة لقوله: اقتدوا بالذين من بعدي، وقوم إلى أن الحجة في قول الخلفاء الراشدين إذا اتفقوا. والكل باطل عندنا " [2] ، فيكون الإمام الغزالي بهذا قد رمى بعصمة الصحابة وحجية أقوالهم في مزبلة الباطل.

على أن انشعاب القوم في مسألة حجية قول الصحابة وذهابهم تلك المذاهب يدل بوضوح على أن عدالة الصحابة بأجمعهم أمر فيه اضطراب أدى إلى هذا التقسيم، إذ ليس من بينها مذهب يمكن الاعتماد عليه، لأن واقع الصحابة من حيث الوقوع في الخطأ والاختلاف يبطل تلك المذاهب والنصوص التي اعتمدوا عليها من السنة في حجية الصحابة كافة.

إن الذين ذهبوا إلى أن مذهب الصحابي حجة مطلقا لا شك أنهم واقعون في التناقض الذي يوجب تأييد رأي ضد رأي أو

رد كلا الرأيين. وهذا التضارب إما من حيث اختلاف الصحابة فيما بينهم، أو من حيث اختلاف أقوال الصحابي نفسه، أو من حيث مخالفة أقوالهم أحيانا للقرآن والسنة.

أما قول البعض بأنه حجة إذا خالف القياس فمفهومه أنه ليس حجة إذا خالف القرآن والسنة، لأنهما مقدمان على القياس بلا خلاف.

---

(1) تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل لأبي حاتم الرازي المتوفى سنة 327 هـ ، ص 7 " الصحابة ".

(2) المستصفى في علم الأصول للإمام الغزالي 1: 260.

أما قول البعض بأن الحجة في قول أبي بكر وعمر خاصة، فهم مطالبون بتوضيح ما صدر منهما من أفعال خالفت القرآن والسنة النبوية. ثم إنه كيف يكون الحال إذا خالف قول الصحابي قياس صحابي آخر، وأي القولين عندئذ أولى بالترجيح؟

وأما حجية أقوال الخلفاء الراشدين إذا اتفقوا، فهذا شرط يفهم منه عدم حجيةرأي أحدهم منفردا أو إذا خالفه الآخرون منهم. وتأييدرأي أحدهم ضدرأي الآخر يقتضي نسبة الخطأ للآخر، إذ لا يمكن أن يصح الرأيان مع الاختلاف بينهما، فأين انتفاء الخطأ عن كل الصحابة؟!

أما الأحاديث التي اعتمدوا عليها في منح العدالة لكافة الصحابة، فمنها حديث الاقتداء الذي نصه: " أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ". ومنها حديث الخلفاء الراشدين الذي نصه: " عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ".

ومنها حديث الاقتداء بالذين... ونصه: " اقتدوا بالذين من بعدي أبو بكر وعمر ".

وسنبحث هذه الأحاديث ونورد أمثلة تبين خطأ المعتمدين عليها في فرض حجية كافة الصحابة أو الأربعة منهم أو أبي بكر وعمر. وسنحصر البحث في مطابقة متون هذه الأحاديث لواقع الصحابة، وهذا وحده كفيل ببيان حقيقة وضع هذه الأحاديث، وخطأ نسبتها إلى النبي (صلى الله عليه وآله). على أن هذه الأحاديث من حيث السند ساقطة أيضا، وهذا ثابت في مظانه.

ومن هذا يتضح أن معنى العدالة التي صارت سمة عامة لكافة الصحابة هي العصمة تماما، فمن ناحية قوله: " فحفظوا عنه (ص) ما بلغهم عن الله عز وجل ومن سن وشرع وحكم وقضى وندب وأمر ونهى وحظر وأدب، ووعوه فأتقنوه، ففقهوا في الدين وعلموا أمر الله " ينضاف إليهم إلى جانب الصحبة صفة العلم، فالصحابة على هذا القول كلهم من العلماء الذين فقهوا في الدين وعلموا أمر الله وأحكامه ونواهيه بوعي وإتقان دون شائبة. والحال ليس كذلك، لأن الوقوع في الخطأ سببه الجهل.

ومن ناحية قوله: " فنفى عنهم الشك والكذب والغلط والريبة والفخر واللمز " ينضاف إليهم صفة العدالة، وهي بهذا المعنى لا يفهم منها إلا العصمة، لأن الذي نفي عنه الغلط

والخطأ والكذب والشك فهو معصوم بلا كلام. فيتضح لنا أن العدالة التي وصف بها كل من أسلم وشاهد النبي (صلى الله عليه وآله) هي العصمة عن الخطأ والشك والكذب. ومما يؤكد أن معنى عدالة الصحابة هي عصمتهم عن الخطأ والشك

والكذب ما قاله ابن الأثير، فهو يقول: "والصحابة يشاركون كافة الرواة... إلا في الجرح والتعديل، فإنهم عدول لا يتطرق إليهم الجرح " [1] . وهكذا ينسب ابن الأثير العصمة إلى كل الصحابة بقوله: " لا يتطرق إليهم الجرح " فالذي لا يتطرق إليه الجرح، إما أن يكون فيه أسباب الجرح وهي الخطأ والشك والكذب... ورغم ذلك لا يجرح ولا يطعن فيه، وهذا ما لا يقره عاقل فضلا عن الدين الإسلامي وشرعه الذي جاء يدعو الناس للعدل والمساواة، وإما أن يكون ليس فيه من أسباب الجرح والطعن شئ قط، بمعنى أن يكون قد نفي عنه الغلط والشك والكذب حقيقة، فهو المعصوم. فهذا ما حواه معنى كلام أبي حاتم الرازي، سواء قصد هذا أو لم يقصده. ومن المستبعد أن يكون غير مقصود منه، لأن قول الصحابي لهذا السبب صار من مصادر التشريع الأساسية.

وبعد هذا التحليل والشرح الوجيز، نفهم بكل وضوح أن الصحبة التي نالها البعض بالرؤية فقط لا بالملازمة اللصيقة ولا بالانقياد التام والطاعة الحقة للنبي (صلى الله عليه وآله) ولا بالأخذ الصحيح منه الذي سيؤدي إلى العلم اليقيني بالشئ الباعث لإرث الأنبياء " العلماء ورثة الأنبياء ".

أقول: هذا النوع من الصحبة استوجب هذه العصمة وتلك العدالة التي لا تتوفر إلا في نبي مرسل أو إمام منصوص عليه. على أن الذين منحوا كل من أسلم وشاهد النبي (صلى الله عليه وآله) بلا استثناء هذا النوع من الصحبة المقرون بالعدالة المستوجبة للعصمة قد اعتمدوا كما أسلفنا على أحاديث هي في حقيقة الأمر واهية وضعيفة لم تسلم هي نفسها من الجرح والقدح فضلا عن إعطائها العصمة بالدلالة على من لا يستحقها، فإلى تفصيل البحث حول هذه الأحاديث ومدى دلالتها على عدالة الصحابة كافة.

---

(1) أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير 1: 10 المقدمة.

الباب الأول

حديث الاقتداء بالصحابة

لقد اعتمد القائلون بعدالة كافة الصحابة بقضهم وقضيضهم – كما أسلفنا – على أحاديث زعموا أنها صادرة عن النبي (صلى الله عليه وآله)، ولهذا منعوا الكلام فيهم وفي تمييز غثهم من سمينهم، واعتبروهم طبقا لذلك في عصمة من الجرح والطعن، بل اعتبروا الكلام فيمن خالف الشرع منهم فسقا وخروجا عن دائرة الإسلام. وهذا الكلام لا يصدر إلا عمن أضاع أسس القياس والمعيار الشرعي في معرفة الناس وأفعالهم، واعتمد على التقليد الأعمى وعدم الواقعية، لأن كلاما مثل هذا لا يسنده الواقع الذي عاشه الصحابة في زمانهم، إذ لا يمكن أن تؤيده هذه الأحاديث بتلك العمومية التي تفهم من نصوصها الشاملة لكافة الصحابة، فقد زعموا أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: " أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم " [1] .

ومعنى الحديث واضح في إشارته إلى الاقتداء بكافة الصحابة في أمور الدين، وأن الاقتداء بأي كان منهم موجب للهداية

والنجاة.

وسنضرب أمثلة من مخالفات بعض الصحابة التي خالفوا بها الشرع صراحة، حتى يتضح أن ما ذهب إليه هؤلاء لا يستقيم، وأن بعض الصحابة لا يمكن أن يعتمد عليهم في أخذ مسائل الدين لمخالفتهم للدين نفسه. ونحن نعلم جيدا أن مخالفة الشرع

(1) جامع الأصول لابن الأثير 9: 410، الباب الرابع، في فضائل الصحابة، حديث رقم 6359.

لا تستحسن من أحد صحابيا كان أو تابعيا أو من سائر الناس، ذلك لأن هذا الدين فوق الجميع ولا يعرف فضيلة لأحد على الآخر إلا بمقدار تمسكه بالدين وبمقدار ما يتصف به من تقوى. وإثبات مخالفة البعض للشرع يكفي في إبطال حديث الاقتداء بجملة الصحابة، وبالتالي سنعلم أن الصحابة بعضهم يستحق أن يكون قدوة لالتزامه جانب الشرع واقتفاء أثر النبي (صلى الله عليه وآله) واتباعه في أفعاله دون تغيير لها أو تبديل، وبعضهم لا يستحق أن يكون أسوة يقتفي آثاره غيره، لمخالفته النبي (صلى الله عليه وآله) في آثاره. وفي الواقع لا يملك الإنسان إلا التعجب من أولئك الذين ينسبون العدالة والوثاقة لكل الصحابة، ويغضون أبصارهم عما نقل عن بعضهم من آثام وأخطاء في الدين.

يقول الشيخ التفتازاني: " ما وقع بين الصحابة من المحاربات والمشاجرات على الوجه المسطور في كتب التاريخ والمذكور على ألسنة الثقاة يدل بظاهره على أن بعضهم قد حاد عن طريق الحق، وبلغ حد الظلم والفسق، وكان الباعث له الحقد والعناد والحسد واللداد وطلب الملك والرئاسة والميل إلى اللذات والشهوات، إذ ليس كل صحابي معصوما ولا كل من لقي النبي (ص) بالخير موسوما " [1] . فانظر إلى سلامة هذا القول وصراحته في تأييد ما ذهبنا إليه في نقض عدالة بعض الصحابة، وهو الحق بلا ريب.

إن فرض القول بعدالة كافة الصحابة، هو في الواقع كتم للأنفاس وتسلط على الدين وفرض للآراء ورد لنظر القرآن في بعض الصحابة. وخلاصة القول فهو مسلك لا ينتهي سالكوه إلا إلى الحيرة والاختلاف والتخبط في الدين. والذين يصححون أخطاء الصحابة قد أخطؤا في معرفة مقياس صحة الأعمال، واختلط عليهم ذلك الأمر، هذا مع إحسان الظن بهم وإلا فهم قد خضعوا لسلطان السياسة والعصبية، فهم بتصحيح أخطاء الصحابة يسعون إلى الضغط على الشرع ليتقبل هذه الأخطاء ويعطيها مكانا عنده بعد طلائها بطلاء الشرع لتصبح بذلك مصدرا للتشريع. لقد غفل هؤلاء عن أن الشرع هو الذي يجب أن يكون المقياس في صحة أو بطلان أعمال الناس سواء كانوا صحابة أو غير صحابة، وهذا واضح جدا، فكلما اصطدموا بخطأ صدر من أحد الصحابة يخالف به أحكام الدين

(1) شرح المقاصد للتفتازاني 4: 310 - 311.

وحدود الله يسعون بكل جهد إلى لي أطراف الشرع وتشكيل أحكامه لصناعة قالب شرعي منه لهذه الأخطاء، وهم مع ذلك يسمعون قول النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله): " من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد " [1] . فكل عمل لا يطابق الشرع فهو مردود مرفوض مهما كان صاحبه، ولعمري إن هذا لهو الحق الذي يقبله الشرع نفسه وترتاح على جنبه العقول وتنسجم مع أطرافه الفطرة الإنسانية.

شرب الخمر

قدامة بن مظعون صحابي من أهل بدر، تعاطى الخمر في زمان الفاروق، فأقام عمر بن الخطاب عليه الحد إجراء لحكم الله تعالى.. [2] فماذا يضيرنا لو قلنا لابن مظعون الصحابي البدري هذا: إنك لرتكبت إثما كبيرا وعصيت الله بذلك، فهل نصبح بهذا القول من الفاسقين الخارجين عن الدين؟! وقد يقول قائل: إن الله قد غفر لأهل بدر فليفعلوا ما يحلو لهم، فلو كان هذا الكلام صحيحا فلماذا لم يغفر الفاروق وقد غفر الله لابن مظعون وأمثاله؟!

غير أن الفاروق لم يتوان عن إقامة الحد على ابنه عبد الرحمن الأصغر أيضا عندما تعاطى الخمر هو الآخر، فعمر لم يسع إلى تبرير خطأ هؤلاء الصحابة، ولم يقل: اجتهد هؤلاء في شربهم الخمر فأخطأوا ولهم أجر واحد، وإلا فعلى الدين السلام!

ثم إن الوليد بن عقبة كان واليا على الكوفة، فشرب الخمر وقام يصلي بالناس صلاة الفجر، فصلاها أربع ركعات، وكان يقول في ركوعه وسجوده: " اشربي واسقني "، وتقيأ في المحراب ثم سلم بعد الأربع وخاطب المصلين: " هل أزيدكم "؟! [3]

فأقام الإمام علي (عليه السلام) عليه الحد الشرعي ولم تشفع له صحبته بشئ، ورغم ذلك فعلينا أن نقتدي بهم لكونهم من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله)! أرجو أن لا يعاند أحد الحقيقة المرة ويقول: إن الوليد

---

(1) صحيح البخاري: كتاب البيوع - النجش ج 4: 55.

(2) أسد الغابة في معرفة الصحابة، وسائر التراجم.

(3) أسد الغابة 3: 312 السقيفة لأبي بكر الجوهري ص 120 وما بعدها.

كان من المنافقين، فالرجل كان واليا على الكوفة في زمان عثمان بن عفان. ونحن على استعداد لقبول عدالة الوليد هذا لو استطاع من ينسبها لكافة الصحابة إثبات ذلك له، وهيهات.

الفرار من الزحف وشماتة البعض

يقول ابن هشام: " فلما انهزم الناس ورأى من كان مع رسول الله (ص) من جفاة أهل مكة الهزيمة، تكلم رجال منهم بما في أنفسهم من الضغن، فقال أبو سفيان بن حرب: " لا تنتهي هزيمتهم دون البحر "! وصرخ جبلة بن حنبل: " ألا بطل السحر اليوم " [1] ! فأبو سفيان هذا صحابي معروف، فهل يلزمنا أن نقول إنه من العدول؟! أم كان جبلة محقا في اعتقاده ببطلان دين

السحر يوم حنين؟! وعلى من كان ضغن وحقد أبي سفيان حتى دفعه إلى التفوه بهذا القول وإظهار ذلك السرور عندما شاهد هزيمة المسلمين؟!

على أنه لما تمت البيعة لعثمان وتولى أمر الخلافة دخل إليه بنو أمية، حتى امتلأت بهم الدار ثم أغلقوها عليه، فقال لهم أبو سفيان: أعندكم أحد من غيركم؟ قالوا: لا. قال:

" يا بني أمية، تلقفوها [يعني الخلافة] كتلقف الكرة، فوالذي يحلف به أبو سفيان ما من عذاب ولا حساب ولا جنة ولا نار ولا بعث ولا قيامة "! [1] وبهذا ينكشف لنا ضغن أبي سفيان، وهو الصحابي العدل ينكر البعث ويوم الحشر. وليتنا نعلم بمن يحلف أبو سفيان، وهل بعد إنكار البعث والجنة والنار يبقى شئ يحلف به أبو سفيان غير اللات والعزى؟! ورغم ذلك فقد نفي عنه الشك والخطأ والكذب وصار من عدول الأمة! والعياذ بالله من التقليد الأعمى.

إن فرار كثير من الصحابة يوم حنين وأحد، من المسائل التي لا تخفى على أحد، والفرار من القتال أمر منكر يؤدي إلى غضب الله وسوء المصير. يقول تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفا فلا تولوهم الأدبار ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفا

---

(1) سيرة ابن هشام 3: 114، 4: 444.

(2) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد 9: 53 – باب 139 ، انظر كتاب السقيفة للجوهري ص 37.

لقتال أو متحيزا إلى فئة فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير) [1] . فماذا حدث يوم أحد؟ يقول القرطبي: " قد فر الناس يوم أحد، وعفا الله عنهم " [2] . ولقد خاطبهم الله تعالى بقوله: " إذ تصعدون ولا تلوون على أحد والرسول يدعوكم في أخراكم " [3] . وقيل كان يناديهم النبي (صلى الله عليه وآله): " إلي عباد الله [4] ، من كر فله الجنة " دون أن تحين منهم التفاتة.

وأما غزوة حنين فقد لاذ فيها أغلب الناس بالفرار، وقال لهم تعالى: (ثم وليتم مدبرين) [5] . يقول الواقدي في فرار الصحابة: " فقالت أم الحرث: فمر بي عمر بن الخطاب فقلت له:

يا عمر، ما هذا؟ فقال عمر: أمر الله " [6] !

إن فرار الصحابة عن بعض ساحات المعارك أمر أثبته التاريخ وحفظه القرآن آيات تتلى. وفي غزوة أحد يقول الطبري: " وتفرق عنه أصحابه، ودخل بعضهم المدينة، وانطلق بعضهم فوق الجبل إلى الصخرة فقاموا عليها " [7] . فكيف بهذه الصحبة التي لا تمنع صاحبها من ارتكاب خطأ كهذا وقد حصلوا فيها على العدالة؟! وكيف تكون تلك العدالة وقد تركوا نبيهم في تلك المعارك عرضة لسيوف الحاقدين من المشركين، وبه قد نالوا تلك الصحبة؟! ولولا بعض الصحابة العدول حقا لانطفأ نور الإسلام، ولكن أتمه الله بهم إذ وقفوا إلى جنب النبي (صلى الله عليه وآله) يصدون عنه كل خطر، ويحمونه بأبدانهم، ويفدونه بأرواحهم رضي الله عنهم.

ويقول: قد كان الناس انهزموا عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) حتى انتهى بعضهم إلى المنقى دون الأعوص. وفر عثمان بن عفان وعقبة بن عثمان وسعد بن عثمان... حتى بلغوا الجلعب جبلا بناحية المدينة مما يلي الأعوص، فأقاموا به ثلاثا... قال لهم رسول الله: لما عادوا "

(1) الأنفال: 15 - 16.

(2) تفسير القرطبي 7: 383.

(3) آل عمران: 153.

(4) الطوي 2: 201 غزوة أحد.

(5) التوبة: 25.

(6) المغازي للواقدي 3: 904.

(7) تاريخ الطوي 2: 201 غزوة أحد.

لقد ذهبتم فيها عريضة " [1].

كتمان الشهادة! شهادة الزور

ولأجو أن لا يندهش أحد إذا قلت: إن من الصحابة من كذب وكتم الشهادة. وهذا بلا شك طعن في العدالة والوثاقة، ذلك أن كتم الشهادة وشهادة الزور من أكبر المطاعن التي بين سوءها القرآن الكريم.

يقول ابن أبي الحديد: " ذكر جماعة من شيوخنا البغداديين أن عدة من الصحابة والتابعين والمحدثين كانوا منحرفين عن علي عليه السلام، قائلين فيه السوء. ومنهم من كتم مناقبه وأعان أعداءه، ميلا مع الدنيا وإيثارا للعاجلة، منهم أنس بن مالك.

ناشد علي عليه السلام الناس في رحبة القصر – أو قال رحبة الجامع بالكوفة –:

أيكم سمع رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يقول: " من كنت مولاه فعلي مولاه "؟ فقام اثنا عشر رجلا شهدوا بها، وأنس بن مالك في القوم لم يقم، فقال له: يا أنس! ما منعك أن تقوم فتشهد، ولقد حضرتها؟

فقال: يا أمير المؤمنين، كبرت سني ونسيت!

فقال: اللهم إن كان كاذبا فالمه بها بيضاء لا توريها العمامة.

قال طلحة بن عمير: فوالله لقد رأيت الوضح به بعد ذلك أبيض بين عينيه " [2].

فالصحابة بشر تدفعهم بشريتهم أحيانا إلى ارتكاب الأخطاء من أجل تحقيق أهداف، وإن خالفت الشرع، وحتى لو أدى ذلك إلى شهادة الزور.

روي أنه لما جاءت عائشة ماء الحوأب ونبحتها كلابها تذكرت تحذير رسول الله (صلى الله عليه وآله) ونهيه إياها أن تكون هي صاحبة الجمل، فبكت وقالت: "ردوني، ردوني "، فجاءها طلحة والزبير بخمسين رجلا لهم جعلا، فأقسموا بالله إن هذا

ليس بماء الحوأب. فواصلت مسوها حتى البصرة. ثم ذكر أنها أول شهادة زور أقيمت في

(1) تاريخ الطبري 2: 203 حوادث السنة الثالثة - غزوة أحد.

(2) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد 4: 74 – فصل في ذكر المنحرفين عن علي، أنظر مسند أحمد 1: 194.

الإسلام [1].

وروي أن أول شهود شهدوا في الإسلام، وأخذوا عليها الرشا: الشهود الذين شهدوا عند عائشة حين مرت بماء الحوأب... أنه ليس ماء الحوأب [2].

فأي عدالة تبقى بعد شهادة الزور والقسم بالله كذبا؟! وقد قالوا إن الله نفى عنهم الكذب وسماهم عدول الأمة، إنه بهتان عظيم، فليس الصحابة كلهم عدولا، وإنما العدول منهم قلة كما أن أهل الحق قلة.

سب الإمام علي (عليه السلام)

إن مسألة سب الإمام علي (عليه السلام) على المنابر من أشهر المسائل التي شهدها القاصي والداني، وطرقت أسماع الأصم. ورائد هذا السباب واللعن هو الصحابي المشهور معاوية بن أبي سفيان، إذ أصدر أمره بذلك لعماله، وعاقب من الناس من لم يقدم على سباب الإمام علي (عليه السلام) لقد أمر معاوية عماله في الأمصار باتخاذ لعن الإمام علي سنة يسمعونها الناس من على المنابر، ولما استاء بعض الصحابة من هذه السنة أمر معاوية بقتلهم [3].

كتب زياد بن أبيه والي معاوية على الكوفة كتابا إلى معاوية يخوه أن حجوا وأصحابه قد خالفوا الجماعة في لعن أبي تراب وخرجوا عن الطاعة، فأمر معاوية بقتلهم، فقتلوهم بمكان يعرف ب (مرج عذراء)، وقد قالت عائشة لمعاوية: سمعت رسول الله (ص) يقول: " سيقتل بعذراء ناس يغضب الله لهم وأهل السماء " [4].

فمن هو أبو تراب الذي سن معاوية لعنه على منابر المسلمين، وقتل حجر بن عدي لامتناعه عن سب أبي تراب؟ إن الرسول (صلى الله عليه وآله) هو الذي يقول لنا بنفسه من هو أبو تراب هذا، يقول النبي (صلى الله عليه وآله): " علي حبه إيمان وبغضه نفاق ". ويقول (صلى الله عليه وآله) له أيضا: " لا يحبك إلا

(1) مروج الذهب 2: 366، معجم البلدان 2: 314، أنساب الأشراف 2: 224.

(2) المناقب ص 114.

(3) صحيح مسلم: باب فضائل علي بن أبي طالب.

(4) دلائل النبوة للبيهقي 6: 457، الإصابة لابن حجر 2: 329.

مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق " [1].

ثم من هو معاوية؟!

أرسل إليه النبي (صلى الله عليه وآله) ليأتي، فقالوا: إنه يأكل، فقال النبي (صلى الله عليه وآله): " لا أشبع الله بطنه "، وقد قال ابن عباس: " فما شبع بطنه أبدا " [2]، وقال الذهبي: " قد كان معاوية معدودا في الأكلة " [3].

فما ترون في أن يأكل الإنسان ولا يشبع، ويعد لكثرة أكله من الأكلة، فهل في ذلك فضيلة يا أولي الألباب؟!

فهذا هو معاوية، وهذا هو رأي النبي (صلى الله عليه وآله) فيه، وذاك كان عليا، وذاك قول النبي (صلى الله عليه وآله) فيه.

وأما طلحة والزبير.. فبعد أن تمت بيعتهما للإمام علي (عليه السلام)، خالفاه ونقضا بيعتهما له وحاربا إلى جنب معاوية هذا. وكان طلحة قد ألب الناس على عثمان وكتب إلى أهل البصرة يحرضهم عليه، وفي وقعة الجمل أخرج له البصريون ما كتب لهم من رسائل وسألوه: " أتعرف هذه الكتب؟ قال: نعم. قالوا: فما ردك على ما كنت عليه، وكنت بالأمس تكتب إلينا تؤلبنا على قتل عثمان وأنت اليوم تدعونا إلى الطلب بدمه؟! " [4].

ولهذا دعا عثمان –وهو محصور – على طلحة، فقال: " هذا ما أمر به طلحة، اللهم اكفني طلحة، فإنه حمل علي هؤلاء وألبهم علي. والله إني لأرجو أن يكون منها صفوا، وأن يسفك دمه " [5].

وبعد هذا كله اجتمع طلحة هذا والزبير مع معاوية لحرب الإمام علي بعد أن وجبت بيعتهما له في عنقيهما، وأول من بايعه من الناس طلحة والزبير، ثم اتهموا الإمام بعد ذلك بقتل عثمان.

---

(1) صحيح مسلم 1: 86 و 131 - كتاب الإيمان.

(2) دلائل النبوة 6: 243.

(3) سير أعلام النبلاء 3: 124.

(4) تاريخ الطوي 5: 179، تاريخ ابن الأثير 3: 216، الإمامة والسياسة 1: 52.

(5) الكامل لابن الأثير 3: 174.

فهؤلاء الثلاثة من الصحابة البارزين، قسموا لنا بينهم العدالة، حتى نتبعهم ونقتدي بهم، لكي نهتدي إلى سواء السبيل لو كان لهذا من سبيل بعد قوله (صلى الله عليه وآله): " سباب المسلم فسوق وقتاله كفر " [1].

ونحن نسأل: ماذا بقي بعد السباب واللعن في قلب معاوية تجاه الإمام علي (عليه السلام)؟

وماذا يفضل في نفسه نحوه بعد إعلان القتال والحرب عليه؟

فهل بعد هذا كله نستطيع أن نرى حبا لعلي (عليه السلام) في قلب ابن أبي سفيان؟ اللهم إلا أن تنعكس نواميس الدين والعقل فيكون جائزا أن يلعن الإنسان من يحبه ويحاربه بلا هوادة ويقتله!

يقول الحسن البصري: " أربع خصال كن في معاوية، لو لم يكن فيه إلا واحدة لكانت موبقة:

الأولى: انتزاؤه على هذه الأمة بالسيف، حتى أخذ الأمر من غير مشورة وفيهم بقايا الصحابة ذوو الفضل.

الثانية: استخدامه بعده ابنه سكوا خمورا يلبس الحرير ويضرب بالطنابير.

الثالثة: ادعاؤه زيادا، وقد قال رسول الله (ص): الولد للفراش، وللعاهر الحجر.

الرابعة: قتله حجرا وأصحاب حجر، فيا ويلا له من حجر، ويا ويلا له من حجر " [2].

ولقد علمت لماذا قتل معاوية حجرا وأصحاب حجر، إذا نحن تريدك الخامسة: بغضه علي بن أبي طالب، وقد قال فيه رسول الله (صلى الله عليه وآله): " لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق " [3].

ثم إن الذين كانوا في صف معاوية يوم قتل عمار بن ياسر، ما هو السبيل إلى عدالتهم وقد قطع الرسول منذ أمد بعيد ببغيهم وانحرافهم عن الحق، إذ قال (صلى الله عليه وآله): " ويح عمار، تقتله

---

(1) صحيح البخاري: كتاب الفتن - باب قول النبي: لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض، صحيح مسلم 1: 44 - كتاب الإيمان.

(2) الكامل لابن الأثير 3: 487 ، شرح النهج لابن أبي الحديد 2: 262 و 16: 193.

(3) صحيح مسلم 1: 61 – كتاب الإيمان.

الفئة الباغية، يدعوهم إلى الله ويدعونه إلى النار " [1] كيف هذا؟ وهل مع النار عدالة؟ اللهم إلا أن يكون قاتل عمار هو الذي جاء به إلى الحرب، فيكون إذا هو الإمام علي (عليه السلام)، وبالتالي يكون قاتل سيد الشهداء حمزة هو النبي (صلى الله عليه وآله)، لأنه هو الذي جاء به لقتال المشركين! نعوذ بالله من عمى البصائر وخبل العقول.

واستمر لعن معاوية لعلي بن أبي طالب (عليه السلام) في خطب الجمع والأعياد وعلى مسمع من الناس في أرجاء البلاد، وظل ذلك حتى عام 99 هـ [2].

اختفاء المنافقين بين الصحابة

إن المنافقين ينقسمون إلى قسمين، قسم كان معروفا بالنفاق، وقد تحددت شخصياتهم بالذات، وهؤلاء يسهل اتقاء شرهم وخطرهم. وقسم لم يكن معروفا، ولم يكن أحد يعلم عنهم شيئا، إذ لا يختلفون عن الصحابة العدول والمخلصين من حيث المظهر وإظهار الإيمان، ولهذا كانوا يحسبون من خيرة الصحابة بلاريب، ولم يكن يعلمهم إلا الله تعالى: يقول عز وجل: (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم) [3]، فهؤلاء لشدة تمرسهم وقدرتهم على النفاق اختفى أمرهم عن الناس.

فلو منح الصحابة كافتهم العدالة والوثاقة بقضهم وقضيضهم فإنها ستشمل هؤلاء المنافقين المستورين بلاريب، وبالتالي ينطبق عليهم حديث الاقتداء، فيجوز الاقتداء بهم، فهل تتحقق بهم عندئذ الهداية؟!!

ثم إن البخاري يروي بالإسناد إلى أبي هريرة، عن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: " بينا أنا قائم، فإذا زمرة حتى عرفتهم، خرج رجل من بيني وبينهم، قال: هلم. قلت: أين؟ قال: إلى النار والله. قلت: وما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى، ثم إذا زمرة حتى إذا عرفتهم، خرج رجل من بيني وبينهم، قال: هلم. قلت: أين؟ قال: إلى النار والله.

(1) صحيح البخاري 5: 52 - كتاب الجهاد والسير - باب مسح الغبار عن الناس.

(2) راجع كتب السير والأخبار والتاريخ.

(3) التوبة: 101.

قلت: وما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى، فلا أرى يخلص منهم إلا مثل همل النعم " [1].

إن المتدبر في هذا الحديث يستيقن أن كثيرا من الذين وصفوا بالصحابة ومنحوا هذه العدالة ارتدوا بعد النبي (صلى الله عليه وآله) القهقرى. وبالتأكيد لم يكن هؤلاء منافقين، لأن الارتداد يكون بعد إيمان، والمنافقون لم يكن لهم إيمان حتى يرتدوا بعد النبي (صلى الله عليه وآله) إذ أنهم لم يؤمنوا حتى في زمان النبي (صلى الله عليه وآله). ثم إنهم لا يجب أن يقال هم الذين ارتدوا في أواخر حياة النبي (صلى الله عليه وآله)، ذلك لأن المرتدين في زمانه لم يكن النبي (صلى الله عليه وآله) يجهل ردتهم حتى يأتي ويقول عندما يراهم قد حيل بينهم وبينه وأخذوا إلى النار: أين؟ فيقال له: إلى النار والله، فيقول النبي (صلى الله عليه وآله): ما شأنهم؟.. فهو لم يعلم ماذا فعلوا في حين أنه كان يعلم بالمرتدين في حياته. ثم إن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: " فلا أرى يخلص منهم إلا مثل همل النعم "، وهذه إشارة إلى كثرتهم وقلة الناجين منهم حتى وصفهم بهمل النعم، أي الإبل القليلة التي تنفصل عن القطيع، في حين أن المرتدين في زمانه لا يزيدون على عدد الأصابع.

نخلص من هذا إلى أن من بين الصحابة – وكثير ما هم – قد ارتدوا بعد النبي (صلى الله عليه وآله). ولا أحد يعلم من هم، وبالتالي لا يستطيع أن يصرف عنهم العدالة لثبوت الصحبة لهم. فهذه معضلة بلا شك يبطل على إثرها حديث " أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ".

وفي رواية: يقول النبي (صلى الله عليه وآله): " ليردن علي أناس من أصحابي الحوض، حتى إذا عرفتهم اختلجوا دوني، فأقول: أصحابي! فيقول: لا تدري ما أحدثوا بعدك " [2].

إذا فلا بد أن نصرف النظر عن اعتبار الصحبة معيارا للعدالة وسببا للاقتداء والهداية، وإلا فسنقع في شراك أولئك المرتدين الذين منعوا ورود الحوض وأخذوا إلى النار، مع العلم أنهم ليسوا معروفين وقد شملتهم الصحبة التي فرض أنها موجبة للعدالة.

فالإنسان طالما هو المسؤول وحده عن أعماله وأفعاله، وهو الذي يواجه بنفسه مصيره في اليوم الآخر، فلا بد أن يحرص على أن يأخذ أمور دينه ممن عرفت عدالته بالدليل

(1) صحيح البخاري 7: 208 - كتاب الرقاق، باب الحوض.

(2) نفس المصدر السابق.

القاطع، واستحق بذلك مقام الأسوة، فلا بد من معيار لمعرفة الصحابة غير معيار الصحبة، حتى تميز الحق عن الباطل والصالح عن الطالح. إن الصحبة والمشاهدة لا تعطيان أحدا مزية لأحد ولا تمنحانه عصمة، وهذا هو النبي (صلى الله عليه وآله) يؤكد ذلك بقوله: "وإن أناسا من أصحابي يؤخذ بهم إلى ذات الشمال، فأقول: أصحابي أصحابي. فيقال: إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم " [1].

ونحن نعلم بعد أن الفتن والاختلافات قد عصفت بالصحابة قبيل وفاة النبي (صلى الله عليه وآله)، واستمرت بعده. كما نعلم أيضا أن الحق لا يمكن أن يكون عند كل الأطراف المتناحرة والمتخالفة، والصحبة قد وصف بها الجميع، فهم مشتركون في الصحبة مختلفون في الحق، فهل سنهتدي بهذه الصحبة إلى الحق والصواب في خضم الفتن والاختلافات؟

أعد البصر إلى الحديث المذكور كرتين ترى أن الذين أخذوا إلى ذات الشمال صحابة، فهل لهم من العدالة شئ؟ إذا فمن هم هؤلاء؟!

لا يستطيع أحد أن يحددهم، ولهذا لا يمكن أن يأمرنا نبي الإسلام والهدى أن نقتدي بأي كان من الصحابة، ولا يمكن أن يجعلنا نلتمس سبيل الهداية بين صحابة ضموا في أوساطهم منافقين مخفيين، وصحابة مرتدين، وآخرين محدثين في الدين.

أخرج البخاري عن العلاء بن المسيب، قال: " لقيت البراء بن عازب، فقلت له:

طوبى لك، صحبت النبي (ص) وبايعته تحت الشجرة، فقال: يا ابن أخي إنك لا تدري ما أحدثنا بعده "! [2].

إذا فالصحبة والبيعة لا تحول بين الإنسان والإحداث والابتداع، ولا تعصمه من الأخطاء، لأنه من الممكن أن يكون المبايع للنبي (صلى الله عليه وآله) في لحظة البيعة مؤمنا صادقا، ولكن ليس هناك مانع من انتفاء هذه الحال عنه في أي وقت آخر، فيذنب ويرتد ويحدث في أمر الدين، والإيمان يزيد وينقص وينعدم كما هو معروف.

إن الاتباع الحقيقي والطاعة الخالية من التردد والمسألة، والملازمة اللصيقة

---

(1) صحيح البخاري 4: 110 - كتاب بدء الخلق، باب قول الله تعالى (واتخذ الله إبراهيم خليلا...).

(2) صحيح البخاري 5: 125 – باب غزوة الحديبية – طبعة مصر على النسخة الأميرية 1314.

والمواقبة الدائمة للنبي (صلى الله عليه وآله)، والعلم التام بالشرع المأخوذ عن صاحب الرسالة.. كل ذلك هو الموجب للعدالة التي بها يتهيأ لنا سبيل الاقتداء المؤدي إلى الهداية الحقة.

لقد حذر النبي (صلى الله عليه وآله) من الفتن والاختلافات، وبحكم حرص النبي (صلى الله عليه وآله) على المؤمنين ورحمته بهم وإرادة النجاة والسلامة لهم.. لا بد أن يكون قد بين لهم طريق النجاة من تلك الفتن والاختلافات، وأوضح لهم سبيل المؤمنين، فكيف بين النبي (صلى الله عليه وآله) ذلك للمؤمنين؟...

علينا أن نبين ذلك عاجلا إن شاء الله.

غير أن حديث الاقتداء بكافة الصحابة – بعد ظهور بطلانه من خلال بحث مطابقة الحديث لواقع الصحابة – حديث باطل

عند كثير من علماء المسلمين. والألباني قد أورد في كتابه (سلسلة الأحاديث الضعيفة) كل روايات هذا الحديث، وأثبت بطلانها.

أما الإمام الغزالي، فيقول: " فإن من يجوز عليه الغلط والسهو ولم تثبت عصمته عنه فلا حجة في قوله، فكيف يحتج بقولهم عم جواز الخطأ، وكيف تدعى عصمتهم من غير حجة متواترة؟ وكيف تتصور عصمة قوم يجوز عليهم الاختلاف؟ وكيف يختلف المعصومان؟ وكيف وقد اتفقت الصحابة على جواز مخالفة الصحابي؟... " إلى قوله: " فانتفاء الدليل على العصمة، ووقوع الاختلاف بينهم، وتصريحهم بجواز مخالفتهم، فيه ثلاثة أدلة قاطعة " [1].

وعليه فحديث " أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم "، وأي حديث آخر يأمر باتباع كافة الصحابة دون شرط، فهو حديث لا يستقيم ولا يصح، لمخالفته واقع الصحابة، إذ لا يتسق وتلك الأخطاء والاختلافات التي وقعت بينهم، لأن متابعة المختلفين في المسألة المختلف فيها متابعة على السواء محال، واتباع أحدهما هو مخالفة للآخر ولازم ذلك اعتبار خطأه ومتابعة البعض الآخر، لاعتقادهم بوقوفه على الحق، يستوجب الدليل على ذلك، وتكون هذه متابعة للدليل لا للشخص ذاته.

يقول الألباني: " قال ابن حزم:... إن هذه الرواية لا تثبت أصلا، بل لا شك أنها مكذوبة، لأن الله تعالى يقول في صفة نبيه (ص): (وما ينطق عن الهوى * إن هو إلا وحي

---

(1) المستصفى من علم الأصول للغزالي 1: 261 - طبعة بغداد.

يوحى) [1]. فإذا كان كلامه عليه [وآله] الصلاة والسلام في الشريعة حقا كله وواجبا، فهو من الله تعالى بلا شك. وما كان من الله تعالى فلا يختلف فيه لقوله تعالى: (لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) [2]، وقد نهى تعالى عن التفرقة والاختلاف بقوله: (ولا تنازعوا) [3].. فمن المحال أن يأمر رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم باتباع كل قائل من الصحابة رضي الله عنهم، وفيهم من يحلل الشئ وغيره يحرمه. ولو كان ذلك لكان بيع الخمر حلالا، اقتداء بسمرة بن جندب، ولو كان أكل الميتة للصائم حلالا اقتداء بأبي طلحة، وحراما اقتداء بغيره منهم... "

ثم أطال في بيان بعض الآراء التي صدرت من الصحابة وأخطأوا فيها السنة، ذلك في حياته صلى الله عليه [وآله] وسلم وبعد مماته. وقال (86): " فكيف يجوز تقليد قوم يخطأون ويصيبون؟! ". وقال قبل ذلك (5 / 64) تحت ذم الاختلاف: " إنما الفرض علينا ما جاء به القرآن عن الله تعالى الذي شرع لنا دين الإسلام، وما صح عن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم الذي أمره الله تعالى ببيان الدين... فصح أن الاختلاف لا يجب أن يراعى أصلا، وقد غلط قوم فقالوا: الاختلاف رحمة، واحتجوا بما روي عن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم: أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم. قال: هذا حديث باطل مكذوب من توليد أهل الفسق، لوجوه ضرورية:

أحدها: أنه لم يصح عن طريق النقل.

الثاني: أنه صلى الله عليه [وآله] وسلم لم يجز أن يأمر بما نهى عنه، وهو عليه السلام قد أخبر أن أبا بكر قد أخطأ في

تفسير فسوه، وكذب عمر في تأويل تأوله في الهجرة، وخطأ أبا السنابل في فتيا أفتى بها في العدة.

فمن المحال الممتنع الذي لا يجوز البتة أن يكون عليه السلام يأمر باتباع ما قد أخبر أنه خطأ، تعالى الله عن ذلك.

---

(1) النجم: 3 و 4.

(2) النساء: 82.

(3) الأنفال: 46.

الثالث: أن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم لا يقول الباطل بل قوله الحق، وتشبيهه المشبه للمصيبين بالنجوم تشبيه فاسد وكذب ظاهر، لأنه من أراد جهة مطلع الجدي، فأم جهة مطلع السرطان لم يهتد، بل قد ضل ضلالا بعيدا وأخطأ خطأ فاحشا، وليس كل النجوم يهتدى بها في كل طريق، فبطل التشبيه المذكور ووضح كذب ذلك الحديث وسقوطه وضوحا ضروريا " [1].

---

(1) سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السئ في الأمة لمحمد ناصر الألباني ص 78 - 84.

الباب الثاني

حديث (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء...)

لقد ورد هذا الحديث في كل من صحيح الترمذي، وأبي داود، وابن ماجة، ومسند أحمد، ومستدرك الحاكم. وهو من أخبار الآحاد، إذ أن العرباض بن سارية هو الصحابي الوحيد الذي روى هذا الحديث عن النبي (صلى الله عليه وآله)، إن صح ذلك. على أنه لم يكلف البخاري ولا مسلم نفسيهما تعب تخريج هذا الحديث في صحيحيهما، رغم الأهمية التي حصل عليها الحديث بين أتباع الخلفاء الأربعة.

روى الترمذي: " حدثنا علي بن حجر، حدثنا بقية بن الوليد، عن بحير بن سعيد، عن خالد بن معدان، عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي، عن العرباض بن سارية، قال:

وعظنا رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يوما بعد صلاة الغداة موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال رجل: إن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا يا رسول الله؟ قال: أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن عبد حبشي، فإنه من يعش منكم يرى اختلافا كثيرا، وإياكم ومحدثات الأمور فإنها ضلالة، فمن أدرك ذلك منكم فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ " [1].

هذا حديث آخر من الأحاديث التي اعتمد عليها أتباع الخلفاء الأربعة في إثبات

---

(1) صحيح الترمذي 5: 44 - 45 باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع.

اتباعهم والعمل بسنتهم، ولهذا اعتبروا الحديث إشارة ودليلا على الفرقة الناجية من الفرق المتخالفة، واعتبروه السبيل التي تؤدي إلى نجاة سالكها من الوقوع في الفتن والاختلاف ومحدثات الأمور التي لا تؤدي إلا إلى الضلال، وأن كل من خالف هذه السنة – أي سنة الخلفاء – أو ردها فهو منحرف عن الجادة عندهم. وسنبين إن شاء الله إشكالات الحديث ومطابقته بواقع الخلفاء الأربعة من حيث إنه سبيل للنجاة من الاختلاف ومحدثات الأمور. على أن هذا يغنينا عن نقل ما ذكر في بطلان سنده.

إشكالات على الحديث

إن في الحديث أمرا باتباع سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسنة الخلفاء.

ونحن نوضح هذا الأمر في نقطتين:

الأولى: أن يكون اتباع سنتهم منفصلا ومغايرا لاتباع سنة النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) كما هو ظاهر من الحديث، إذ أن العطف يفيد التغاير والاختلاف بلا شك، ففي هذه الحال إما أن تنسب إليهم العصمة، لأن من تساوى أمر اتباعه بأمر اتباع النبي (صلى الله عليه وآله) مع اختلاف سنتهما، يجب أن يكون كالنبي (صلى الله عليه وآله) معصوما، فالسنة وحي بلاريب والوحي معصوم، والأمر باتباع سنة النبي (صلى الله عليه وسلم) هو نفس الأمر باتباع سنة الخلفاء، إذا تجب عصمتهم. وعند عدمها يكون الأمر باتباع سنتهم التي يمكن أن يعتريها الخطأ أمرا باتباع الخطأ، وهذا لا يصح.

ولكن لا تثبت عصمتهم ولا يؤيدها الحال. إذا سيبطل القول المفروض بأن النبي (صلى الله عليه وآله) قد أمر باتباعهم مع مغايرة سنتهم لسنته، وذلك لعدم عصمتهم.

وإما أن لا تنسب إليهم العصمة، فيكون النبي (صلى الله عليه وآله) قد أمر باتباعهم في سنتهم المغايرة لسنته (صلى الله عليه وآله)، رغم عدم عصمتهم ورغم حتمية وقوعهم في الخطأ والشك والريب. ولكن لا يجوز صدور أمر من النبي (صلى الله عليه وآله) باتباعهم على النحو الذي جاء في الحديث على سبيل الجزم والقطع، وهم على هذا الحال من انتفاء العصمة، لأنه أمر بوجوب اتباع غير المعصوم.

إذا يبطل القول المفروض بأن النبي (صلى الله عليه وآله) قد أمر باتباعهم في سنتهم المخالفة لسنته،

رغم عدم عصمتهم ورغم حتمية وقوعهم في الخطأ والاختلاف.

الثانية: أن يكون اتباع سنتهم هو اتباع لسنة النبي (صلى الله عليه وآله)، بل دون أن تكون لهم سنة غير سنته (صلى الله عليه وآله)، بل هم تابعون له.

وفي هذا الحال تكون عبارة "وسنة الخلفاء "زائدة لا معنى لها، ويكون بالتالي قد أمر الرسول (صلى الله عليه وآله) باتباع سنته وحدها، دون ذكر اتباع القرآن. وليس هذا معهودا من النبي (صلى الله عليه وآله) إذ أنه كان دائما يقدم القرآن سواء على السنة أو العترة، فضلا عن خلو الحديث من الإشارة إليه خلوا تاما.

ثم إنه لو قيل إن ذكر اتباع الخلفاء لحرصهم على اتباع سنة النبي (صلى الله عليه وآله)، لا لأنهم ينفردون بسنة خاصة.

قلنا: فما هو السبب في تخصيص الاتباع بهم؟ هل كان سائر الصحابة مخالفين للنبي (صلى الله عليه وآله) في سنته أو بعضها؟ وأين حديث: " أصحابي كالنجوم... "؟ أليس هذا وحده كافيا لإبطال حديث الخلفاء؟

وفي الحقيقة أن هذا الحديث بهذه الدلالة التي فهمها منه أتباع الخلفاء الأربعة – باعتباره دليلا على اتباع سنتهم وحجية أقوالهم – لا يمكن أن يكون وسيلة للنجاة من الاختلاف كما أريد له، أو وسيلة لمعرفة الفرقة الناجية، وسلامة عند ظهور البدع والمحدثات. والباحث عن الفرقة الناجية في دلالة ومعاني هذا الحديث – طبقا لهذا التفسير – لا ينتهي ببحثه إلا إلى مفترق الطرق، ولا يزداد به إلا حيرة في الوصول إلى الفرقة الناجية هذه، وذلك للتناقض بين ما يفيده مفهوم الحديث كدليل يفهم منه الأمر باتباع الخلفاء الأربعة وبين المدلول عليه، وهو واقع حال الخلفاء الأربعة فيما بينهم.

فالحديث كان وعظا وعهدا ووصية من النبي (صلى الله عليه وآله) في آخر أيامه إلى أصحابه، حذرهم فيه مغبة الاختلاف ومحدثات الأمور، غير أننا سوى أن الخلفاء أنفسهم لم ينجوا من هذا الاختلاف والوقوع في المحدثات، فخالف بعضهم بعضا، وكاد بعضهم أن يقتل بعضا. لقد اختلف الإمام علي مع أبي بكر وعمر في مسألة الخلافة، فادعى الإمام علي أن الخلافة حق له، وأن أبا بكر يعلم ذلك وأنه أخذ حقا ليس له، يقول الإمام علي:

"ولقد تقمصها ابن أبي قحافة، وهو يعلم أن محلي منها محل القطب من الرحى ". ثم عمدا إلى أخذ البيعة منه بالقوة والتهديد بالقتل! فقد قال الإمام (عليه السلام) لأبي بكر وقومه: " إن لم أبايع فم؟ فقالوا له: والله الذي لا إله إلا هو نضرب عنقك ".

فنشب الاختلاف بينهم في مسألة من أهم مسائل الدين، وهي الخلافة من بعد النبي (صلى الله عليه وآله).

فإن كان النبي (صلى الله عليه وآله) قد أوصى لأحد، فلا ينبغي الاختلاف بينهم في الأمر، بيد أن الاختلاف بينهم قد وقع.

وإن لم يكن قد أوصى لأحد، فلا يجوز بينهم الاختلاف أيضا، وهم الذين بهم سلامة الأمة من الفتن والاختلاف.

ولهذا فالحديث لا يصح. وهذه الحادثة لو لم تكن إلا هي فهي كافية في بيان بطلان هذا الحديث بهذا المعنى.

فعندما علم بنو هاشم بما حدث في السقيفة من أمر البيعة لأبي بكر اعتصموا، مع جمع من الأنصار والمهاجرين، في بيت علي (عليه السلام)، احتجاجا ورفضا لما حدث، فقال لهم عمر: "والذي نفسي بيده لتخرجن أو لأحرقنها على من فيها.

فقيل له: إن فيها فاطمة!

فقال: وإن ".

وجاء رسول أبي بكر إلى علي، فقال: يدعوك خليفة رسول الله.

فقال علي (عليه السلام): لسويع ما كذبتم على رسول الله.

فرجع إلى أبي بكر فأبلغه، فبكى أبو بكر طويلا، فقال عمر: لا تمهل هذا المتخلف عنك في البيعة!

فبعث رسوله إليه ثانية، فقال: خليفة رسول الله يدعوك لتبايع.

فقال علي (عليه السلام): سبحان الله! لقد ادعى ما ليس له.

فرجع الرسول وأبلغ الخليفة، فبكى أبو بكر طويلا، فقام عمر ومشى معه جماعة حتى أتوا باب فاطمة (عليها السلام)، فدقوا الباب، فلما سمعت أصواتهم نادت بأعلى صوتها: يا أبت يا رسول الله! ماذا لقينا بعدك من ابن الخطاب وابن أبي قحافة!

فلما سمع القوم صوتها وبكاءها انصرفوا باكين، وكادت قلوبهم تتصدع وأكبادهم تنفطر، وبقي عمر فبقي معه قوم، فأخرجوا عليا ومضوا به إلى أبي بكر، فقال له بايع.

فقال (عليه السلام): أنا أحق بهذا الأمر منكم، لا أبايعكم وأنتم أولى بالبيعة لي.

فقيل له: لست متروكا حتى تبايع.

فقال: إن لم أفعل فم؟

قالوا: إذا والله الذي لا إله إلا هو نضرب عنقك!

فقال (عليه السلام): إذا تقتلون عبد الله وأخا رسول الله!

فقال عمر: أما عبد الله فنعم، وأما أخا رسول الله فلا! وأبو بكر ساكت.

فقال له عمر: ألا تأمر فيه بأمرك؟!

فقال أبو بكر: لا أكرهه على شئ ما كانت فاطمة إلى جنبه.

فلحق علي بقبر رسول الله يصيح وينادي: ابن أم، إن القوم استضعفوني وكادوا أن يقتلون " [1].

اختلاف علي (عليه السلام) وعثمان (رضي الله عنه)

إن ما يبين عمق الاختلاف بين الخلفاء أيضا ما وقع بين علي (عليه السلام) وعثمان بن عفان، كما يروي البخاري عن مروان بن الحكم قال: شهدت عثمان وعليا رضي الله عنهما بين مكة والمدينة، وعثمان ينهى عن المتعة [حج التمتع] وأن يجمع بينهما [أي العمرة والحج]، فلما رأى ذلك علي (عليه السلام) أهل بهما جميعا قائلا: لبيك عمرة وحج معا، فقال عثمان:

تراني أنهى الناس عن شئ وتفعله أنت؟!

فقال علي (عليه السلام): لم أكن لأدع سنة رسول الله (ص) لقول أحد [2].

فيلاحظ في هذه الواقعة أن الاختلاف قد حدث بين الخليفتين المفترض اتباعهما،

(1) الإمامة والسياسة لابن قتيبة 1: 12 - 13 ، الفتوح لابن أعثم 1: 13، أعلام النساء 4: 114 - 115 ، شرح ابن أبي الحديد 2: 56 و 6: 11.

(2) صحيح البخاري 3: 108 / 1412 - كتاب الحج، باب التمتع والإقران.

إذ أنهما من الخلفاء الأربعة، فقد خالف علي عثمان في ما نهى الناس عنه وهو الجمع بين العمرة والحج، مؤكدا أن ما يفعله خلافا لعثمان هو سنة النبي (صلى الله عليه وآله)، ولم يكن له أن يدعها لقول أو أمر أحد من الناس، وهو بهذا يشير إلى أن عثمان قد خالف سنة النبي (صلى الله عليه وآله).

فهذا علي (عليه السلام) وهذا عثمان (رضي الله عنه) يختلفان في السنة النبوية، ولا يتبع أحدهما الآخر، والناس بالطبع منقسمون طبقا لذلك الاختلاف والانقسام. ولما خالف علي عثمان لم يعد عثمان ليتبعه في قوله، بل إن عثمان اعترض عليه قائلا: كيف تفعل شيئا تراني أنهى الناس عنه؟! غير أن عليا اتهمه بترك سنة النبي (صلى الله عليه وآله)، ولن يتركها علي من أجله، إذ هو فرد كسائر الناس.

وليست هذه هي الواقعة الوحيدة التي يختلف فيها علي (عليه السلام) مع عثمان (رضي الله عنه) ويظهر فيها عثمان مخالفا لسنة النبي (صلى الله عليه وآله) في نظر الإمام (عليه السلام)، فقد روى سفيان بن عيينة، عن جعفر بن محمد قال: " اعتل عثمان بمنى فأتي علي، فقيل له: صل بالناس، فقال علي:

إن شئتم، ولكن أصلي بكم صلاة رسول الله (صلى الله عليه وآله)، يعني ركعتين.

فقالوا: لا، إلا صلاة أمير المؤمنين عثمان أربعا.. فأبى علي أن يصلي بهم " [1].

واضح من هذا أن عليا (عليه السلام) قد رفض أن يصلي بصلاة عثمان أربع ركعات، وهي سنة عثمان - وعثمان من الخلفاء الأربعة - والنبي (صلى الله عليه وآله) قال فيهم: " عليكم بسنتي وسنة الخلفاء... "! فما بال علي يخالف عثمان لو كان الحديث قد صدر حقا عن النبي (صلى الله عليه وآله)؟!

إخبار النبي (صلى الله عليه وآله) لأبي بكر بالإحداث

من الواضح أن الرسول (صلى الله عليه وآله) لم يأمر باتباع سنة الخلفاء الأربعة، بل أكثر من ذلك أنه كان يعتبر ما سيسنونه من سنة إنما هو إحداث في الدين ومخالفة له بعد موته، فكان النبي (صلى الله عليه وآله) يظهر التخوف من ذلك.

يروي الإمام مالك في " الموطأ ": أن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم قال لشهداء أحد: هؤلاء أشهد عليهم.

(1) سنن البيهقي 3: 145، أحكام القرآن للجصاص 2: 310.

فقال أبو بكر الصديق: ألسنا يا رسول الله إخوانهم، أسلمنا كما أسلموا، وجاهدنا كما جاهدوا؟

فقال رسول الله (ص): بلى، ولكن لا أدري ما تحدثون بعدي!

فبكى أبو بكر، ثم قال: إننا لكائنون بعدك [1].

فها هو رسول الله (صلى الله عليه وآله) يخبر أبا بكر ومن معه بإحداثهم من بعده، وأبو بكر هذا هو الخليفة الأول من الخلفاء الأربعة، فكيف يأمر الرسول (صلى الله عليه وآله) الناس باتباع سنة أبي بكر ويخوه في نفس الوقت بالإحداث من بعده؟! فهل يتناقض الرسول يا ترى؟! أم إن قوله الحق؟

وفي الحقيقة إن هذا الخطاب الصادر من رسول الله (صلى الله عليه وآله) لأبي بكر لا بد من الوقوف عنده طويلا والتمعن في معانيه ومقاصده: " لا أدري ما تحدثون بعدي "، فيا للعجب:

أليس هو التغيير والتبديل، أم ليس هو مخالفة السنة النبوية؟!

ومن هم – يا ترى – هؤلاء الذين يشملهم هذا الخطاب الجمعي الذي يحمل نبأ الإحداث؟

ولو كان هذا الإخبار لا يشمل إلا أبا بكر وحده لكان كافيا في نقض حديث اتباع الخلفاء، غير أن عمر وأبا بكر كانا متصافقين متوافقين في كل خطوات حياتهما منذ أن جمعهما الإسلام، ويكفي أن النبي (صلى الله عليه وآله) قد آخى بينهما.

فهل يمكن أن يكون هذا الإنباء النبوي الشامل لأبي بكر في قوله: " لا أدري ما تحدثون بعدي " لا يشمل عمر، وهو الذي وافق أبا بكر في كل صغيرة وكبيرة، وهو الذي خلفه أبو بكر من بعده؟ فعمر من محدثات أبي بكر، كما كان أبو بكر من محدثات عمر يوم بايعه في السقيفة وشيد له أركان الخلافة بلا نص ولا حق. إذا لا نستطيع أن نصرف هذا الإخبار النبوي عن عمر بن الخطاب ليتقلب فيه أبو بكر وحده، على أن دائرة الإخبار النبوي تتسع لتشمل الكثير من الصحابة.

قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): " لتتبعن سنن من كان قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع، حتى لو

(1) الموطأ 1: 307، المغازي للواقدي 1: 310 - غزوة أحد.

دخلوا حجر ضب تبعتموهم. قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟! " [1]. وهذا إخبار صريح منه (صلى الله عليه وآله) بانحراف الكثير منهم.

محدثات أبي حفص

إن لابن الخطاب منهجا خاصا انفرد به بين الصحابة، وعمدة هذا المذهب العمري عدم التردد في التصرف كما يرى مع السنة النبوية، وإن أدى ذلك إلى تبديلها أو إلغائها وإحلال محلها ما يراه بديلا لها، سواء ذلك في حياة النبي (صلى الله عليه وآله) أو بعد وفاته.

روى أحمد في مسنده: " أن أبا موسى الأشعري كان يفتي بالمتعة [حج التمتع]، فقال له رجل: رويدك ببعض فتياك! إنك

لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في النسك بعدك، حتى لقيه أبو موسى فسأله عن ذلك، فقال عمر: قد علمت أن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم قد فعله هو وأصحابه، ولكن كرهت أن يظلوا بهن معرسين في الأراك، ثم يروحون بالحج تقطر رؤوسهم "[2].

فعمر يعلم أن النبي (صلى الله عليه وآله) قد سن متعة الحج، ورغم ذلك لم ير بأسا في إلغائها، وليس ذلك إلا لأنه كره شيئا فيها. وبكل هذه البساطة تعطل قوله تعالى: (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)[3]، وها هو الإحداث العمري.

يقول البيهقي: " ما أعمر رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم عائشة في زمن الحج إلا ليقطع بذلك أمر الشرك "[4]، ذلك لأن المشركين في الجاهلية " كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور في الأرض "[5].. فانظر إلى سبب إدخال النبي (صلى الله عليه وآله) العمرة في الحج، إذ أنها سنة نبوية تخالف سنة جاهلية تراجت بين المشركين، فكيف سهل على الفاروق – وهو الذي قيل إنه فرق بين الحق والباطل – إعادة الباطل وإحياؤه وإماتة الحق

---

(1) صحيح البخاري 4: 187، صحيح مسلم 8: 57، مسند أحمد بن حنبل 3: 84 و 94.

(2) مسند أحمد 1: 50.

(3) الحشر: 7.

(4) سنن البيهقي 4: 245.

(5) صحيح مسلم: كتاب الحج – باب التمتع والعمرة، صحيح البخاري 3: 109 / 1413 – كتاب الحج.

وإلغاؤه!

ولقد أغلق النبي (صلى الله عليه وآله) باب الاجتهاد في إلغاء أو تغيير شئ في متعة الحج، فبعد أن أعلن النبي (صلى الله عليه وآله) متعة الحج في حجة الوداع أمام ما يربو على مائة ألف مسلم، قام سراقة بن مالك فقال: يا رسول الله، ألعامنا هذا التمتع أم للأبد؟ فشبك أصابعه الشريفة وقال: " دخلت العمرة في الحج، دخلت العمرة في الحج لأبد الأبد "[1].

فهل يجوز بعد هذا لأبي حفص أو غيره أن يجتهد ويمنع متعة الحج؟! ولكن النبي (صلى الله عليه وآله) قال لهم قبل ذلك: " لا أدري ما تحدثون بعدي "، فإنها دلائل النبوة.

فها نحن قد شهدنا أن حديث الخلفاء يحذر المؤمنين من الاختلاف ويأمرهم باتباع الخلفاء الأربعة، لأن في ذلك نجاتهم من الشقاق والاختلاف وسلامة لهم من محدثات الأمور والبدع، ولكن رأينا أبا بكر ومن نحا نحوه قد أخرهم النبي (صلى الله عليه وآله) لارتكاب الإحداث والتغيير، وشاهدنا الخلفاء أنفسهم وقعوا في مغبة الاختلاف فاختلفوا فيما بينهم، كما رأينا ما حدث من اختلاف بين أبي بكر وعمر من ناحية والإمام علي (عليه السلام) من ناحية أخرى في مسألة الخلافة، وشاهدنا مثالا للاختلاف بين الإمام علي (عليه السلام) وعثمان بن عفان في سنة النبي الأكرم، ورأينا كيف عمد عمر بن الخطاب إلى إلغاء سنة النبي

(صلى الله عليه وآله) التي سنها إلى الأبد.

فهذا الاختلاف الذي نشأ بين الخلفاء أدى إلى نفس المخاوف التي من أجلها وعظ النبي (صلى الله عليه وآله) أصحابه بالحديث المذكور الذي فيه الأمر باتباع الأربعة، فلقد حدث الاختلاف ووقع الإحداث ووقع الناس فيه، فكيف يبين الرسول (صلى الله عليه وآله) سبيل النجاة والسلامة من الاختلاف والإحداث باتباع الخلفاء فيقعون هم أنفسهم فيما فوض أن نجاة الناس منه هؤلاء الخلفاء؟! فما دامت أحاديث النبي (صلى الله عليه وآله) وحيا فالوحي لا يخطئ، مما يوضح أن هذا الحديث موضوع على لسان النبي (صلى الله عليه وآله) ومقول عليه.

فالرسول (صلى الله عليه وآله) لم يكن يمنع المسلمين من الاختلاف ويحذرهم إياه ويأمرهم باتباع الخلفاء الأربعة للنجاة منه ويرى وقوع الاختلاف بين الخلفاء ولا يرى له خطرا. والحق

(1) صحيح مسلم 1: 467.

أن الاختلاف بين الخلفاء لهو أشد خطرا من اختلاف العامة من المسلمين ما دام القادة في سلامة منه.

فالحق إن اتبع لن يجد الاختلاف إلى اتباع ذلك الحق سبيلا، وكما أن الحق واحد، فالمجتمعون عليه وإن كثر عددهم فهم في الحقيقة واحد، فكيف يختلف الواحد؟! بل كيف يختلف الاثنان وهما على الحق! إذا فالواحد لا يختلف ليكون اثنين والاثنان لا يختلفان وهما قد توحدا على الحق بعد إدراكه. نعم ليس كل ما اجتمع عليه حقا لأن الكثيرين يمكن اجتماعهم على الباطل كما يمكن أن يختلفوا وهم على الباطل أيضا بأن يكون الاختلاف بين الطرفين: كل طرف يدعي باطلا يظنه الحق، وكما يمكن أيضا اختلافهم بأن يكون طرفا الخلاف أحدهما على الباطل والآخر على الحق.

فهذه صور ثلاث أدى إليها وجود الباطل في أحد الطرفين، إذا فالباطل إما أن يتفق عليه، أو يختلف فيه، أو يختلف الباطل مع الحق. وأما الحق فله صورة واحدة إذ أنه واحد، فلا بد من الاتفاق عليه والاتحاد فيه. وأية صورة بخلاف ذلك فهي متضمنة للباطل بأي شكل كان. ولهذا فأينما وجد الاختلاف فاعلم أن الباطل قد أطل برأسه من جهة أو من الجهتين بباطلين مختلفين في الموضوع والهدف، ولهذا حذر منه النبي (صلى الله عليه وآله)، وهو تحذير تناول المعلول دون العلة، فالباطل علة الاختلاف.

إن الاختلاف الذي وقع بين الصحابة كافة أو بين الأربعة هو صورة واحدة من صور الاختلاف الثلاث، ولهذا لا يمكن أن يكون اتباعهم على السواء نجاة من الاختلاف.

ولمعرفة الحق لا بد من علامات ومعالم وإشارات وأدلة من سنخ الحق نفسه تشير وتدل عليه.

وخلاصة هذا الأمر أن حديث اتباع سنة الخلفاء حديث محرف المعنى والدلالة، فهو إن كان يدل على اتباع الخلفاء فهو لا بد أن يدل بالتأكيد على وحدتهم واتساقهم، لا سيما في سنة النبي (صلى الله عليه وآله) وكل ما يهم الناس.

ثم إنه هناك دلالة في الحديث تشير إلى اتباع الأربعة، فإن اسم الخلفاء الوارد في الحديث لا يعني بأي شكل كان أنهم

وهل هناك ما يدل على ذلك؟ أم أنهم أكثر من هذا العدد؟

واتباع أحد الأربعة بهذا الأمر إما لأنهم متبعون للنص فيكون اتباعهم ليس لسبب غير النص نفسه، وإما لأنهم غير متبعين للنص فلا يجوز اتباعهم فيما خالفوا به النص.

ولو كانت الحجة في قولهم بسبب اعتمادهم على النص فلا يختص هذا بهم، إذ كل من يعتمد في قوله على نص فقوله بهذه الصورة مقبول. أما بخلاف ذلك فلا، لأن الجميع يجب أن يخضعوا للنص، وعلى الجميع طاعة النبي (صلى الله عليه وآله). وحتى أولو الأمر ليس لهم العمل بما يخالف القرآن والسنة. وطاعة الرسول لا تعني مخالفته والعمل بخلاف ما يأمر به وينهى عنه، وهذا واضح بالبداهة، فالذي يجتهد في مسألة بين الرسول (صلى الله عليه وآله) أمر الله فيها ويخلص من اجتهاده إلى ما يخالفها فقد خالف النبي (صلى الله عليه وآله) بذلك، ولا يقبل قوله، بل يجب أن يعاقب على هذا الخلاف. والاجتهاد ضد النص أو مع وجود النص مخالفة صريحة لله ورسوله.

ولو جاز الاجتهاد ضد النص فكيف تكون السنة مصدرا للتشريع؟ أليس ذلك عملا بخلافا لشرع، إذ لم يعتمد على مصدره؟

مخالفة الصحابة للخلفاء الأربعة

لقد علمنا أن الاختلاف أخذ بتلابيب الخلفاء أنفسهم، ولم يتبع بعضهم بعضا في كثير من المواطن، وهذا ما يتناقض مع الحديث الآمر باتباعهم للنجاة من الاختلاف. كما علمنا أن البدع قد صدرت من بعضهم، وهم – على أساس حديث الخلفاء – معول عليهم في نجاة الأمة من البدع والمحدثات.

غير أن الصحابة لم يتوددوا في مخالفة الخلفاء في كثير من الأمور، فكيف يستقيم ذلك والأمر باتباعهم؟! والمخالفون لهم من أجلة الصحابة، لا مجال للطعن فيهم، أو اتهامهم بالنفاق. فإما أن يكون قد أعرضوا عن أمر الرسول (صلى الله عليه وآله) الصادر باتباعهم، وإما أن يكون الحديث موضوعا عليه (صلى الله عليه وآله). ونقول نحن بالرأي الأخير، ليس لما رأيناه من مخالفة الصحابة للخلفاء فحسب، بل لأسباب سقناها وسنسوق بعضها فيما يأتي من فصول، إن شاء الله.

مخالفة سعد بن عبادة لأبي بكر وعمر

من الشخصيات البارزة في جيل الصحابة شخصية الصحابي الجليل سعد بن عبادة، فلقد كان من أشد المخالفين لأبي بكر وعمر في أمر الخلافة.

فلما تمت البيعة لأبي بكر بالصورة التي كانت، أرسلوا إلى سعد يطلبونه أن يبايع، فقال لهم: " لا والله، حتى أرميكم بكل سهم في كنانتي، وأخضب منكم سناني ورمحي، وأضربكم بسيفي ما ملكته يدي، وأقاتلكم مع من معي من أهلي وعشيرتي " [1]. فانظر إلى شدة سعد على الشيخين أبي بكر وعمر، فإنه لم يرفض بيعتهما فحسب، بل أقسم على قتالهما بأهله وعشيرته،

فأي حديث نقبل؟! وأي حديث نصحح؟ فأمامنا حديث الاقتداء بالصحابة، وها هو سعد منهم، وهو نجم به تتحقق الهداية. وأمامنا حديث الخلفاء الأربعة والأمر باتباعهم، ورأينا سعدا يخالفهم ولا يقبل منهم إلا بعد أن يخضب سنانه بدمائهم ويضرب أعناقهم بسيفه.

وإنه لما قال عمر بن الخطاب: " اقتلوا سعدا، قتله الله " نهض قيس بن سعد يأخذ بلحية عمر ويقول له: "والله لو حصحصت منه شعرة ما رجعت وفيك واضحة " [2].

وأما الحباب بن المنذر فهو الآخر لم يكن يعرف لأبي بكر وعمر طاعة في يوم السقيفة قط، فلما رد الشيخان كلامه في أمر الخلافة صاح قائلا: "والله لا يرد علي أحد ما أقول إلا حطمت أنفه بالسيف، أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب، أنا أبو شبل في عرينة الأسد " [3].

لقد كان الحباب مستعدا لضرب من يخالفه منهما ويحطم أنفه بسيفه، كما كان مستعدا لتولي أمر الخلافة بنفسه، فضلا عن إبائه التسليم والبيعة لهما بالخلافة.

فلا سعد ولا قيس ولا الحباب ولا علي يعرفون حديث الخلفاء! ليس لأنهم خالفوه، بل لأنه حديث لم يكن له وجود في ذلك الوقت، بل ولد أخوا في مهد الدولة

---

(1) الكامل في التاريخ لابن الأثير، حوادث سنة إحدى عشرة - ج 2.

(2) تاريخ الطبري، حوادث سنة إحدى عشرة – ج 2.

(3) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد 2: 16.

الأموية، وتربى على أحضانها بهذا المعنى.

والاختلاف الذي حدث في يوم السقيفة يؤيد ما ذهبنا إليه، إذ لو كان للحديث وجود في ذلك الوقت بمعنى الخلفاء الأربعة – كما فسر – وأنه كان عهدا ووصية من النبي (صلى الله عليه وآله) لما حدث ما حدث من اختلاف وتنازع وخصام كادت أن تزهق فيه أرواح طاهرة، ولما احتاج أبو بكر وعمر إلى بذل الوسع وشق الأنفس في إقناع الأنصار بعدم أحقيتهم في الخلافة بأدلة غير هذا الحديث، إذ أنه كان يكفي في إثبات الحجة وإقامة الدليل على خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، ولما اضطر عمر إلى تشكيل شورى سداسية لتختار خليفة للناس من بعده، كما حدث، إذ المفترض أن الحديث قد أوجب طاعة الأربعة، بعد أن فسروه بهم. ولكن هيهات، فالحديث موضوع باسم رسول الله (صلى الله عليه وآله) عندا، فليتبوأ واضعه مقعده من النار.

خلاف بعض الصحابة للخليفة الرابع

وأما هذه فهي مسألة أخرى من الواضحات المسلمات، وقد أصابت من " حديث الخلفاء " مقتلا، ذلك لأن الإمام عليا هو رابع الخلفاء، وعلى هذا فسنته واتباعه – طبقا لهذا الحديث – حجة وجبت على الصحابة، وإلا كان المخالف رادا على رسول

الله (صلى الله عليه وآله) ومخالفا له بلاريب.

فهذا معاوية وذاك طلحة والزبير وتلك عائشة أم المؤمنين، وتلك الفئة الباغية، فمن منهم لم يخالف الإمام عليا (عليه السلام) ولم يعلن عليه الحرب الضروس، عامدين لقتله وهو الخليفة الرابع؟!

وأما معاوية فقد حاربه ولعنه وأمر الولاة في دولته بلعنه وسبه على الملأ، واستمر لعن الإمام بعد معاوية كسنة راجت أكثر من خمسين عاما، يقول الطوي: " إن معاوية لما استعمل المغيرة بن شعبة على الكوفة سنة إحدى وأربعين وأمره عليها دعاه وقال له: لقد أردت إيصاءك بأشياء كثيرة أنا تاركها اعتمادا على بصرك، ولست تاركا إيصاءك بخصلة: لا تترك شتم علي وذمه، والترحم على عثمان والاستغفار له، والعيب لأصحاب علي والإقصاء لهم، والإطراء

لشيعة عثمان والإدناء لهم.

فقال له المغيرة: قد جربت وجربت، وعملت قبلك لغيرك فلم يذممني، وستبلو فتحمد أو تذم.

فقال: بل نحمد إن شاء الله " [1].

إقرأ قول معاوية: " لا تترك شتم علي وذمه "، فهل يبقى لحديث الخلفاء حجة على أحد بعد هذا القول؟! أرجو أن لا يخطئ القارئ ويظن أن معاوية أمر المغيرة بالترحم على عثمان والاستغفار له لأنه من الخلفاء الأربعة. كلا، بل هي القبلية والعصبية واللعبة السياسية. وهذا أقل ما يمكن أن يقدمه معاوية لعثمان، لأن معاوية مدين لعثمان، كما هو مدين لمن سبقوه فيما بلغه من مقام بين أهل الشام، حتى بلغ ما يصبو إليه. فقد تركوا له الشام يتصرف فيها كما يشاء مدة أربعين عاما انتهت بوفاته وخلافة ابنه يزيد الفاسق.

وأما طلحة والزبير فحدث عنهما ولا حرج، فقد خالفا الخليفة الرابع أسوأ ما تكون المخالفة وأشد، وذلك لأنه من الخلفاء الأربعة المأمور باتباعهم، ولأنهما سبقا الناس وتصدرا غيرهما في البيعة له، إذ كانا أول من بايع الإمام يوم هجم الناس عليه يبايعونه طوعا ورغبة منهم، ولأنهما حاربا بعد ذلك كله وألبا عليه الناس.

فاسمع كيف يتألم الإمام لما فعلا، يقول علي (عليه السلام): " اللهم إنهما قطعاني وظلماني ونكثا بيعتي وألبا الناس علي، فاحلل ما عقداولا تحكم لهما ما أبرما، وأرهما المساءة فيما أملا وعملا.

ولقد استتبتهما قبل القتال، واستأنيت بهما أمام الوقاع، فغمطا النعمة وردا العافية " [2].

وقد كتب الإمام علي (عليه السلام) رسالة إليهما قبل القتال ينذرهما ويعظهما، قائلا: " فارجعا أيها الشيخان عن رأيكما، فإن الآن أعظم أمركما العار، من قبل أن يتجمع العار والنار، والسلام " [3].

---

(1) تاريخ الطبري، وتاريخ الكامل لابن الأثير: ذكر حوادث سنة 51 هـ .

(2) نهج البلاغة، شرح محمد عبده ص 306.

(3) نفس المصدر السابق ص 626.

مخالفة عائشة لعثمان وعلي رضي الله عنهم

إن موقف عائشة أم المؤمنين من الخليفة الثالث عثمان بن عفان من المواقف التي يستحيل إنكارها أو إخفاء ما يكتنفها من حقائق، إذ لا تخلو منها كتب السير والأخبار.

لقد خالفت عائشة عثمان أشد خلاف واتهمته أشد تهام، وأصدرت فتوى كفره وقتله، فقالت: " اقتلوا نعثلا، فقد كفر " [1].

يقول ابن أبي الحديد: " كل من صنف في السير الأخبار ذكر أن عائشة كانت من أشد الناس على عثمان، حتى أنها أخرجت ثوبا من ثياب رسول الله فنصبته في منزلها، وكانت تقول للداخلين عليها: هذا ثوب رسول الله، لم يبل وعثمان قد أبلى سنته. (قال) وقالوا: أول من سمى عثمان نعثلا عائشة، وكانت تقول: اقتلوا نعثلا، قتل الله نعثلا. (قال) وروى المدائني في كتاب " الجمل ": لما قتل عثمان كانت عائشة بمكة، وبلغ قتله إليها، فلم تشك أن طلحة هو صاحب الأمر، فقالت: بعدا لنعثل وسحقا " [2].

فهذه هي الحمواء التي عندها نصف الدين – كما يقول أهل السنة – تفتي بكفر عثمان وقتله، لتبديله وإبلائه سنة رسول الله (صلى الله عليه وآله) ولم تعر حديث الخلفاء اهتماما، فهل خالفت السنة هي الأخرى؟ أم لم يكن للحديث وجود، فلم تكن قد سمعت به من زوجها صاحب السنن (صلى الله عليه وآله)؟

وعلى كل، فإن عملنا بقول عائشة فقد دحض حديث الخلفاء، لتكفيرها عثمان إذ أنه منهم. وإن عملنا بحديث الخلفاء فقد دحض حديث الاقتداء بالصحابة، لبطلان قولها حينئذ، إذ أنها منهم. وهذا هو التناقض الفاضح، والاختلاف الكبير بين الحديثين، الأمر الذي يشير إلى أنهما من عند غير الله، وهو الباطل لا غير.

وأما موقفها من علي (عليه السلام) فيحكي نفسه ويبديها للملأ من أعلى سنام الجمل، ومن داخل الهودج الذي استقر على ظهر " عسكر ". وهذا كله مجتمعا يتظافر ليؤكد أن عائشة

---

(1) تاريخ الطبري 3: 476.

(2) كتاب النص والاجتهاد لشرف الدين الموسوي ص 293 – المورد 83 ، نقلا عن شرح النهج لابن أبي الحديد.

لا تطيب نفسا لعلي بخير [1]. وأمامنا أحاديث الرسول (صلى الله عليه وآله) في بيان نفاق من يبغض عليا (عليه السلام).

فماذا ترى نقول في حديث قد خالفه كل الصحابة بقضهم وقضيضهم، ولم يعمل به واحد منهم؟! فالذي لم يخالف أبا بكر فقد خالف عمر، والذي لم يخالف عمر فقد خالف وسب وخاصم عليا (عليه السلام)، والذي لم يخالف عليا فقد خالف أبا بكر وعمر معا، فأي موقف يمكن أن نجد فيه ما يكون مصداقا لهذا الحديث، لنشاهده في الواقع بين الناس؟! ولكن هيهات، هيهات المصداق.

(1) صحيح البخاري 1: 170، صحيح مسلم 1: 312، سيرة ابن هشام 4: 292.

الفصل الثاني: حديث الاقتداء بأبي بكر وعمر

- الباب الأول: الاقتداء بأبي بكر وعمر

  من هي الزهراء؟

  ماذا كان بينها وبين أبي بكر وعمر؟

- الباب الثاني: مواقف عمر من أقوال وأفعال النبي 9 عمر وصلح الحديبية.

  عمر وصلاة النبي (صلى الله عليه وآله) على ابن أبي المنافق.

  ضرب عمر لمبعوث رسول الله (صلى الله عليه وآله).

  عمر ورزية يوم الخميس.

  توبيخ الاعتذار من نواح أخر.

الباب الأول

الاقتداء بأبي بكر وعمر

من المعلوم أن الأساس الذي تدور عليه الحجية – سواء كانت حجية نص أو حجية شخص – هي العصمة، فحجية القرآن لعصمته، فهو (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه) [1]. وحجية النبي (صلى الله عليه وآله) لعصمته (صلى الله عليه وآله)، لكونه (لا ينطق عن الهوى * إن هو إلا وحي يوحى) [2]. وحجية أولي الأمر لعصمتهم التي بسببها وجبت على الناس طاعتهم، وذلك لقوله تعالى: (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) [3].

وأما ما كان غير ذلك من كلام أو أشخاص فلا حجية فيه، فإذا وضح ذلك.. فما الحجية في قول أو فعل وسيرة أبي بكر وعمر؟. فمن يأمر النبي (صلى الله عليه وآله) باتباع سنته وقوله وفعله لا بد أن يكون معصوما، ولا يمكن لشخص معصوم أن يرتكب أخطاء مما يرتكبه الناس. ومن يقع فيما يقع الناس فيه من أخطاء لا يتميز عنهم بشئ، وبالتالي لا يرى الناس لزوما للخضوع له والعمل بأمره ونهيه، ولا ترتاح النفوس لاتباعه، بل يصبح عرضة لانتقادهم واعتراضاتهم، فالذي يقع في الخطأ لا يستطيع أن يمنع الناس عن

(1) فصلت: 42.

(2) النجم: 3 و 4.

(3) النساء: 59.

لارتكابه، وإذا أقدم على ذلك فسيقل شأنه ويسقط اعتباره عندهم، وإذا أمر عليهم لا يطيعونه ولا يقتدون به.. فكيف يصدر الرسول أمرا باتباع من ليست له عصمة؟!

وقد روي أن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: " اقتدوا بالذين من بعدي، أبو بكر وعمر "! فإما أن تكون لهما العصمة، ولهذا أمر الرسول باتباعهما. وإما أن لا تكون لهما العصمة.

فإن كانت لهما عصمة من الله تعالى فلا بد من إثبات ذلك، والحال أنه لم يقل أحد بهذا، ولا يؤيد الواقع عصمتهما.

وإن لم تكن لهما عصمة من الله فلأي سبب أمر الرسول بالاقتداء بهما؟! والله تعالى لم يأمر باتباع وطاعة الرسول إلا لعصمته، ودون العصمة لا طاعة أبدا، فكيف يأمر الرسول باتباع وطاعة غير المعصوم؟! لقد راعى الله عصمة النبي (صلى الله عليه وآله) ولذا أوجب طاعته، فكيف لا يراعي ذلك النبي (صلى الله عليه وآله) فيأمر بطاعة غير المعصوم؟! إن هذا محال.

وقد يقول قائل: ما أمر النبي بطاعة واتباع هذين إلا لحرصهما على متابعته والعمل بسنته. ولكن.. لماذا كان الأمر باتباعهما هما على الخصوص؟ 1 ألم يكن عثمان حريصا على متابعة النبي (صلى الله عليه وآله) والعمل بسنته؟! وهل كان الإمام علي لا يملك ذلك الحرص؟! غير أننا سنشهد مواقف لهما لا نرى فيها ذلك الحرص على اتباع النبي (صلى الله عليه وآله).

ثم ماذا تقول في مخالفة كثير من الصحابة للشيخين في أمر الخلافة، وعلى رأسهم الإمام علي (عليه السلام) وكل بني هاشم، ولا سيما فاطمة الزهراء (عليها السلام)؟! ولن ننسى موقف سعد حيالهما، فكيف نوفق بين أمر النبي (صلى الله عليه وآله) بالاقتداء بهما ومخالفة الهاشميين والأنصار لهما في أمر الخلافة؟!

أو لم يسمع أهل البيت (عليهم السلام) بهذا الحديث الآمر باتباعهما؟! أم لم يكن للأنصار خبر به؟! وكيف لا يكون لهم خبر به وهو أمر وعهد ووصية منه (صلى الله عليه وآله)؟! على أن فقدان العصمة وحده يبطل هذا الحديث.

يقول الإمام الغزالي في ذلك: " فإنه من يجوز عليه الغلط والسهو ولم تثبت عصمته عنه فلا حجة في قوله، فكيف يحتج بقولهم مع جواز الخطأ؟! وكيف تدعى عصمتهم من غير حجة متواترة؟! وكيف يتصور عصمة قوم يجوز عليهم الاختلاف؟! وكيف يختلف

المعصومان؟!... ".

نعم، يجب ألا يختلف المعصومان أبدا، لأن المعصوم بعيد عن الباطل وواقف على الحق. والحق – كما هو معروف –

واحد لا يختلف، فما يدركه المعصوم من الحق في المسألة الواحدة هو نفس الحق الذي يدركه المعصوم الآخر منها، ولعدم اختلاف الحق لا يختلف المعصومان، فهل كان لأبي بكر أو عمر تلك العصمة؟

على أن النبي (صلى الله عليه وآله) أخبر أبا بكر بالإحداث – كما مر عليك – فقال له: " لا أدري ما تحدثون بعدي "، فالنبي كان يعلم أن أبا بكر ومن معه سيحدثون أمرا في الدين، فهل من المعقول أن يأمر بعد ذلك بالاقتداء به على الوجه الذي رأيت؟!

ولأبي بكر موقف مشهور مع بضعة النبي (صلى الله عليه وآله) وبنته البتول، أدى موقفه ذاك إلى إغضابها وإسخاطها!

وأما عمر فله مواقف مع النبي (صلى الله عليه وآله) عدة، وستمر عليك مواقف الشيخين هذه إن شاء الله عاجلا.

فالحديث هو من صنائع بني أمية، وهو من تلك الأحاديث التي وضعت في مقابل ما روي عن النبي (صلى الله عليه وآله) من اتباع العترة الطاهرة.

ذكر المدائني: " كتب معاوية نسخة واحدة إلى عماله بعد عام الجماعة: أن برئت الذمة ممن روى شيئا من فضل أبي تراب وأهل بيته... " [1]، فسد الباب أمام فضائل أهل البيت، وانفتح لفضائل غيرهم بلاريب وإن لم توجد. وهذا الحديث من تلك.

من هي الزهراء؟

الزهراء هي فاطمة البتول، بنت محمد (صلى الله عليه وآله)، وهي زوجة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وهي أم الحسن والحسين (عليهما السلام).

فأبوها هو سيد الأنبياء على نبينا وآله وعليهم أفضل الصلاة والسلام.

وأمها أول من آمن على البسيطة بنبي الله الكريم، وكانت أحب نسائه إليه بلا مراء.

---

(1) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد 1: 15 - 161 - نقلا عن المدائني.

وأما زوجها فهو ولي كل مؤمن ومؤمنة، ولا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق، حبه إيمان وبغضه كفر، وهو ابن عم الرسول وسيف الله المسلول، كاتب الكتائب، ومظهر العجائب، أسد الله الليث الغالب، فارس المشارق والمغارب، هو الفاروق والصديق الأبر لا يدعيها غيره إلا كاذب، كما قال النبي (صلى الله عليه وآله) [1].

وأما ابناها فهما سيدا شباب أهل الجنة، كما هو مشهور [2].

وأما هي (عليها السلام) فهي، يروي البخاري: " حدثنا موسى بن عوانة، عن فراس، عن عامر، عن مسروق قال: حدثني عائشة أم المؤمنين، قالت: كنا أزواج النبي (صلى الله عليه وآله) عنده جميعا لم تغادر منا واحدة، فأقبلت فاطمة تمشي، لا والله ما تخرم مشيتها مشية النبي (ص). فلما رآها رحب، وقال: مرحبا يا بنتي. ثم أجلسها عن يمينه أو عن شماله، ثم سارها، فبكت بكاء شديدا، فلما رأى حزنها سارها الثانية، إذ هي تضحك.

فقلت لها أنا من بين نسائه: خصك رسول الله بالسر من بيننا، ثم أنت تبكين؟!

فلما قام رسول الله سألتها: عم سارك؟

قالت: ما كنت لأفشي على رسول الله سره.

فلما توفي قلت لها: عزمت عليك بما لي عليك من الحق، لما أخبرتني.

قالت: أما الآن فنعم.. فأخبرتني.

قالت: أما ما سارني في الأمر الأول فإنه أخبرني أن جبريل كان يعارضه بالقرآن كل سنة مرة، وأنه عارضني به العام مرتين، ولا أرى إلا الأجل قد اقترب، فاتقي الله واصبري، فإن نعم السلف أنا لك. قالت: فبكيت بكائي الذي رأيت، فلما رأى جزعي سارني الثانية.. قال: يا فاطمة، ألا ترضين أن تكوني سيدة نساء المؤمنين، أو نساء هذه الأمة؟ " [3].

ولقد ذكر ابن حجر هذا الحديث، وفيه: " ألا ترضين أن تكوني سيدة نساء

---

(1) أنظر مسند أحمد بن حنبل 4: 281، المستدرك على الصحيحين 3: 130، 137، 142، خصائص النسائي 3، الإصابة لابن حجر ج 7 / القسم 1 ص 167.

(2) أنظر المستدرك على الصحيحين 3: 167، الإصابة لابن حجر ج 1 / القسم 1 ص 266، كنز العمال 6: 220 - 221، 7: 107، 111.

(3) صحيح البخاري 4: 64 - كتاب الاستئذان، صحيح مسلم: فضائل الزهراء - ج 2، مسند أحمد بن حنبل 6: 282.

العالمين؟ " [1].

فهذه هي الزهراء، سواء كانت سيدة نساء العالمين، أو سيدة نساء المؤمنين، أو نساء هذه الأمة، إذ أن ذلك من مسلمات الأمور وبديهياتها.

وبالتأكيد لم يكن النبي (صلى الله عليه وآله) مبالغا في وصف الزهراء بهذا الوصف وإعطائها هذه السيادة، ولم يكن وضعه إياها في هذا المكان السامق من قبيل المحاباة لبنته، لماذا؟

ذلك لأنه هو النبي الصادق، وهو الرسول العدل، بل لأنه لا ينطق عن هوى النفس ولا بغير الوحي، إنما نطقه وحي يوحى من الله تعالى، فهو إذا براء من التلفظ تبعا لما تهوى نفسه وتشتهي. بل إن هذه السيادة وتلك الرفعة الفاطمية لم تكن نالتها بسبب خارج عن إيمانها ويقينها وتقواها، أي ليس لأنها بنت النبي (صلى الله عليه وآله) فنالت هذه السيادة دون أن يكون لها صفة تؤهلها ذاتا لذلك المقام الرفيع، فهي إذا إن لم تكن لها تلك الأهلية الإيمانية لا يمكن أن تحظى بهذه الصفة وتنال مقاما لم يتوفر إلا لأربعة نساء [2] في الوجود، فتتربع عليه على هذا الأساس من الكمال والفائق.

ويقول تعالى: (والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم وما ألتناهم من عملهم من شئ) [3].. فانظر كيف اشترط الله الإيمان السابق حتى يكون علة لإلحاقهم بآبائهم وإعطائهم ما لهم من الثواب دون نقصان. فالإيمان السابق إذا هو تلك

الأهلية التي يجب أن تتصف بها الذرية. وهكذا الزهراء، نالت هذا المقام بذلك الإيمان، والرسول (صلى الله عليه وآله) ما هو إلا كاشف عن هذا المقام الفاطمي.

والإيمان – كما هو معلوم – بين زيادة ونقصان، ولما علم نيل الزهراء لهذا المقام الإيماني علم أن إيمانها ويقينها وتقواها مما بلغ شأوا وجعلها في المقام المحمدي غير ممنون. ومما يؤكد ما ذهبنا إليه ما رواه إمام الحنابلة: " عن عبد الرحمن الأزرق، عن علي (عليه السلام)، قال: دخل علي رسول الله (ص) وأنا نائم على المنامة، فاستسقى الحسن أو الحسين.

---

(1) الإصابة لابن حجر: ترجمة الزهراء (عليها السلام).

(2) كتاب الإستيعاب: ترجمة خديجة (عليها السلام).

(3) الطور: 21.

قال: فقام النبي (ص) إلى شاة لنا بكئ (أي قل وانقطع لبنها) فحلبها فدرت، فجاءه الحسن فنحاه النبي (ص)، فقالت فاطمة: يا رسول الله، كأنه أحبهما إليك. قال: لا، ولكنه استسقى قبله [انظر إلى عدالة النبي]. ثم قال: إني وإياك وهذين وهذا الراقد في مكان واحد يوم القيامة " [1].

فالزهراء (عليها السلام) باستيفائها الشرط المذكور في الآية – وهو الإيمان – صارت مع أبيها (صلى الله عليه وآله) في مقام واحد يوم القيامة. وبعد هذا لا يصح أن يلتبس على أحد أمره في مقام السيادة الفاطمي الإيماني فيمر عليه دون انتباه، أو دون وقفة في مقام الانبهار والإجلال لشموخه، مؤها إياها عن كل ما يعكر صفو ذلك المقام أو ما يناقضه من ارتكاب الخطأ أو الآثام، ذلك لأن الذي يكون مع النبي المعصوم في مقام واحد يوم القيامة يلزم أن يكون معصوما، وإلا لزم مشاركة غير المعصوم للمعصوم في مقامه وثوابه، وهذا محال. فأقل خطأ ينتزل به المقام عن مقام المعصوم، لمراعاة العدالة الإلهية.

إذا فمقام الزهراء جامع لكل الصفات الحسان، لأنه لا يستقيم أن تنال هذا الشموخ وثمة شائبة من الجهل بسنة أبيها أو الجهل بما أنزل عليه من القرآن. أو لا يمكن أن تكون قد ألحقت بهذا المقام السامي المشترط فيه الإيمان المساوق له ويكون قد جرى يوما كذب على لسانها أو جانبت الحق يوما واقتحمت دائرة الباطل، ذلك لأن هذا المقام الإيماني مبدد لكل شين ولكل فعل يخالف هذا المقام، وهو مذهب لكل وصمة تعارضه.

إن الجهل يوقع الإنسان في القبح لعدم العلم به، أو يوقع الإنسان في التقصير في أمر العبادات وأداء التكاليف. وفي الواقع إن المقام الفاطمي هو مقام تزكية وتطهير إلهي لأهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله)، فهذا القرآن يصدح بذلك في قوله تعالى: " إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) [2]. والرجس هو القبح أو كل ما يكون علة له. وقد تم تطهيرهم عنه بمشيئة وإرادة الله التكوينية. ومن أقل لوازمه مراقبة الله والخشية منه، فضلا عن علم اليقين الذي يكشف عن قبائح الأخطاء فيورث النفس نفرة منها وتنائيا، وها هي

---

(1) مسند أحمد 1: 101.

(2) الأحزاب: 33.

العصمة لا غير.

إذا فالزهراء ليست جاهلة بالدين بل عالمة بأموره تماما لا يغيب عنها شئ من مسائله، بل من غير المعقول أن تكون على غير ذلك بالنظر إلى أنها الطاهرة المطهرة إلهيا الزكية الصفية من كل ما يشين البرية، وبالنظر إلى استحالة أن يتركها أبوها عليه وعليها أفضل الصلاة والتسليم جاهلة ولو بمسألة من أمور الدين، وهي له القريبة والحبيبة والبضعة التي يغضبه ما يغضبها.

على أن النبي عليه وعلى آله الصلاة والسلام الذي جاء معلما للبشرية والذي بعث متمما لمكارم الأخلاق أرأيت به أن يترك بضعته في حوالك الجهل ويخرج الآخرين من ظلماته إلى أنوار العلم، وهل جهلها وحديث الثقلين؟!

وهل يأمر النبي (صلى الله على وآله) الناس بالبر وينسى نفسه! أم أنه لم يؤمر بأن ينذر عشيرته الأقربين؟! وهل هذا الإنذار محدود زمنيا ببدء الرسالة؟

أم كانت الزهراء مشاقة للنبي (صلى الله عليه وآله) ولم تكن ترى اقتفاء أثره والاقتداء به؟!

لقد تنزهت الزهراء عن كل ما يشين، ولا سيما الكذب وادعاء الباطل، وأخذ ما ليس لها بحق، بل لا يمكن أن تغضب غضبا طفوليا لا أساس له، لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) عندما قال من جانب الوحي: " فاطمة بضعة مني، يغضبني ما يغضبها " [1] لم يكن النبي (صلى الله عليه وآله) أراد أن يحمل الناس ذلك ظلما أو تكليفا لهم فوق طاقتهم. وليس هناك سوى ذلك لو كان النبي (صلى الله عليه وآله) قد جعل غضب الزهراء علة لغضبه الذي هو علة لغضب الله تعالى وهو يعلم أن الزهراء غضبا، أو يمكن أن تغضب غضبا ليس في محله أو تطالب بحق ليس لها فتغضب لذلك.

فلو كانت الزهراء تغضب على الناس دون وجه حق، ويغضب النبي (صلى الله عليه وآله) لذلك، فهذا لا يعني إلا شوخا في عدله وانصداعا في رأفته ورحمته بالناس التي شهد بها القرآن! ولا يعني إلا محاباة لبنته دون سائر الناس، تلك المحاباة المتنافية مع قوله: " لو سرقت فاطمة بنت محمد لقطع محمد يدها ".

وهذا دليل على مضي عدله واستقامته (صلى الله عليه وآله). على أن الزهراء بعيدة عن عار السرقة،

(1) كتاب الشرف المؤبد للنبهاني: أحوال الزهراء - نقلا عن البخاري.

وإنما أراد المثال الأقوى في تأكيد عدالته وتنفيذه أمر الله، حتى لو كان السارق من له مقام كالزهراء، لو قدر لذلك أن يحدث.

ونحن لا نفهم – بل يجب أن لا نفهم – من غضب النبي (صلى الله عليه وآله) لغضب الزهراء إلا لأنها وقفت على عرصات العلم اليقيني الذي تنكشف به حقائق الأمور حسنها وقبحها. وعلم كهذا لا يقوم بنفس خالطها ولو يسير من القبح أيا كان ذلك، لأن العلم اليقيني هذا كله حسن. ولما قام بنفس الزهراء فيجب أن تحفظ السنخية والانسجام بين نفسها وعلمها هذا. بل إن هذا العلم ونفس الزهراء شئ واحد بالذات، فلا يحتاج إلى التأكيد والكلام عن السنخية والمشابهة، لأن هاتين تطلبان بين اثنين، ولا اثنينية بين الزهراء وعلمها إلا ذهنا.

فالاتحاد بين هذا العلم – الذي كله خير – ونفس الزهراء (عليها السلام) لا نفهم منه إلا ذلك التطهير وتلك التزكية، كما هو واضح. فالرسول إذا على يقين من أن الزهراء في تناء عن الباطل وفي انسجام مع الحق، ولذا لم يكن يخشى منها على الناس بأن تغضب عليهم بلا وجه حق. ولهذا لما كان من بين الناس – من يتنكر لهذا المقام الفاطمي ولا يتورع عن ظلمها وإغضابها، قرن غضبها بغضبه، بل قال لها: " إن الله يغضب لغضبك، ويرضى لرضاك ".

وبهذا تتضح لنا عصمة البتول (عليها السلام) بصورة جلية.

فما دام غضب الزهراء (عليها السلام) هو غضب النبي (صلى الله عليه وآله)، ورضاها هو رضاه (صلى الله عليه وآله)، فلا ريب أن يغضب الله لغضبها ويرضى لرضاها، إذ لا يمكن أن يرى الله نبيه غاضبا ولا يغضب، أو يراه راضيا فلا يرضى.

ماذا كان بينها وبين أبي بكر وعمر؟

ونأتي بعد هذا ونسأل: ماذا كان بينها وبين أبي بكر وعمر في مسألة ميراثها من أبيها محمد رسول الله (صلى الله عليه وآله)؟!

يروي البخاري عن عائشة أم المؤمنين: " أن فاطمة بنت النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم مما أفاء الله

عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر، فقال أبو بكر: إن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم قال: لا نورث، ما تركناه صدقة... إلى قولها: فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة (عليها السلام) منها شيئا، فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك فهجرته، فلم تكلمه حت توفيت، وعاشت بعد النبي (صلى الله عليه وآله) ستة أشهر، فلما توفيت دفنها زوجها علي ليلا، ولم يؤذن بها أبا بكر، وصلى عليها (عليها السلام) " [1].

ويروي البخاري أيضا: "... فغضبت فاطمة بنت رسول الله (ص)، فهجرت أبا بكر، فلم تزل مهاجرته حتى توفيت، وعاشت بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) ستة أشهر. قالت عائشة: فكانت فاطمة تسأل أبا بكر نصيبها مما ترك رسول الله

(صلى الله عليه وآله) من خيبر وفدك وصدقته بالمدينة، فأبى أبو بكر عليها ذلك " [2].

وفدك هذه مما أفاء الله به على رسوله (صلى الله عليه وآله)، وهو ملك خاص له إذ لم يوجف المسلمون عليها بخيل ولا ركاب [3]، فصالح اليهود النبي (صلى الله عليه وآله) على نصفها يوم فتح حصون خيبر.

وروي أن عمر بن الخطاب قال للنبي (صلى الله عليه وآله) بعد ما أفاء الله عليه من خيبر: " ألا تخمس ما أصبت - أي تأخذ الخمس منه وتقسم الباقي على المسلمين - فقال له رسول الله (صلى الله عليه وآله): لا أجعل شيئا جعله الله لي دون المسلمين، يقول: ما أفاء الله على رسوله " [4].

يتضح من هذا جليا أن ما أفاء الله به على رسوله من فدك وغيرها خالص لرسول الله (صلى الله عليه وآله) ولآل بيته الكرام. ولما طالبه ابن الخطاب بأخذ الخمس منه وتقسيم ما يتبقى بين المسلمين، لم يقبل النبي (صلى الله عليه وآله) ذلك منه وخص به نفسه، كما خصه به الله تعالى، ولم يشرك معه أحدا من المسلمين فيه.

فانظر إلى قوله (صلى الله عليه وآله): " لا أجعل شيئا جعله الله لي دون المسلمين "، فإذا كان النبي (صلى الله عليه وآله) لم يقبل بإعطاء أحد من المسلمين شيئا من فدك واحتفظ بها لنفسه ولأهله وهو

---

(1) صحيح البخاري 5: 139 - طبعة 1314 هـ مصر.

(2) صحيح البخاري: كتاب الخمس - باب فرض الخمس، وصحيح مسلم: كتاب الجهاد.

(3) فتوح البلدان للبلاذري 1: 41، كتاب السقيفة ص 97، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد 16: 110.

(4) المغازي للواقدي 1: 377 - 378. الكامل في التاريخ 2: 174 [5]، تاريخ الطبري 2: 226.

حي من بينهم، فكيف يحرمهم منها بعد وفاته وغيابه عنهم؟! فهل كان النبي (صلى الله عليه وآله) يرى أن أهل بيته أحوج إلى فدك في حياته منها بعد وفاته؟! أيعقل هذا يا أولي الألباب؟!

فمن حيث إن فدكا وغيرها كانت خالصة لرسول الله (صلى الله عليه وآله) ولأهل بيته، فقد صارت بذلك ميراثا للزهراء وعلي وابنيهما (عليهم السلام).

ومن حيث إن عليا (عليه السلام) وابن عباس وأبا سعيد الخدري رضي الله عنهم، رووا: " أنه لما نزل قوله تعالى: (وآت ذا القربى حقه) دعا رسول الله (صلى الله عليه وآله) فاطمة فأعطاها فدكا " [1]، فمن حيث ذلك يكون النبي (صلى الله عليه وآله) قد نحل الزهراء (عليها السلام) فدكا، وصارت ملكا لها في حياته (صلى الله عليه وآله).

فأما من حيث الميراث فقد رد قولها أبو بكر بقوله: إن رسول الله قال: لا نورث، ما تركناه صدقة!

وأما من حيث إنها كانت نحلة لها (عليها السلام) فقد طالبها أبو بكر بالشهود، فشهد لها علي (عليه السلام) وأم أيمن، وقيل جاءت برباح - مولى رسول الله - وأم أيمن [2]، فلم يقبل دعواها لعدم اكتمال الشهود، كما يقول ابن حجر الهيثمي: " ودعوى فاطمة أنه صلى الله عليه وآله نحلها فدكا لم تأت عليها إلا بعلي وأم أيمن، فلم يكمل نصاب البينة " [3].

فالزعماء (عليها السلام) لم تكن ترى أبا بكر وعمر إلا ظالمين قد حوماها من إرث أبيها بلا وجه حق، أو منعاها نحلتها منه. لذا لم تكن ترى ما رواه أبو بكر عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) بصواب ولا بحق. ولهذا تصدت لهذا الظلم، وخاطبت أبا بكر على ملأ من المهاجرين والأنصار.

يروي أبو بكر الجوهري: " لما بلغ فاطمة إجماع أبي بكر على منعها فدكا، لاثت خمارها على رأسها، واشتملت جلبابها، وأقبلت في لمة من حفدتها ونساء قومها تطأ

(1) شواهد التنزيل للحسكاني 1: 388، الدر المنثور للسيوطي 5: 273 - 274، ينابيع المودة 119.

(2) طبقات ابن سعد 2: 316.

(3) الصواعق المحرقة لابن حجر الهيثمي ص 21 – الشبهة رقم 7.

ذيولها، ما تخرم مشيتها مشية النبي (ص)، حتى دخلت على أبي بكر وهو في حشد من المهاجرين والأنصار وغيرهم، فنيطت دونها ملاءة، ثم أنت أنة أجهش لها القوم بالبكاء وارتج المجلس، ثم أمهلت هنيهة حتى إذا سكن نشيج القوم وهدأت فورتهم، افتتحت كلامها بحمد الله عز وجل والثناء عليه والصلاة على رسول الله (صلى الله عليه وآله) ثم قالت:

" أنا فاطمة! ابنة محمد، أقول عودا على بدء، (لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم)، فإن تعزوه تجدوه أبي دون آبائكم وأخا ابن عمي دون رجالكم... ثم أنتم الآن تزعمون أن لا إرث لنا!! (أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون)؟! يا ابن أبي قحافة! ترث أباك ولا أرث أبي؟ لقد جئت شيئا فريا، فدونكها مخطومة مرحولة تلقاك يوم حشرك، فنعم الحكم الله، والزعيم محمد (ص)، والموعد يوم القيامة، وعند الساعة يخسر المبطلون "، وعج المكان ببكاء الناس.

ثم خاطبت الأنصار فقالت: " إيها بني قيلة، اهتضم تراث أبي وأنتم بمرأى ومسمع، تبلغكم الدعوة ويشملكم الصوت، وفيكم العدة والعدد، ولكم الدار والجنن، وأنتم نخبة الله التي انتخب، وخيرته التي اختار. باديتم العرب، وبادهتم الأمور، وكافحتم البهم، حتى دارت بكم رحى الإسلام، ودر حلبه وخبت نيران الحرب، وسكنت فورة الشرك، وهدأت دعوة الهرج، واستوثق نظام الدين، أفتأخرتم بعد الإقدام؟! ونكصتم بعد الشدة؟! وجبنتم بعد الشجاعة عن قوم نقضوا إيمانهم من بعد عهدهم، وطعنوا في دينكم (فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون)... ألا قد قلت لكم ما قلت على معرفة مني بالخذلة التي خامرتكم، وخور القناة وضعف اليقين، فدونكموها فاحتوروها مدبرة الظهر، ناقبة الخف، باقية العار، موسومة الشعار، موصولة بنار الله الموقدة التي تطلع على الأفئدة، فبعين الله ما تعملون، (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) " [1].

ثم قالت فيما خاطب به أبا بكر وأصحابه: " أفعلى عمد تركتم كتاب الله ونبذتموه وراء ظهوركم، إذ يقول الله تبارك وتعالى: (وورث سليمان داود)، وقال عز وجل فيما قص من خبر يحيى بن زكريا: (رب هب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب)، وقال عز ذكره:

(1) كتاب السقيفة لأبي بكر أحمد بن عبد العزيز الجواهري: ص 99 - 100.

(وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله)، وقال: (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين)، وقال: (إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين). وزعمتم أن لا حق ولا إرث لي من أبي ولا رحم بيننا! أفخصكم الله بآية أخرج نبيه (ص) منها، أو تقولون: أهل ملتين لا يتوارثون؟! أولست أنا وأبي من أهل ملة واحدة؟! لعلكم أعلم بخصوص القرآن وعمومه من النبي (ص) (أفحكم الجاهلية يبغون) "[1]؟

فمن الواضح أن الزهراء (عليها السلام) كانت شديدة على أبي بكر وقومه في مسألة مواثها من أبيها، فاضطرها ذلك لأن تخرج وتخاطبه أمام الناس داحضة ما ادعى سماعه من النبي (صلى الله عليه وآله) في عدم توريثه، وأن ما تركه صدقة، فاحتجت الزهراء (عليها السلام) عليه بآيات التوريث، وأشارت إلى عموم حكم الوراثة.

وفي قولها: " لعلكم أعلم بخصوص القرآن وعمومه من النبي (صلى الله عليه وآله) " إشارة إلى أنه لو كان ثمة شئ لما خفي على النبي (صلى الله عليه وآله) حتى يعلموه هم دونه. ولما كان النبي (صلى الله عليه وآله) أعلم بهذا الأمر منهم فهي تعلم ذلك أيضا، إذ أنها مسألة لا يمكن أن تجهلها الزهراء ويعلمها أبو بكر وحده، فهي وارثة علم أبيها، كما شهد به أبو بكر نفسه.

وأبو بكر يعلم يقينا قدر زهراء (عليها السلام) وبعدها عن الكذب وادعاء الباطل، ذلك لأنه سمع وراى قول النبي (صلى الله عليه وآله): " فاطمة بضعة مني، يغضبني ما يغضبها "، لأن هذا الغضب لا يمكن أن يكون بلا وجه حق، وإلا لكان النبي (صلى الله عليه وآله) قاسيا على الناس وأبي بكر بفوض إرضاء الزهراء رغم ظلمها للناس بالغضب عليهم بلا أساس. فأبو بكر يعلم هذا، ولذا كان عليه أن يجعل غضبها دليلا على خطئه وبعده عن الحق في مسألة مواث هذه، وأن يجعل رضاها عنه عنوانا على صحة وسلامة منهجه وتصرفه في مسألة مواثها، لأنه لو قدر لأبي بكر أن يحكم بهذا في حياة النبي (صلى الله عليه وآله) لغضب عليه ومنعه، لأن الزهراء كانت ستغضب غضبها ذاك، وهذا مما يغضب النبي (صلى الله عليه وآله) كما عرفنا.

وإذا صححنا لأبي بكر حكمه في مواث الزهراء ومنعها إياه، فعلينا أن نحكم بأن النبي (صلى الله عليه وآله) قد ترك لبنته زمام الغضب تسوقه متى شاءت على من شاءت من الناس،

(1) بلاغات النساء لابن طيفور ص 16 - 17.

بالباطل وبلا حق يؤيدها. فالرسول (صلى الله عليه وآله) ما قرن غضبه بغضبها، ورضاه برضاها إلا لأنها صادقة حين ترضى ومحقة حين تغضب على الدوام.. فكيف ابتعدت أفهام أبي بكر عن ذلك وغمرته الغفلة عن هذا؟!

إن الزهراء ما كانت تحتاج في مطالبتها بإرث أبيها إلى الخروج أمام المهاجرين والأنصار وتخاطبهم باللهجة التي قرأت لولا ثقل الظلم الذي كانت تنوء به هي نفسها، ولولا يقينها الذي لا يشوبه الظن بخطأ أبي بكر في هذا الأمر، سواء أكان ذلك الحكم أن ليس للرسول (صلى الله عليه وآله) إرث لبنته، أو رده ادعاءها بأن أباها (صلى الله عليه وآله) قد نحلها فدكا.

وأعجب من ذلك رده شهادة رجل ما جرى الكذب على لسانه يوما منذ نعومة أظافره، رجل شهد له الله تعالى بالإيمان والاستقامة والصلاح.. فعن علي (عليه السلام)، قال: " جاء النبي أناس من قريش فقالوا: يا محمد، إنا جيرانك وحلفاؤك، وإن أناسا من عبيدنا قد أتوك ليس بهم رغبة في الدين ولا رغبة في الفقه، إنما فروا من ضياعنا وأموالنا، فارددهم إلينا، فقال لأبي بكر: ما تقول؟

قال: صدقوا، إنهم جيرانك.. قال: فتغير وجه النبي (ص)، ثم قال لعمر: ما تقول؟

قال: صدقوا، إنهم لجيرانك وحلفاؤك.. فتغير وجه النبي (ص)...

فقال: يا معشر قريش، ليبعثن الله عليكم رجلا قد امتحن الله قلبه بالإيمان، فيضربكم على الدين.

فقال أبو بكر: أنا يا رسول الله؟

قال: لا.

قال عمر: أنا يا رسول الله؟

قال: لا، ولكنه الذي يخصف النعل.. وكان قد أعطى عليا نعله يخصفها " [1].

فلقد كان هذا كافيا لأبي بكر بأن يقبل شهادة الإمام علي، ويحكم لصالح الزهراء، ويقبل ادعاءها بلا أدنى شك.

لقد كانت لخزيمة بن ثابت شهادة عدلين لصدقه، فهل كان خزيمة أصدق من

---

(1) مسند أحمد بن حنبل 1: 155، كنز العمال 6: 396.

علي (عليه السلام)؟! فعلي ولي كل مؤمن ومؤمنة بعد النبي (صلى الله عليه وآله)، بما فيهم أبو بكر وعمر وخزيمة ذو الشهادتين، فيكف وجد أبو بكر سبيلا لرد شهادته وقد سمع نص امتحان الله قلبه بالإيمان من فم النبي (صلى الله عليه وآله)؟!

فكان لأبي بكر أن ينحو منحى النبي (صلى الله عليه وآله) من أجل ذرية وبضعة النبي (صلى الله عليه وآله)، فيعد ادعاء الزهراء وحدها دليلا على صدقها وأحقيتها فيما ادعته، تبرئة لها من الكذب، ولطهارتها من الرجس التي أكدها القرآن الكريم.

أو كان لأبي بكر أن ينتهج نهج النبي (صلى الله عليه وآله) من أجل النبي (صلى الله عليه وآله) في أخيه وأبي ولده الذي يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله، فيعده من أهل الشهادتين، ويتولاه مقام خزيمة على أقل التقادير. غير أن معاوية ابن أبي سفيان قد اقتطع ثلث فدك هبة لمروان بن الحكم، واستحقها مروان دون ادعاء مواثها أو نحلتها! فإذا حرمت الزهراء فدكا لأنها مال المسلمين، فقد صارت إرثا من مروان لابنه عبد العزيز، ذلك أن مروان قد اقتطعها لابنه هذا من بعده [1].

على أن أبا بكر لم يراع قانون حفظ أموال المسلمين كما راعى ذلك في مسألة فدك، فقد كانت أموال المسلمين توهب لكل

من هبت من نواحيه عواصف الخطر على الخلافة!

يقول الطوسي: " كان النبي (صلى الله عليه وآله) قد بعث أبا سفيان ساعيا [على أموال اليمن] فوجع من سعايته، وقد مات النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم، فلقيه قوم فسألهم، فقالوا: مات رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم.

فقال: من ولي بعده؟

قيل: أبو بكر...

فلما قدم المدينة، قال: إني لأرى عجاجة لا يطفئها إلا الدم... فكلم عمر أبا بكر فقال: إن أبا سفيان قدم، وإنا لا نأمن شره، فدفع له ما في يده، فتركه ورضي " [2].

فهكذا اتقى أبو بكر وعمر شر أبي سفيان، وأطفئت عجاجته بما كان في يده من أموال المسلمين التي جمعها ساعيا بأمر النبي (صلى الله عليه وآله)!

أما الزهراء فلا تأخذ من الإرث حقها، ولا بادعائها وشهادة أمير المؤمنين ولا تنال

---

(1) كتاب السقيفة لأبي بكر الجواهري ص 137 الملحقات.

(2) تاريخ الطوسي 3: 202، الكامل لابن الأثير 2: 215.

نحلتها من أبيها!

غير أن أبا بكر لما كان مستيقنا من أنه لا بد أن يكون للزهراء إرث من أبيها بأي حال من الأحوال، قال لها: إنه سمع رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: " إنا معشر الأنبياء لا نورث ذهبا ولا فضة ولا أرضا ولا عقارا ولا دارا، ولكنا نورث الإيمان والحكمة والعلم والسنة " [1].

ولعمري، لقد أراد أبو بكر أن يرد ادعاء الزهراء وينفي إرثها من أبيها، ولكنه أثبت لها ذلك من حيث لا يشعر، فإنه بغض النظر عن الذهب والفضة والأرض والعقار والدار، قد أثبت للزهراء إرث الإيمان والحكمة والعلم والسنة من أبيها!! إذا، فهي قد ورثت من أبيها الأرض أيضا، ذلك لأنها ورثت الإيمان من أبيها فلا سبيل للكذب وادعاء الباطل إليها، إذ أن هذا الإيمان يعصمها بلا ريب من ادعاء شئ ليس لها فيه حق، وإن ادعت شيئا فادعاؤها حق لا شبهة فيه.

وإذا كانت قد ورثت العلم والسنة فالزهراء (عليها السلام) إذا هي أعلم بالسنة من أبي بكر، ولا يجوز – مع وراثتها السنة من أبيها – أن تجهل حديثا يعلم به أبو بكر دونها ودون ابن عمها، وأبو بكر ليس بوارث شيئا من علم وسنة النبي (صلى الله عليه وآله). والحديث الذي رواه يمنع به إرث الزهراء حديث انفرد به هو دون والصحابة، فكيف جهلت الزهراء هذا الحديث وهي وارثة السنة؟! فهذا أمر لا يستقيم له عود، لذا فمعارضتها تبطل الحديث.

ومن المعلوم أن حديث أبي بكر هذا من أخبار الآحاد، وحتى إذا لم يعارضه في مفاد هذا الحديث أحد، فهو لا يفيد إلا الظن بصدقه هذا مع عدم المعارضة، فكيف الحال إذا تمت المعارضة، ولا سيما إذا تمت من الزهراء (عليها السلام) وأمثالها من

بين النبوة؟! إذا فالحديث يتنزل حتى من درجة إفادة الظن في الصدق، بعد المعارضة، إلى أسفل الدرجات، وتبطل به الحجة.

يقول صاحب فواتح الرحموت عن الذي يحدث بخبر الواحد: " إذا أخبر بحضرة خلق كثير فأمسكوا عن تكذيبه، يفيد ظن صدقه " [2]، ولكن قد كذبته الزهراء وأمير

(1) أنظر: كتاب السقيفة لابن أبي بكر الجواهري ص 101.

(2) كتاب فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت للعلامة عبد العلي بن نظام الدين الأنصاري 2: 125 – الأصل الثاني –

المؤمنين (عليه السلام)، إذا فالظن بالصدق لا يستفاد من مفاد الحديث، ويسقط بالتالي عن الاعتبار.

إن أبا بكر، لا يستطيع بهذا الحديث الذي انفرد بروايته وحده أن يمنع الزهراء إرثها من أبيها رسول الله (صلى الله عليه وآله). كما أنه لا يستطيع أن يبطل ادعاءها بأن أباها قد نحلها فدكا، ذلك لأنه لا يمكن أن يدعي أن الزهراء قد طلبت ما ليس لها بحق لها جهلا منها أو كذبا، و حاشاها. إذا أنه بنفسه قد أثبت لها أنها ورثت من أبيها الإيمان والعلم والحكمة والسنة، فلا جهل مع العلم والحكمة والسنة، ولا كذب مع الإيمان الموروث. كما أنها لا سبيل إلى إبطال شهادة الإمام علي (عليه السلام)، لأنه يعرف مقامه جيدا، وقد سمع النبي (صلى الله عليه وآله) يقول لعلي (عليه السلام) في مرات ومرات: " أنت ولي كل مؤمن بعدي " [1].

وعلى هذا، فأبو بكر من موالي أمير المؤمنين كما هو واضح، وذلك لعموم الحديث، فلا يمكن أن يطرق بذهن الصديق أن الإمام عليا (عليه السلام) قد أخذته الحمية وجاء يشهد لزوجته شهادة زور وقد بلغ الإمام هذا المقام الولائي الذي يأتي بعد مرتبة النبي (صلى الله عليه وآله) بلا فصل، فأبو بكر يعلم كل ذلك ولم تخف في ذلك عليه خافية. ولكن المسألة لها اتجاه آخر، فالأمر لم يكن فصلا في قضية حكم فيها أبو بكر بما صدر من النبي (صلى الله عليه وآله) ومنع على أثرها الزهراء من أن ترث أباها، وإنما كان هذا ظاهر القضية لا غير.

في الواقع إن أبا بكر ومن تصافق معه قد استكثروا ما تركه النبي (صلى الله عليه وآله) على الزهراء وزوجها وابنيهما (عليهم السلام). وقد كان أبو بكر يرى نفسه أولى من غيره بالنبي (صلى الله عليه وآله) فيكف لا تكون فدك في يده هو، لا سيما وأنه قد تسلم زمام الخلافة؟! فاعتبار نفسه بأنه من عشيرة النبي (صلى الله عليه وآله) من ناحية، والحاجة إلى تقوية موقفه السياسي من حيث الجانب المالي من ناحية أخرى.. كل ذلك جعله لا يرى سببا يجعل كل فدك في يد علي وفاطمة والحسن والحسين (عليهم السلام)، لا سيما وأن هؤلاء الأربعة يمثلون خطرا سياسيا له، وأنه بأخذ فدك منهم، وضرب الحصار السياسي عليهم بعد الإضعاف المالي، سيأمن على خلافته

(1) السنة - طبعة بغداد 1970، بهامش كتاب المستصفى للغزالي.

(1) مسند أحمد بن حنبل 1: 331 ، والحديث المذكور من الخصائص التي يرويها سعد بن أبي وقاص.

منهم.

وبنفس المنطق الذي استولى به أبو بكر على الخلافة وجود منها الأنصار استولى على فدك، إلى جانب منطق الحاجة السياسية والاقتصادية إلى مصدر مالي يجعله يقوم بأعمال شتى لتقوية دولته وحماية حكومته، فكان هذا المصدر المالي في ذلك الوقت هو فدك.

ففي سقيفة بني ساعدة خاطب أبو بكر الأنصار قائلا: "... وخص المهاجرين الأولين من قومه بتصديقه [وفي ذلك إشارة إلى نفسه]، فهم أول من عبد الله في الأرض، وهم أوليائه وعترته وأحق الناس بالأمر بعده، ولا ينازعهم فيه إلا ظالم ".

إذا، فما دام أبو بكر يرى أنه من أولياء النبي (صلى الله عليه وآله) وعترته، وهم بالتالي أحق الناس بالخلافة من بعده.. فكيف لا يكون هو أحق الناس بفدك وغير فدك؟! وما دام أنه يرى أحقيته في الخلافة، فلا بد أن يدعم هذا الحق بما تركه النبي (صلى الله عليه وآله) باعتباره خليفته من بعده، كما يرى، ولهذا كان لا بد من الاستيلاء على فدك هذه.

أما أبو حفص، فلم يكن يرى خلاف ما كان يراه أبو بكر، فهما في الأمر سيان، وقد تصافقا عليه وتوحدا، يقول ابن الخطاب مخاطبا الأنصار: " هيهات، لا يجتمع سيفان في غمد، من ذا يخاصمنا في سلطان محمد ومواثه ونحن أوليائه وعشيرته إلا مدل بباطل أو متجانف لإثم أو متورط في هلكة؟! "

وبهذا يرفع أبو حفص النقاب، ويبدي سبب الاستيلاء على فدك جليا واضحا..

فانظر إلى قوله: " من ذا يخاصمنا في مواث محمد وسلطانه "، فعمر كان يرى أنه هو و أبو بكر ورثة النبي (صلى الله عليه وآله)، لماذا؟ لأنهما أوليائه وعشيرته!

وإذا كان من حق أبي بكر وعمر أن يرثا الخلافة بعد النبي (صلى الله عليه وآله)، فكيف لا يكون من حقهما أن يرثا إرثهما في فدك وغيرها؟! وبعد حصول إرث الخلافة، فماذا يمنع من حصول إرث كل شئ آخر، لا سيما إذا كان مربوطا بالخلافة سياسيا واقتصاديا؟!

يقول عمر بن الخطاب: " لما قبض النبي (ص) جئت أنا وأبو بكر إلى علي، فقلنا: ما تقول فيما ترك رسول الله (ص)؟

قال: نحن أحق الناس برسول الله (ص).

قال [عمر]: قلت: والذي بخيبر؟

قال [علي]: والذي بخيبر.

قلت: والذي بفدك؟

قال: والذي بفدك.

قلت: أما والله حتى تحزوا رقابنا بالمناشير، فلا " [1].

فهذا الحوار الذي دار بين عمر والإمام علي (عليه السلام) يؤكد ما ذهبنا إليه من استكثار القوم فدكا على أهل البيت، وإحساسهم بحقهم في إرث النبي (صلى الله عليه وآله). فلما لم يكن في استطاعة أبي بكر وعمر إنكار حق الإمام وأهل بيته في إرث النبي (صلى الله عليه وآله)، اضطرهما ذلك إلى التفكير بالتسوية واقتسام ما ترك النبي (صلى الله عليه وآله) وإلا فليس هناك تفسير غير ذلك لهذا الحوار. فما معنى أن يعودا مرة أخرى ويسألا الإمام عليا عن فدك وخيبر؟! فأبو بكر أصدر حكمه برد ادعاء الزهراء منح النبي (صلى الله عليه وآله) إياها فدكا، وأكد عدم توريث النبي (صلى الله عليه وآله) وأن ما تركه صدقة ليس لبنته حق في إرثه، فماذا بعد الحكم القضائي وعدم اكتمال البينة – كما يدعي القوم – وبعد إثبات أن ما تركه النبي (صلى الله عليه وآله) هو حق للمسلمين كافة؟!

وأما إن كان هذا الحوار هو أول كلام في أمر فدك وخيبر، فلا يجوز لأبي بكر وعمر أن يأتيا إلى الإمام علي يسألانه رأيه في ما ترك النبي (صلى الله عليه وآله)، لو كان النبي (صلى الله عليه وآله) قد قال حقا:

" لا نورث، ما تركناه صدقة "، لأن هذا الحديث لا يتيح مجالا لأبي بكر وعمر ليساوما في أمر أصدر النبي (صلى الله عليه وآله) قوله فيه وبين حكمه، فالنبي (صلى الله عليه وآله) لا يورث ما تركه صدقة للمسلمين، فما معنى محاورة الإمام علي (عليه السلام) وهو لا يملك شيئا من النبي (صلى الله عليه وآله)، بل ليس له شئ فيما ترك النبي (صلى الله عليه وآله) سواء كان إرثا أو صدقة؟! فلماذا يسأل عن رأيه في تركة النبي (صلى الله عليه وآله) وهو غير وارث له طبقا لحديث أبي بكر، ولا صدقة له فيما ترك النبي (صلى الله عليه وآله) بحكم أن أهل البيت قد حرموا الصدقة؟! [2]

---

(1) مجمع الزوائد: باب ما تركه الرسول (ص)، نقلا عن الطبراني في الأوسط.

(2) صحيح البخاري 1: 181 – كتاب الزكاة – باب ما يذكر في الصدقة للنبي.

ولما رأى عمر عدم مساومة الإمام علي (عليه السلام) في حقه الشرعي، وأنه لم يحقق ما حلما به في الاقتسام، قال له عمر – كما رأيت –: " أما والله، حتى تحزوا رقابنا بالمناشير، فلا ". فعمر لم يبن رفضه هذا على حديث من النبي (صلى الله عليه وآله)، ولم يقل أبو بكر إني سمعت النبي يقول لا نورث... إذ لم ينبس أحد منهما بهذا الحديث في ذلك الحوار، بل كان هذا الرفض مبنيا على ما كان يشعر به الشيخان من حق لهما فيما ترك النبي (صلى الله عليه وآله)، وعلى ما كان يلمسانه من الحاجة إلى مصدر مالي يدعمان به الخلافة والدولة.

ولو كان الإمام علي رضي بالاقتسام لرضيا به، كما هو واضح من مجيئهما إليه لمعرفة رأيه فيما ترك النبي (صلى الله عليه وآله)، وبهذا يثبتان له حقه، ورفضهما تمسك الإمام بكل التركة يوضحان إحساسهما بالحق فيما ترك النبي (صلى الله عليه وآله).

إذا، فالاعتراف بحق أهل البيت وإحساسهما بالحق في ذلك أيضا يوضح نية الاقتسام من تلك الزيارة.

ولما لم يجد الشيخان من الإمام (عليه السلام) استجابة لما نواياه من اقتسام تركة النبي (صلى الله عليه وآله) ووجداه ثابت

الرأي في أحقية أهل البيت في كل التركة، لم يجد بدا من الاستمرار في الاستيلاء عليها والاستئثار بها، إذ حتمت السياسة والحاجة الاقتصادية ذلك من قبل فأخذا فدكا.

يقول الإمام في خطابه لعثمان بن حنيف –واليه على البصرة –: " بلى، كانت في أيدينا فدك من كل ما أظلته السماء، فشحت عليها نفوس قوم وسخت عنها نفوس قوم آخرين، ونعم الحكم الله " [1].

ولهذا غضبت الزهراء (عليها السلام)، ولم تكلم أبا بكر حتى لحقت بأبيها وهي غاضبة عليه لما فعل.

يقول البخاري: " فغضبت فاطمة بنت رسول الله (ص)، فهجرت أبا بكر، فلم تزل مهاجرته حتى توفيت، وعاشت بعد رسول الله (ص) ستة أشهر. قالت عائشة: فكانت فاطمة تسأل أبا بكر نصيبها مما ترك رسول الله (ص) من خيبر وفدك وصدقته بالمدينة، فأبى أبو بكر

(1) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد 4: 77.

عليها ذلك ".

ولكن.. هل يقف الأمر عند أعتاب غضب الزهراء (عليها السلام) وينتهي كل شئ؟

روى البخاري، كما ذكر النبهاني في " الشرف المؤبد ": أن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: " فاطمة بضعة مني يغضبني ما يغضبها "، ويروى أيضا " فمن أغضبها أغضبني "... ولهذا صار أبو بكر وعمر بين أمرين أحلاهما مر، فهما يريان أهمية فدك، إذ أنها خير دعم سياسي واقتصادي للخلافة، ويريان في نفس الوقت حق الزهراء في فدك، إذ أنها موات النبي (صلى الله عليه وآله) الذي تركه لها، وقد استقلت لذلك غضبا وسخطا.. ولهذا حاول أبو بكر وعمر مرة أخرى إرضاء الزهراء عنهما، ولكن مع الاحتفاظ بفدك. ولتحقيق هذا الأمر قال عمر لأبي بكر: " انطلق بنا إلى فاطمة، فإنا قد أغضبناها ". وهذا يؤكد إحساسهما بثقل وخطورة غضب البتول وبضعة الرسول (صلى الله عليه وآله): " فانطلقا جميعا، فاستأذنا على فاطمة، فلم تأذن لهما، فأتيا عليا فكلماه، فأدخلهما عليها. فلما قعدا عندها حولت وجهها إلى الحائط، فسلما عليها، فلم ترد عليهما السلام، فتكلم أبو بكر فقال:... أفترين أعرف فضلك وشرفك وأمنعك حقك وموائك من رسول الله؟! ألا إني سمعت أباك رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يقول:

لا نورث، ما تركناه صدقة، فقالت: أرأيتكما إن حدثتكما حديثا عن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، تعرفانه وتعملان به؟

قالا: نعم.

فقالت: نشدتكما الله، ألم تسمعا رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: رضاء فاطمة من رضاي وسخط فاطمة من سخطي، فمن أحب فاطمة ابنتي فقد أحبني، ومن أرضى فاطمة فقد أرضاني، من أسخط فاطمة فقد أسخطني؟

قالا: نعم، سمعناه من رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم.

قالت: فإني أشهد الله وملائكته أنكما أسخطتماني وما أرضيتماني، ولئن لقيت النبي (صلى الله عليه وآله) لأشكونكما إليه.

فقال أبو بكر: إني عائذ بالله تعالى من سخطه وسخطك يا فاطمة..

ثم انتحب أبو بكر يبكي حتى كادت نفسه تزهق وهي تقول: والله لأدعون عليك كل صلاة

أصليها..

ثم خرج باكيا، فاجتمع إليه الناس، فقال لهم: يبيت كل رجل منكم يعانق حليلته، مسرورا بأهله، وتركتموني وما أنا فيه؟! لا حاجة لي في بيعتكم، أقيلوني بيعتكم " [1].

إذا، فأبو بكر يعلم أن غضب الزهراء (عليها السلام) يغضب النبي (صلى الله عليه وآله) وأن سخطها يسخطه، ويعلم براءتها من الغضب الذي لا أساس له، فقد شهد بهذا أبو بكر نفسه بإثباته أنها ورثت العلم والإيمان والحكمة والسنة من رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وهذا يوضح أن غضبها لا يكون إلا بالحق، ولا يكون رضاها إلا به، ولذلك استعاذ أبو بكر بالله من غضبها قائلا:

أنا عائذ بالله تعالى من سخطه....، ثم انتحب يبكي، إحساسا منه بخطورة الموقف.

واهتزت أركان الخلافة بسبب هذا الغضب الفاطمي، وأصبحت بيعة الناس له لا تزن عنده عقال بعير، فسعى لأن يكون منها في حل لو استطاع. ولكن هيهات، فلقد أحكم عقدها في أعناق الناس، ولما لم يجد أبو بكر فكاكا منها صار في لحظات احتضاره يجتر مرارة الندم ويتعلق بحبال التمني.

فقد قال يوم وفاته: " ثلاث فعلتهن، ليتني كنت تركتهن، فليتني تركت بيت علي، وإن كان أعلن علي الحرب " [2].. وقد صاحت الزهراء يومئذ مخبرة أباها عليه السلام بما حدث لأهل بيته من بعده، فقالت: " يا أبت، يا رسول الله، ماذا لقينا بعدك من ابن الخطاب وابن أبي قحافة! " [3].

فماذا لقيت الزهراء (عليها السلام) منهما يا ترى؟!!

والسؤال الذي يطرح نفسه لا محالة: كيف للزهراء الطاهرة أن تقف هذا الموقف من أبي بكر وعمر، والرسول قد قيل إنه قال: " اقتدوا باللذين من بعدي: أبو بكر وعمر "؟!

أفتراها نسيت ما ورثته من عمل وحكمة وسنة، ولما يمض على وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) إلا أيام؟!!

(1) الإمامة والسياسة لابن قتيبة ج 1 عند ذكر حوادث السقيفة: أعلام النساء 4: 123 - 124.

(2) الإمامة والسياسة ج 1 – وفاة أبي بكر.

(3) تاريخ الطبري 3: 210، الإمامة والسياسة 1: 13.

أم تراها مخالفة لما ورثته من سنة أبيها والدين الذي أنزل عليه، فخالفته فيما أمر به؟!!

أم هو حديث صاغته سدنة بني أمية لإثارة الغبار والضباب، لإخفاء فضائل علي (عليه السلام)، وخفضا لمقامه، ومحقا للدين؟!!

نعم، هو ذلك لعمري، حديث موضوع، يدحضه قول الصادق الأمين، مخاطبا أبا بكر وقومه: " لا أدري ما تحدثون بعدي .. "[1] وما كان لأبي بكر يوم ذلك الخطاب إلا البكاء، لو يجدي البكاء!

وكان الغضب الفاطمي ذا مرارة طغت على لذة الخلافة والسلطة، فانتزعت تلك المرارة الحقيقة من أعماق الفطرة مهما كان ولكن فات الأوان. وبين سكرات الموت قال أبو بكر: " فوددت أني سألته – يعني رسول الله – لمن هذا الأمر، فكنا لا ننازعه أهله "[2] ولكن.. لات ساعة مندم.

(1) الموطأ 1: 307، المغازي للواقدي 1: 310 - غزوة أحد.

(2) الإمامة والسياسة ج 1 – وفاة أبي بكر، كتاب السقيفة للجوهري 41.

الباب الثاني

مواقف عمر تجاه أقوال وأفعال النبي صلى الله عليه وآله

إن المتتبع لمواقف أبي حفص تجاه أقوال وأفعال النبي صلى الله عليه وآله – سواء في حياة النبي صلى الله عليه وآله أو طيلة مدة خلافته – يجدها مواقف تنبئ عن شخصية فريدة في نوعها، تختلف تمام الاختلاف عن بقية شخصيات الصحابة، وذلك من حيث جرأة مواقفه وتصرفاته تجاه النبي المعصوم صلى الله عليه وآله!

فعمر لم يكن يرى أفعال وأقوال النبي صلى الله عليه وآله في عصمة عن المسألة والمعارضة، وكأنه لم يكن يرى التسليم لما يعرضه ويصدره النبي صلى الله عليه وآله من أوامر ونواه أمرا لازما له.

وفي حقيقة الأمر أن تلك التصرفات العمرية تشير بوضوح إلى نوع من عدم الاعتقاد بعصمة النبي صلى الله عليه وآله حتى في تبليغ الوحي، فضلا عن شؤون الحياة الأخرى، إن جاز القول بعدم عصمة النبي فيها، فعمر لم يكن يرى بأسا في مناقشة النبي صلى الله عليه وآله فيما يقول أو يفعل، بل لم يكن يرى بأسا في نهي النبي صلى الله عليه وآله عن بعض ما يقول ويفعل. كما أنه لم يكن يتردد في إحلال ما يصدره من أقوال وأفعال وآراء شخصية بل أوامره ونواهيه هو محل أقوال وأفعال وأوامر ونواهي النبي صلى الله عليه وآله. وهذه التصرفات لا تحصى في حياة عمر، الأمر الذي اضطر المعجبين به إلى اختراع تفسير لهذه الجرأة تجاه النبي صلى الله عليه وآله وتحويلها إلى محاسن ومناقب! في حين نرى شخصيات أخرى من بين الصحابة لا تقل عن عمر

في شئ إن لم تفقه في كل شئ، لا ترى إلا التسليم التام والخضوع الكامل أمام أوامر ونواهي رسول الله صلى الله عليه

وآله.

فالذين هم في إعجاب بشخصية أبي حفص يفسرون تلك التصرفات العمرية تجاه كلام أو فعل النبي صلى الله عليه وآله، بالاجتهاد والشجاعة في قول الحق، فوصفوا عمر بأنه لا يخشى في الحق لومة لائم! فشخصية عمر لم تكن ترضى بالانقياد، بل تسعى دوما لأن تكون على دفة القيادة ومقام الريادة.

وفي الحقيقة، إننا نتساءل عن الاجتهاد العمري هذا.. على أي أساس ابتنى؟ فإن كان قد قام على أساس العلم والإلمام لمسائل الدين، فمعنى هذا أنه يفترض تفوقه العلمي على رسول الله صلى الله عليه وآله! غير أن عمر لا يمكن أن يكون أعلم الصحابة، فضلا أن يترجح علما على النبي صلى الله عليه وآله.

وإن كانت جرأته هذه قد ابتنت على غيرة اتصف بها أبو حفص على الدين، فلا يمكن أن نقبل أن غيرته على الدين قد فاقت ما لكثير من الصحابة من غيرة على الإسلام، فضلا عن الغيرة التي كان يتمتع بها النبي الكريم على دين الله فهذا أساس لا يجيز لعمر أن يقيم عليه اجتهادا قبال ما يصدر من النبي صلى الله عليه وآله، أو يقيم عليه تصرفا يخرجه من دائرة التسليم للوحي. ونحن لا يمكن أن نجد قولا أو فعلا أو تقريرا لشخص يضاهي ما للرسول صلى الله عليه وآله من ذلك كله، فلو كان المعصوم من الناس لا يسعه – على رغم عصمته – إلا التسليم لما جاء به الوحي، وليس له بعصمته هذه مجوز لمخالفة ما أثبته الوحي الإلهي.. فكيف بعمر الذي قضى ردحا من الزمان يسجد للأحجار؟! إن العصمة لا تضمن لصاحبها إلا صحة الاتباع والاقتداء بالوحي، ولم يكن النبي صلى الله عليه وآله إلا مأمورا بأن يبلغ ويفعل ما يؤمر به. فإن كان لا يجوز للنبي صلى الله عليه وآله الاجتهاد في مقابل الوحي – وهو المعصوم – فبأي شئ ومن أي طريق جاز ذلك لعمر بن الخطاب؟!!

وإذا فرض علينا المعجبون بعمر اجتهاداته ضد النصوص النبوية بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله فلا يستطيعون أن يفرضوا علينا اجتهاداته ضد أقوال وأفعال النبي صلى الله عليه وآله والنبي على قيد الحياة. ثم إنهم كثيرا ما يصورون لنا أن النبي صلى الله عليه وآله كان يقر عمر على رأيه الذي خالف

وعارض به أمر النبي صلى الله عليه وآله! فوصفوه بأنه صاحب إلهام من الله جنبا إلى جانب الوحي!

إن الاجتهاد ضد النص لا يجوز أبدا، إذ أنه لا يعني إلا إحلال الرأي البشري محل الوحي الإلهي، ولا معنى له سوى ذلك.. فلو كان الإسلام صالحا لكل زمان ومكان، فالاجتهاد ضد النص هو إبطال لتلك الصلاحية الشاملة لكل الأمكنة والأزمنة، ويكون قول الله تعالى: (ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) [1] مخصوصا ومحصورا بمكان وزمان نزول الآية هذه، علما أن ابن الخطاب لم يعمل بهذا حتى في زمان ومكان نزول هذه الآية.

إن الاجتهاد ضد النص الإلهي لا يعني إلا نسخ الوحي بالرأي البشري المخالف له، وهذا في حقيقة الأمر إلغاء تام للنص الإلهي. على أن نسخ القرآن بالسنة أمر لا يجوز، فالسنة مبينة ومفسرة ليس إلا.. فكيف إذا بكلام ورأي ابن الخطاب ومن ينحو نحوه؟!

على أن الوحي لما كان عالما بوجود هذا الصنف من الناس، تشدد في النهي عن مخالفة نبي الإسلام المعصوم، ووصفها بالمعصية والضلال، فقال: (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم، ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا) [2]..

فهل لعمر بعد هذا سبيل إلى معارضة أو مخالفة كلمة من كلام النبي صلى الله عليه وآله؟! وإذا اجتهد ضد هذه الآية الواضحة الصريحة.. فهل يوصف اجتهاده هذا بشئ غير المعصية والضلال المبين؟!

نعم، لقد كان لأبي حفص تلك المواقف والمعارضات تجاه نبي الإسلام. وإليك أمثلة تؤكد ما ذكرناه:

---

(1) الحشر: 7.

(2) الأحزاب: 36.

عمر وصلح الحديبية

لما وافق النبي صلى الله عليه وآله على شروط صلح الحديبية، وأمر عليا عليه السلام بكتابة الصلح، تصدر أبو حفص فئة المعارضين للصلح، وتشدد على النبي صلى الله عليه وآله، فخرج بخطابه للنبي صلى الله عليه وآله على أية حال عن أمر التسليم لأمر النبي الكريم ولما رضي به صلى الله عليه وآله. ولندع ابن الخطاب يحكي لنا بنفسه ما دار بينه وبين النبي صلى الله عليه وآله يوم ذلك الصلح:

يقول ابن الخطاب: فقلت: ألست نبي الله حقا؟!

قال [صلى الله عليه وآله]: بلى.

قلت: ألسنا على الحق وعدونا على الباطل؟!

قال [صلى الله عليه وآله]: بلى.

قلت: فلم نعطي الدنية في ديننا إذا؟!

قال صلى الله عليه [وآله] وسلم: إني رسول الله، ولست أعصيه، وهو ناصري.

(قال) [عمر]: أوليس كنت تحدثنا أنا سنأتي البيت ونطوف به؟!

قال [صلى الله عليه وآله]: بلى، أفأخبرتك أنا نأتيه العام؟!

قلت: لا.

قال [صلى الله عليه وآله]: فإنك آتيه ومطوف به.

قال [عمر]: فأتيت أبا بكر، فقلت: يا أبا بكر، أليس هذا نبي الله حقا؟

قال [أبو بكر]: بلى.

قلت: ألسنا على الحق، وعدونا على الباطل؟

قال [أبو بكر]: بلى.

قلت: فلم نعطى الدنية في ديننا إذا؟

قال [أبو بكر]: أيها الرجل، إنه لرسول الله، وليس يعصي ربه، وهو ناصره، فاستمسك بغرزه، فوالله إنه على الحق.

(قال) [عمر]: فقلت: أليس كان يحدثنا أنا سنأتي البيت ونطوف به؟!

قال [أبو بكر]: بلى، أفأخبرك أنك آتيه العام؟

(قال) [عمر]: قلت: لا.

قال [أبو بكر]: فإنك آتيه ومطوف به.

قال عمر: فعملت لذلك أعمالا.

قال [عمر]: فلما فرغ رسول الله [من الكتاب] قال [صلى الله عليه وآله] لأصحابه: " قوموا فانحروا ثم احلقوا.

(قال) [عمر]: فوالله ما قام منهم رجل، حتى قال ذلك ثلاث مرات. فلما لم يقم منهم أحد، دخل [صلى الله عليه وآله] خباءه، ثم خرج فلم يكلم أحدا منهم بشئ، حتى نحر بدنة بيده [الشريفة] ودعا حالقه فحلق رأسه، فلما رأى أصحابه ذلك، قاموا فنحروا، وجعل بعضهم يحلق بعضا، حتى كاد بعضهم يقتل بعضا [1].

وقد ذكر الحلبي في سيرته – عند ذكر صلح الحديبية –: " أن عمر جعل يرد على رسول الله [صلى الله عليه وآله] الكلام، فقال له أبو عبيدة بن الجراح: ألا تسمع يا ابن الخطاب رسول الله يقول ما يقول؟ نعوذ بالله من الشيطان الرجيم ".

قال الحلبي: " وقال رسول الله [صلى الله عليه وآله] يومئذ: يا عمر! إني رضيت وتأبى؟! " [2].

فانظر كيف كان عمر بن الخطاب شديدا على رسول الله صلى الله عليه وآله، ولم يجد من نفسه استطاعة لأن يخضع لأمر الله ويرضى بما رضي به نبي الله صلى الله عليه وآله! فأين الطاعة والتسليم المطلق الذي كان من المفترض أن يتسم به عمر تجاه ما قضى به الله ورسوله؟! أم كان عمر يظن أن له الخيرة من أمره، وأنه ليس ملزما بالتسليم لذلك الأمر تسليما لا يجد معه في نفسه حرجا نحو ما يقضي به رسول الله صلى الله عليه وآله؟!

وفي الحقيقة لم يكن عمر يثق في كلام النبي صلى الله عليه وآله، وكان يرى أن النبي صلى الله عليه وآله قال ما لم يفعل، وهذا واضح في قوله وخطابه للنبي الكريم: " أوليس كنت تحدثنا أنا سنأتي البيت ونطوف به؟! " فعمر لما رأى أن النبي صلى الله عليه وآله انصرف عن الطواف بالبيت في هذا العام، ووافق – طبقا للصلح – على الرجوع دون الطواف، ظن أن ما وعدهم به النبي صلى الله عليه وآله لم

(1) صحيح البخاري 2: 81 - كتاب الشروط.

(2) السيرة الحلبية 3: 19 – قصة الحديبية، السيرة الدحلانية 2: 184 (التي بهامش الحلبية).

يتحقق ولم يقع كما قال لهم النبي صلى الله عليه وآله –وهو الطواف بالبيت –! ولهذا أوقف النبي الكريم صاحب الخلق العظيم موقف المسألة والمحاسبة!!

ولما رد عليه نبي الرحمة بكلامه المقنع بقوله: " أفأخبرتك أنا نأتيه العام؟ " أجاب عمر بالنفي، ولكن لم يرض عمر، لأن ما تعلق بنفسه من ظن كان أقوى، فلم تشفع تلك الحجة القوية للنبي عند عمر! وربما كان إلهام عمر في ذلك الوقت أقوى، من الوحي، فكان يرى أشياء لم يرها النبي صلى الله عليه وآله أو يعلم ما لم يكن يعلم به النبي صلى الله عليه وآله!!.. فصوب نحو أبي بكر مؤكدا قوة ما تعلق به من ظن سئ، وإلا كان يكفيه ما قاله النبي صلى الله عليه وآله.

والحقيقة التي يعلمها كل مؤمن هي أنه ليس لعمر ولا لأي أحد من أفراد البشر وحتى من غبر من الأنبياء... ليس لهم إلا طاعة المصطفى والنبي الأكمل صلى الله عليه وآله. ولكن هذه الطاعة لا تزجى إلا ممن يأنس في نبي الإسلام الكريم عصمة لا ينفذ من خلالها الخطأ إليه..

وأما من كان بخلاف ذلك، فلا ينتظر منه طاعة. ولقد كان عمر من هذا القبيل: لم يكن يأنس في النبي صلى الله عليه وآله تلك العصمة، وإلا فلماذا المناقشة؟! ولماذا المحاسبة؟! فهل كان يناقشه ويعارضه رغم علمه بعصمته؟ ولكن هذا أسوأ، ومعرفة عصمة النبي لا تحتاج إلى كبير عناء، وقد كان يكفي عمر أن يردد قوله تعالى: (ما آتاكم الرسول فخذوه ونهاكم عنه فانتهوا) ليجد فيه العصمة بأجلى معانيها، إذ أن هذه الآية مطلقة عامة لا تختص بأمور الدين والوحي وحده، ولا هي مختصة بأمور الدنيا والمعاش فقط..

وأما صلح الحديبية فكان من صميم مسائل الدين، لو أدرك ذلك عمر.

ومن كلام ابن الخطاب العجيب أثناء محاسبته النبي صلى الله عليه وآله! قوله: " فلم نعطي الدنية في ديننا؟! ". ومفاد هذا أن الدنية في الدين – حسب فهمه – يفهمها هو دون النبي صلى الله عليه وآله، ويرفضها هو ولا يرضى بها! ولا يرفضها رسول الله ويرضى بها!! فاعجب ما شاء لك أن تعجب!

على أن قول النبي صلى الله عليه وآله " إني رسول الله، ولست أعصيه، وهو ناصري " كان –والله – كافيا لأن يثوب عمر إلى حظوة اليقين والطمأنينة إلى عصمة النبي صلى الله عليه وآله، ولما فعله النبي

الكريم في أمر ذاك الصلح، ولكن حتى هذا القول النبوي المحض أيضا لم يكن بشافع للنبي صلى الله عليه وآله عند عمر!

وظل عمر يرد عليه الكلام ردا، ولم يترك للنبي صلى الله عليه وآله حتى حق الجدل والنقاش بتقسيم فرص الكلام، حتى اضطر ذلك أبا عبيدة بن الجراح ليتدخل وينتزع من الفاروق فرصة للنبي الأكرم لكي يقول ما يقول، فخاطب أبو عبيدة عمر صارخا: " ألا تسمع يا ابن الخطاب رسول الله [صلى الله عليه وآله] يقول ما يقول؟ نعوذ بالله من الشيطان الرجيم ".

فانظر عزيزي القارئ إلى هذا الإلهام الذي يتعارض مع الوحي! فلو كان عمر صائبا في معارضته للنبي الكريم لأبدى النبي صلى الله عليه وآله لتلك المعارضة ارتياحا وتحسينا، ولكنه سعى بكل السبل إلى إقناع عمر وإزالة أنفته بلا جدوى. فعمر لم يكن مصيبا، وليس لأحد أن يتجرأ فيصحح لنا ما صدر منه يوم هذا الصلح.. فالذي يسعى إلى تصحيح معارضة عمر تلك، عليه – قبل ذلك – أن يتلو آية التسليم لأمر الله ورسوله، وينظر متدبرا عبارتها.. فهل يجد فيها تأييدا لابن الخطاب من قريب أو بعيد، حتى يجوز له الوقوف أمام أفعال النبي صلى الله عليه وآله كما فعل يوم صلح الحديبية؟!

على أن النبي صلى الله عليه وآله بين لنا بوضوح حقيقة معارضة ابن الخطاب، فقال له بذلك الخلق القرآني العظيم: " يا عمر! إني رضيت وتأبى؟! ".. ولعمر الله، لو كان أحد يقف أمام رؤساء هذا اليوم الموقف الذي وقفه عمر أمام الصلح الذي قبله النبي صلى الله عليه وآله، لكان نصيبه سنوات في ظلمات السجون أو قرارا يطوي حبال المشانق حول عنقه.. ولكنه النبي لا كذب، فلعمر أن يقول ما يقول، ولن يجد إلا صفحا جميلا... عليك وعلى آلك صلوات الله وسلامه يا نبي الله.

" يا عمر! إني رضيت، وتأبى؟! ".. نعم يا نبي الله لقد أبى عمر ما رضيت به، فيا لها من عبارات تذيب الصخور تسليما وخضوعا وطاعة لأشرف المخلوقات.. ولكن لم يسمع قلب عمر هذه العبارات التي تعج بالمعاني والانتقاد واللوم، ولم يرم النبي صلى الله عليه وآله منها إلا بيان مقامه النبوي المعصوم الذي نسيه أبو حفص، في لحظة من لحظات الأنفة. ولو كان عمر قادرا على أن يعي تلك العبارة لكان قد وعى التي قبلها: " إني رسول الله، ولست

أعصيه، وهو ناصري "، فالرسول أراد أن يذكر الناسي عمر بثلاث حقائق: أراد أن يذكره بأنه رسول الله، إذ أنه مرسل لينجز هذا الصلح أيضا من جانب الله تعالى. وأراد أن يذكره بأنه منفذ أمر الله تعالى ولن يخالفه ولن يعصي الله في أمر ما إذ أنه معصوم من قبل الله تعالى. وأراد أن يذكره بأن الله يسمع ويرى أحوال النبي وأفعاله ويعلم أعداءه، فلن يتركه عرضة للذلة والدنية، إذ أنه ناصره في كل المواقف...

ولكن هيهات لعمر أن يخضع، وكيف يخضع ولم يكن يأنس في النبي صلى الله عليه وآله العصمة؟!

وتمادى ابن الخطاب في اعتراضه.

وفي واقع الأمر، أنها لواقعة تعقد الألسن بالدهشة، إذ أننا نرى أن المقام النبوي ليس مقاما يجوز لأحد أن ينصب أمامه القامة ويرفع أمامه الرأس معارضا في شئ.

ومن ناحية نرى المقام العمري – طبقا لما صور للناس – من أنه الصحابي العادل الذي يقول الحق ولا يخشى فيه لومة لائم، وأنه الفاروق الذي فرق بين الحق والباطل، وفوق ذلك كله أنه كان صاحب إلهام ومؤيد من ناحية الوحي، ولو في مقابل النبي صلى الله عليه وآله!

ونحن عندما نرى علو مقام النبي صلى الله عليه وآله الحقيقي وعلو المقام العمري المرسوم في الأذهان، نستسلم للدهشة والحيرة، فلا نستطيع الانتصار للنبي صلى الله عليه وآله من المقام العمري الذي توهمناه، ولا نقدر على انتقاد عمر رغم إجلالنا للمقام النبوي الرفيع، فنصبح أسرى داخل شرنقة الدهشة، ونلوذ بالصمت. وكل ذلك بسبب نظرية عدالة كافة الصحابة، وما حيك حول أبي حفص من صفات إعجازية، فالتبس علينا الأمر ونسينا أن عمر هذا وغيره من كافة الصحابة كانوا مشركين يسجدون ويطأطئون الرأس لحجر أصم ردحا من السنين، فمن الله عليهم بهذا النبي الكريم الذي وقفوا بعد ذلك أمامه معترضين عليه ومسائلين في أمورهم لا يفقهون فيها شيئا ولا يعلمون حكمتها.

إن التقليد الأعمى، وعدم إدراك المقام النبوي، هو الذي أوصل عمر وكثيرا من الصحابة إلى مقامات جعلتهم في مصاف المقام النبوي بعد أن عاشوا سنين من الشرك والإلحاد!!

نعم الإسلام يجب ما قبله. ولكنه بما يجبه من شرك وبما يفعله المسلم من إحسان

بعد الإسلام لا يؤهله لأن يرتفع من مقامه لمزاحم مقام النبوة، بل لا يستطيع – وهو في مقامه هذا – أن يشاهد مقام راحات أقدام النبي صلى الله عليه وآله.

فكل ذلك ما هو إلا ضبابة ضربت حول ابن الخطاب. فعمر يكفيه من الفخر أن يسود لنا ما أنجزه في التاريخ من فتوحات للإسلام، دون أن يصوروه لنا إنسانا يدرك ما لا يقدر على إدراكه النبي صلى الله عليه وآله، ويقول الحق ولو في مقابلة النبي الكريم، ويضرب في القبر الملائكة عندما يأتونه للسؤال..

كل ذلك عشعش وباض وأفرخ في رؤوس الناس، فجاء عمر كما يعرفه أهل السنة اليوم.

لم يكن عمر معصوما من الخطأ وهوى النفس ونزعات الشيطان. وإن الإيمان يزيد وينقص، والمقامات العليا لا تنال إلا بجهاد النفس والمراقبة الشديدة في طاعة النبي صلى الله عليه وآله.. وشأن عمر وبقية الصحابة بل وكافة الناس في ذلك سواء.

والقرآن الذي تلاه عمر فوجد فيه أنه مأمور بما جاء فيه من تكاليف واتباع للنبي صلى الله عليه وآله هو نفس القرآن الذي نتلوه اليوم، وهو القرآن الذي سيتلوه من يأتي من الناس في كل عصر ومصر، فإذا لم نجد فيه ما يجوز مخالفة النبي صلى الله عليه وآله، فلنا الحق أن نسأل: كيف جاز ذلك لعمر؟

فلعمر أن يغضب لشروط الصلح التي كانت تبدو في الظاهر وكأنها دنية – كما بدت له ما دام لا يستطيع أن يدرك ما يدركه النبي الكريم، من الحكمة والمصلحة – في صلح الحديبية. له أن يغضب إذا لم يستطع أن يتجاوز ببصيرته الظاهر، ولكن لا يجوز أن يترك لغضبه زمام أمره حتى ينسيه مقام النبوة. غير أنه كان المرجو من عمر أن يكون في هذا المقام

الحساس في حياة الإسلام رابط الجأش صلب العزيمة إلى جانب النبي صلى الله عليه وآله يشد من أزره لإنقاذ أمر الله، لا أن يسعى – بسبب غضبه وأنفته التي لحقته بسبب الصلح – إلى تفكيك الجبهة الداخلية التي كانت الهم الأول للنبي صلى الله عليه وآله بعد هجرته إلى المدينة.

يقول عمر عن كتابة الصلح: " فعملت لذلك أعمالا، فلما فرغ رسول الله، قال لأصحابه:

قوموا فانحروا ثم احلقوا... فوالله ما قام منهم رجل، حتى قال ذلك ثلاث مرات، فلما لم يقم منهم أحد دخل خباءه... "!

إذا، فقد آتت الأعمال التي عملها عمر ضد الصلح أكلها وأينعت ثمارها.. فها هو عمر يقسم: " فوالله ما قام منهم أحد "!

إذا، فقد تمرد الصحابة على النبي صلى الله عليه وآله، وتكافؤا ضد الصلح الذي ارتضاه، ولعل ذلك مما أوحى به إليه إلهامه العلوي.

يقول الثعالبي: " إن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم رأى في منامه، عند خروجه إلى العمرة، أنه يطوف بالبيت هو وأصحابه "

وقال مجاهد: رأى ذلك بالحديبية، فأخبر الناس بهذه الرؤية... فلما صدهم أهل مكة قال المنافقون: وأين الرؤيا؟! ووقع في نفوس بعض المسلمين شئ من ذلك، فأجابهم النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم بأن قال: وهل قلت لكم: يكون ذلك في عامنا هذا؟! " [1].

وهذا هو رد النبي لعمر – كما جاء في رواية البخاري –.

وأما ابن كثير فتراه يصرح باسم عمر عند ذكره هذه الحادثة: يقول: " فلما وقع ما وقع من قضية الصلح... وقع في نفس بعض الصحابة رضي الله عنهم من ذلك شئ، حتى سأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ذلك، فقال له [أي للنبي صلى الله عليه وآله] فيما قال: أفلم تكن تخبرنا أنا سنأتي البيت ونطوف به؟! قال [صلى الله عليه وآله]: بلى، أفأخبرتك أنك تأتيه عامك هذا؟ قال: لا. قال النبي عليه السلام: فإنك آتيه ومطوف به " [2].

أما الطوسي فقد ذكر أن السائل عن الرؤيا هم أصحاب محمد، ولم يقل هم المنافقون، كما ذكر الثعالبي..

يقول الطوسي: " عن مجاهد في قوله: " الرؤيا بالحق "، قال: رأي بالحديبية أنه يدخل مكة وأصحابه محلقين، فقال أصحابه حين نحر بالحديبية: أين رؤيا محمد؟! " [3].

وقد أورد المراغي في تفسيره ما دار بين عمر والنبي صلى الله عليه وآله، فراجع من تفسيره سورة الفتح [4] تجد ما ذكرناه.

---

(1) تفسير جواهر الحسان للثعالبي 4: 181 - سورة الفتح.

(2) تفسير ابن كثير 4: 201 – سورة الفتح.

(3) تفسير الطوسي 26: 107 – سورة الفتح.

(4) تفسير المراغي 26: 112 – سورة الفتح.

فانظر إلى قول القائلين: " أين رؤيا محمد؟! " تجده يعج بالسخرية والاستهزاء ورغم ذلك فقد حكم بعدالة الجميع، وأنهم لا يتطرق إليهم الجرح، فيا للعجب! وسواء كان القائلون هم المنافقون أو هم أصحاب محمد، فقد تصدرهم ابن الخطاب، وتولى هو محاسبة النبي صلى الله عليه وآله ومعارضته دون الناس، إذ أنه لم يرد اسم أحد من الناس غيره قد استجوب النبي صلى الله عليه وآله.

ويقول الثعالبي: "والسكينة [في قوله تعالى (هو الذي أنزل السكينة...) هي الطمأنينة إلى أمر رسول الله، والثقة بوعد الله، وزوال الأنفة التي لحقت عمر " [1].

إذا، فقد لحقت الأنفة عمر بعد فقدانه الطمأنينة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله والثقة بوعد الله.

لقد عارض عمر رسول الله الكريم في أمر الصلح بلا شك، ولما تم الصلح ولم يكن عمر راضيا به عمل له أعمالا في الخفاء لعله يوفق في إبطاله، فكانت نتيجة تلك الأعمال أن تمرد الصحابة على أمر النبي صلى الله عليه وآله لما أمرهم بأن ينحروا ويحلقوا، فأقسم عمر قسما تفوح منه رائحة السرور والافتخار بنتيجة ما عمل، فقال: "والله ما قام منهم أحد "!

وقد يسأل سائل: لماذا عارض عمر النبي صلى الله عليه وآله في كتابة ذلك الصلح؟ ولماذا حرض وألب الناس على مخالفة النبي صلى الله عليه وآله؟ ولماذا يفعل عمر كل هذا؟ وما هو السر من وراء تلك الأعمال؟

نعم، إنه لهو السؤال المنتظر، ولا بد له من إجابة تكشف عن حقيقة الأمر، وينحل بها اللغز العمري، ولكن الفاروق أراحنا وكفانا ركوب العناء والبحث عن إجابة لهذا السؤال..

يقول الثعلبي: "وقال عمر: ما شككت منذ أسلمت إلا يومئذ! " [2]، أي يوم صلح الحديبية.

فالأمر إذا، لم يكن إلهاما بنى عليه عمر اعتراضه وتأليبه الناس على أمر النبي صلى الله عليه وآله، بل كان الأمر كما عرفت وستعرف.

(1) تفسير جواهر الحسان للثعالبي 4: 180 - سورة الفتح.

(2) أنظر: تفسير الثعلبي – سورة الفتح.

ولقد روى الواقدي: "... ولقي عمر من القضية [يعني قضية الصلح] أمرا كبيرا، وجعل يرد على رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم الكلام، ويقول: علام نعطي الدنية في ديننا؟ فجعل رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يقول: أنا رسول الله، ولن يضيعني! قال: فجعل [عمر بن الخطاب] يرد على النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم الكلام. قال [و] يقول أبو عبيدة بن الجراح: ألا تسمع يا ابن الخطاب رسول الله يقول ما يقول؟! تعوذ بالله من الشيطان الرجيم، واتهم رأيك!... وقال عمر: فما أصابني قط شئ مثل ذلك اليوم، ما زلت أصوم وأتصدق مما صنعت مخافة كلامي الذي تكلمت يومئذ.

فكان ابن عباس يقول: قال لي عمر في خلافته، وذكر القضية – أي قضية صلح الحديبية –: " لرتبت لرتيابا لم أرتبه منذ أسلمت إلا يومئذ. ولو وجدت ذلك اليوم شيعة – أي مؤيدين له – تخوج عنهمرغبة عن القضية لخوجت ".

وقال أبو سعيد الخدري: جلست عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه يوما، فذكر القضية فقال: لقد دخلني يومئذ من الشك، وراجعت النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم يومئذ مراجعة ماراجعته مثلها قط، ولقد أعتقت فيما دخلني يومئذرقابا وصمت دهرا.

وإني لأذكر ما صنعت خاليا فيكون أكبر همي، فينبغي للعباد أن يتهموا الرأي. والله لقد دخلني يومئذ من الشك حتى قلت في نفسي: لو كان مائةرجل على مثلرأيي ما دخلنا فيه أبدا "[1].

نعم، لقد لقي عمر من القضية – وهي مما قضى به الله ورسوله – أمرا بل أمرا كبيرا، والله تعالى يقول: (إنه لقول رسول كريم * ذي قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثم أمين. وما صاحبكم بمجنون)[2]. ولكن دخل عمر ما دخله من الريب يومئذ! وهذا الريب الذي يوضحه بقوله: لرتبت لرتيابا لم أرتبه منذ أسلمت، زين لعمر الخروج على أمر الله ورسوله صلى الله عليه وآله يوم الصلح، إذا وجد من يشاطره الرأي في الخروج على النبي صلى الله عليه وآله ومارضي به النبي صلى الله عليه وآله.

---

(1) كتاب المغازي للواقدي 2: 606 - 607 - غزوة الحديبية.

(2) التكوير: 19 – 22.

وندم عمر على ما فعل داحضا بذلك تهمة الإلهام التي اتهموه بها، وقال: " لقد أعتقت فيما دخلني يومئذرقابا، وصمت دهرا " ورغم ذلك فعندما يذكر عمر ما صنع حينما يكون في خلوته يشعر بثقل ذنبه ويكون أكبر همه، ولذا توصل عمر إلى نتيجة قنع بها في اتهام الرأي، على أن الرأي منعدم في قبالة النص، ولا سيما في حياة النبي صلى الله عليه وآله، كما حدث لعمر.

ومن عجائب ما ذكره الدحلاني في قول عمر " لقد أعتقت بسبب ذلكرقابا وصمت دهرا ": "وإنما فعل ذلك لتوقفه عن المبادرة بامتثال الأمر، وإن كان معذورا في جميع ما صدر منه، بل مأجور، لأنه مجتهد "!!

ولله العجب من هذا الكلام! أيجتهد عمر في أمر صدر من النبي صلى الله عليه وآله في حياته؟! أيعد عدم امتثال عمر لأمر الله ورسوله اجتهادا في وجه النبي الكريم؟! وهل كان لعمر الخيرة من أمره قبال ما قضاه الله ورسوله من قضية الصلح تلك؟! وهل كان عمر يرى التسليم لأمر الله لا يلزمه؟! أم أن عصمة النبي صلى الله عليه وآله ليس لها وزن أمام آراء عمر بن الخطاب؟! أم يا ترى وجد عمر في قوله تعالى: (ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)[1] فسحة للرد على النبي صلى الله عليه وآله وعدم المبادرة إلى امتثال أمره وللاجتهاد ضد أوامره؟!

وروي أنه عندما لم يقم أحد من الناس للمبادرة بامتثال أمر النبي صلى الله عليه وآله لما قال لهم:

" قوموا فانحروا واحلقوا " دخل عليه وآله السلام على أم سلمة [التي كانت معه يومئذ] وهو شديد الغضب فاضطجع،

فقالت: ما لك يا رسول الله؟! مرارا، وهو لا يجيبها، وذكر لها ما لقي من الناس، وقال لها: هلك المسلمون، أمرتهم أن ينحروا ويحلقوا، فلم يفعلوا " [1].

فعمر لم يكن مستثنى من الناس في أمر النبي صلى الله عليه وآله بالنحر والحلق، ولم يقم عمر، وتثاقل مع الناس في امتثال أمر النبي صلى الله عليه وآله. ولو كان لعمر هذا الثواب بسبب هذا الاجتهاد ضد أوامر النبي صلى الله عليه وآله فلم قال النبي صلى الله عليه وآله لأم المؤمنين: " هلك المسلمون، أمرتهم أن ينحروا ويحلقوا، فلم يفعلوا "؟!.

(1) الحشر: 7.

(2) السيرة الحلبية 3: 23 – قصة الحديبية.

إذا، فليعلم الدحلاني ومن ذهب مذهبه أن عدم المبادرة إلى امتثال أمر النبي صلى الله عليه وآله ليس أنه لا يتضمن ثوابا فحسب، بل موجب للهلاك والعذاب، كما قال النبي صلى الله عليه وآله.

ولو كان عمر بن الخطاب – دعك من أن يكون مستيقنا من الأجر على اجتهاده ضد أوامر النبي صلى الله عليه وآله – لو كان يظن ظنا أنه مأجور على عدم المبادرة إلى امتثال أوامر النبي صلى الله عليه وآله.. لما توسل إلى الله طلبا لرضاه ومغفرته بعتق الرقاب والصوم دهرا، إذ أن هذا العمل يوضح ندم عمر على ما صنع مع رسول الله، وهذا يبين إحساسه بالإثم، لا الثواب يا سيدي الدحلاني!

غير أن إثبات عدم المبادرة إلى امتثال أوامر النبي صلى الله عليه وآله من ناحية عمر هو موضع حديثنا وهو ما نسعى إلى توضيحه. ومن هنا يظهر بطلان حديث " اقتدوا باللذين من بعدي أبو بكر وعمر "، وقول من قال: إن الشيخين لامتثالهما أمر النبي عليه وآله السلام أمر باتباعهما.

ولما عاد النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه راجعين بعد صلح الحديبية إلى المدينة، نزلت عليه بكراع الغميم – وهو مكان بين مكة والمدينة – سورة الفتح.

وقد روى البخاري [1] أن النبي صلى الله عليه وآله نادى عمر وقال له: " لقد أنزلت علي سورة هي أحب إلي مما طلعت عليه الشمس ". ثم قرأ: (إنا فتحنا لك فتحا مبينا) [2]، فقال رجل من أصحابه: ما هذا بفتح، لقد صددنا عن البيت، وصد هدينا، وردر جلان من المؤمنين كانا خرجا إلينا! فقال النبي [صلى الله عليه وآله] " بئس الكلام هذا، بل هو أعظم فتح، قد رضي المشركون أن يدفعوكم بالراح عن بلادهم، ويسألوكم القضية، ورغبوا إليكم في الأمان، وقد رأوا منكم ما كرهوا، وأظفركم الله عليهم، وردكم سالمين مأجورين، فهو أعظم الفتوح. أنسيتم يوم أحد إذ تصعدون ولا تلوون على أحد وأنا أدعوكم في أخراكم؟! أنسيتم يوم الأحزاب (إذ جاؤوكم من فوقكم ومن أسفل منكم وإذ زاغت الأبصار وبلغت القلوب الحناجر وتظنون بالله

(1) صحيح البخاري: كتاب الجهاد - باب غزوة الحديبية - ج 3.

(2) – الفتح 1.

الظنونا)؟! " [1] فقال المسلمون: " صدق الله ورسوله، والله يا نبي الله ما فكرنا فيما فكرت فيه، ولأنت أعلم بالله وبأمره منا " [2].

إقرأ مرة أخرى عزيزي القارئ خطاب ذلك الرجل لنبي الله العظيم، عندما قرأ عليه عليهم السلام (إنا فتحنا لك فتحا مبينا): " ما هذا بفتح... ". وأنت قد علمت أن الذي كانت له الجرأة على رسول الله، وكان دائما لا يخشى في الحق لومة لائم، والذي كان متصيدا الاعتراض على النبي صلى الله عليه وآله يوم الصلح... إنما عمر بن الخطاب. فمن يا ترى ذلك الرجل الذي اضطر الراوي إخفاء اسمه، ذلك الرجل الشجاع الذي لا يخشى لومة لائم، فقال رادا على النبي صلى الله عليه وآله: " ما هذا بفتح، لقد صددنا عن البيت، وصد هدينا... "؟! من هو يا ترى؟! لعل هناك فاروقا آخر لا نعلمه!

عمر وصلاة النبي على ابن أبي المنافق

من المواقف العمرية التي كان يرى فيها تناقض أفعال النبي صلى الله عليه وآله مع القرآن:

موقفه من النبي صلى الله عليه وآله عندما عزم أن يصلي على جثمان ابن أبي بن أبي سلول.

يقول عبد الله بن عمر بن الخطاب: " لما توفي ابن أبي جاء ابنه فقال: يا رسول الله، أعطني قميصك أكفنه فيه، وصل عليه، واستغفر له. فأعطاه قميصه، وقال له: إذا فرغت منه فآذنا. فلما فرغ منه آذنه به، فجاء [صلى الله عليه وآله] ليصلي عليه، فجذبه عمر فقال له: أليس قد نهاك الله أن تصلي على المنافقين، فقال لك: (إستغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم) [3]؟!

فاعتراض عمر على النبي صلى الله عليه وآله في هذه الواقعة صريح لا يقبل التأويل، وادعاء الاجتهاد في هذه المسألة يثير السخرية ممن يدعيه، وممن ينسب هذا التصرف العمري إلى غيرته الدينية..

(1) الأحزاب: 10.

(2) أنظر: السيرة الدحلانية: قصة الحديبية.

(3) صحيح البخاري 4: 18 – كتاب اللباس، و 3: 92 باب قوله تعالى (استغفر لهم أو لا تستغفر لهم). والآية في سورة التوبة، الآية 80.

فعليه.. إما أن يقبل أن غيرته على الدين تفوق غيرة النبي صلى الله عليه وآله، أو أن غيرة عمر هذه قد أخرجته عن دائرة اعتبار مقام النبوة، فصار يرى النبي صلى الله عليه وآله مناقضا أو مخالفا لكتاب الله!! ومن عبارته: " أليس نهاك الله أن تصلي على المنافقين؟! " يتضح ذلك جليا، لأن نهي القرآن عن شئ لازمه مخالفة الذي لا يعمل بهذا النهي.

فالقرآن – كما يظن عمر – قد نهى النبي صلى الله عليه وآله عن الصلاة على المنافقين، ولكن النبي صلى الله عليه وآله صلى على المنافق ابن أبي.. فيكون بالتالي قد خالف النبي صلى الله عليه وآله القرآن الكريم – كما يظن أبو حفص – ولذا لم يتورع عن جذب النبي صلى الله عليه وآله من ثوبه والاعتراض على صلاته!!

فهذا إلهام آخر يخبر عمر بمخالفة النبي الكريم للقرآن، فيبدو النبي صلى الله عليه وآله في هذا الموقف مخطئا ومذنبا، ويظهر أبو حفص مصيبا موافقا للحق والصواب! فهل يقبل العقل هذا؟! أم هل يؤيد القرآن ذلك؟!!

ولما اشتد اعتراض عمر على النبي صلى الله عليه وآله في أمر الصلاة قال له النبي صلى الله عليه وآله: " أخر عني يا عمر إني خيرت، قيل لي: (استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم) فلو أعلم أني إن زدت على السبعين غفر الله له لزدت "، [فابتعد عمر عن سبيل النبي صلى الله عليه وآله] فصلى رسول الله عليه، ومشى خلفه، وقام على قبره... [1].

فكل هذه الأفعال التي أتى بها النبي صلى الله عليه وآله تبدو في نظر عمر مخالفات للقرآن، ولهذا جذب النبي صلى الله عليه وآله من ثوبه ناهيا إياه عن مخالفة القرآن، في جرأة لم يتصف بها إلا عمر، ولكن لم يعبأ النبي صلى الله عليه وآله به ولا باعتراضاته، فصلى عليه كما رأيت.

على أن هذا الأمر كان بعيدا عن إدراك وأفهام عمر، وذلك لسببين:

أولا: من أين لعمر أن النبي صلى الله عليه وآله قد نهي عن الصلاة على المنافقين، وعلى القيام على قبورهم في ذلك الوقت؟! فالآية التي استدل بها عمر على منع الصلاة على موتى المنافقين والقيام على قبورهم ليس فيها إشارة إلى منع الصلاة عليهم ولا نهي عن القيام على قبورهم، وإنما تبين عدم فائدة الاستغفار لهم، ولو بلغ سبعين مرة، ولهذا قال

(1) نفس المصدر السابق، وكنز العمال 1: 170 / 858.

النبي صلى الله عليه وآله لعمر: " فلو أعلم أني إن زدت على السبعين غفر الله له لزدت " ولذا صلى النبي صلى الله عليه وآله وقام على قبره.

فاستدلال عمر بتلك الآية على منع الصلاة على المنافقين ليس في محله، بل خطأ هو بليغ سقط فيه ابن الخطاب.

وأما آية المنع عن الصلاة على المنافقين والنهي عن القيام على قبورهم فلم تكن قد نزلت قبل صلاة النبي صلى الله عليه وآله على ابن أبي، فعمر قد فهم من آية عدم فائدة الاستغفار منع الصلاة، فقال للنبي صلى الله عليه وآله: أليس قد نهاك الله أن تصلي على المنافقين؟! فمتى نهى الله نبيه عن الصلاة على المنافقين قبل الصلاة على ابن أبي؟! فلعلها آية في القرآن نسيها أو خالفها النبي صلى الله عليه وآله ولم ينسها أو يخالفها ابن الخطاب!! ولعله من إلهامه الذي يفتقر إليه النبي صلى الله عليه وآله!

فقوله تعالى: (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره) هو النهي عن الصلاة على أموات المنافقين والقيام على قبورهم، وهذه الآية نزلت بعد صلاة النبي صلى الله عليه وآله على ذلك المنافق، ولم يقع نهي صريح [1].

يقول عبد الله بن عمر: "... فجاء النبي [صلى الله عليه وآله] ليصلي عليه [أي على ابن أبي] فجذبه عمر، فقال له: أليس قد نهاك الله أن تصلي على المنافقين، فقال لك: (استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم)؟! [قال عبد الله بن عمر:] فنزلت [بعد ذلك]: (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره) [2]. إذا، فقد نزلت هذه الآية بعد تمام الصلاة، كما هو واضح.

أما الأمر الثاني: الذي قصرت أفهام عمر عن إدراكه، فهو الحكمة التي تضمنتها صلاة النبي صلى الله عليه وآله على ابن أبي المنافق..

فمن المعروف أن النبي صلى الله عليه وآله – في سبيل استئلاف الناس وترغيبهم في الإسلام – كان يبذل قصارى جهده ومنتهى سعيه ويبخع نفسه من أجل أن تشملهم نعمة الإسلام،

---

(1) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري 8: 423 - كتاب اللباس.

(2) صحيح البخاري 4: 18 – كتاب اللباس.

لرحمته الشديدة بهم ورأفتهم عليهم، فرحمة النبي صلى الله عليه وآله بالناس وحكمته أوجبت عليه استئلاف قوم ابن أبي بهذه الصلاة، ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله لم يقصد بهذه الصلاة ابن أبي على وجه الخصوص، لعلم النبي صلى الله عليه وآله السابق بعدم فائدة الاستغفار له، وإن بلغ فيه السبعين.

على أن النبي صلى الله عليه وآله طبقا لما جاء في الحديث لم ير أن باب الاستغفار قد أغلق، وأنه قد نهي عن الاستغفار، فقال: " فلو أعلم إن زدت على السبعين غفر الله لزدت... "، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فابن أبي كان يظهر الإسلام.

إذا، فهو من حيث الظاهر معدود من المسلمين، والرسول بصلاته على ابن أبي لم يخالف الدين في شئ، كما ظن عمر، بل أجرى حكم الظاهر في الإسلام فصلى على ابن أبي ومشى خلفه وقام على قبره، مع العلم أن منع الصلاة على المنافقين لم يصدر إلا بعد الصلاة وتمامها، كما علم.

هذا فيما يختص بشخص ابن أبي وما فعله النبي صلى الله عليه وآله تجاهه، غير أنه كان للنبي صلى الله عليه وآله حكمة ومرمى آخر لا ينتبه إليه إلا من كانت له فطنة النبوة، ولهذا لم يدركها عمر ومع عدم إدراكه هذا لم يسلم لنبي الإسلام العظيم ولم يفوض الأمر إليه تبعا للقرآن، فكان ما كان.

فما هي حكمة النبي صلى الله عليه وآله من صلاته على هذا المنافق؟

يقول ابن حجر: " إنما فعل ذلك له على ظاهر حكم الإسلام واستئلافا لقومه، مع أنه لم يقع نهي صريح. وروي أنه أسلم ألف رجل من الخزرج " [1] [والخزرج: هم قبيلة ابن أبي].

إذا، فحكمة النبي صلى الله عليه وآله في هذا الفعل هي استئلاف قوم ابن أبي وترغيبهم في الإسلام، وقد حدث هذا، إذ أسلم منهم لذلك ألف رجل.. ولهذا أسف أبو حفص وندم، وقال: " أصبت في الإسلام هفوة ما أصبت مثلها قط، فأدرسول الله [

صلى الله عليه وآله] أن يصلي على ابن أبي فأخذت بثوبه، فقلت له: والله ما أمرك الله بهذا، لقد قال لك: (استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن تغفر الله لهم). فقال رسول الله: خيرني ربي، فقال: (استغفر لهم

(1) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري 8: 423 - كتاب اللباس.

أو لا تستغفر لهم) فاخترت " [1].

إذا، فعمر لم يدع الإلهام فيما صنع مع النبي صلى الله عليه وآله، بل اعترف بما ارتكبه من خطأ وهفوة في الإسلام لا نظير لها، فليذهب إذا الإلهام أدراج الرياح، وليبق الاعتراف بالخطأ فضيلة لأبي حفص.

ضرب عمر لمبعوث رسول الله صلى الله عليه وآله

غير أنه لم تكن هذه الهفوة هي الوحيدة التي صدرت من جانب أبي حفص تجاه رسول الله صلى الله عليه وآله، فعندما أمر النبي صلى الله عليه وآله أبا هريرة بقوله: " إذهب، فمن لقيته يشهد أن لا إله إلا الله مستيقنا بها قلبه، فبشره بالجنة ". فكان أول من لقيه عمر، فسأله عن شأنه، فأخبره بما أمره به رسول الله صلى الله عليه وآله. يقول أبو هريرة: " فضرب عمر بيده بين ثديي فخررت لإستي، فقال:

إرجع يا أبا هريرة، فرجعت إلى رسول الله، فأجهشت بكاء، وركبني عمر وإذا هو على أثري، فقال لي رسول الله: ما لك يا أبا هريرة؟ فقلت: لقيت عمر فأخبرته بالذي بعثتني به، فضرب بين ثديي ضربة خررت لإستي فقال: إرجع. فقال رسول الله [صلى الله عليه وآله]: يا عمر! ما حملك على ما فعلت؟ مل ء الفواغ قال: يا رسول الله، أبعثت أبا هريرة بأن من لقي الله يشهد أن لا إله إلا الله مستيقنا بها قلبه يبشره بالجنة؟!

فقال رسول الله: نعم.

قال: لا تفعل، فإني أخشى أن يتكل الناس عليها، فخلهم يعملون... "!

وهذه المرة كان عمر الآمر والنبي صلى الله عليه وآله مأمورا ومطيعا! وانعكس قوله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول) [2]! فعمر – كما أوضحنا سالفا – لم يكن يأنس في النبي صلى الله عليه وآله العصمة.

وهذا مما فتح الباب واسعا لاعتراضاته على النبي صلى الله عليه وآله، بل إنه قد نهى النبي صلى الله عليه وآله عما يريد فعله!

(1) كنز العمال 1: 247 / 4404.

(2) – النساء: 59.

وكان عمر يحمل بين جنبيه إحساسا يجعله على قوار النبي صلى الله عليه وآله في الأمر والنهي، وإن كان هذا الإحساس

يبلغ أحيانا أوجه، فيكون أبو حفص الآمر والنبي صلى الله عليه وآله المأمور!

وإلا فليس لنا تفسير لقول عمر للنبي صلى الله عليه وآله: " لا تفعل فإني أخشى... "، فهذه عبارة تبين بكل وضوح أن عمر أجلس نفسه في ذلك المقام الذي أشرنا إليه: مقام الآمر والناهي لرسول الله.

وبقوله: " إني أخشى... " يبين إحساسه بعدم قصوره عن النبي صلى الله عليه وآله في شئ، وكأنه يقول لرسول الله الكريم: إن كنت ترى تبشير الناس بالجنة – حين يستيقنون من وحدانية الله – أمرا لا بأس فيه. فأنا أرى أنه ليس صحيحا! إذا، فقد تساوت كفته مع كفة النبي صلى الله عليه وآله!!

وهو بقوله: " لا تفعل " يبين إحساسه بصواب رأيه وعدم صواب قول النبي صلى الله عليه وآله!

وليس هذا فحسب، إذ يتضمن ذلك الإحساس أيضا إحساسه بالأمر والنهي للنبي صلى الله عليه وآله، وهنا تتوجح كفة عمر!... فلو كان الأمر مجرد نظر من عمر ورأي ليس له قوة الأمر لأخذ شكلا آخر، ولكن القرائن تشير إلى أن عمر لم يكن يحمل في نفسه إلا الشعور بالأمر والنهي، ولم يتعقب أبا هريرة ويلحق به إلا لينهى النبي صلى الله عليه وآله عن هذا الأمر!

وضربه لأبي هريرة بتلك الصورة لأكبر دليل وأدل قرينة على ذلك، لأن النزعة الآمرة والناهية في نفس عمر جعلته يشعر بوقوع حتى أبي هريرة في الغلط، واشتراكه في اجتراح الخطأ.

وإحساس عمر تجاه النبي صلى الله عليه وآله يتضح عملا في تصرفه مع أبي هريرة بهذه الصورة.

على أن هذا الإحساس العملي تجاه النبي صلى الله عليه وآله لا يظهر من عمر إلا في شخص رسول رسول الله، وذلك لاستضعافه المسكين أبا هريرة. ولما كان هذا الإحساس منه تجاه النبي صلى الله عليه وآله يغور في أعماقه دون الظهور إلا في ألفاظه وأقواله تراه يتضح في الاعتراضات والمخالفات التي لا يسمح عمر الآمر والناهي بإخفائها في أعماقه.. ولهذا قال للنبي صلى الله عليه وآله " لا تفعل " بكل ارتياح. ولو كان عمر قانعا بقوله تعالى في شأن مقام النبي صلى الله عليه وآله: (وما ينطق عن الهوى. إن هو إلا وحي يوحى) [1]، ولو فهم منه عصمة النبي صلى الله عليه وآله وأن قول

(1) النجم: 20 و 21.

النبي صلى الله عليه وآله وحي من الله تعالى.. أقول: لو كان قد استيقن عمر ذلك، لم يكن ليتفوه بكل ما تفوه به، ولما عارض أبدا.

غير أن القوم – كالمعهود – يسعون إلى تصحيح ما صدر من عمر مهما كان، ولو أدى ذلك إلى انتقاص من مقام النبي صلى الله عليه وآله، حتى يبقى مقام عمر محفوظا من حيث لا يشعرون!

فلو كان عمر رأى أن الأصلح عدم تبشير الناس.. فإما أن يكون النبي صلى الله عليه وآله عالما بهذا الأصلح، أو لم يكن عالما...

فإن كان النبي صلى الله عليه وآله يعلم بالأصلح ويأمر بغيره فقد خالف الوحي، لأن الوحي لا يأمر إلا بالأصلح، ويكون

النبي صلى الله عليه وآله قد أمر بما أملى عليه هواه، وهذا يخالف قوله تعالى: (وما ينطق عن الهوى * إن هو إلا وحي يوحى).

وإن كان لا يعلم بالأصلح فالقائل بهذا عليه أن يسعى للعودة إلى حظوة الإسلام بالتوبة.

ثم ماذا نقول في ضوب عمر أبي هروة؟! وأي صلاح في ذلك الضوب؟!

وأين عمر من قوله تعالى: (محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم)؟! أم أن أبا هروة في نظر عمر لم يكن ممن هم مع محمد رسول الله صلى الله عليه وآله، فكان شديدا عليه؟! غير أننا لا نملك إلا التعجب ممن يصحح تصرفات عمر هذه.. والله المستعان.

عمر ورزية يوم الخميس

ويستمر سيل الاعتراضات العمرية على أقوال وأفعال النبي صلى الله عليه وآله، ويبلغ شأوا بعيدا في " يوم الخميس " يوم كان النبي صلى الله عليه وآله على فراش الاحتضار ينتظر لحظات الموت!

ولقد كان لعمر في ذلك الموقف أصلب الاعتراضات وأشدها ضد النبي صلى الله عليه وآله وأقواله، وهذا الموقف العجيب نشاهده في قصة يوم الخميس، أو كما يسميها ابن عباس ب "رزية يوم الخميس ".

ولقد وقعت هذه الحادثة قبل وفاة النبي صلى الله عليه وآله بأربعة أيام، إذ توفي صلى الله عليه وآله بعدها في يوم الاثنين.

أخرج البخاري، عن عبد الله بن مسعود، عن ابن عباس: قال: " لما حضر رسول الله (ص)، وفي البيت رجال كان فيهم عمر بن الخطاب، قال النبي (ص): هلم أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده.

فقال عمر: إن النبي [صلى الله عليه وآله] قد غلب عليه الوجع، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله..

فاختلف أهل البيت فاختصموا، منهم من يقول: قربوا يكتب لكم النبي كتابا لن تضلوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر.

فلما أكثروا اللغو والاختلاف عند النبي (ص) قال لهم: " قوموا "..

– قال ابن مسعود –: فكان ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغطهم " [1]. وروى هذا الحديث مسلم في صحيحه وأحمد في مسنده أيضا [2]

لقد ذكر أن عمر قال: " إن النبي قد غلب عليه الوجع ". وفي الحقيقة أن هذه العبارة ليست هي التي ذكرها عمر على التحقيق واصفا بها رسول الله صلى الله عليه وآله، وإنما هي معنى ما تفوه به ابن الخطاب في رده على طلب النبي صلى الله عليه وآله!

وهذا ما يؤكده حديث أبي بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري، حيث يروي عن ابن عباس أنه قال: " لما حضر رسول الله الوفاة، وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، قال رسول الله [صلى الله عليه وآله]: ائتوني بدواة وصحيفة أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده، قال: فقال عمر كلمة معناها أن الوجع قد غلب على رسول الله (ص). ثم قال [أي عمر]: عندنا القرآن،

حسبنا كتاب الله!

فاختلف من في البيت واختصموا، فمن قائل: قربوا يكتب لكم النبي، ومن قائل ما قال عمر [أي الكلمة التي تعني أن الوجع قد غلب على النبي صلى الله عليه وآله]. فلما أكثروا اللغط واللغو

(1) صحيح البخاري: كتاب المرضى - باب قول المريض قوموا عني، وكتاب العلم من صحيح البخاري ج 1.

(2) صحيح مسلم: كتاب الوصايا – ج 2: وأحمد بن حنبل في مسنده 1: 325 و 355.

والاختلاف، غضب (ص) فقال: قوموا " [1].

إذا، فعمر لم يقل في رده على النبي صلى الله عليه وآله: إن النبي قد غلب عليه الوجع، وإنما قال كلمة تحمل هذا المعنى مع احتوائها على معان أخر.. فما هي تلك الكلمة التي أحجم وراع الرواة عن إثباتها على صفحات القرطاس؟!

يروي البخاري في صحيحه، عن ابن عباس أنه قال: " يوم الخميس، وما يوم الخميس؟! ثم بكى حتى خضب دمعه الحصباء، فقال: اشتد برسول الله (ص) وجعه يوم الخميس، فقال: ائتوني بكتاب أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا، فتنازعوا –ولا ينبغي عند نبي تنازع – فقالوا: هجر رسول الله (ص)!

قال (ص): دعوني! فالذي أنا فيه خير مما تدعوني إليه!

وأوصى عند موته بثلاث: أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، أجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم، (قال): ونسيت الثالثة " [2]!

فالشئ الواضح في تلك الأحاديث أن المبادر بالرد على رسول الله صلى الله عليه وآله اطرادا هو عمر بن الخطاب، والناس تبع له فيما يقول.. وهذا واضح في عبارة " ومنهم من يقول ما قال عمر "، وعبارة " ومن قائل ما قال عمر " فعمر إذا، هو المبادر إلى الرد على رسول الله الكريم، والناس إنما نسجوا على منواله.

ثم كانت الكلمة التي استعاض عنها الرواة بذكر معناها، وهي هجر رسول الله، حيث أوردها البخاري في الحديث الأخير، ولكنه عبر عنها بما قاله الناس، مع علمنا بأن الناس كانوا يقولون ويرددون ما كان يقوله عمر.

إذا، فالذي قال في البدء ونسج الناس على منواله هو عمر بن الخطاب لا غير.

إن صحة هذه الحادثة وهذه الرزية مما لا شك فيه ولا يشوبها الريب. ثم إن فظاعة الواقعة جعلت القوم يبذلون المهج عبثا في الحصول على تفسير لائق يدفع تهمة الرد

(1) كتاب السقيفة لأبي بكر أحمد بن عبد العزيز الجواهري.

(2) صحيح البخاري: كتاب الجهاد والسير – باب جوائز الوفد، وصحيح مسلم: كتاب الوصية.

والاعتراض عن الفاروق الذي واجه النبي صلى الله عليه وآله واتهمه بالهجر والهذيان والخطرفة التي تعتري المريض وفاقد الوعي!!

وقد ذكر عمر أن النساء اللائي كن حاضرات في ذلك الوقت قلن من خلف الستار: " ألا تسمعون ما يقول رسول الله (ص)؟!

قال عمر: إنكن صويحبات يوسف، إذا مرض عصرتن أعينكن، وإذا صح ركبتن عنقه!

قال [عمر]: فقال رسول الله [صلى الله عليه وآله] دعوهن فإنهن خير منكم " [1].

إن شدة الاعتراض العمري وسوء التصرف تجاه أمر النبي صلى الله عليه وآله الذي بدر منه، ورده الواضح لسنة النبي صلى الله عليه وآله جعل القوم في ذهول عن مقام النبوة، ودفعهم صعوبة الموقف إلى زهق الأرواح في سبيل الحصول على اعتذار عما صدر من ابن الخطاب!

فماذا قال المعتذرون في تبرير شدة عمر على النبي صلى الله عليه وآله في هذا الأمر؟

لبيان ما أورده المعتذرون عن عمر ومن تابعه في تلك المعارضة.. ننقل ما دار بين الشيخ سليم البشري – شيخ الأزهر الشريف في زمانه – والسيد شرف الدين الموسوي في مسألة رزية يوم الخميس هذه، إذ يمثل هذا الحوار القمة في البحث العلمي القائم على الإنصاف والعدل وبيان الحقيقة، بعيدا عن الأغراض وتتبع العثرات والمساءات. ولا غرو، إذ كان الرجلان من جهابذة علماء المسلمين، وقد كان الحوار بحق مثالا يقتدى في بحث الأمور الخلافية بين من اختلفت مشاربهم من الفرق الإسلامية، وهم ينتمون إلى هذا الدين الحق، لم ينقطع بينهم الأصل الرابط حتى يتعسر عليهم الاتفاق.

يقول الشيخ سليم: " لعل النبي عليه السلام حين أمرهم بإحضار الدواة والبياض لم يكن قاصدا لكتابة شئ من الأشياء، وإنما أراد بكلامه مجرد اختبارهم لا غير. فهدى الله عمر الفاروق لذلك دون غيره من الصحابة، فمنعهم من إحضارها. فيجب – على هذا – عد تلك الممانعة في جملة موافقاته لربه تعالى، وتكون من كراماته رضي الله عنه ".

هكذا أجاب بعض الأعلام... لكن الإنصاف أن قوله صلى الله عليه وآله: " لن تضلوا بعده " لا يخفى أن الإخبار بمثل هذا الخبر لمجرد الإخبار إنما هو من نوع الكذب الواضح الذي

---

(1) كنز العمال 3: 138.

يجب تنزيه الأنبياء عنه، ولا سيما في موضع يكون ترك إحضار الدواة والبياض أولى من إحضارها.

على أن في هذا الجواب نظرا من جهات أخر، فلا بد هنا من اعتذار آخر.. حاصل ما يمكن أن يقال [فيه]: إن الأمر لم يكن أمر عزيمة وإيجاب حتى لا تجوز مراجعته ويصير المراجع عاصيا، بل كان أمر مشورة، وكانوا يراجعونه صلى الله عليه وآله في بعض تلك الأوامر لا سيما عمر، فإنه كان يعلم من نفسه أنه موفق للصواب في إدراك المصالح وكان صاحب إلهام من الله تعالى، وقد أراد التخفيف عن النبي صلى الله عليه وآله إشفاقا عليه من التعب الذي يلحقه بسبب إملاء الكتاب في حال

المرض والوجع. وقد رأى رضي الله عنه أن ترك إحضار الدواة أولى..

وربما خشي أن يكتب النبي صلى الله عليه وآله أمورا يعجز الناس عنها فيستحقون العقوبة بسبب ذلك، لأنها تكون منصوصة لا سبيل إلى الاجتهاد فيها، ولعله خاف من المنافقين أن يقدحوا في صحة ذلك الكتاب لكونه في حال المرض فيصير سببا للفتنة، فقال " حسبنا كتاب الله " لقوله تعالى: (ما فرطنا في الكتاب من شئ) وقوله: (اليوم أكملت لكم دينكم)! وكأنه رضي الله عنه أمن من ضلال الأمة حيث أكمل الله لها الدين وأتم عليها النعمة.

هذا جوابهم، وهو كما ترى! لأن قوله صلى الله عليه وآله: " لن تضلوا " يفيد أن الأمر أمر عزيمة وإيجاب، لأن السعي فيما يوجب الأمن من الضلال واجب مع القدرة بلا ارتياب.

واستيذاؤه [صلى الله عليه وآله] منهم وقوله لهم: " قوموا! " حين لم يمتثلوا أمره دليل آخر على أن الأمر إنما كان للإيجاب لا للمشورة.

[فإن قلت: لو] كان واجبا ما تركه النبي صلى الله عليه وآله بمجرد مخالفتهم، كما أنه لم يترك التبليغ بسبب مخالفة الكافرين.

فالجواب: أن هذا الكلام لو تم فإنما يفيد كون كتابة ذلك الكتاب لم تكن واجبة على النبي [صلى الله عليه وآله] بعد معارضتهم له عليه السلام. وهذا لا ينافي وجوب الإتيان بالدواة والبياض عليهم حين أمرهم النبي [صلى الله عليه وآله] به وبين لهم أن فائدته الأمن من الضلال، إذ الأصل في الأمر

إنما هو الوجوب على المأمور، لا على الآمر، لا سيما إذا كانت فائدته عائدة على المأمور خاصة، والوجوب عليهم هو محل الكلام لا الوجوب عليه [صلى الله عليه وآله].

على أنه يمكن أن يكون واجبا عليه أيضا، ثم سقط الوجوب عنه بعدم امتثالهم وبقولهم: " هجر "، حيث لم يبق لذلك الكتاب أثر سوى الفتنة، كما قلت حرسك الله.

وربما اعتذر بعضهم، بأن عمر رضي الله عنه ومن قالوا يومئذ بقوله لم يفهموا من الحديث أن ذلك الكتاب سيكون سببا لحفظ كل فرد من أفراد الأمة من الضلال على سبيل الاستقصاء، بحيث لا يضل بعده منهم أحد أصلا، وإنما فهموا من قوله: " لن تضلوا " إنكم لا تجتمعون على الضلال بقضكم وقضيضكم، ولا تتسوى الضلالة بعد كتابة الكتاب إلى كل فرد من أفرادكم. وكانوا رضي الله عنهم يعلمون أن اجتماعهم بأسرهم على الضلال مما لا يكون أبدا، وبسبب ذلك لم يجدوا أثرا لكتابته، وظنوا أن مراد النبي [صلى الله عليه وآله] ليس إلا زيادة الاحتياط في الأمر، لما جبل عليه من وفور الرحمة، فعارضوه تلك المعارضة، بناء منهم أن الأمر ليس للإيجاب وأنه إنما هو أمر عطف ومرحمة ليس إلا، فأراد التخفيف عن النبي [صلى الله عليه وآله] بتركه إشفاقا منهم عليه [صلى الله عليه وآله].

هذا كل ما قيل في الاعتذار عن هذه الباقرة، ولكن.. من أنعم النظر فيه جزم ببعده عن الصواب، لأن قوله صلى الله عليه

وآله " لن تضلوا بعده " يفيد أن الأمر للإيجاب – كما ذكرنا – واستيؤه منهم دليل على أنهم إنما تركوا من الواجبات ما هو أوجبها وأشدها نفعا، كما هو معلوم من خلقه العظيم.

ويختم الشيخ سليم رحمه الله قوله قائلا: فالأولى أن يقال في الجواب:

هذه قضية في واقعة كانت منهم على خلاف سيرتهم، كفوطة سبقت، وفلتة ندرت، لا نعرف وجه الصحة فيها على سبيل التفصيل، والله الهادي إلى سواء السبيل.

يقول الإمام شرف الدين الموسوي: قلت قد استفرغ شيخنا وسعه في الاعتذار عن هذه المعارضة، وفي حمل المعارضين فيها إلى الصحة، فلم يجد إلى ذلك سبيلا. لكن علمه واعتداله وإنصافه كل ذلك أبى عليه إلا أن يصدع برد تلك التوهات،، ولم يقتصر في توييفها على وجه واحد، حتى استقصى ما لديه من الوجوه، شكر الله حسن بلائه في

ذلك.

توييف الاعتذار من نواح أخر

وحيث كان لدينا في توييف تلك الأعذار وجوه أخر أحببت يومئذ عرضها عليه، وجعلت الحكم فيها موكولا إليه.

فقلت: قالوا في الجواب الأول لعله [صلى الله عليه وآله] حين أمرهم بإحضار الدواة لم يكن قاصدا لكتابة شئ من الأشياء، وإنما أراد اختبارهم لا غير.

فنقول – مضافا إلى ما أفدتم –: إن هذه الواقعة إنما كانت حال احتضاره – بأبي وأمي – كما هو صريح الحديث، فالوقت لم يكن وقت اختبار، وإنما كان وقت إعذار وإنذار ونصح تام للأمة، والمحتضر بعيد عن الهزل والمفاكهة، مشغول بنفسه ومهماته ومهمات ذويه، ولا سيما إذا كان نبيا.

وإذا كانت صحته مدة حياته كلها لم تسع اختبارهم، فكيف يسعها وقت احتضاره؟ على أن قوله [صلى الله عليه وآله] حين أكثروا اللغو واللغط والاختلاف عنده: " قوموا " ظاهر في استيائه منهم، ولو كان الممانعون مصيبين لاستحسن ممانعتهم وأظهر الارتياح إليها.

ومن ألم بأطراف هذا الحديث – ولا سيما قولهم: " هجر رسول الله " – يقطع بأنهم كانوا عالمين أنه إنما يريد أمرا يكرهونه، ولذا فاجأوه بتلك الكلمة وأكثروا عنده اللغو واللغط والاختلاف، كما لا يخفى.

وبكاء ابن عباس بعد ذلك لهذه الحادثة، وعدها رزية دليل على بطلان هذا الجواب.

قال المعتذرون: إن عمر كان موفقا للصواب في إراك المصالح، وكان صاحب إلهام من الله تعالى.

وهذا مما لا يصغى إليه في مقامنا هذا، لأنه يرمي إلى أن الصواب في هذه الواقعة إنما كان في جانبه، لا في جانب النبي [صلى الله عليه وآله]، وأن إلهامه يومئذ كان أصدق من الوحي الذي نطق عنه الصادق الأمين [صلى الله عليه وآله].

وقالوا: بأنه أراد التخفيف عنه [صلى الله عليه وآله]، إشفاقا عليه من التعب الذي يلحقه بسبب

إملاء الكتاب في حال المرض.

وأنت تعلم أن في كتابة ذلك الكتاب راحة قلب النبي وبرد فؤاده وقرة عينه وأمنه على أمته [صلى الله عليه وآله] من الضلال.

على أن الأمر المطاع والإرادة المقدسة مع وجوده الشريف إنما هما له. وقد أراد (بأبي وأمي) إحضار الدواة والبياض وأمر به فليس لأحد أن يرد أمره أو يخالف إرادته (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا).

على أن مخالفتهم لأمره في تلك المهمة العظيمة، ولغوهم ولغطهم واختلافهم عنده كان أثقل عليه وأشق من إملاء ذلك الكتاب الذي يحفظ أمته من الضلال. ومن يشفق عليه من التعب بإملاء كتاب كيف يعارضه ويفاجئه بقول هجر؟!

وقالوا: إن عمر رأى ترك إحضار الدواة والورق أولى مع أمر النبي [صلى الله عليه وآله] بإحضارهما..

وهل كان عمر يرى أن رسول الله [صلى الله عليه وآله] يأمر بالشئ الذي يكون تركه أولى؟!

وأغرب من هذا قولهم: وربما خشي [عمر] أن يكتب النبي [صلى الله عليه وآله] أمورا يعجز عنها الناس، فيستحقون العقوبة بتركها!

وكيف يخشى من ذلك مع قول النبي [الكريم]: " لا تضلوا بعده "؟!

أتراهم يرون عمر أعرف منه [صلى الله عليه وآله] بالعواقب، وأحوط منه وأشفق على أمته؟!

كلا، [أم كان عمر يرى أن النبي صلى الله عليه وآله يكلف الناس فوق طاقتهم ووسعهم (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها).

وقالوا: لعل عمر خاف من المنافقين أن يقدحوا في صحة ذلك الكتاب لكونه في حال المرض، فيصير سببا للفتنة..

وأنت تعلم أن هذا محال مع وجود قوله (ص) " لا تضلوا "، لأنه نص بأن ذلك الكتاب سبب للأمن عليهم من الضلال، فكيف يمكن أن يكون سببا للفتنة بقدح المنافقين؟!

وإذا كان خائفا من المنافقين أن يقدحوا في صحة الكتاب، فلماذا بذر لهم بذرة القدح حيث عارض ومانع وقال: " هجر "؟!

وأما قولهم في تفسير قوله: " حسبنا كتاب الله ": إنه تعالى قال: (ما فرطنا في الكتاب من شئ) وقال عز من قائل: (اليوم أكملت لكم دينكم) فغير صحيح، لأن الآيتين لا تفيدان الأمن من الضلال، ولا تضمنان الهداية للناس.

فكيف يجوز ترك السعي في ذلك الكتاب اعتمادا عليهما؟! ولو كان وجود القرآن العزيز موجبا للأمن من الضلال، لما وقع في هذه الأمة من الضلال والتفرق ما لا يرجى زواله.

وقالوا في الجواب الأخير: إن عمر لم يفهم من الحديث أن ذلك الكتاب سيكون سببا لحفظ كل فرد من أمته من الضلال، وإنما فهم أنه سيكون سببا لعدم اجتماعهم – بعد كتابته – على الضلال. (قالوا): وقد علم رضي الله عنه أن اجتماعهم على

الضلال مما لا يكون أبدا، كتب ذلك الكتاب أو لم يكتب، ولهذا عارض يومئذ تلك المعارضة.

وفيه – مضافا إلى ما أشرتم إليه –: أن عمر لم يكن بهذا المقدار من البعد عن الفهم، وما كان ليخفى عليه من هذا الحديث ما ظهر لجميع الناس، لأن القوي والبوي إنما فهما منه أن ذلك الكتاب لو كتب لكان علة تامة في حفظ كل فرد من الضلال. وهذا المعنى هو المتبادر من الحديث إلى أفهام الناس.

وعمر كان يعلم أن الرسول (ص) لم يكن خائفا على أمته أن تجتمع على الضلال، إذ كان يسمع قوله (ص): " لا تجتمع أمتي على الضلال، ولا تجتمع على الخطأ "، وقوله:

" لا زال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق... " (الحديث)، وقوله تعالى: (وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئا) [1] ، إلى كثير من نصوص الكتاب والسنة الصريحة بأن الأمة لا تجتمع بأسرها على الضلال..

فلا يعقل مع هذا أن يسنح في خاطر عمر أو غيره أن النبي (ص) حين طلب الدواة

---

(1) النور: 55.

والبياض كان خائفا من اجتماع أمته على الضلال. والذي يليق بعمر أن يفهم من الحديث ما يتبادر منه [إلى] الأذهان، لا ما تنفيه صحاح السنة ومحكمات القرآن على أن استياء النبي (ص) منهم المستفاد من قوله: [قوموا] دليل على أن الذي تركوه كان من الواجب عليهم. ولو كانت معارضة عمر عن اشتباه منه في فهم الحديث – كما زعموا – لأزال النبي (ص) شبهته، وأبان لهم مراده منه، بل لو كان في وسع النبي [صلى الله عليه وآله] أن يقنعهم بما أمرهم به لما آثر إخراجهم عنه. وبكاء ابن عباس وجزعه من أكبر الأدلة على ما نقول.

والإنصاف أن هذه الرزية لمما يضيق عنها نطاق العذر، لو كانت – كما ذكرتم – قضية في واقعة، كفلتة سبقت، وفرطة ندرت.. لهان الأمر، وإن كانت بمجردها بائقة الدهر وفاقرة الظهر..

والحق أن المعارضين إنما كانوا ممن يرون جواز الاجتهاد في مقابل النص، فهم في هذه المعارضة وأمثالها إذا مجتهدون، فلهم رأيهم، ولله تعالى رأيه " [1] .

فهذه كانت رزية يوم الخميس التي وقف فيها عمر أمام أمر النبي صلى الله عليه وآله أصلب وقفة، ولم يترك أمر النبي صلى الله عليه وآله ليخرج إلى حيز التنفيذ. ورأيت كيف اعتذر المعتذرون عن ابن الخطاب فيما فعل، وشاهدت مصارع تلك الاعتذارات الواهية. على أنه هناك ثلاث مسائل تكفي واحدة منها لمنع عمر عن الاعتراض على النبي صلى الله عليه وآله:

أولا: علم النبي الكريم، إذ أنه علم إلهي لا يرقى إليه عمر بأي حال من الأحوال، لا سيما في مجال الدين وفي طريقة بيانه للناس وتبليغه لهم، فلا عمر له رشح من علم النبي الكريم، ولا هو أعرف منه بطريقة تبليغ دين الله حتى يعارض هذه المعارضة، وكأنه يصر على أن الحق معه والباطل مع رسول الله الكريم!

ثانيا: تلك العصمة التي يتمتع بها النبي صلى الله عليه وآله، إذ أنها مانعة بلاريب من أن يقوم النبي صلى الله عليه وآله بعمل يقع به موقع الطعن والرد والاعتراض من جانب عمر ومن لف لفه،ولا سيما في مجال تبليغ الوحي وهداية الناس.

ولذا ما إن نرى أحدا عارض النبي صلى الله عليه وآله في مسألة من المسائل فلا بد أن نحكم

(1) كتاب النص والاجتهاد ص 159 وما بعدها - رزية يوم الخميس - أعذار المعارضيين وتزييفها - المورد 16.

بلاريب أن المعارض قد ارتكب مخالفة ومعصية، مهما كان قدره، عمريا كان أو بكريا، هاشميا كان أو علويا، لأن الناس مقابل طاعة النبي صلى الله عليه وآله سواسية لا تفاوت بينهم، فكلهم واجبة عليهم طاعته والتسليم لأمره، وحرام عليهم مخالفته ومعصيته في شئ، بل يكون ذلك أولى لمن وصف بالصحبة وعاشر النبي صلى الله عليه وآله عن قرب، سواء في طفولته أو بعد نبوته، ففي كلا الزمانين ما كان النبي صلى الله عليه وآله إلا موصوفا بالصدق والأمانة.

وكان المتوقع أنه لما أمر النبي صلى الله عليه وآله بالإتيان بالدواة والبياض لكتابة ذلك الكتاب كان على عمر وجماعته أن يتسابقوا جميعا متزاحمين بالأكتاف للفوز بأداء هذه الطاعة الأخيرة في حياة النبي صلى الله عليه وآله. ولكن ذلك لم يحدث، فقد تثاقلوا عن طاعته وتسابقوا إلى معصيته، وقالوا " هجر رسول الله! "، يقول خطرفة ويهذي هذيانا. والله المستعان على ما يقولون.

ثالثا: إن قول الله تعالى: (ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) لا يتيح لعمر أو غيره أن يقول للنبي صلى الله عليه وآله: (لماذا؟)، فضلا عن شد خزام المعارضة والمناقشة، فهذه الآية لم تستثن عمر من الخروج عن طاعة النبي صلى الله عليه وآله، فعمر الذي قال: " حسبنا كتاب الله، عندنا القرآن " يعلم إذا بهذه الآية جيدا، ولكن عمر لم يكن يرى عيبا في رد ما يكره من أوامر النبي صلى الله عليه وآله، ولم يكن يرى مانعا من أن يجتهد ضد النصوص كتابا وسنة، وقد أوضحنا ذلك فيما مر عليك من كلام.

ونحن نتساءل: لقد عارض عمر النبي صلى الله عليه وآله في كتابة ما أراد قبل أن يكتب النبي صلى الله عليه وآله منه شيئا، فهل كان يعلم عمر بفحوى هذا الكتاب ومحتواه؟! وكيف علم بذلك؟ ومتى؟

وماذا كان الكتاب؟! أم لم يكن يعلم فعارض عن جهل؟!

ونسأل ثانية: هب أن عمر كان عالما بما يريد النبي صلى الله عليه وآله كتابته، فلماذا عارض ذلك الأمر، وقد علم أنه سبب لنجاة وهداية الأمة؟ فهل كان عمر يعلم أنه سيتضرر من كتابة ذلك الأمر على وجه الخصوص؟! أم ماذا يا أولي الألباب؟!.

الفصل الثالث: خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه

- الباب الأول: استخلاف النبي صلى الله عليه وآله لأبي بكر في الصلاة الحديث المروي في صلاة أبي بكر.

  بحث السند.

  حديث أبي موسى الأشعري.

  حديث عبد الله بن عمر.

  حديث عبد الله بن زمعة.

  حديث عبد الله بن عباس.

  حديث عبد الله بن مسعود.

  حديث بريدة الأسلمي.

  حديث سالم بن عبيد.

  حديث أنس بن مالك.

  حديث عائشة.

  حديث عائشة عن الأسود.

  حديث عائشة عن مسروق بن الأجدع.

  هل صلى أبو بكر بالناس؟

- الباب الثاني: إجماع الصحابة على أبي بكر الصديق رضي الله عنه

  دلالة الحديث على صلاة أبي بكر.

- الباب الثالث: الشورى

  السقيفة والشورى المزعومة.

  ترك الأمر للناس والشورى.

الصفحة 128

الصفحة 129

إن أهل السنة يعتبرون أن أبا بكر هو اللائق لتولي منصب الخلافة بعد النبي صلى الله عليه آله، وعلى ذلك اتحدوا واجتمع رأيهم لذلك نفوسهم. لهذا فهم يقدحون بشدة في كل من لا يقبل خلافة الصديق، ويعتبرون ذلك قدحا في دينه، ربما أخرجوه عن دائرة الإسلام.

ولكن هذا أشبه برأيهم في عدالة الصحابة بقضهم وقضيضهم، إذا أن هذا الرأي لم يبنوه على أسس قوية وأدلة مقنعة. وقد رأينا أن واقع الصحابة وسيرتهم لا تسمح بإعطاء هذه العدالة لكافتهم دون بحث وتفحص لأحوالهم. وخلافة الصديق كذلك، إذ

أن الأدلة التي ساقوها لإثبات خلافته من بعد النبي صلى الله عليه وآله لا تقنع من تفحصها وألم بجوانبها، لأن هذه الأدلة بكلمة واحدة لا تدل على أحقية أبي بكر بالخلافة، إذ أنها أدلة أرهق القوم فيها أنفسهم لإيجادها بعد وقوع الحادثة في السقيفة.

ومعنى هذا أن هذه الأدلة لم تمهد الطريق إلى خلافة أبي بكر، بل إن خلافة الصديق هي التي خلقت هذه الأدلة ومهدت لها الطريق إلى أفكار الناس، وإنما صنعت لتبرير ما تمخض عن سقيفة بني ساعدة.

وعلى أية حال فهي أدلة لا تقوى على الوقوف أمام أدلة المخالفين لخلافة الصديق، لأن أدلتهم أقطع في الدلالة وأقوى في الحجة.

ونحن نعلم أن طاعة أولى الأمر قد فرضت ووجبت على كل المؤمنين، وعليه

فالخلافة تعد من أصول الدين وأساسه، ولا يجوز إذا الاستدلال عليها بأدلة لا تفيد إلا الظن، لأن الوجوب لا يبنى إلا على اليقين. والدليل الظني لا يكتفى به في الموضع اليقيني [1].

فالواجب لكي يؤدى طبقا لما أريد، ولكي ينجز في زمانه أو مكانه المعين له، لا بد أن يتشخص بأدلة واضحة سهلة الفهم والإدراك على مستوى أضعف الناس عقلا، لأن صعوبة فهم الواجب هي نوع من تكليف النفس بما لا يطاق، والناس كلهم مطالبون أمام الله بما أمروا به أو نهوا عنه، والتكليف بما لا يطاق محال على الشارع.

إذا فلا بد من الوضوح الذي يفيد اليقين عند بيان الواجب، وذلك لسد باب الظن فيه، حتى تقوم الحجة على كافة الناس لا على بعضهم.

فأهل السنة وزعموا أن لديهم أدلة تؤيد أحقية الصديق في الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله، وهي تنحصر في ثلاثة.. وسنبحثها جميعا في ما يأتي من أبواب، حتى يصوح الحق عن محضه ويبين لذي عينين.

ويكون البحث طبقا للنقاط التالية:

1 - التفسير الكبير للرازي 8: 174.

الباب الأول

إستخلاف النبي صلى الله عليه وآله لأبي بكر في الصلاة

يقول أهل السنة إن النبي صلى الله عليه وآله، في أيام مرضه الذي توفي فيه، استخلف أبا بكر ليصلي بالناس، فصلى أبو بكر بهم صلاة الفجر من يوم الاثنين – يوم وفاته صلى الله عليه وآله – فكان أبو بكر بهذا هو آخر من صلى بالناس والنبي صلى الله عليه وآله على قيد الحياة، فصار لأبي بكر بهذه الصلاة خصوصية أهلته لتولي أمر المسلمين من بعد النبي صلى الله عليه وآله.

فقالوا: إن استخلاف النبي صلى الله عليه وآله لأبي بكر على الناس لكي يصلي بهم فيه إشارة إلى الخلافة الكبرى، وتولي أمور المسلمين بعد رسول الله صلى الله عليه وآله.

فقد قاس القوم الخلافة العظمى على الخلافة الصغرى، وهي صلاة أبي بكر بالناس بأمر النبي صلى الله عليه وآله، فاستدلوا بذلك على اختياره خليفة للناس من جانب النبي صلى الله عليه وآله، فاختاره الناس خليفة مجمعين عليه لهذا السبب نفسه.

وهذا – كما ترى – دليل لا يفيد إلا الظن، إذا أنهم قد بنوه على القياس، ولا يقين في القياس كما هو معلوم. وهذا من قوادح هذا الدليل.

يقول القوم: "... وقد وقع قياس الإمامة الكبرى – وهي الخلافة العامة – على إمامة الصلاة... والحق أن أمره [صلى الله عليه وآله] إياه بإمامة الصلاة كان إشارة إلى تقدمه في الإمامة

الكبرى "[1]. وقد روى القوم في هذا الأمر أحاديث عن عائشة أم المؤمنين، تذكر فيها كيفية أمر النبي صلى الله عليه وآله لأبي بكر ليصلي بالناس.

الحديث المروي في صلاة أبي بكر

روى البخاري عن عائشة أنها قالت: " لما مرض النبي [صلى الله عليه وآله] مرضه الذي مات فيه، أتاه بلال يؤذنه بالصلاة، فقال: مروا أبا بكر فليصل.

قلت: إن أبا بكر رجل أسيف. إن يقم مقامك يبكي، فلا يقدر على القراءة.

قال: مروا أبا بكر فليصل.

فقلت مثله، فقال في الثالثة أو الرابعة: " إنكن صواحب يوسف، مروا أبا بكر فليصل "، فصلى.

وخرج النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم، يهادى بين رجلين، كأني أنظر إلى رجليه تخطان في الأرض. فلما رآه أبو بكر ذهب يتأخر، فأشار إليه أن صل، فتأخر أبو بكر وقعد النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم إلى جنبه، وأبو بكر يسمع الناس التكبير "[2]. ولهذا الحديث طرق أخرى، وسيتم بحثها من حيث السند أولا، ومن حيث مدلول المتن ثانيا.

. أما في بحث السند فنكتفي بالبحث الذي نشر عن أصح روايات هذا الحديث، في ضمن سلسلة الأحاديث الموضوعة، في مجلة " تراثنا "[3] تحقيق العلامة السيد علي الميلاني، في (العدد الثالث [24] السنة السادسة /رجب 1411 هـ).

يقول السيد الميلاني: " لقد نقلنا الحديث بأتم ألفاظه وأصح طرقه عن الصحاح

1 - فواتح الرحموت، شرح مسلم الثبوت في علم الأصول 2: 239، بهامش المستصفى.

2 – شرح صحيح البخاري 2: 162 – باب من أسمع التكبير.

3 – مجلة تراثنا: نشرة فصلية تصدرها مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – قم.

. مسند أحمد، وكما ذكرنا من قبل، فإن معرفة حاله بالنظر إلى هذه الأسانيد، تغنينا عن النظر فيما رووه في خارج الصحاح عن غير من ذكرنا من الصحابة.

[وسنبحث الحديث من ناحية السند أولا، ومن ناحية المتن ثانيا].

بحث السند

لقد كانت الأحاديث المذكورة عن:

عائشة بنت أبي بكر.

عبد الله بن مسعود.

عبد الله بن عباس.

عبد الله بن عمر.

عبد الله بن زمعة.

أبي موسى الأشعري بريدة الأسلمي.

أنس بن مالك.

سالم بن عبيد.

فنحن ذكرنا الحديث عن تسعة من الصحابة، وإن لم يذكر الترمذي إلا ستة، حيث قال بعد إخراجه عن عائشة: " وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، وأبي موسى، وابن عباس، وسالم بن عبيد، وعبد الله بن زمعة. لكن العمدة حديث عائشة... بل إن بعض ما جاء عن غيرها من الصحابة مرسل وأنها هي الواسطة.

فلنبدأ أولا بالنظر في الأساتيد من غيرها ممن ذكرناهم:

حديث أبي موسى الأشعري

أما الحديث المذكور عن أبي موسى الأشعري، والذي اتفق عليه البخاري ومسلم وأخرجه أحمد، ففيه:

1 – أنه مرسل، نص عليه ابن حجر وقال: " يحتمل أن يكون تلقاه عن عائشة " [1].

2 – أن الراوي عنه (أبو بريدة) وهو ولده كما نص عليه ابن حجر [2]. وهذا الرجل فاسق أثيم له ضلع في قتل حجر بن عدي، حيث شهد عليه – في جماعة – شهادة زور أدت إلى شهادته [3]... وروي أيضا أنه قال لأبي العادية – قاتل عمار بن ياسر رضي الله عنه –:

" أأنت قتلت عمار بن ياسر؟ قال: نعم. قال: فناولني يدك. فقبلها وقال: لا تمسك النار أبدا " [4]!

3 – والراوي عنه " عبد الملك بن عمير ":

وهو (مدلس) و (مضطرب الحديث جدا) و (ضعيف جدا) و (كثير الغلط). قال أحمد: " مضطرب الحديث جدا مع قلة

روايته، وما أري له خمسمائة حديث، وقد غلط في كثير منها " [5].

وقال إسحاق بن منصور: " ضعفه أحمد جدا " [7].

وقال ابن معين " مخلط " [8].

وقال أبو حاتم: " ليس بحافظ، تغير حفظه " [9]. وعنه: " لم يوصف بالحفظ " [10].

وقال ابن خراش: " كان شعبة لا يرضاه " [11].

---

(1) - فتح الباري 2: 130.

2 - فتح الباري 2: 130.

3 - تاريخ الطبري 4: 199 - 200.

4 - شرح نهج البلاغة 4: 99.

5 - تهذيب التهذيب 6: 411 وغيره.

6 - تذهيب التهذيب 6: 12 ، ميزان الاعتدال 2 660.

7 - ميزان الاعتدال 6: 660.

8 - ميزان الاعتدال 6: 660، المغني 2: 407 تهذيب التهذيب 6: 412.

9 - ميزان الاعتدال 6: 660.

10 - تهذيب التهذيب 6: 412.

11 - ميزان الاعتدال 6: 660.

وقال الذهبي: " أما ابن الجوزي فذكره وحكى الجرح، وما ذكر التوثيق " [1].

وقال السمعاني: " كان مد لسا " [2]، وكذا قال ابن حجر [3].

وعبد الملك هذا هو الذي ذبح عبد الله بن يقطر أو قيس بن مسهر الصيداوي، وهو - أي الصيداوي - رسول الإمام الحسين عليه السلام إلى أهل الكوفة، فأنه لما رمي بأمر من ابن زياد من فوق القصر وبه رمق أتاه عبد الملك بن عمير فذبحه، فلما عيب عليه ذلك قال: " إنما أردت أن أريحه " [4]!

ثم الكلام في أبي موسى الأشعري نفسه، فإنه من أشهر أعداء مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فقد كان يوم الجمل يقعد بأهل الكوفة عن الجهاد مع الإمام علي عليه السلام، وفي صفين هو الإمام عليه السلام عن الخلافة. وقد بلغ به الحال أن كان الإمام عليه السلام يلعنه في قنوته مع معاوية وجماعة من أتباعه [5].

ثم إن أحمد روى هذا الحديث في فضائل أبي بكر، بسنده عن زائدة، عن عبد الملك بن عمير، عن أبي بردة، عن أبي موسى الأشعري، عن أبيه كذلك [6].

حديث عبد الله بن عمر

وأما الحديث المذكور عن عبد الله بن عمر، فالظاهر كونه عن عائشة كذلك. كما رواه مسلم عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن حمزة بن عبد الملك بن عمر، عن عائشة... ولكن البخاري رواه بسنده عن الزهري، عن حمزة عن أبيه، قال: " لما اشتد برسول الله وجعه... ".

وعلى كل حال، فإن مدار الحديث على:

---

1 - ميزان الاعتدال 2: 660.

2 – الأنساب 10: 50 " القطبي ". 3 – تقويب التهذيب 1: 521.

4 – تلخيص الشافي 3: 35 ، روضة الواعظين: 177 ، مقتل الإمام الحسين عليه السلام للمقوم: 185.

5 – وقعة صفين 551 – 552 / طبعة مصر.

6 – فضائل الصحابة 1: 106.

محمد بن شهاب الزهري: وهو رجل مجروح عند يحيى بن معين [1] وعبد الحق الدهلوي. وكان من أشهر المنحرفين عن أمير المؤمنين علي عليه السلام، ومن الرواة عن عمر بن سعد اللعين [قائد جيش يزيد لقتل الحسين عليه السلام].

قال ابن أبي الحديد: " وكان الزهري من المنحرفين عنه. وروى جرير بن عبد الحميد، عن محمد بن شيبة، قال: " شهدت مسجد المدينة، فإذا الزهري وعروة بن الزبير جالسان يذكران عليا فنالا منه، فبلغ ذلك علي بن الحسين، فجاء حتى وقف عليهما، فقال: " أما أنت يا عروة فإن أبي حاكم أباك إلى الله، فحكم لأبي على أبيك. وأما أنت يا زهري فلو كنت بمكة لأريتك كبر أبيك " [2].

قال: روى عاصم بن أبي عامر الجبلي، عن يحيى بن عروة، قال: " كان أبي إذا ذكر عليا نال منه " [3].

قال الذهبي في ترجمة عمر بن سعد [قائد جيش يزيد]: وأرسل عنه الزهري وقتادة. قال ابن معين: " كيف يكون قتل الحسين ثقة؟! " [4].

وقال الشيخ عبد الحق الدهلوي في ترجمة الزهري من "رجال المشكاة ": " إنه ابتلى بصحبة الأمراء وقلة الديانة. وكان أقرانه من العلماء والزهاد يأخذون عليه وينكرون ذلك منه، وكان يقول: أنا دون شوهم [يعني الأمراء]، فيقولون [أي أقرانه من العلماء والزهاد]: ألا ترى ما هم فيه وتسكت؟! ".

وقال ابن حجر في ترجمة الأعمش: " حكى الحاكم عن ابن معين أنه قال: أجود الأسانيد الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، فقال له إنسان: الأعمش مثل الزهري!

فقال: تريد أن يكون الأعمش مثل الزهري؟! الزهري يرى العرض والإجارة ويعمل لبني

---

1 - هو من شيوخ البخاري ومسلم، ومن أئمة الجرح والتعديل. اتفقوا على أنه أعلم أئمة الحديث بعميمه وسقيمه. توفي سنة 302 هـ ، ترجم له في: تذكرة الحفاظ 2: 429، وغيره.

2 – شوح نهج البلاغة 6: 102.

3 – شوح نهج البلاغة 4: 102.

4 – الكاشف 2: 311.

أمية، والأعمش فقير، صبور، مجانب للسلطان، ورع، عالم بالقرآن " [1].

" ولما خالط الزهري السلطان كتب أخ له في الدين إليه " [2]. [والكاتب له في الحقيقة هو الإمام السجاد عليه السلام، كما في " تحف العقول عن آل الرسول "، كتب إليه يعظه]: " إن ما كتمت واحتملت أن آنست وحشة الظالم، وسهلت له طريق الغي...

جعلوك قطبا أداروا بك رحى مظالمهم، جسوا يعبرون إليك إلى بلاياهم، وسلما إلى ضلالتهم، داعيا إلى غيهم، سالكا سبيلهم. إحذر فقد نبئت، وبادر فقد أجلت... " [3].

ثم الكلام في عبد الله بن عمر نفسه: فإنه ممن امتنع عن بيعة أمير المؤمنين عليه السلام بعد عثمان، وقعد عن نصرته، وترك الخروج معه في حروبه، ولكنه لما ولي الحجاج بن يوسف الحجاز من قبل عبد الملك جاء ليلا ليبايعه، فقال له: " ما أعجلك؟!

فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يقول: من مات وليس يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية!!

فقال له: إن يدي مشغولة – عنك يكتب – فدونك رجلي، فمسح على رجله وخرج!! ". [عبد الله بن عمر، صحابي معروف، وهو ابن الخطاب، يبايع الحجاج بن يوسف بيعة الذليل، إذ مد له الحجاج رجله ليبايعه، وهو يرى فيه إمام زمانه، ويمتنع عن بيعة الخوة والكرامة لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، زوج البتول، وابن عم الرسول، ولا يرى فيه إمامه، أو ولاية تلزمه، أو تخرجه عن ميتة الجاهلية، وهكذا فالصحابة كلهم عدول، ويا لله ويا للعدالة!!].

حديث عبد الله بن زمعة

وأما حديث عبد الله بن زمعة، فقد رواه أبو داود عنه بطريقين. والمدار في كليهما

1 - تهذيب التهذيب 4: 195.

2 – إحياء علوم الدين 2: 143.

3 – تحف العقول عن آل الرسول للشيخ ابن شعبة الحراني (من أعلام الإمامية في القرن الرابع) ص 198.

على " الزهري " وقد عرفته [أنظر التحقيق في حديث عبد الله بن عمر].

حديث عبد الله بن عباس

وأما حديث عبد الله بن عباس – الذي رواه ابن ماجة وأحمد، الأول رواه عن:

إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن الأرقم بن شرحبيل، عن ابن عباس. والثاني رواه عن:

يحيى بن زكريا بن أبي إسحاق، عن الأرقم، عنه – فمداره على: أبي إسحاق، عن الأرقم.

وقد قال البخاري: " لا نذكر لأبي إسحاق سماعا عن الأرقم بن شرحبيل " [1].

وأما أبو إسحاق السبيعي.. فقد " قال بعض أهل العلم: كان قد اختلط، وإنما تركوه مع ابن عيينة لاختلاطه " [2].

و " كان مدلسا " [3].

وكان يروي عن عمر بن سعد قاتل الحسين عليه السلام (ع).

وكان يروي عن شمر بن ذي الجوشن الملعون [5] [قاطع رأس الحسين عليه السلام].

وفي مسند أحمد مضافا إلى ذلك:

1 – سماع "زكريا " من " أبي إسحاق " بعد اختلاطه، كما ستعرف.

2 – "زكريا بن أبي زائدة "، قال أبو حاتم: " لين الحديث، كان يدلس ". ورماه بالتدليس أيضا أبو زرعة وأبو داود وابن حجر... وعن أحمد: " إذا اختلف زكريا وإسرائيل فإن زكريا أحب إلي من ابن إسحاق. ثم قال: ما أقربهما، وحديثهما عن أبي إسحاق لين سمعنا منه بآخره " [6]. [أي آخر أيامه، يريد: بعد اختلاطه].

---

1 - ذكره في الزوائد، بهامش سنن ابن ماجة 1: 391.

2 – ميزان الاعتدال 3: 27.

3 – تهذيب التهذيب 8: 56.

4 – الكاشف: ميزان الاعتدال: تهذيب التهذيب 7: 396.

5 – ميزان الاعتدال 2: 72.

6 – تهذيب التهذيب 3: 285 ، الجرح والتعديل 1: 2 / 593.

أقول: فالعجب من أحمد يقول هذا وهو مع ذلك يروي الحديث عن زكريا، عن أبي إسحاق في " المسند " كما عرفت، وفي " الفضائل " [1]!

نعم، رواه لا عن هذا الطريق، لكنه عن ابن عباس، عن العباس، فقال مرة: " حدثنا يحيى بن آدم "، وأخرى: " حدثنا أبو سعيد مولى بني هاشم "، عن قيس بن الربيع، عن عبد الله بن أبي السفر، عن أرقم بن شرحبيل، عن العباس بن عبد المطلب: " أن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم قال في مرضه: " مروا أبا بكر يصلي بالناس، فخرج أبو بكر، فكبر، ووجد النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم راحته فخرج يهادى بين رجلين، فلما رآه أبو بكر تأخر، فأشار إليه النبي: مكانك. ثم جلس

رسول الله [صلى الله عليه وسلم] إلى جنب أبي بكر، فاقتزأ من المكان الذي بلغ أبو بكر من السورة " [2].

لكن مداره على قيس بن الربيع الذي أورده البخاري في الضعفاء [3].

وكذا النسائي [4].

وابن حبان في المجروحين [5].

وضعفه غير واحد، بل عن أحمد أنه تركه الناس، بل عن يحيى بن معين تكذيبه [6].

حديث عبد الله بن مسعود

أما الحديث المذكور عن عبد الله بن مسعود، فأخرجه النسائي، ورواه الهيثمي وقال: "رواه أحمد وأبو يعلى ".

---

1 - فضائل الصحابة 1: 106.

2 – فضائل الصحابة 1: 108 – 109.

3 – الضعفاء للبخاري 273.

4 – الضعفاء للنسائي 401.

5 – كتاب المجروحين: 2: 216.

6 – تهذيب التهذيب 8: 350 ، ميزان الاعتدال 3: 393 ، لسان الميزان 4: 477.

وفي مسنده عن الجميع " عاصم بن أبي النجود " قال الهيثمي: " وفيه ضعف " [1].

قلت: "وذكر الحافظ ابن حجر، عن ابن مسعود: كان كثير الخطأ في حديثه.

وعن يعقوب بن سفيان: في حديثه اضطراب.

وعن أبي حاتم: ليس محله أن يقال هو ثقة، ولم يكن بالحافظ. وقد تكلم فيه ابن علية فقال: كل من اسمه عاصم سيئ الحفظ.

وعن ابن خراش: في حديثه نكرة.

وعن العقيلي: لم يكن فيه إلا سوء الحفظ.

والدار قطني: في حفظه شئ.

والزار: لم يكن بالحافظ.

وحماد بن سلمة: خلط في آخر عمره.

وقال العجلي: كان عثمانيا " [2].

حديث بريدة الأسلمي

أما حديث بريدة الأسلمي الذي رواه أحمد بسنده عن بريدة، عن أبيه.. فمع غض النظر عما قيل في رواية ابن بريدة – سواء كان " عبد الله " أو سليمان " – عن أبيه [3] ففيه عبد الملك بن عمير، وقد عرفته [أنظر: بحث حديث أبي موسى الأشعري].

حديث سالم بن عبيد

أما حديث سالم بن عبيد الذي أخرجه ابن ماجة:

1 – فقد قال فيه ابن ماجة: هذا حديث غريب.

2 – وفي سنده نظر... فإن " نعيم بن أبي هند " تركه مالك ولم يسمع منه، لأنه كان

---

1 - مجمع الزوائد 5: 183.

2 – تهذيب التهذيب 5: 35.

3 – تهذيب التهذيب 5: 138.

يتناول عليا رضي الله عنه [1].

و " سلمة بن نبيط " لم يرو عنه البخاري ومسلم. قال البخاري: اختلط بآخره [2].

3 – ثم إن " سالم بن عبيد لم يرو عنه في الصحاح، وما روى له من أصحاب السنن غير حديثين، وفي إسناد حديثه اختلاف!

قال ابن حجر: " سالم بن عبيد الأشجعي "، من أهل الصفة، ثم نزل إلى الكوفة.

وروى له من أصحاب السنن حديثين صحيح في العطاس، وله رواية عن عمر فيما قاله وصنعه عند وفاة النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم وكلام أبي بكر في ذلك. أخرجه يونس بن بكير في زياداته.

روى عنه هلال بن يساف، ونبيط بن شريط، وخالد بن عرفطة [3].

وقال أيضا: " الأربعة – سالم بن عبيد الأشجعي له صحبة وكان من أهل الصفة، يعد من الكوفيين. روى عن النبي في تشميت العاطس، وعن عمر بن الخطاب، روى عنه خالد بن عرفجة – ويقال ابن عرفطة – وهلال بن يساف ونبيط بن شريط. وفي إسناد حديثه اختلاف " [4].

أقول: يظهر من عبارة ابن حجر في كتابيه، ومن مراجعة الرواية عن الهيثمي [5] أن حديث سالم بن عبيد حول صلاة أبي بكر هو الحديث الذي عن عمر فيما قاله وصنعه عند وفاته صلى الله عليه [وآله] وسلم.. لكن ابن ماجة ذكر بعضه، كما نص عليه الهيثمي، وظاهر عبارة ابن حجر " في الإصابة " عدم صحة إسناده، ولعله المقصود من قوله في " تهذيب التهذيب ": " وفي إسناد حديثه اختلاف "، إذ القدر المتيقن منه ما يرويه نبيط بن شريط عنه، وهذا الحديث من ذلك.

1 - تهذيب التهذيب 10: 418.

2 – تهذيب التهذيب 4: 140.

3 – الإصابة 2: 5.

4 – تهذيب التهذيب 3: 381.

5 – مجمع الزوائد 5: 182.

حديث أنس بن مالك

أما حديث أنس بن مالك، فمنه ما عن الواهي عنه، وقد أخرجه البخاري ومسلم وأحمد. والواهي من قد عرفته. [أنظر: بحث حديث عبد الله بن عمر].

مضافا إلى أن الراوي عنه عن البخاري هو شعيب، وهو: شعيب بن حمزة كاتب الواهي وراويته [1].

ويروي عن شعيب: أبو اليمان، وهو الحكم بن نافع. وقد تكلم العلماء في رواية أبي اليمان من شعيب، حتى قيل: " لم يسمع منه ولا كلمة " [2].

والراوي عن الواهي عند أحمد: سفيان بن حسين، وقد اتفقوا على عدم الاعتماد على روايته عن الواهي، فقد ذكر ذلك ابن حجر عن: ابن معين وأحمد والنسائي وابن عدي وابن حبان...

وعن يعقوب بن شيبة: " في حديثه ضعف ".

وعثمان بن أبي شيبة: " كان مضطربا في حديثه قليلا ".

وعن ابن خراش: " كان لين الحديث ".

وعن أبي حاتم: " لا يحتج به ".

وعن ابن سعد: " يخطئ في حديثه كثيرا " [3].

هذا وقد روى الهيثمي فقال: " رواه أحمد، وفيه سفيان بن حسين، وهو ضعيف في الواهي. وهذا من حديثه عنه " [4].

ومنه ما عن حميد بن أنس، وقد أخرجه النسائي وأحمد، وحميد هو: حميد بن أبي حميد الطويل، وقد نصوا على أنه كان " مدلسا "، وعلى " أن أحاديثه عن أنس مدلسة " [5]. وهذا الحديث من تلك الأحاديث.

1 - تهذيب التهذيب 4: 307.

2 – تهذيب التهذيب 2: 380.

3 – تهذيب التهذيب 4: 96.

4 – مجمع الزوائد 5: 181.

5 – تهذيب التهذيب 3: 34.

مضافا إلى أن الراوي عنه – عنه أحمد – هو سفيان بن حسين، وقد عرفته [في بحث أنس بن مالك هذا نفسه، فراجع].

هذا، وسواء صحت الطرق عن أنس أو لم تصح، فالكلام في أنس نفسه:

فأول ما فيه كذبه، وذلك في قضية الطائر المشوي، حيث كان رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم قد دعا الله سبحانه أن يأتي بعلي عليه السلام وكان يترقب حضوره، فكان كلما جاء علي عليه السلام ليدخل على النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم قال أنس: " إن رسول الله على حاجة "! حتى غضب رسول الله [صلى الله عليه وآله] وقال له: " يا أنس، ما حملك على رده؟! ".

ثم كتمه الشهادة بالحق، وذلك في قضية مناشدة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام الناس عن حديث الغدير وطلبه الشهادة منهم به، فشهد قوم وأبى آخرون – ومنهم أنس [1] – فدعى عليه فأصابتهم دعوته..

ومن المعلوم أن الكاذب لا يقبل خبره، وكتم الشهادة إثم كبير قادح في العدالة كذلك.

حديث عائشة

أما حديث عائشة.. فقد ذكرنا أنه هو العمدة في هذه المسألة:

لكونها صاحبة القصة.

ولأن حديث غيرها إما ينتهي إليها، وإما هو حكاية عما قالته وفعلته.

ولأن روايتها أكثر طرقا من رواية غيرها، وأصح إسنادا من سائر الأسانيد، وأتم لفظا وتفصيلا للقصة..

وقد أوردنا الأهم من تلك الطرق، والأتم من تلك الألفاظ. وأما البحث حول ألفاظ ومتون الحديث – عنها – فسيأتي في الفصل اللاحق، مع النظر في ألفاظ حديث غيرها [البحث حول ألفاظ ومتون الحديث، لم ينقل هنا من مصدره].

1 - أنظر: الفصل الأول من هذا الكتاب - ص 42.

أما البحث حول سند حديثها، فيكون تارة بالكلام على رجال الأسانيد، وأخرى بالكلام على عائشة نفسها.

أما رجال الأسانيد... فإن طرق الأحاديث المذكورة عنها تنتهي إلى:

1 – الأسود بن يزيد النخعي.

2 – عروة بن الزبير بن العوام.

3 – عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود.

4 – مسروق بن الأجدع.

ولا شئ من هذه الطرق بخال عن الطعن والقدح المسقط عن الاعتبار والاحتجاج.

حديث عائشة عن الأسود

كان الأسود من المنحرفين عن أمير المؤمنين علي عليه السلام [1] . والراوي عنه في جميع الأسانيد المذكورة هو إبراهيم بن يزيد النخعي، وهو من من أعلام المدلسين.. قال أبو عبد الله الحاكم – في الجنس الرابع من المدلسين –: قوم دلسوا أحاديث رووها عن المجروحين، فغيروا أساميهم وكناهم كي لا يعرفوا. قال: " أخبرني عبد الله بن محمد بن حمويه الدقيقي، قال: حدثني جعفر بن أبي عثمان الطيالسي، قال: " حدثني خلف بن سالم، قال: سمعت عدة من مشايخ أصحابنا تذاكروا كثرة التدليس والمدلسين، فأخذنا في تمييز أخبارهم، فاشتبه علينا تمييز الحسن بن أبي الحسن وإبراهيم بن يزيد النخعي، لأن الحسن كثيرا ما يدخل بينه وبين الصحابة أقواما مجهولين، وربما دلس عن مثل عتى بن ضمرة وحنيف بن المنتجب ودغفل بن حنظلة وأمثالهم. وإبراهيم أيضا يدخل بينه وبين أصحاب عبد الله مثل متى بن نوبرة وسهم بن منجاب وخزامة الطائي، وربما دلس عنهم " [2] .

والراوي عن إبراهيم هو: " سليمان بن مهران الأعمش "، والأعمش معروف

---

1 - شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد 4: 97.

2 – معرفة علوم الحديث 108.

بالتدليس [1] ، ذلك التدليس القبيح القادح في العدالة. قال السيوطي – في بيان تدليس التسوية –: " قال الخطيب: وكان الأعمش وسفيان الثوري يفعلون مثل هذا. قال العلائي: فهذا النوع أفحش أنواع التدليس مطلقا وشرها. قال العراقي: وهو قادح فيمن تعمد فعله، وقال شيخ الإسلام: لا شك أنه جرح، وإن وصف به الثوري والأعمش فلا اعتذار... " [2] .

قال الخطيب: " التدليس للحديث مكروه عند أهل العلم. وقد عظم بعضهم الشأن في ذمه، وتبجح بعضهم بالبراءة منه " [3] .

ثم روى عن شعبة بن الحجاج قوله: " التدليس أخو الكذب " وعنه: " التدليس في الحديث أشد من الزنا ". وعنه: " لأن أسقط من السماء أحب إلي من أن أدلس ".

وعن أبي أسامة: " خرب الله بيوت المدلسين، ما هم عندي إلا كذابون ".

وعن ابن المبارك: " لأن أخر من السماء أحب إلي من أن أدلس حديثا ".

وعن وكيع: " نحن لا نستحل التدليس في الثياب فكيف في الحديث؟! ".

فأذن يسقط هذا الحديث بهذا السند الذي اتفقوا في الرواية به، فلا حاجة إلى النظر في حال من قبل الأعمش من الرواة.

لكن مع ذلك نلاحظ أن الرواي عن الأعمش عند البخاري وأحمد – في أحد طرقهما – وعند مسلم والنسائي هو " أبو معاوية ". وهذا الرجل أيضا من المدلسين:

قال السيوطي: " فائدة: زدت أن أسرد أسماء من رمي ببدعة ممن أخرج لهم البخاري ومسلم أو أحدهما:

وهم: إبراهيم بن طهمان، أيوب بن عائذ الطائي، ذر بن عبد الله الهمداني، شبابة بن سوار، عبد الحميد بن عبد الرحمن...

محمد بن حزم أبو معاوية الضوير، ورقاء بن عمر اليشكوي... هؤلاء رموا بالإرجاء، وهو تأخير القول في الحكم على مرتكب الكبائر

---

1 - تقريب التهذيب 1: 331.

2 – تدريب الراوي 1: 221.

3 – الكفاية في علم الرواية 1: 188.

بالنار... " [1].

وذكر ابن حجر عن غير واحد أنه " كان مرجئا خبيثا، وأنه كان يدعو إليه " [2].

والراوي عن " الأعمش " عند ابن ماجة وأحمد في طريقه الآخر هو وكيع بن الجراح، وفيه: أنه كان يشرب المسكر، وكان ملازما له " [3].

ثم إن الرواي عن أبي معاوية في أحد طرق البخاري هو: حفص بن غياث، وهو أيضا من المدلسين [4].

مضافا إلى أنه كان قاضي الكوفة من قبل هارون، وقد ذكروا عن أحمد أنه: " كان وكيع صديقا لحفص بن غياث، فلما ولي القضاء هجره " [5].

أما الحديث عن عروة بن الزبير:

فإن عروة بن الزبير ولد في خلافة عمر، فالحديث مرسل، ولا بد أنه يرويه عن عائشة. وكان عروة من المشهورين بالبغض لأمير المؤمنين عليه السلام – كما عرفت من خبره مع الزهري، والخبر عن ابنه – حتى إنه حضر يوم الجمل على صغر سنه [6].

وقد كان هو والزهري يضعان الحديث في تنقيص الإمام والزهراء الطاهرة عليهما السلام، فقد روى الهيثمي عنه حديثا – وصححه – في فضل زينب بنت رسول الله [صلى الله عليه وآله]، جاء فيه أنه كان يقول: " هي خير بناتي ". قال: " فبلغ ذلك علي بن الحسين، فانطلق إليه فقال:

ما حديث بلغني عنك تحدثه تنتقص حق فاطمة؟! فقال: لا أحدث به أبدا " [7].

والراوي عنه ولده " هشام " في رواية البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجة... وهو أيضا من المدلسين، فقد قالوا: " كان ينسب إلى أبيه ما كان يسمعه من غيره.

وقد ذكروا أن مالكا كان لا يرضاه، قال ابن خراش: بلغني أن مالكا نقم عليه حديثه

---

1 - تدريب الراوي 1: 278، وفي طبعة 1: 328.

2 – تهذيب التهذيب 9: 121.

3 – تذكرة الحفاظ 1: 308 ، ميزان الاعتدال 1: 336.

4 – تهذيب التهذيب 2: 358.

5 – تهذيب التهذيب 11: 111.

6 – تهذيب التهذيب 7: 166.

7 – مجمع الزوائد 9: 213.

لأهل العراق. قدم الكوفة ثلاث مرات قدمة كان يقول: حدثني أبي قال: سمعت عائشة، وقدم الثانية فكان يقول: أخبرني أبي، عن عائشة، وقدم الثالثة فكان يقول: أبي عن عائشة " [1]. وهذا الحديث من تلك الأحاديث.

وأما الحديث عن عبيد الله بن عبد الله عن عائشة:

فإن الراوي " عن عبيد الله " عند البخاري ومسلم والنسائي هو " موسى بن أبي عائشة "، وقد قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي [2] يقول: " تريبني رواية موسى بن أبي عائشة حديث عبيد الله بن عبد الله في مرض النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم " [3].

وعند أبي داود وأحمد، هو: الزهري، لكن عند الأول يرويه عن عبيد الله، عن عبد الله بن زمعة. والزهري من قد عرفته سابقا.

هذا مضافا إلى ما في عبيد الله بن عبد الله نفسه... فقد روى ابن سعد عن مالك بن أنس قال: " جاء علي بن حسين بن علي بن أبي طالب إلى عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود يسأله عن بعض الشئ!! وأصحابه عنده وهو يصلي، فجلس حتى فرغ من صلاته، ثم أقبل عليه عبيد الله. فقال أصحابه: امتع الله بك، جاءك هذا الرجل وهو ابن ابنة رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم وفي موضعه، يسألك عن بعض الشئ، فلو أقبلت عليه فقضيت حاجته، ثم أقبلت على ما أنت فيه! فقال عبيد الله لهم: هيهات، لا بد لمن طلب هذا الشأن من أن يتعنى " [4].

حديث عائشة عن مسروق بن الأجدع

وفيه:

1 – " أبو وائل " وهو " شقيق ابن سلمة " يرويه عن " مسروق "، وقد قال عاصم بن

---

1 - تهذيب التهذيب 11: 44.

2 – وهو محمد بن إدريس الرازي، أحد كبار الأئمة الحفاظ المعتمدين في الجرح والتعديل، توفي سنة 207 هـ تقريبا.

توجد ترجمته في: تذكرة الحفاظ 2: 567، تاريخ بغداد 3: 73، وغيرها من المصادر الرجالية.

3 – تهذيب التهذيب 10: 314.

4 – طبقات ابن سعد 5: 215.

بهدلة: " قيل لأبي وائل: أيهما أحب إليك: علي أو عثمان؟ قال: كان علي أحب إلي ثم صار عثمان " [1] !!

2 – " نعيم بن أبي هند " يرويه عن " أبي وائل " عند النسائي وأحمد بن حنبل.

و " نعيم " قد عرفته سابقا. [أنظر: بحث حديث سالم بن عبيد].

ثم إن في أحد طريقي أحمد عن " نعيم " المذكور: " شبابة بن سوار "، وقد ذكروا في ترجمته أنه كان يرى الإرجاء ويدعو إليه، فتركه أحمد وكان يحمل عليه. وقال أبو حاتم: لا يحتج بحديثه [2]، وقد أورده السيوطي في القائمة المذكورة.. [أنظر:

بحث حديث الأسود عن عائشة]وحكى ابنه في ترجمته ما يدل على بغضه لأهل بيت النبي صلى الله عليه [وآله]وسلم [3].

هذا، ويبقى الكلام في عائشة نفسها...

فقد وجدناها تريد كل شأن وفضيلة لنفسها وأبيها ومن تحب من قرابتها وذويها..

فكانت إذارأت النبي صلى الله عليه وآله يلاقي المحبة من إحدى زوجاته ويمكث عندها ثارت عليها...

كما فعلت معزينب بنت جحش، إذ تواطأت مع حفصة أن أيتهما دخل عليها النبي صلى الله عليه وآله فلتقل: " إني لأجد منك ريح مغافير، حتى يمتنع أن يمكث عندزينب ويشرب عندها عسلا " [4].

وإذارأته يذكر خديجة عليها السلام بخير ويثني عليها، قالت: " ما أكثر ما تذكر حمراء الشدق؟! قد أبدلك الله عز وجل بها خيرا منها " [5].

وإذارأته مقدما على الزواج من امرأة حالت دون ذلك بالكذب والخيانة، فقد حدثت أنه صلى الله عليه وآله أرسلها لتطلع على امرأة من كلب قد خطبها، فقال لعائشة: " كيف رأيت؟

---

1 - تهذيب التهذيب 4: 317.

2 – تهذيب التهذيب 4: 264، تاريخ بغداد 9: 295.

3 – تهذيب التهذيب 4: 265.

4 – هذه من القضايا المشهورة، فراجع كتب الحديث والتفسير، في تفسير سورة التحريم.

5 – مسند أحمد 6: 117.

قالت: مارأيت طائلا!

فقال: لقدرأيت خالا بخدها اقشعر كل شعرة منك على حدة..

فقالت: ما دونك من سر " [1].

ولقد ارتكبت ذلك حتى بتوهم زواجه صلى الله عليه وآله، فقد ذكرت: أن عثمان جاء النبي [صلى الله عليه وآله] في نحو الظهيرة، قالت: " فظننته أنه جاءه في أمر النساء، فحملتني الغيرة على أن أصغيت إليه " [2].

أما بالنسبة إلى من تكرهه.. فكانت حربا شعواء من ذلك مواقفها من الإمام أمير المؤمنين عليه السلام... فقد " جاءرجل فوقع في علي وعمار رضي الله تعالى عنهما عند عائشة، فقالت: أما علي فلست قائلة لك فيه شيئا. وأما عمار فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه [وآله]وسلم يقول: لا يخير بين اثنين إلا اختار أرشدهما " [3]. وكانت تقول: " قبض رسول الله صلى الله عليه [وآله]وسلم بين سحري ونحري " [4].

وعندما يخرج [صلى الله عليه وآله] إلى الصلاة – وهو يتهادى بين رجلين – تقول عائشة: " خرج يتهادى بين رجلين أحدهما العباس " فلا تذكر الآخر، فيقول ابن عباس: " هو علي، ولكن عائشة لا تقدر أن تذكره بخير " [5].

فإذا عرفناها تبغض عليا إلى حد لا تقدر أن تذكره بخير،ولا تطيب نفسها به... وتحاول إبعاده عن رسول الله صلى الله عليه وآله... وتدعي لأبيها ولنفسها ما لا أصل له... بل لقد حدثت أم سلمة بالأمر الواقع فقالت: "والذي أحلف به، إن كان علي لأقرب الناس عهدا برسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، قالت: عدنا رسول الله [صلى الله عليه وآله] غداة بعد غداة فكان يقول: جاء علي؟!! - مرارا - قالت: أظنه كان بعثه في حاجة. قالت: فجاء بعد، فظننت أن له إليه حاجة، فخرجنا من البيت، فقعدنا عند الباب، فكنت أدناهم إلى الباب،

---

1 - طبقات ابن سعد 8: 115، كنز العمال 6: 294.

2 - مسند أحمد 6: 114.

3 - مسند أحمد 6: 113.

4 - مسند أحمد 6: 121.

5 - عمدة القاري 5: 191.

فأكب عليه فجعل يساره ويناجيه، ثم قبض رسول الله " [1] .

وإذا عرفنا هذا كله - وهو قليل من كثير - أيقنا أن خروجها في أن صلاة أبيها كانت بأمر النبي صلى الله عليه وآله، وأنه صلى الله عليه وآله خرج فصلى خلفه - كما في بعض الأخبار عنها - هو من هذا القبيل.

ومما يؤكد ذلك اختلاف النقل عنها في القضية، وهي واحدة.

هل صلى أبو بكر بالناس؟!

إن صلاة أبي بكر المعنية هذه هي المسائل التي تحيط بها الشكوك من جميع النواحي. وما روي في هذا الأمر يشير، بما لا يخفى على صاحب بصيرة، إلى أن أبا بكر لم يصل تلك الصلاة، وذلك لأنه لم يكن موجودا بالمدينة، ولم يأت إلا بعد أن بلغه خبر وفاة النبي صلى الله عليه وآله.

يقول ابن الأثير: "ولما توفي [صلى الله عليه وآله] كان أبو بكر بمنزله بالسنح وعمر حاضر، فلما توفي [صلى الله عليه وآله] قام عمر فقال: إن رجالا من المنافقين يزعمون أن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم توفي! وإنه والله ما مات ولكنه ذهب إلى ربه كما ذهب موسى بن عمران.

ليرجعن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، فليقطعن أيدي رجال وأرجلهم، زعموا أنه مات. وأقبل أبو بكر، وعمر يكلم الناس، فدخل على رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، وهو مسجى في ناحية البيت، فكشف عن وجهه... " [2] .

كما روى الطوي: "توفي رسول الله [صلى الله عليه وآله]، وأبو بكر بالسنح وعمر حاضر " [3] .

وروى أيضا: "وأقبل أبو بكر حتى نزل على باب المسجد حين بلغه الخبر [خبر وفاة النبي صلى الله عليه وآله] وعمر يكلم الناس، فلم يلتفت إلى شئ حتى دخل على رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، فأقبل حتى كشف وجهه " [4] .

وهكذا يتضح أن أبا بكر يكن بالمدينة عندما توفي النبي صلى الله عليه وآله، ولم يأت إلا بعد أن

---

1 - مسند أحمد 6: 300، المستدرك على الصحيحين 3: 138، ابن عساكر 3: 16، الخصائص 30، وغيره.

2 – الكامل في التاريخ 2: 323 – حوادث سنة إحدى عشرة، تاريخ الطوي: حوادث سنة إحدى عشرة، ج 2.

3 – تاريخ الطوي: حوادث سنة إحدى عشرة، ج 2.

4 – نفس المصدر السابق.

بلغه خبر الوفاة.

وقد ذكر أن أبا بكر صلى الناس صلاة الصبح من يوم الاثنين، وتوفي النبي صلى الله عليه وآله عند إرتفاع الضحى. ولم يكن أبو بكر بالمدينة حيث كان في بيته بالسنح التي تبعد ستة عشر فرسخا عن المدينة.

ولكن السؤال الأهم هو: متى ذهب أبو بكر إلى السنح؟

يقول الطوي: " لما قبض النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم كان أبو بكر غائبا، فجاء بعد ثلاث " [1].

إذا، فغياب أبي بكر عند وفاة النبي صلى الله عليه وآله من المسلمات التي لا تقبل الانكار، على أن أبا بكر غاب " ثلاثا ". وهذه الثلاث لا يمكن أن يكون تمييزها " أشهر " أو " أيام "، لأن التمييز هنا يجب أن يكون مؤنثا، إذ العدد " ثلاث " وليس " ثلاثة ".. ولذا فإما أن يكون التمييز ثلاث سنوات أو ثلاث ليال. وبالطبع لم يكن أبو بكر قد غاب ثلاث سنوات، إذا فقد غاب ثلاث ليال، على أن حساب الوقت بالساعات لم يكن معروفا في ذلك الوقت.

وعلى هذا فقد غاب أبو بكر ثلاث ليال ولم يأت إلا بعد بلوغه خبر وفاة النبي صلى الله عليه وآله، أي لم ير أبو بكر النبي صلى الله عليه وآله منذ ثلاث ليال إلا بعد وفاته عليه وآله أفضل الصلاة والسلام..

فكيف يكون صلى بالناس صلاة الصبح؟!

ولو كان أبو بكر قد صلى بالناس حقيقة، فتكون صلاته هذه قبل ثلاث ليال من وفاة النبي صلى الله عليه وآله. والسؤال الطبيعي هو: من الذي كان يصلي بالناس في مدة غياب أبي بكر؟

فإن كان النبي صلى الله عليه وآله هو الذي صلى بالناس، فيكون النبي صلى الله عليه وآله بصلاته هذه قد عزل أبا بكر، لو كان قد خلفه على الناس بالصلاة.

ولو كان يصلي في هذه المدة أحد آخر غير النبي صلى الله عليه وآله فإنه يكون هو الخليفة بعد النبي صلى الله عليه وآله، لو كانت الخلافة بالصلاة.. هذا إن كان أبو بكر بالسنح منذ ثلاث ليال.

وأما إن لم يكن بالسنح فهو أيضا لم يكن بالمدينة ولم يصل بالناس، ذلك لأنه كان لأبي بكر غيبة أخرى عن المدينة. إذ أنه كان قد أمر مع عمر وكبار الصحابة بالانضواء

---

1 - تاريخ الطبري: حوادث سنة إحدى عشرة، ج 2.

تحت لواء أسامة بن زيد الذي ولاه النبي صلى الله عليه وآله على جيش، وأمره بالسير لغزو الروم بمؤتة، وقد خرج أسامة بجيشه قبل يومين من وفاة النبي صلى الله عليه وآله إلى منطقة الجرف في خارج المدينة، وضرب معسكره هناك. وكان أبو بكر وكبار الصحابة جنودا عسكروا جميعهم بالجرف.

يقول ابن الأثير في تاريخه " الكامل ": " في محرم من هذه السنة ضرب صلى الله عليه [وآله] وسلم بعثا إلى الشام، وأمروهم أسامة بن زيد مولاه، وأمره أن يوطئ الخيل تخوم البلقاء والداروم من أرض فلسطين... وأوعب مع أسامة المهاجرون الأولون، منهم أبو بكر وعمر... وخرج أسامة فضرب بالجرف معسكرا، وتمهل الناس. وثقل رسول الله، ولم يشغله شدة مرضه عن إنفاذ أمر الله " [1].

1 - تاريخ ابن الأثير 1: 323 - حوادث سنة إحدى عشرة، طبقات ابن سعد، السيرة الحلبية والدحلانية - سرية أسامة بن زيد.

الباب الثاني

إجماع الصحابة على أبي بكر رضي الله عنه

اعتبار أهل السنة لهذا الدليل هو وليد اعتبار الدليل الأول، فهم يقولون إنه لما علم الصحابة باستخلاف النبي صلى الله عليه وآله لأبي بكر في الصلاة – وهي الإمامة الصغرى – فقد فهموا من ذلك إمامة أبي بكر الكبرى، فاجتمعوا عليه واختاروه خليفة لهم، يرجعون إليه بعد النبي صلى الله عليه وآله، ولهذا تمت البيعة منهم لأبي بكر دون اختلاف أو اختصام.

ولما كان الاجماع حجة فقد صحت خلافته، وصارت بذلك حجة على جميع المسلمين في بقاع الأرض.

يقول المناوي " قال أصحابنا في الأصول: يجوز أن يجمع عن قياس، كإمامة أبي بكر هنا، فإن الصحب أجمعوا على خلافته – وهي الإمامة العظمى – ومستندهم القياس على الإمامة الصغرى، وهي الصلاة بالناس بتعيين المصطفى " [1].

وهكذا صاغ القوم دليل الاجماع إثباتا لخلافة أبي بكر الصديق، كما صاغوا قبله دليل الاستخلاف في الصلاة.

لقد لجا القوم إلى القول بالإجماع، فإلى أي لجأ لجأوا وعلى أي دليل اعتمدوا؟

استبدلوا والله القياس بالنص، والظن باليقين. وصاغوا من ذلك أركانا شيدوا عليها خلافة

1 - فيض القدير، شرح الجامع الصغير 5: 521.

الصديق، ولعمر الله لهو بنيان أسس غير أساسه، واعتقاد لا مستند له إلا القياس والظن.

إن القول بالإجماع في خلافة أبي بكر الصديق لا يرضى به المحققون والواقفون على حوادث السقيفة، ولا يعيرون هذا

القول اهتماما.

إن القول بالإجماع هنا قول لا يثير إلا التعجب والحيرة ممن يقول بذلك، لا سيما عندما نعلم أن القائلين بالإجماع هذا هم من أصحاب الأسماء العلمية كالمناوي وابن تيمية المعروف بشيخ الإسلام وغيرهما، فمنهم يتعجب الإنسان بحق، ويقف أمدا يتفكر في كلامهم وقولهم في الاجماع، ويسعى بكل جهد ليجد مبررا لإصرار هؤلاء على القول بالإجماع في خلافة الصديق، ويبذل ما لديه من أعذار لكي تحتفظ تلك الأسماء بمقامها في المحافل العلمية، ولكن دون أن يجد لذلك سبيلا فيعلم أنه هو التسرع منهم في إبداء الرأي دون النظر في مصادر الخبر، ودون التحقيق فيما يقولون. وربما فاحت من هذا الرأي الرائحة الأموية التي أزكمت الأنوف ردحا من الزمان، فاستحال عليها أن تتنسم العطر النبوي في علي عليه السلام وأهل بيته الكرام.

يقول المناوي: ".. فإن الصحابة أجمعوا على خلافته " [1]، أي خلافة الصديق.

ويقول ابن تيمية: " كل من له خبرة بأحوال القوم يعلم علما ضروريا أنه لم يكن مخاصمة في أمامة الثلاثة " [2].

ولكن، كيف هذا؟! فالخصام والنزاع الذي نشب في يوم السقيفة لم يكن له سبب سوى الخلافة والإمامة، وهو خلاف خصام من الظهور بمكان لا يخفى على طلاب علم التاريخ، فكيف بشيوخه؟!

ونحن عندما نرى كتب الأخبار والسير تعج بالإشارات إلى الاختلاف والخصام في مسألة الخلافة، نشعر بالخجل من قوله هؤلاء العلماء!

إن الأنصار عندما سبقوا المهاجرين إلى السقيفة، لم يكن عزمهم أداء الواجب

---

1 - فيض القدير، شرح الجامع الصغير 5: 521.

2 – منهاج السنة 3: 217 – 218.

لأبي بكر بالبيعة له، بل يسارعوا إلى هناك إلا لتنصيب سيدهم ورئيسهم سعد بن عبادة خليفة لرسول الله، فالأنصار لم تكونوا يرون لأبي بكر حقا في أمر الخلافة، فكيف أجمعوا على بيعته؟!

روي: " أن عمر الخطاب لما سمع بخبر اجتماع الأنصار في سقيفة بني ساعدة أتى منزل النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم وأبو بكر فيه، فأرسل إليه أن اخرج إلي.

فأرسل إليه: إني مشتغل، فقال عمر: قد حدث أمر لا بد لك من حضوره، فخرج إليه فأعمله الخبر...

قال عمر: فأتيناهم وكنت قد زورت كلاما أقوله لهم " [1].

فلو كانت خلافة الصديق قامت على الاجماع فهذا يفيد أن حقه في الخلافة أمر قد سملت به الجوع من قبل وسكنت له فيما مضى النفوس، ولهذا لم يكن عمر مضطرا لأن يزور كلاما ليقوله للأنصار في أمر الخلافة، وإلا فلماذا قول الزور إذا؟!

إن ما اضطر عمر لتزوير الكلام هو ما علمه من مخالفة الأنصار لهم في أمر الخلافة، وهو واضح.

فقد روي: أن الحباب بن المنذر – وهو من كبار الأنصار – كان لهم عندما اجتمعوا في السقيفة: " يا معشر الأنصار،

املكوا عليكم أمركم، فإن الناس في ظلكم، ولن يجترئ مجترئ على خلافكم ولا يصدروا إلا عن رأيكم، وأنتم أهل العز وأولو العدد والمنعة وذوو البأس، وإنما ينظر الناس ما تصنعون. ولا تختلفوا فيفسد عليكم أمركم، فإن أبي هؤلاء إلا ما سمعتم فمنا أمير ومنكم أمير " [2].

ولما جاء أبو بكر وعمر إلى السقيفة، احتجا على الأنصار بأدلة تجعل الاجماع على أبي بكر ليس أولى من الاجماع على علي عليه السلام، بل تجعل الاجماع على زوج البتول عليه السلام على قمة الأولوية. لماذا؟

لأن أبا بكر وعمر احتجا على الأنصار بقرابتهم من رسول الله، إذ أنهما عشيرته

1 - الكامل في التاريخ لابن الأثير 2: 328 - حوادث سنة إحدى عشرة.

2 - الكامل في التاريخ 2: 329 - حوادث سنة إحدى عشرة.

وعترته! إذا، فبأي شئ كانت لأبي بكر هذه الأولوية، فيكون بها الاجماع؟

ومن له الحق في الاحتجاج بالقرابة من النبي النبي صلى الله عليه وآله؟ ومن هم عترته؟

ولما سمع الأنصار مقالة أبي بكر، قال الحباب: " يا معشر الأنصار، املكوا على أيديكم ولا تسمعوا مقالة هذا وأصحابه فيذهبوا بنصيبكم من هذا الأمر، فإن أبوا عليكم فاجلوهم من هذه البلاد وتولوا عليهم هذه الأمور، فأنتم والله أحق بهذا الأمر منهم، فإنه بأسيافكم دان الناس لهذا الدين. أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب، أنا أبو شبل في عرينة الأسد، والله لئن شئتم لنعيدنها جذعة [أي فتية].

فقال عمر: إذا، ليقتلك الله!

فقال [الحباب]: بل إياك يقتل " [1].

فاقرأ أيها القارئ وتدبر ما ذكرنا، فأين شاهد الاجماع على خلافة أبي بكر؟ وإن لم يكن في هذا الكلام شئ ينفي الاجماع على خلافة الصديق سوى قول الحباب:

" فإن أبوا عليكم فاجلوهم من هذه البلاد، وتولوا عليهم هذه الأمور " لكان هذا القول وحده مفحما لمن يدعي إجماع المسلمين على الخليفة الأول.

ثم إن من أشهر المخالفين لخلافة أبي بكر هو الإمام علي عليه السلام وزوجته البتول بنت الرسول النبي صلى الله عليه وآله. وهذا مما لا يخفى إلا على مكابر ينكر الواقع وحقائق الأشياء، بل لقد خالف أبا بكر في خلافته كل بني هاشم وغيرهم من الصحابة.

فهذا هو البخاري يشهد بذلك، إذ يقول عن الزهراء الطاهرة عليها السلام: " فمازالت غضبى عليها - أي على أبي بكر وعمر - حتى توفيت. ولم يبايع علي ولا أحد من بني هاشم ستة أشهر حتى توفيت فاطمة [عليها السلام] " [2].

ولا أدري والله! أي إجماع ينعقد ولم يكن فيه هؤلاء؟! بل ويأبى الاجماع انعقادا وليس فيه علي، ولم تؤيده فاطمة بنت

النبي عليها السلام. وكيف لإجماع – لو فرض أنه منعقد

1 - الكامل التاريخ 2: 330.

2 – صحيح البخاري 5: 256، 288، صحيح مسلم 3: 52، 138.

بدونهم – أن يكون حجة على غيرهم، فضلا أن يحتج به عليهم؟!، وأي دين يستقيم دون علي أبنائه، ودون أن يكونوا هم مصادره وهم موارده؟!

ولعمري، فإن عمر بن الخطاب المؤيد: الأول لأبي بكر والمهندس الحاذق لخلافة فلتة كفلتة الجاهلية، وقى الله المسلمين شرها "، قوله: " كانت بيعة أبي بكر فلتة فتمت، وإنها قد كانت كذلك إلا أن الله قد وقى شرها، فمن بايع رجلا من غير مشورة المسلمين فإنه لا بيعة له... " إلى أن قال: "وإنه قد كان من خبرنا حين توفي نبية (ص) أن الأنصار خالفونا " [1].

ونحن بعد إثبات مخالفة الآخرين، إذا الحجة بهم كاملة، ودعوى الاجماع بدونهم باطلة. ولكن لا بأس بإيراد ذكرهم، فلعل الغافلين عن هذا الأمر أن يعوه.

بعد أن وصل خبر خلافة أبي بكر إلى بني هاشم اعتصموا في بيت علي عليه السلام، رفضا لخلافة ابن أبي قحافة، فاعتصم معهم: " المقداد بن عمرو، وخالد بن سعيد، وأبو ذر الغفاري، والبراء بن عازب، وابن التيهان، وسلمان الفارسي، وعمار بن ياسر، وأبي بن كعب، وعبادة بن الصامت، وحذيفة بن اليمان " [2]، إضافة إلى: " الزبير بن العوام، وطلحة " [3]، فلقد كانا من المخالفين لبيعة الصديق ومن المتخلفين عنها.

ولهذا، توعد عمر المتخلفين في بيت الزهراء عليها السلام، وقال: "والذي نفس عمر بيده لتخرجن أو لأحرقنها على فيها!

فقيل له: إن فيها فاطمة!

فقال وإن!!!

وأرسل قنفذا مولى أبي بكر إلى علي [عليه السلام] ليدعوه.

فقال: يدعوك خليفة رسول الله.

1 - تاريخ الطبري 2: 446، وسيرة ابن هشام 1 658، السقيفة للجواهري ص 44.

2 – تاريخ اليعقوبي 2: 124 تاريخ ابن خلدون 3: 214، تاريخ أبي الفداء 2: 63.

3 – الكامل في التاريخ 2: 325 ، تاريخ الطبري 3: 198.

فقال علي (ع): لسريع ما كذبتم رسول الله!

فلما عاد قنفذ إلى أبي بكر وأخبره بقول علي (ع) قال عمر لأبي بكر: لا تهمل هذا المتخلف عنك في البيعة.

فأرسل قنفذا إلى علي (ع) مرة أخرى، فقال لعلي [عليه السلام]: خليفة رسول الله يدعوك لتبايع.

فقال علي [عليه السلام]: سبحان الله، لقد ادعى ما ليس له!

فقام عمر ومعه جماعة وأتوا بيت فاطمة ودقوا الباب، فلما سمعت [فاطمة] أصواتهم نادت بأعلى صوتها: " يا أبت! يا رسول الله! ماذا لقينا بعدك من ابن أبي الخطاب!! ".

ثم أخرجوا عليا (ع) ومضوا به إلى أبي بكر..

فقال له: بايع!

فقال علي [عليه السلام]: أنا أحق بهذا الأمر منكم، لا أبايعكم وأنتم أولى بالبيعة لي.

فقيل له: لست متروكا حتى تبايع.

فقال: إن أنا لم أفعل فم؟

قالوا: إذن والله الذي لا إله إلا هو نضرب عنقك.

فقال: إذن والله تقتلون عبد الله وأخا رسول الله.

فقال عمر: أما عبد الله فنعم، وأما أهو رسول الله فلا!

وأبو بكر ساكت.. فقال له عمر: ألا تأمر فيه بأمرك؟!

فقال: لا أكرهه على شئ، ما كانت فاطمة إلى جنبه؟!

فلحق علي [عليه السلام] بقبر رسول الله يصيح وينادي:: " (ابن أم! إن القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني) "!! [1]

فهل بعد هذا يستطع أحد أن يعتمد قول المنلوي وابن تيمية وغيرهما أو يذهب مذهبهم في ادعاء الاجماع في خلافة أبي بكر الصديق؟! أو ليس قولهم هذا مثيرا للعجب حقا؟! وبأي شئ نفسره غير اتباع السياسة والتعصب والتقليد الذي يخفي عن الأبصار

---

1 - الفتوح لابن أعثم 1: 13 الإمامة والسياسة لابن قتيبة 1: 12 - 13، أعلام النساء 4: 114 - 115.

الحقيقة ويعمي عليها؟!

إن مخالفة الإمام علي عليه السلام وبني هاشم وعدد كبير من الصحابة كان أمرا معلوما للجميع ومشهورا بين الناس في ذلك الوقت، إذ أن القوم قد أخذوا الإمام عنفا للبيعة.

وفي ذلك كتب إليه معاوية خطابا يذمه بذلك، فرد عليه الإمام قائلا:

" وقلت إني كنت أقاد كما يقاد الجمل المخشوش حتى أبايع. ولعمر الله، لقد أردت أن تذم فمدحت، وأن تفضح فافتضحت، وما على المسلم من غضاضة في أن يكون مظلوما ما لم يكن شاكا في دينه ولا مرتابا بيقينه " [1].

وبهذا نعلم أن القول بالإجماع على خلافة الصديق أمر لم يكن ليطوف بخيال القوم في ذلك الوقت، لأنهم شاهدوا بالإجماع

أن الإمام عليا عليه السلام أخذ بالنعف، وكان يقاد لبيعة أبي بكر كما يقاد الجمل المخشوش، كما يقول ابن آكلة الأكباد وأصبح يذم الإمام عليه السلام بذلك. وبهذا يرسل مخالفة الإمام لأبي بكر إرسال المسلمات، مبطلا بذلك دعوى الاجماع في خلافة ابن أبي قحافة.

فالقول بإجماع الناس على خلافة أبي بكر الصديق قول التلريخ ولا يسنده الدليل، وإنما هو قول لا يعدو أن يكون استهبالا للعقول وتحويفا للكلام وليا لأطراف الحقائق، وإضلالا لبسطاء الناس. فما وقع في التلريخ، وما حدث في أركان السقيفة، وما حبلت به كتب الأخبار واليسر يصوح بخلاف ادعاء القوم الاجماع في خلافة أبي بكر.

وأنا أوجه كلامي هذا إلى أولئك الشباب الأحرار من عشاق الحقيقة والبحث والتحقيق بعيدا عن العصبية والتقليد، وأدعوهم أن ينظروا بعقولهم إلى هذا الأمر ويبحثوه، فهل كان هنالك من إجماع؟!

وأما أولئك ألذين شاخوا على ثدي التقليد، وتوشحوا بقلائد العصبية فانكروا العقل والجانب الاختياري في الإنسان وأماتوا فيه الاحساس بالواقع والقدر المعقول من الحرية، وجعلوه يهوم على أوهام متوارثة.. فلا كلام لي معهم، فدعهم في تعصبهم وتقليدهم وجورهم يعمهون، إذ أنه ليس في وسعي أن أسمع الصم.. (إنك تهدي من

1 - شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد 15: 183 - باب 28.

أحببت ولكن الله يهدي من يشاء) النبي صلى الله عليه وآله.

دلالة الحديث على صلاة أبي بكر

لقد علمت أن أهم روايات الحديث في روايات كل الصحاح ومسند أحمد قد سقطت عن الاعتبار من حيث السند، إذ وضح السند، أذ وضح ضعف أهم تلك الروايات المخرجة فيها.

وأما متن الحديث، من حيث الدلالة فقد سلورته إشكالات عديدة تمنع الاحتجاج به كدليل على مسألة من أهم المسائل الأصولية التي ترتبط إرتباطا وثيقا بمصير الإنسان الأخروي، ألا وهي مسألة الإمامة والخلافة من بعد النبي عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأتم التسليم. إذ لا شك في أن طاعة أولي الأمر من الواجبات التي ألزم بها الإنسان. ولمعرفتهم لا بد من إقامة أدلة تنفي الظنون وتثبت اليقين في هذه المعرفة، لأنه لو قادتنا الأدلة الظنية إلى غوهم، معتمدين على الظن في إمامتهم، فأداء واجب الطاعة لهم لا يجزى، لا سيما إذا توفرت الأدلة الأقوى على إمامة من يخالفهم.

إشكال على المتن: فإشكالات هذا الحديث، هي إشكالات نضح بها وعاء الاعتقاد بخلافة الصديق، لا فأبعدت قصة الحديث عن مسوح الواقع الحقيقة..

وأرجو أن لا يتسوع مؤيد والخلافة البكوية العمرية بنبذ مارأينا في هذا الأمر وما أثبتنا في هذه السطور حوله من قول، قبل التدبر فيما قلنا وقبل تعقل ما ذهبنا إليه، إذ أن هذا أقل الإنصاف وأدنى العدل.

فعلاوة على دلالة الحديث الظنية – إذ أنه لا يعدو أن يكون قياسا قيست فيه الخلافة العامة على الخلافة الصغرى، وهي

إمامة الصلاة، مما لا يوجب القطع باليقين بهذا – فإننا شاهدنا مخالفة أجلة الصحابة وإعراضهم عن بيعة أبي بكر الصديق. وقد مر ذكرهم بأسمائهم، فأعد البصر كرتين ينقلب إليك مستيقنا من مخالفتهم للصديق ورفضهم لبيعته.

فهذا إشكال واضح، إذ كيف لم يفهم هؤلاء الصحابة الأجلاء من تلك الإمامة الصغرى – لو سلمنا بحدوثها يومئذ – دلالتها على الإمامة الكبرى أو الخلافة؟!

وكيف سهل على النووي أن يراك هذا الأمر وإثبات خلافة الصديق به على رغم غيابه عن مسرح الحوادث في ذلك الوقت، ولم يسهل على هؤلاء الصحابة الذين خالفوا أبا بكر ولم يبايعوه، وهم شهود الحوادث في زمانهم؟؟!

فانظر أبي سعيد الخدري، قال: " سمعت البراء بن عازب يقول: فلم ألبث وإذا أنا بأبي بكر قد أقبل ومعه عمر وأبو عبيدة وجماعة من أصحاب السقيفة وهم معتجرون بالأزر الصنانية، لا يمرون بأحد إلا خبطوه وقدموه فمدوا يده، فمسحوها على يدي أبي بكر يبايعه شاء ذلك أو أبي.

فأنكرت عقلي، وخرجت اشتد حتى انتهيت إلى بني هاشم والباب مغلق، فضربت عليهم الباب ضربا عنيفا وقلت: قد بايع الناس لأبي بكر بن أبي قحافة! فقال العباس: ترتبت أيديكم إلى آخر الدهر " [1].

فدلالة صلاة أبي بكر التي حكمتها عائشة أم المؤمنين على الخلافة الكبرى أمر لم يطف بأذهان الصحابة، ولم يفهموه من صلاة أبي بكر. والبيعة التي تمت من البعض بعد الخلاف الحاد وسل السيوف لم يكن سببها قياس الخلافة الكبرى على إمامة الصلاة أو الخلافة والخصام – بالبيعة للصديق، غير أن بعض الصحابة خالفوه إلى آخر أيامهم.

وهل كان لم يبايع أبا بكر قط، ولم يكن يرى له إمامة صغرى فضلا عن أن يفهم منها الإمامة الكبرى، إذ لم يكن يجتمع مع الشيخين في عيد أو جمعة، وكان لا يفيض بإفاضتها [2].

يقول ابن الأثير: " ثم تحول سعد بن عبادة إلى داره فيق أياما، وأرسل إليه ليبايع فإن الناس قد بايعوا..

1 - أنظر: كتاب السقيفة لأبي بكر الجواهري ص 46.

2 – الكامل في التاريخ 2: 330 – حوادث سنة إحدى عشرة، كتاب السقيفة ص 59 : الإمامة والسياسة ص 17، معجم البلدان 2 317.

فقال: لا والله، حتى أرميكم بما في كنانتي وأخضب سنان رمحي، وأضرب بسيفي، وأقاتلكم بأهل بيتي ومن أطاعني. وإن اجتمع معكم الجن والإنس ما بايعتكم، حتى أعرض على ربي.

فقال عمر: لا تدعه حتى يبايع.

فقال بشير بن سعد: إنه قد لج وأبى، ولا يبايعكم حتى يقتل، وليس بمقتول حتى يقتل معه أهله وطائفة من عشيرته " [1].

إن ما لم يفهمه المخالفون لأبي بكر من الصحابة – وهم شهود عيان في عصرهم، وأقرب عهدا ومكانا من تلك الحوادث،

وأفضل من يدرك مفهوم الإمامة الصغرى –.

كيف يدركه دونهم من ابتعد زمانه عن زمان النبي صلى الله عليه وآله بأكثر من ألف عام؟!

يقول ابن تيمية: " الاستخلاف في الحياة نوع نيابة لا بد لكل ولي أمر. وليس كل من يصلح للاستخلاف في الحياة [يعني حياة النبي صلى الله عليه وآله] على بعض الأمة يصلح أن يستخلف بعد الموت [أي بعد موت النبي صلى الله عليه وآله] فإن النبي [صلى الله عليه وآله] استخلف غير واحد، ومنهم من لا يصلح للخلافة بعد موته، كما استعمل ابن أم مكتوم الأعمى في حياته، وهو لا يصلح للخلافة بعد موته [صلى الله عليه وآله]، وكذلك بشير بن المنذر وغيره " [2].

وعلى هذا فصلاحية أبي بكر للاستخلاف في الصلاة لا دلالة فيها على صلاحيته للخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله لإدارة شؤون الناس السياسية والاقتصادية... وغيرها، فلا تلازم بين الخلافتين.

ولهذا لم يفهم الإمام علي هذه الملازمة، بل صرح بأن أبا بكر قد تقمص ما لم له بقميص.

يقول عليه السلام: " لقد تقمصها [يعني الخلافة] ابن أبي قحافة، وهو يعلم أن محلي منها محل القطب من الرحى، ينحدر عني السيل، ولا يرقى إلي الطير " [3].

---

1 - تاريخ الطبري: حوادث سنة إحدى عشرة - ج 2، تاريخ ابن الأثير: نفس الحوادث - ج 2 أيضا.

– منهاج السنة لابن تيمية 4: 91.

3 – نهج البلاغة: الخطبة رقم 3 (المعروفة بالشقشقية).

إذا، فهذا رأى الإمام علي في خلافة الصديق، أمر لم يكن للصديق بل إن الصديق يعلم أن عليا عليه السلام أساس رصه والقطب الذي عليه يدور، فأين قول من حبه إيمان وبغضه نفاق من قياسات النووي والفخر الرازي وغيرهما؟!!

فإما أن نتهم النووي ورفاقه بمجانبة الحق في ما ذهبوا إليه تأييدا لخلافة الصديق.

ولكن بأي شئ استدل أبو بكر على حقه في الخلافة؟ سنعلم ذلك مما قاله أبو بكر عند احتجاجه على الأنصار في السقيفة.

يقول أبو بكر: "... وخص الأولين من قومه بتصديقه، فهم أول من عبد الله في الأرض، وهم أولياؤه وعترته وأحق الناس بالأمر من بعده، ولا ينازعهم فيه إلا ظالم ".

فأبو بكر لم يتطرق إلى مسافة الصلاة وإمامة الناس باعتبار دليلا على الخلافة، وإنما كان يرى استحقاق الخلافة بأحد أمرين أو بالأمرين معا.

أولا: تستحق الخلافة بالتصديق السابق للنبي صلى الله عليه وآله.

ثانيا: تستحق الخلافة بالقرابة من النبي صلى الله عليه وآله. وهي حق للعترة كما جاء في صريح قوله، إذا أنهم أحق الناس بالأمر من بعده ولا ينازعهم فيه إلا ظالم.

ولكن هذا استدلال احتج به أبو بكر على نفسه، فمن ناحية التصديق والسبق بالإيمان فعلي أسبق منه في تصديق النبي صلى

الله عليه وآله، وكان يخاطب النبي صلى الله عليه وآله بقوله:

" يا نبي الله "وعمره اثنتا عشرة سنة – انظر حديث الدار يوم الإنذار – [1].

وإما من ناحية القرابة، فلو كانت القرابة هي مدار استحقاق الأمر بعد النبي صلى الله عليه وآله فكلما اشتدت القرابة من النبي صلى الله عليه وآله الاستحقاق لهذا الأمر..

إذا، فعلي أشد قرابة من النبي صلى الله عليه وآله، فهو ابن عمه، وصهره، فيكون الإمام عليه السلام قد جمع القرابتين: قرابة الرحم وقرابة المصاهرة. وعلى هذا فعلي عليه السلام أقرب من أبي بكر، فكيف

1 - مسند أحمد 1: 111 - 331: المستدرك 3: 132، كنز العمال 6: 392 / 8 600، تاريخ الطبري: ج 2، الكامل في التاريخ: ج 2 : السيرة الحلبية 1: 381 – باب استخفائه صلى الله عليه وآله.

استحقها أبو بكر بذلك دون الإمام عليه السلام؟!

غير أن عمر ذهب أبعد من هذا، فصرح بأن الخلافة إرث لا يحق لأحد أن ينازعهم فيه – كما مر عليك –.

إذا، فأمر لا يستحق بإمامة الناس في الصلاة، كما يقال،ولا هذ ه الصلاة من الأدلة على ذلك، لأن الميراث لا يؤخذ بإمامة الناس في الصلاة،ولا يثبت بها،وهي ليست من شروطه كما هو معروف.

على أن أبا بكر الصديق قد وضع حدا لترهات القول باستحقاقه الخلافة بسبب إمامته في الصلاة بأمر النبي صلى الله عليه وآله، فأبو بكر يقول: " إن بيعتي فلتة، وقى الله شرها " [1].

إذا، فما هو الأمر الذي يكون فلتة؟! أليس هو الأمر الذي يتم من غير رويةولا تدبر؟! أليس هو الأمر المبتدع المجازف فيه؟!

فإذا كانت خلافة الصديق فلتة وقي الله شرها، فلا يمكن أن تكون صلاته بالناس دليلا وإشارة إلى خلافته، لأن هذا الدليل وتلك الإشارة إلى خلافته تنفي أن تكون خلافته فلتة كما قال، لأن الدليل والإشارة على شئ يهيئ النفوس ويعدها للتعرف على ذلك الشئ واستقباله، فتنتبه العقول إليه لتهيئ المقدمات، فلا تكون فلتة فيخشى منها الفتنة والشر، فكيف يدعى أن صلاة الصديق بالناس تدل على استحقاقه الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله!!

وهذا دليل جسمه فيما بعد المناوي. النووي وغيرهما أو من سبقهما، إذا أنهم وجدوا أنفسهم قد ورثوا الاعتقاد بخلافة الصديق، وصاروا يطوون في هذا الاعتقاد طريقا ذا اتجاه واحد، فاستنبطوا هذا الدليل من حكاية لم يكن لها واقع تطابقه، لإظهار صحة ما حدث أمام المخالفين، إذا لهم يكن هذا الاعتقاد موجودا في نفوس الصحابة والخليفة الأول.

فهذا هو الخليفة الثاني يدعي أن النبي صلى الله عليه وآله لم يستخلف أحدا، وبهذا ينفي القياس

1 - أنساب الأشراف للبلاذري 1: 59، نهج البلاغة، شرح ابن أبي الحديد 1: 132.

الزعوم من أن قصد النبي صلى الله على وآله من أمر أبي بكر بإمامة الناس في الصلاة أنما هو لبيان كونه الخليفة من بعده، فيكون قد خلفه عليهم بذلك..

يقول ابن هشام: " فلولا مقالة قالها عمر عند وفاته لم يشك المسلمون أن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم قد استخلف أبا بكر، ولكنه قال عند وفاته: إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني، وإن أتركهم فقد تركهم من هو خير مني [يعني بذلك النبي صلى الله عليه وآله].

ولهذا شك المسلمون في خلافة أبي بكر، واعترف عمر بعدم استخلاف النبي لأبي بكر الصديق.

ثم إن حديث صلاة أبي بكر هذا قد روته عائشة بنت محمد صلى الله عليه وآله قد خالفت أبا بكر وخلافته، وذهبت وهي عليه غاضبة ساخطة!

فلو كان ما تنفرد بروايته عائشة بنت أبي بكر وحدها يصبح حجة على الناس، فلماذا لا تكون معارضة الزهراء بنت محمد صلى الله عليه وآله لما روته حجة على الناس؟!

قالت البتول عاليها السلام في أمر الخلافة " ويحهم! أنى زحزحوها [تعني الخلافة] عن رواسي الرسالة، وقواعد النبوة، ومهبط الروح الأمين؟! الطبن بأمور الدنيا والدين؟! ألا ذلك الخسران المبين. وما الذي نقموا من أبي الحسن؟!

نقموا والله منه نكير سيفه، وشدة وطأته، ونكال وقعه، وتنمره في ذات الله. وتالله لو تكافؤا على زمام نبذه إليه رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم لاعتقله وسار به سوا سجحا لا يكلم خشاشه، ولا يتتعتع راكبه، ولأوردهم منهلا رويا فضفاضا تطفح ضفتاه، ولا

1 - سيرة ابن هشام 4: 302 - تمريض رسول الله في بيت عائشة.

يتونم جانباه، ولا صدرهم بطانا، ونصح لهم سرا وإعلانا، غير متحل منهم بطائل إلا بغمر الناهل وردعة سورة الساغب، ولفتحت عليهم بركات من السماء والأرض، وسيأخذهم الله بما كانوا يكسبون. ألا هلم فاستمع، وما عشت أراك الدهر عجبا، وإن تعجب فقد أعجبك الحادث، إلى أي لجأ لجؤا؟! وبأي عروة تمسكوا، لبئس المولى ولبئس العشير، بئس للظالمين بدلا!

استبدلوا والله الذنابي بالقوادم، والعجز بالكاهل، فرغما لمعاطس قوم يحسبون أنهم يحسن. ن صنعا (ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون)..

ويحهم! (أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدي إلا أن يهدى فما لكم كيف تحكمون) " [1] ؟!

أجل، لو كان ما تحكيه عائشة حجة فلم لا تكون الحجة في معارضة الزهراء لما تحكيه عائشة، والنبي صلى الله عليه وآله يقول: " فاطمة بضعة مني يغضبني ما يغضبها "؟!

وها هي قد غضب على هذه الخلافة التي أثبتوها بما حكت عائشة، فكيف لا يكون هذا الغضب النبوي دليلا على بطلان ما

أحكمته أم المؤمنين، لا سيما وقد خالف الصديق معظم الصحابة في مسألة الخلافة – وقد عرفت ذلك –؟!

على أن النبي صلى الله عليه وآله لم يترك لأم المؤمنين عائشة حجة في قول تحتج بها على من يخالفها،ولا سيما على فاطمة عليها السلام.

لقد روى البخاري: " أن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم قام خطيبا على منوه، فأشار نحو مسكن عائشة وقال: ها هنا الفتنة، ها هنا الفتنة، حيث يطلع قون الشيطان "! [2].

فماذا نفهم من هذا الحديث الواضح الضريح الذي لا يقبل التأويل بغير ما حملته ألفاظه من معان ظاهرة يفهمها البدوي والحضري،وهذا وحده يكفي لإسقاط حديث أم المؤمنين عن صلاة أبي بكر بالناس.

غير أن مسلما أورد هذا الحديث بألفاظ شدة، يقول: " خرج رسول الله [صلى الله عليه وآله]

---

1 - أنظر: كتاب السقيفة لأبي بكر الجواهري ص 100، كتاب بلاغات النساء لابن طيفور ص 29.

2 – صحيح البخاري: كتاب الجهاد والسير – باب ما جاء في بيوت أزواج النبي عليها السلام.

من بيت عائشة فقال:رأس الكفر من ها هنا، حيث يطلع قرن الشيطان "![1].

وعندما نظيف حديث البخاري إلى حديث مسلم، ثم نظيف إليها قصة وادي الحوأب وتحذير النبي صلى الله عليه وآله لها أن لا تكون التي تنجها كلاب الحواب، عندما قال لها ولأم سلمة؟!: أيتكن صاحبة الجمل الأدب، تنبحها كلاب الحوأب، فتكون ناكبة عن الصواط؟! ثم ضرب على ظهر عائشة فقال: إياك أن تكونيها يا حمراء ![2]!

أجل.. عندما نجمع تلك الحقائق على صعيد واحد، نعلم أن أم المؤمنين قد تصدرت فتنة وأججت نارها،رغم أنها قد منعت وحذرت من ذلك.

وعندما نعلم أنه لم يكن لها إلا عدو واحد،وأثبت التاريخ أنها حاربته وقادت الناس في قتاله يوم الجمل،وعرف فيما بعد بحرب الجمل، الذي عرت به وادي الحواب.. نعلم أن النبي صلى الله عليه وآله ما قصد بقوله مشوا إلى مسكنها: " ها هنا الفتنة، هاهنا الفتنة! " إلا فتنة محاربتها وعداءها لعلي بن أبي طالب أمير المؤمنين!

أجل، فعائشة لم تحارب أحدا غير الإمام علي حتى نقول إن النبي صلى الله عليه وآله: " قصد بهذه الفتنة محاربتها لذلك الآخر.

وحرب عائشة للإمام علي من أشهر حوادث التاريخ، حتى غدى بين عائشة وحربها للإمام علي دلالة الرّامية لا تنفك. ثم نرج على القول النبي صلى الله عليه آله: " ويح عمار! تقتله الفئة الباغية " فنعلم أن عمارا قتل بسيوف عائشة ومعاوية!

فهل يشك أحد في تنكبها الصواط كما حذرها النبي صلى الله عليه وآله؟!ولا مجال لادعاء الاجتهاد، لأنه قد سبق وصف النبي صلى الله عليه وآله لذلك بأنه فتنة ورأس الكفر وقرن من قرون الشيطان ولا يثاب أحد على هذا، بل...

وسبب كل ذلك هو بغض عائشة أم المؤمنين لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب وقد علمت أن نفسها لا تطيب له بخير وإن لم يكن خير فشر.

بعد أن وضح ذلك يجب أن نتوقف قليلا عند حكايتها لصلاة أبيها بالناس ولا نسارع

1 - صحيح مسلم 2: 503.

2 – شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد 2: 77.

بقبولها، إذ أنها محفوفة بما يمنع ذلك.

لقد علمت عائشة أن عليا عليه السلام هو الخليفة من النبي صلى الله عليه وآله. تقول أم سلمة مذكرة عائشة لعلها أن تثوب عن حرب أمير المؤمنين:...واذكري أيضا يوم كنت أنا وأنت مع رسول الله في سفر له، وكان على يتعاهد نعل رسول الله فيخصفها، وثيابه فيغسلها، فنقب نعله فأخذها يومئذ يخصفها وقعد في ظل سمرة، وجاء أبوك ومعه عمر، وقمنا أي الحجاب، ودخلا يحدثانه فيما أرادا إلى أن قالا:

يا رسول الله، إنا لا ندري أمد ما تصحبنا، فلو أعلمتنا من يستخلف علينا، ليكون لنا بعدك مؤنا.

فقال لهما: أما إني قد أرى مكانه، ولو فعلت لتفوقتم عنه كما تفوق بنو إسرائيل عن هارون.

فسكتا ثم خرجا، فلما خرجا جئنا إلى رسول الله، فقلت له أنت، وكنت أجرأ عليه منا: يا رسول الله، من كنت مستخلفا عليهم؟

فقال: خاصف النعل.

فتولنا فرأيناه عليا..

فقلت: يا رسول الله، ما أرى إلا عليا!

فقال [صلى الله عليه وآله] هو ذاك.

قالت عائشة: نعم، أذكر ذلك.

فقالت أم سلمة: فأي خروج تخرجين بعد هذا يا عائشة؟! " [1] .

إذا فقد كانت عائشة تعرف خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله من بعده، ولكنها تبغضه، ولا يسعها أن ترى أباها بعيدا عن هذا المقام!

ومسألة عائشة في أمر الخلافة لم تكن هي مجرد اختيار الأصلح، بل كانت تسعى لأن يبقى هذا الأمر بين قومها، ولذلك لم تكن عائشة راضية عندما تولى عثمان الخلافة.

فقد روي أنها لما بلغها قتله قالت: " أبعده الله! قتله ذنبه، وأقاده الله بعمله! يا معشر قريش، لا يسوءنكم قتل عثمان كما ساء أحيمر ثمود قومه. أحق الناس بهذا الأمر لذو الأصبع " –

1 - شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد 2: 77.

تعني طلحة –...

فلما جاءت الأخبار ببيعة علي عليه السلام، قالت: " تعسوا! لا يردون الأمر في تيم أبدا " [1] .

فانظر كيف هي حريصة على أن يبقى الأمر في قبيلتها تيم. ولو كانت عائشة حريصة على أن يتولى هذا الأمر طلحة فهل كانت قصة صلاة أبيها أبدا، بل حرصت على جعل الخلافة في قومها أشد الحرص، وكانت قصة صلاة أبيها بالناس من ذلك الحرص، لا سيما وأنها عليا منافسه الأول.

وقد روى الطوي: " إن عائشة لما انتهت إلى سرف راجعة في طريقها في مكة لقيها عبد ابن أم كلام، وهو عبد ابن أبي سلمة، ينسب إلى أمه..

فقالت له: مهيم؟

قال: قتلوا عثمان، فمكثوا ثمانيا.

قالت: ثم صنعوا ماذا؟

قال: أخذها أهل المدينة بالإجماع، فجرت بهم الأمور إلى خير حجاز: اجتمعوا على علي بن أبي طالب.

فقالت: والله، ليت أن هذه [أي السماء] انطبق على هذه [أي الأرض]، إن تم الأمر لصاحبك، ردوني، ردوني!

فارتدت إلى مكة وهي تقول: قتل والله عثمان مظلوما! والله لأطلبن بدمه " [2] !

فانظر إلى هذا التغيير المفاجئ الذي اعترى أم المؤمنين!! فقد كانت تقول عن عثمان: (قتله ذنبه)، (أقاده الله بعمله).. وذلك لأنها كانت تظن أن الفرصة قد تهيأت لأن تعود الخلافة إلى تيم، ولما لم يحدث ما ظنت، وعادت الخلافة إلى علي عليه السلام صار عثمان عندها مظلوما ولزمتها المطالبة بدمه!

فهل بعد هذا يمكن الاعتماد على قولها إن النبي صلى الله عليه وآله عين أباها إماما للناس في

---

1 - نفس المصدر نقلا عن أبي مخنف.

2 – تاريخ الطبري 3: 476.

الصلاة؟!

على أن صلاة أبي بكر بالناس لا دلالة فيها على الخلافة، كما أوضح ابن تيمية، هذا إن كان أبو بكر قد صلى بالناس.

ولكن، هل صلى أبو بكر بالناس حقا؟!!

يقول ابن سيد الناس: " لما كان الاثنين لأربع ليال بقين من صفر سنة إحدى عشرة من مهاجره، أمر رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم الناس بالتهيؤ لغزو الروم.

فلما كان من الغد، دعا أسامة بن زيد فقال: سر إلى موضع مقتل أبيك، فأوطئهم الخيل، فقد وليتك هذا الجيش...

فلما كان يوم الأربعاء، بدا برسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم وجعه، فحم وصدع.

فلما أصبح يوم الخميس، عقد لأسامة لواء بيده [الشريفة]، ثم قال: اغز بسم الله وفي سبيل الله.

فخرج بلوائه معقودا، فدفعه إلى بريدة بن الحصيب الأسلمي، وعسكر بالجرف، فلم يبق أحد من وجوه المهاجرين الأولين والأنصار إلا انتدب في تلك الغزوة، منهم أبو بكر وعمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح وسعد بن أبي وقاص سعيد بن زيد وقتادة بن النعمان وسلمة بن أسلم بن حريش..

فتكلم قوم وقالوا: يستعمل هذا الغلام [وكان عمر زيد سبع عشرة سنة] على المهاجرين الأولين؟!

فغضب رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم غضبا شديدا، فخرج وقد عصب على رأسه عصابة وعليه قطيفة، فصعد المنبر، وحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أما بعد أيها الناس، ما مقالة بلغتني عن بعضكم في تأمري أسامة؟! ولئن طعنتم في تأمري أسامة لقد طعنتم في إمرتي أباه من قبله، وأيم الله، إن كان خليقا للإمارة وإن ابنه من بعده لخليق للإمارة، وإن كان من أحب الناس إلي، وإنهما لمخيلان لكل خير – أي مظنة لكل خير – فاستوصوا به خيرا، فإنه من خياركم.

ثم نزل فدخل بيته، وذلك في يوم السبت لعشر خلون من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة. وجاء المسلمون الذين يخرجون مع أسامة يودعون رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم ويخرجون إلى المعسكر بالجرف.

وثقل على رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، فجعل يقول: أنفذوا بعث أسامة، فلما كان يوم الأحد، اشتد برسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم وجعه، فدخل أسامة في معسكره والنبي صلى الله عليه [وآله] وسلم مغمور، وهو اليوم الذي لدوه [1] فيه، فطأطأ أسامة فقبله والنبي صلى الله عليه [وآله] وسلم لا يتكلم، فجعل يرفع يديه إلى السماء ثم يضعهما على أسامة، قال أسامة: فعرفت أنه يدعو لي.

ورجع أسامة إلى معسكره، فأمر الناس بالرحيل، فبينا هو يريد الركوب إذا رسول أم أيمن قد جاءه يقول: إن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم وهو يموت، فتوفي عمر وأبو عبيدة، انتهوا إلى رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم وهو يموت، فتوفي حين زاغت الشمس يوم الاثنين لاثنتي ليلة من شهر ربيع الأول، ودخل المسلمون الذين عسكروا بالجرف " [2].

لقد علمنا أن المسلمين ودعوا النبي صلى الله عليه وآله وخرجوا إلى معسكرهم بالجرف، وخرج أبو بكر مع كبار الصحابة برفقة المسلمين تحت لواء أسامة، إذ كانوا جنودا في الجيش، وكان ذلك في يوم السبت.

وفي يوم الأحد اشتد مرض النبي صلى الله عليه وآله، فصار يحث الناس على الخروج، فجاء أسامة وحده من معسكره لوداع النبي صلى الله عليه وآله، فدعا له النبي صلى الله عليه وآله، وعاد أسامة إلى معسكره وفي يوم الاثنين أمر أسامة الجيش بالرحيل، وقبل الذهاب جاءه خبر وفاة النبي صلى الله عليه وآله، ولكن لم يدخل المدينة في أول الأمر إلا أسامة وعمر وأبو عبيدة، وعندما تأكدوا من وفاة النبي صلى الله عليه وآله دخل سائر الجيش المدينة.

وعلى هذا يكون أبو بكر قد بقي في المعسكر في الجرف منذ يوم السبت، حتى وفاة

1 - لدوه: جعلوا الدواء في جانب فمه.

2 – كتاب عيون الأثر لابن سيد الناس 2: 281 – 282 – سرية أسامة بن زيد بن حارثة.

النبي صلى الله عليه وآله في ضحى يوم الاثنين.

فكيف يكون أبو بكر قد صلى صلاة الصبح في يوم الاثنين وهو معسكر في خارج المدينة بالجرف؟! وحتى في وجوده بالمعسكر فإنه لا يمكن أن يصلي بالناس، لأن قائد الجيش هو إمام الناس في الصلاة، كما هو معروف.

وقد علمت أنه لما جاءهم خبر أم أيمن بوفاة النبي صلى الله عليه وآله لم يدخل إلا أسامة وعمر وأبو عبيدة، وبقي أبو بكر في المعسكر، ولم يدخل إلا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله. وهذا ما قاله الطوي وابن الأثير وسائر المؤرخين، إذ ذكروا أن أبا بكر لم يأت إلا بعد أن بلغه خبر وفاة النبي صلى الله عليه وآله.

فإما أنه كان بالسنح عند أهله، وإما أنه قد بقي بالجرف حيث المعسكر..

فإن كان بالسنح فقد غاب ثلاث ليال حتى بلغه الخبر.

وإن كان بالمعسكر فقد غاب يومين، ولم يدخل إلا بعد بلوغه الخبر أيضا، فدخل مع الجيش، ووجد عمر يقول ما كان يقول في ذلك الوقت من تهديده لمن زعم أن النبي صلى الله عليه وآله قد مات، وإما أن يكون قد ترك المعسكر وذهب إلى السنح وبقي هناك حتى خبر الوفاة و هو الأرجح عندي.

إذا، فالأمر واضح جدا لا يحتاج إلى عناء في التفكير لفهم جوانبه، فصلاة أبي بكر بأمر النبي صلى الله عليه وآله ما هي إلا من صناعة ووضع البشر، أملتها عليهم العصبية والقبلية والعداء لعلي عليه السلام وعترة خير الأنام.

لقد ذكر أبو بكر بن عبد العزيز الجواهري [1] : " أن رسول الله (ص) في مرض موته أمر أسامة بن زيد بن حارثة على جيش فيه جلة المهاجرين والأنصار، منهم أبو بكر وعمر وأبو عبيدة بن الجراح وعبد الرحمن بن عوف وطلحة والزبير ".

ولقد أبدى النبي صلى الله عليه وآله اهتماما بليغا بأمر هذه السرية، ولم تمنعه شدة مرضه من إنفاذ هذا البعث. وإن تعبئة وجوه وأعيان المهاجرين والأنصار مثل أبي بكر وعمر وطلحة والزبير تعكس مدى اهتمام النبي صلى الله عليه وآله بأمر هذا الجيش. وكل ما في إنما هو اهتمام منه صلى الله عليه وآله

---

1 - شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد 2: 20 وما يليها - نقلا عن كتاب السقيفة.

بانفاذ بعث أسامة لكونه من أمر الله، إذا أراد الله تعالى أن يكون هذا البعث على الوجه الذي أعده النبي صلى الله عليه وآله مشتملا على أبي بكر وعمر بقيادة الشاب اليافع أسامة بن زيد. وكان أمر الله في إنفاذ هذا البعث أمرا لا يقبل التأني والتأخير، سواء أكان بسبب مرضه أو بسبب أي أمر آخر. وهذا كله يتضح من إصرار النبي صلى الله عليه وآله حتى آخر لحظات حياته على إنفاذ البعث، بل وصل الأمر إلى لعن النبي صلى الله عليه وآله المتخلفين عن هذا الجيش.

وأراد أسامة أن يعتذر للنبي صلى الله عليه وآله عن الخروج، والنبي صلى الله عليه وآله في هذه الحال من المرض، ولكن لم يكن للنبي صلى الله عليه وآله مجال لتأخير أمر الله تعالى ولقبول اعتذار أسامة.

فقد روي أن أسامة دخل النبي صلى الله عليه وآله وقال له: " بأبي أنت وأمي، أتأذن لي أن أمكث أياما حتى يشفيك الله تعالى؟ "..

ولكن، لم يكن الأمر كما يتصوره أسامة، فأمر الله في هذه السرية لا يؤخره المرض.

فقال النبي صلى الله عليه وآله: " اخرج وسر على بركة الله ".

وقال أسامة ظانا أن شدة مرض النبي صلى الله عليه وآله تعينه على إقناع النبي صلى الله عليه وآله بتأخير السرية ولو أياما: " يا رسول الله، إن أنا خرجت وأنت على هذه الحال خرجت وفي قلبي قرحة ".

فقال النبي صلى الله عليه وآله: " سر على النصر والعافية ".

إذا، فلا مجال لتأخير أمر الوحي.. لكن أسامة ما زال يعلق الآمال، ساعيا إلى إقناع النبي صلى الله عليه وآله بالتأخر حتى

يشفيه الله، فقال مشفقا: " يا رسول الله، إني أكره أن أسائل عنك الركبان ".

أما النبي صلى الله عليه وآله فكان يعلم أن هذه السرية فوق التأخير، فكيف الالغاء؟! عندها تغيرت لهجة النبي صلى الله عليه وآله، فقال مظهرا لزوم الأمر النهوي: " انفذ لما أمرتك به ". ثم أغمي على النبي صلى الله عليه وآله، بأبي هو وأمي.

وعندما علم أسامة أن أمر السرية هذه لا مراجعة فيه، قام يعد نفسه للخروج، فخضع للأمر الإلهي وبدا في إعداد الجيش.

وفي هذه الأثناء أفاق رسول الله صلى الله عليه وآله، ولكن لا شئ أمامه غير أمر هذه السرية وبعث أسامة، فقال آمرا: " أنفذوا بعث

أسامة ". وهذه المرة أصدر أمره للجنود وأفواد الجيش، إذ لا مناص من التنفيذ.

ثم أردف النبي صلى الله عليه وآله بعبارة يخاطب بها من سولت لهم أنفسهم الطعن في تأمير أسامة، أو يخاطب بها أولئك الذين توسوس لهم أنفسهم إلغاء البعث هذا أو التخلف عنه، فقال النبي صلى الله عليه وآله مخاطبا إياهم: " لعن الله من تخلف عنه ". وهذا الحكم لا يختلف من حيث الزمان، سواء كان زمانه في حياة النبي صلى الله عليه وآله أو كان بعد وفاته، بالنسبة إلى من شملهم الأمر، إذ قد صدر الأمر وأردف بلعن المتخلفين على نحو من الاطلاق والقطع، دون استثناء لأحد منهم بما فيهم أبو بكر وعمر.

والمدقق في أمر هذه السرية يلحظ أشياء تلفت انتباهه، وتحرك فيه باعث التحقيق.

إننا نلحظ في أمر هذا البعث:

1 – الاهتمام البليغ الذي أبداه النبي صلى الله عليه وآله بهذا البعث، حتى أنه صلى الله عليه وآله لعن المتخلفين عنه في إصرار لم يعهد من النبي صلى الله عليه وآله سابقا.

2 – الوقت الذي أمر فيه بإنفاذ البعث، فالنبي صلى الله عليه وآله كان قد نعيت إليه نفسه وأخبر بدنو أجله، فما هي أهمية هذا البعث حتى يتشدد النبي صلى الله عليه وآله في إنفاذه في هذا الوقت بالذات، وهو نفس اليوم الذي توفي فيه النبي صلى الله عليه وآله؟!

3 – تعبئة وجوه وأعيان الصحابة من المهاجرين والأنصار في هذه السرية، دون استثناء لأحد بما فيهم الصديق والفاروق، تحت إمرة الشاب اليافع ابن العشرين عاما أسامة بن زيد.

4 – عدم فتح باب الشورى لأصحابه في هذه السرية، وقد كان يستشيرهم في بعض الغزوات.

ونحن قد علمنا أن النبي صلى الله عليه وآله التحق بالرفيق الأعلى قبل أن يخرج الجيش من معسكره بالجرف. فلنفرض ذهاب الجيش قبل وفاة النبي صلى الله عليه وآله، ووفاة النبي صلى الله عليه وآله بعد ذهابهم.. فكيف يكون حال عاصمة الإسلام ونسائها وأطفالها، والأعداء من المنافقين واليهود الحاقدين على دين الإسلام يتربصون بالإسلام الدوائر، وقد أخلى النبي صلى الله عليه وآله

المدينة من الصحابة كافة، وارتحل هو إلى الرفيق الأعلى؟!

ثم إننا نسأل: هل كان النبي صلى الله عليه وآله يرى في أبي بكر الخليفة من بعده؟!

ولكن لا يستقيم هذا الأمر لو كانت الإجابة بالإيجاب، وذلك لأمرين نلحظهما في بعث أسامة بن زيد:

أولا: لقد أمر النبي صلى الله عليه وآله أبا بكر بالخروج في هذا الجيش، والنبي صلى الله عليه وآله كان يعلم بموته إذ أخبر بذلك.

فلو كان النبي صلى الله عليه وآله رأى في أبي بكر خليفته لأمره بالبقاء إلى جنبه حتى لا تخلو المدينة ممن يفزع إليه المسلمون، ويحفظ بيضة الإسلام في أصعب يوم في حياة المسلمين، وحتى لا يكون نساء المسلمين وأطفالهم في غياب آبائهم بلا راع لهم ولا حافظ لأعراضهم.. هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، فما دام النبي صلى الله عليه وآله مخلفا أبا بكر، فأبو بكر أحوج إلى نصح النبي صلى الله عليه وآله وإرشاده إرشادا خاصا يستعين به على إدارة أمور المسلمين. وعلى كل فبقاء أبي بكر – لو كان هو الخليفة بعد النبي صلى الله عليه وآله – يستقيم وحكمة النبي الكريم، لا خروجه في هذا الجيش وهو خليفة المسلمين، فقد يناقض حكمة النبي صلى الله عليه وآله وحنكته السياسية في إدارة شؤون الدولة.

ثانيا: فإن كان لا بد من خروج أبي بكر – وهو المنتخب من جانب النبي صلى الله عليه وآله خليفة له من بعده على المسلمين – فعلى أقل تقدير كان على النبي صلى الله عليه وآله أن يوليه هو الجيش ويجعله على رأس الجنود، لا أن يرسله معهم جنديا مأمورا تحت إمرة أسامة بن زيد ذي العشرين عاما، إذ أن هذا لا يتفق ومقام الخلافة. فالخليفة هو خليفة النبي صلى الله عليه وآله في جميع مقاماته ومنها قيادة الجيش، فكيف صار خليفة المسلمين جنديا ورأسه فرد من رعيته، بل شاب صغير العمر؟! إن هذا ليبدو ليس من الحكمة في شئ، بل سيكون لذلك أسوأ النتائج، وقد رأيت كيف طعن البعض في تأمير أسامة. بل إنهم أرادوا عزل أسامة بعد ذلك ، لأنه أمر على كبار المهاجرين، فكيف لو أمر على الخليفة؟!

إذا، لكي لا يكون النبي صلى الله عليه وآله بعيدا عن الحكمة والفطانة النبوية، علينا أن نسلم بأن

النبي صلى الله عليه وآله لم يكن يرى في أبي بكر خليفة له من بعده. بل أراد النبي صلى الله عليه وآله بأمره أبا بكر وعمر بالذهاب في هذا الجيش تحت إمرة أسامة أن يتحقق غيابهما عن المدينة، فيكون قد أراد النبي صلى الله عليه وآله بذلك إبعاد أبي بكر وعمر عن أعتاب الخلافة ببيعة علي في غيابهما.

ولهذا كان الطعن في تأمير أسامة، وكان التثاقل عن إمضاء الأمر النبوي حتى توفي النبي صلى الله عليه وآله، فأحكمت السقيفة وهدد علي عليه السلام بالقتل، كما رأيت.

إذا، فالنبي صلى الله عليه وآله بأمره أبا بكر بالذهاب في هذا الجيش قد أراد إبعاده عن المدينة، لأنه لو كان هو الخليفة من

بعده لأبقاه إلى جانبه واحتفظ به في المدينة. بيد أنه أراد بتأمير الشاب أسامة على هذا الجيش وبأن يكون أبو بكر الشيخ تحت إمرته، أن يقطع الحجة على من يقول – معارضا خلافة الإمام علي – بأنه صغير السن أو استصغره قومه، كما قال عمر لابن عباس!

قال عمر لابن عباس مرة: " يا ابن عباس، ما أظنهم منعهم عنه إلا أنه استصغره قومه!

قال ابن عباس: والله، ما استصغره الله ورسوله حين أمره أن يأخذ " براءة " من صاحبك " [1].

إن النبي صلى الله عليه وآله كان يعلم بما يجول في نفوس القوم، ولهذا أراد بتأمير أسامة عليهم قطع الحجة وإبطال ادعائهم بصغر سن الإمام علي عليه السلام بالنسبة إلى الخلافة، ذلك أن تأمير أسامة عليهم – وهو في ذلك العمر – هو تمهيد من النبي الكريم صلى الله عليه وآله لخلافة علي بن أبي طالب عليه السلام، ورغم ذلك فقد استصغره قومه، كما رأيت من قول عمر لابن عباس!

على أن النبي صلى الله عليه وآله لم يأمر علي بن أبي طالب عليه السلام بالذهاب في هذا الجيش، كما هو بين لا ارتياب فيه.. فلأي شئ احتفظ النبي صلى الله عليه وآله بالإمام علي عليه السلام إلى جانبه؟ ألم يكن الخليفة أولى بهذا المقام؟

وقد يقول قائل: إن النبي صلى الله عليه وآله إلا ليغسله بعد موته.

نعم، إذ ليس في ذلك شك، وقد أوصاه النبي صلى الله عليه وآله بذلك.

روى ابن سعد عن علي عليه السلام قال: " أوصى النبي [صلى الله عليه وآله] أن لا يغسله أحد غيري " [2].

---

1 - شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد 3: 97.

2 – طبقات ابن سعد 2: 61 – القسم الثاني.

وروي أنه قال: " أوصاني رسول الله (ص) فقال: إذا أنا مت فغسلني بسبع قرب " [1].

وروى الحاكم في مستدركه، والذهبي في تلخيصه، عن علي [عليه السلام]، قال:

" غسلت رسول الله [صلى الله عليه وآله]، فجعلت أنظر ما يكون من الميت، فلم أر شيئا، وكان طيبا حيا وميتا " [2].

وروى عمر بن الخطاب، عن رسول الله [صلى الله عليه وآله] أنه قال لعلي: " أنت غاسلي ودافني " [3].

أجل، لقد أوصى النبي صلى الله عليه وآله الإمام عليا عليه السلام بأن يغسله إذا مات ويدفنه، فهذا صحيح.

وقد عرفنا أن النبي صلى الله عليه وآله كان قد علم بموته، ورأينا كيف تشدد في أمر الجيش بالخروج، وفيه كبار الصحابة، أبو بكر وعمر وغيرهما، تحت لواء أسامة، ورأينا كيف كانت المدينة تخلو – بذهاب الجيش إلى مؤتة – من كل الصحابة ومن النبي صلى الله عليه وآله نفسه، إذ توفي في نفس اليوم المقرر لخروج الصحابة في الجيش.

لقد رأينا كل ذلك، وكان يمكن أن يمتد غياب الصحابة إلى ما يفوق الشهر، بغض النظر عن إمكانية استشهادهم. أجل، رأينا النبي صلى الله عليه وآله قد فعل كل ذلك..

فهل يا ترى كان النبي صلى الله عليه وآله يترك دولة الإسلام مدة شهر أو عشرين يوما بلا خليفة حتى يعود أبو بكر؟!

وهل يا ترى كان يذهب النبي صلى الله عليه وآله ويترك الدولة الإسلامية الفتية الطرية العود بلا راع، وعلي بن أبي طالب عليه السلام فيها، بل هو الذي أبقاه فيها عامدا إلى ذلك وقد قال له من قبل: " أنت مني بمنزلة هارون من موسى؟!

إذا، فلها رون أن يخلف موسى في قومه، كما هي الإرادة الإلهية المقدسة. ولعمر الله، هذا ما كان يرمي إليه النبي صلى الله عليه وآله، إذ لا معنى لإرسال جيش عبئ فيه كل الصحابة مهاجريهم وأنصارهم بكريهم وعميريهم، ثم يحتفظ بعلي عليه السلام إلى جواره، ثم تخلو المدينة

---

1 - كنز العمال 4: 54.

2 – مستدرك الحاكم 3: 59 ، وأخرجه الذهبي في تلخيصه، وقال: صحيح الإسناد إلى علي.

3 – كنز العمال 6: 155 – الحديث رقم 2583.

من رعاها، والنبي صلى الله عليه وآله يعلم ذلك، ثم لا يخلف عليا عليها خليفة على المسلمين!

لقد أراد النبي صلى الله عليه وآله إبعادهم، بإخلاء المدينة منهم، حتى يصفو له الجو ويخلف عليا عليه السلام. فعل ذلك لكي لا تتكرر رزية أخرى كرزية يوم الخميس، يوم اجتمعوا حوله في حجرته صلى الله عليه وآله، فأراد أن يكتب لهم كتابا ينجون به من الضلال، فقال عمر وأفاده: هجر رسول الله! وإن الرجل قد غلب عليه الوجع! حسبنا كتاب الله، عندنا القرآن! فمنعوا بذلك كتابة الكتاب.

لقد اتهموا النبي صلى الله عليه وآله بالهجر والهذيان في يوم الخميس، وطعنوا في تأمير أسامة يوم السبت.. فماذا تراهم يقولون لو ولى عليهم عليا عليه السلام يوم الأحد؟!

فلما رأى النبي صلى الله عليه وآله توالي الطعن منهم في أوامره، وعدم العمل بها، بل رأى أنهم طعنوا في عصمته.. أمرهم بالخروج عن المدينة في هذا البعث، وولى عليهم أسامة لكي يولي عليا في غيابهم، وإلا فلا معنى لإرساله كل الصحابة في ذلك البعث وهو يعلم أنه سيموت، بأبي هو وأمي.

الباب الثالث

الشورى

إن حادثة السقيفة لهي من الحوادث التاريخية التي لا تخلو منها مصنفات التاريخ الإسلامي، إذ أنها من الحوادث التي لها أثر مشهود في ماضي وحاضر المسلمين. إنها من الحوادث التي لم يكن للتاريخ إلا أن يسجلها ويحفظها لأجيال المسلمين، إذ بها لبس الإسلام ثوبا واتخذ مسارا جديدا بعد حياة النبي صلى الله عليه وآله.

فهل كان ما دار فيها وما تمخض عنها مبنيا على أساس الشورى؟

وقبل أن نجيب عن هذا التساؤل – إذ أنه سيأتي ذلك في محله – علينا أن نشهد مختصوا من حكاية تلك الواقعة، كما يرويها الطوي:

" اجتمعت الأنصار في سقيفة بني ساعدة، وتركوا جثمان الرسول [صلى الله عليه وآله] يغسله أهله، فقالوا: نولي هذا الأمر بعد محمد [صلى الله عليه وآله] سعد بن عبادة.

وأخرجوا سعدا إليهم وهو مريض، فحمد الله وأثنى عليه، وذكر سابقة الأنصار في الدين، وفضيلتهم في الإسلام، وإغزازهم للنبي [صلى الله عليه وآله] وأصحابه، وجهادهم لأعدائه، حتى استقامت العرب، وتوفي الرسول [صلى الله عليه وآله] وهو عنهم راض، وقال: استبدوا بهذا الأمر دون الناس.

فأجابوه جميعا أن: قد وفقت الرأي، وأصبت في القول، ولن نعدو ما رأيت، نوليك هذا

الأمر.. إلى آخر كلامه.

فسمع عمر وأبو بكر بذلك، فأسرعا إلى سقيفة بني ساعدة مع أبي عبيدة بن الجراح، وانحاز معهم أسيد بن خضير، وعاصم بن عدي من بني العجلان " [1].

ما نفهمه من هذا – كما أشرنا سابقا – أن بني هاشم وبعض من انحاز إليهم من الصحابة لم يكن لهم وجود في السقيفة في ذلك اليوم، إذ أنهم كانوا مشتغلين بغسل وتجهيز جثمان النبي صلى الله عليه وآله.

وبعد نزاع وخصام حاد، انتهى الأمر بتولي أبي بكر زمام الخلافة، وعرف بعد ذلك بالخليفة الأول، أو خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله.

عن أبي سعيد الخدري، قال: سمعت الواء بن عازب يقول: "... فلم ألبث وإذا أنا بأبي بكر قد أقبل ومعه عمر وأبو عبيدة وجماعة من أصحاب السقيفة، وهم معتجرون بالأزر الصنعانية، لا يمرون بأحد إلا خبطوه، وقدموه فمدوا يده فمسحوها على يدي أبي بكر، شاء ذلك أو أبى. فأنكرت عقلي، وخرجت اشتد حتى انتهيت إلى بني هاشم والباب مغلق، فضربت عليهم الباب ضربا عنيفا، وقلت: قد بايع الناس لأبي بكر بن أبي قحافة!

فقال العباس: ترتبت أيديكم إلى آخر الدهر " [2].

وقال بعضهم لبعض: " ما كان المسلمون يحدثون حدثا نغيب عنه ونحن أولى بمحمد.

فقال العباس: فعلوها ورب الكعبة! " [3].

ونتيجة لما تمخض عن واقعة السقيفة، يقف اليوم كثير من المسلمين موقف المؤيد لما انتهج في السقيفة آنذاك لاختيار إمام المسلمين، باعتبار أن الشورى هي التي كانت حاكمة بين المتخاصمين في سقيفة بني ساعدة. وتقبلوا ما نتج عنها قولا لا يقبل الرد باعتباره أمرا مسنودا بآيات القرآن، من حيث إنه أمر بالشورى في مثل هذه الأمور، لقوله تعالى: (وأمرهم شورى بينهم) [4] [5]

، ولقوله تعالى (وشاورهم في الأمر) .

1 - تاريخ الطبري: حوادث سنة إحدى عشرة - ج 2، العقد الفريد لابن عبد ربه 4: 258.

2 – كتاب السقيفة ص 46.

3 – تاريخ اليعقوبي 2: 124 ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد 6: 21.

4 – الشورى: 38.

وسوف نبحث هذا الموضوع من خلال نقطتين:

1 – هل كانت الشورى هي الحاكمة بين المتنازعين في السقيفة؟

2 – هل ترك النبي صلى الله عليه وآله تعيين خليفته لرأي الناس وحكم الشورى؟

السقيفة والشورى المزعومة

إن ما دار في سقيفة بني ساعدة، وما تمخض عن ذلك لم يكن قد قام على أي نوع من الشورى وأسلوب التحاور، ذلك لأن الشورى – كما يفهمها الساذج من الناس والفطن منهم – تقوم على أساس الاعتراف بحق الأطراف في المسألة المطروحة للشورى، وإبداء النظر باعتبارها مسألة تخص جميع الأطراف. فهذا هو الحق المعترف به لكل فرد، إما من حيث إن كل فرد خليفة بالقيام باعبائه، أو من حيث إنه محفوظ لكل فرد في المشاركة باختيار من يقوم به من بين الآخرين، دون أن يستبد به قوم دون قوم، أو فرد دون فرد.

بيد أن السقيفة لم تكن على هذا القرار، ولم تسر على هذا المنهج. وهذا واضح جدا في عبارات المتخاصمين من أهل السقيفة، وفي طبيعة الجو الذي كان سائدا آنذاك.

وواضح أيضا من حيث أن الأمر حصر في قوم دون شموله لقوم آخرين لا يقلون عنهم شيئا إن لم يفوقوهم في كل شئ، وأعني عليا عليه السلام وأصحابه من بني هاشم، كما عرفت.

وعدم وجود هؤلاء في السقيفة – وهم بهذا المقام من بين أهل الحل والعقد – يؤكد النزعة الاستبدادية التي كانت طاغية على أعضاء السقيفة، ويدحض كل ادعاء يتوسل بالشورى ليصف بها ما دار في السقيفة لاختيار الخليفة.

إن أبا بكر لم يكن يرمي من كلامه في يوم السقيفة إلى استشراه الطرف الآخر بقدر ما كان يرمي إلى بيان أحقيته هو في الأمر، من غير أن يكون للأنصار حق فيه، بل يتضح من كلامه أن المطالبة بتولي هذا الأمر من قبل الأنصار يدخل الأنصار في زمرة الظالمين.

يقول أبو بكر: " إن رسول الله (ص) لما بعث عظم على العرب أن يتركوا دين آبائهم، فخالفوه وشاقوه. وخص المهاجرين الأولين من قومه بتصديقه، فهم أول من عبد الله في

5 - آل عمران: 159.

الأرض، وهم أوليؤه وعترته، وأحق الناس بالأمر بعده، ولا ينازعهم فيه إلا ظالم "..وهذا كلام واضح العبارات والجمل، إذ لا يحتوي على شاهد قوي فيه الدعوة إلى الشورى.

فالسابقون بالإسلام، وأولياء النبي صلى الله عليه وآله وعترته الكرام – في كلام أبي بكر – هم أهل هذا الأمر من بعد النبي الكريم، ولهم أن يخلفوه صلى الله عليه وآله دون غيرهم من الناس. بل يكون الناس ظالمين إذا اشرأبت أعناقهم وتطلعت نفوسهم إلى هذا الأمر ينازعون فيه أهله!

ولكن، ماذا قالت الأنصار إزاء هذا الكلام الذي جردهم تماما من حقهم، بل وصفهم بالظلم، ووصف مطالبتهم بهذا الأمر بأنه منازعة لأهله بلا حق؟!

قال الحباب بن المنذر يدعو قومه الأنصار إلى التمسك بحقهم كما يعتقد هو أيضا، يقول: " يا معشر الأنصار، املكوا عليكم أمركم، فإن الناس في ظلكم، ولن يجترئ مجترئ على خلافكم، ولا يصدرون إلا عن رأيكم. أنتم أهل العز وأولو العدد والمنعة وذوو البأس، وإنما ينظر الناس ما تصنعون، ولا تختلفوا فيفسد عليكم أمركم، إن أبى هؤلاء إلا ما سمعتم فمنا أمير ومنكم أمير "[1].

وقال أيضا في رده على كلامهم: " يا مشعر الأنصار، لا تسمعوا مقالة هذا وأصحابه فيذهبوا بنصيبكم من هذا الأمر، فإن أبوا عليكم فأجلوهم من هذه البلاد وتولوا عليهم هذه الأمور، فأنتم والله أحق بهذا الأمر منهم، فإنه بأسيافكم دان الناس لهذا الدين، أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب! أنا أبو شبل في عرينة الأسد، والله لئن شئتم لنعيدنها جذعة – أي فتية –.

فقال عمر: إذا، ليقتلك الله!

فرد عليه الحباب: بل إياك يقتل "[2].

إذا، فالمسألة في نظر الأنصار ليست خاضعة للشورى، بل هي مسألة دار ومكان ونصرة للدين، إذ بهذا استحق الأنصار هذا الأمر. وإلا فالمسألة فيما يظهر من حوارهم مسألة اقتسام " منا أمير ومنكم أمير ". غير أن سعد بن عبادة سيد الأنصار لم يكن ليرضى

1 - الكامل في التاريخ 2: 329 - حوادث سنة إحدى عشرة.

2 – الكامل في التاريخ 2: 330 – حوادث سنة إحدى عشرة.

حتى بهذه القسمة الضيزى في رأيه، فقال رافضا إياها: " هذا أول الوهن "[1]. فهذا سعد إذا لا يرى لأبي بكر وعمر ومن حالفهم حقا في الخلافة، ولو كان على مستوى الأمير.

عندئذ تصدى عمر للدفاع عن حقه بعبارات لم تدع للأنصار حقا يطلب، فقال:

" هيهات! لا يجتمع سيفان في غمد! من ذا يخاصمنا سلطان محمد ومواثه ونحن أوليؤه وعشيرته، إلا مدل بباطل، أو متجانف لإثم، أو متورط في هلكة؟! " [2] . ها هو عمر يقطع قول كل خطيب بنفيه الشورى. أجل، لم يأت عمر إلى السقيفة لمشورة الأنصار، بل جاء ليدفع كل من يخاصمه منهم في سلطان محمد!

إذا، فليس للأنصار في هذا الأمر حق حتى يستشوهم فيه أبو بكر أو عمر، وكيف يستشيرونهم فيما يرثانه من إرث تركه لهما رسول الله صلى الله عليه وآله؟! وهل في الإرث استشاره لإثبات حق الوارث فيه؟!!

لا وحاشا، فالخصم عندهما لا يخوج –وهو ينازع في مواث محمد – عن حدود ثلاثة.. فهو إما سالك لطريق الباطل، أو مرتكب للذنب والإثم بأخذه إرث غيره ظلما، أو معوض نفسه في ذلك للموت والهلاك.

إذا، فلا شورى مع الأنصار يراها عمر، ولا يثوب الأنصار في نزاعهم في هذا الأمر إلا بالباطل ولا يكون إلا الإثم ولا يحصدون إلا الهلاك.

من هذا كله يتضح جليا أن مسألة اختيار الخليفة، والنزاع الذي دار في السقيفة بسببها لم تبن على أي شورى مقصودة بالأصل في هذا الأمر، وإنما هو نزاع حدث بين طرفين متخاصمين في أمر مختلف فيه يرى كل طرف منهما الحق إلى جانبه، ويسعى كل فريق للدفاع عن حقه المهدد بالغصب.

إن هذه حقيقة تاريخية حرفت أو لم تفهم على ما كانت عليه، إذ سعى المؤيدون لما تمخض عن نزاع السقيفة إلى تفسيرها بما يتطابق مع ما أيدوا من نتائج، فألبسوها ثوب الشورى وهي عنه عارية، حتى يقفوا أمام مخالفة المعارضين لنتيجة السقيفة، وربما

---

1 - تاريخ الطبري: حوادث سنة إحدى عشرة - ج 2.

2 – تاريخ الطبري 2: 446 – حوادث سنة إحدى عشرة، سيرة ابن هشام 1: 658.

لإقناع أنفسهم أيضا بما ظنوا وحسبوا، لو يغنيهم الظن عن الحق شيئا.

غير أن أبا حفص يدحض مزاعم هؤلاء فيما ادعوه من الشورى، فقد قال أيام خلافته:

" كانت بيعة أبي بكر فلتة فتمت، وإنما كانت كذلك، إلا أن الله قد وقى شرها. فمن بايع رجلا من غير مشورة المسلمين فإنه لا بيعة له " [1] . فعمر إذا، يحذر من تكرار بيعة أبي بكر التي كانت فلتة من غير مشورة، تحمل في طياتها الشر المستطير لو لا لطف الله بعباده.

وهذا لعمري هو الحق، إذ قد سلت السيوف وكادت أن تقع الفتنة، وكادوا أن يضربوا عنق الإمام علي عليه السلام، ذلك أن ما يكون عن فلتة تحفه الفتن والشرور، فهو لا يمكن أن يكون صادرا عن مشورة يتمخض عنها الرضا والقبول، أو على أقل تقدير يتمخض عنها الخضوع لرأي الأغلبية، فلا يكون بعد ذلك فلتة ولا تخشى الفتنة والشرور.

ومن هذا نخلص إلى أن النبي صلى الله عليه وآله لم يأمر بالشورى في مسألة اختيار الخليفة من بعده، وإلا لما حدث ما

حدث من نزاع تمخض عن بيعة فلتة.

وعدم أمر النبي صلى الله عليه وآله بالشورى في هذا الأمر لا يستنبط من عدم انتهاج أعضاء السقيفة لها فحسب، بل يفهم من أن تعيين الإمام وخليفة المسلمين من بعد النبي صلى الله عليه وآله هو أمر من صميم واجبات النبي الكريم، كما أشرنا إلى جانب من ذلك. ذلك أن النزاع بين الناس في مثل هذا الأمر مغروس في طبيعة وفطرة البشر، والقومية والقبلية هي التي تلد الناس.

فالنزاع إذا، هو أمر ملازم لأبناء القومية والقبلية. ثم إن الوحي وضع حلا لكل نزاع يجول في نفوس الناس، ولهذا أمرهم بقوله (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول) [2] . فلو رد المسلمون موضوع نزاعهم في السقيفة إلى الله والرسول فلا شك أنهم سيجدون حلا لهذا النزاع.

---

1 - صحيح البخاري 4: 119 - باب رجم الحبلى إذا أحصنت.

2 – النساء: 59.

ترك الأمر للناس والشورى

الذين يرون أن اختيار الخليفة الأول تم على أساس الشورى يعتقدون بأن هذا الأمر مما يمكن الفصل فيه برأي الناس، فالشورى ليست سوى الحوار بين الأطراف وإبداء الرأي، واختيار الصائب في رأيهم من بين الآراء. وهم يستندون في قولهم هذا إلى قوله تعالى: (وأمرهم شورى بينهم) و (وشاورهم في الأمر). ولكن بقليل من التدبر وإعمال الفكر يستبين الأمر ويصوح الحق، ويتضح لهم الخطأ فيما ذهبوا إليه.

إن الشورى سواء كانت من قبل النبي صلى الله عليه وآله مع أصحابه، أو كانت بين الصحابة فيما بينهم..ولا تفترض إطلاقا إلا في المسائل والأمور التي لم يفصل فيها الوحي، ولم يترل فيها نص يبينها أو سنة تفسرها.

بل يذهب الأمر أبعد من هذا، إذ مع حدوث النزاع في أمر من الأمور لا بد من مراجعة الوحي واللجوء إليه، إذ أنه تبيان لكل شئ.

وعلينا أن نعلم أن ذلك الخلاف والاختلاف المتسع بين أفراد الأمة في مسألة الخلافة وإمامة المسلمين – منذ بدئه أيام السقيفة إلى يومنا هذا – يرجع إلى ترك اللجوء إلى الله والرسول لفض هذا النزاع.

إذا، فهو من عند غير الله، ولذا نشاهد فيه اختلافا كثيرا. وهكذا كل أمر ينفرد الإنسان فيه برأيه، وهكذا كانت السقيفة وخلافة أبي بكر.

وأما من حيث إن خلافة الصديق من صميم الرأي البشري.. فهذا ما يوضحه لنا أبو حفص:

قال عمر لابن عباس: " يا ابن عباس، أتدري ما منع قومكم منكم بعد محمد (ص)؟

قال ابن عباس: فكرهت أن أجيبه، فقلت له: إن لم أكن أدري فإن أمير المؤمنين يدريني!

فقال عمر: كرهوا أن يجمعوا لكم النبوة والخلافة، فتبجحوا على قومكم بجحا بجحا، فاختارت قريش لأنفسها، فأصابت ووفقت "[1]!

فانظر إلى عبارة أبي حفص: " كرهوا "، وانظر إلى قوله: " فاختارت قريش

1 - الكامل في التاريخ 3: 64 - حوادث سنة ثلاث وعشرين، وشرح نهج البلاغة، سيرة عمر: ص 107.

لأنفسها "..

ومن هذا نفهم جليا أن خلافة الصديق وما تلتها من خلافات إنما هي من صميم الرأي البشري. ولو كانت قريش قد وفقت وأصابت في ذلك لما وجدنا فيه اختلافا كثيرا، إذا أنه من عند غير الله، من قريش التي كرهت خلاف ذلك! وهو اجتماع النبوة والخلافة في بني هاشم!!

فلا يجوز إذا أن يفصل في مسألة من المسائل الأساسية في الدين بالرأي البشري.

وحدوث النزاع في أي أمر يلزمنا بالرجوع إلى الله تعالى وإلى الرسول، لوضع حد للنزاع عن طريق الوحي الفيصل، يقول تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا)[1].

فحدوث النزاع في أي أمر يلزمنا بالنقاط التالية:

1 – مع حدوث النزاع لا يصح إبداء الرأي الخاص دون الرجوع إلى الوحي الإلهي.

2 – وجود الحلول الناجعة في القرآن والسنة لأي أمر يحدث فيه نزاع، ومن ثم يكون اختيار خليفة النبي صلى الله عليه وآله من الأمور التي كان من المفترض الرجوع فيها إلى الله ورسوله الكريم، لمعرفة الحق فيها.

ولما كانت مسألة السقيفة من أكبر المسائل التي تشعب فيها النزاع حول اختيار وتعيين الخليفة كان الفصل فيها بالرأي البشري من الأخطاء الفاحشة، ولهذا فالشورى باطلة في هذا الأمر المتنازع فيه. والخلاصة أن الأمور الدين لم تترك للأهواء والآراء البشرية، مهما بلغت من الرفعة والعلو.

ولهذا كانت حوادث السقيفة قد تمخضت عن فلتة، كما يقول عمر: كانت بيعة أبي بكر فلتة فتمت. كل ذلك لأن الرأي البشري هو الذي كان حاكما في السقيفة.

وأما آية (وشاورهم في الأمر) فلم يقصد منها أمر النبي صلى الله عليه وآله باستشارة أصحابه في أمور الدين، لأنها أمور يصدرها الوحي.

1 - النساء: 59.

يقول المراغي: " كان رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يشاور أصحابه في الكثير من الأمور، ولم يكن يشاورهم في الأحكام، لأنها متلقاة من عند الله "[1].

أجل، فاستشارته لهم ليست فيما أوضحه الوحي، ولا التي ينتظر أن يتنزل فيها أمر من الله تعالى، بل لم يكن النبي صلى الله عليه وآله ينتظر الإرشاد في حيرته إلى آراء الناس وتوجيهاتهم، إذ الآية قصد منها ملاينة الصحابة والرحمة بهم، وهي لطف من ضمن ألطافه تعالى بهم، لكي يحبب لهم الإيمان ويرغبهم في رسول الله ويعمق الدين في قلوبهم، والسياق الذي وردت فيه الآية إنما يشير إلى ذلك بوضوح.

يقول تعالى: (فبما رحمة من الله لنت لهم، ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر، فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين)[2].

في هذه الآية يبين الله سبحانه وتعالى خلق نبيه الكريم في التعامل مع أصحابه والذين من حوله، ويخبر بأن الغلظة والفظاظة – لو كانت – فمن شأنها أن تقطع حبال الوصال بينه وبين الناس، وتصيبهم بسببها نفرة من الدين.

فالآية وضحت كيفية تعامل النبي صلى الله عليه وآله معهم، وهي تتمثل في:

أولا: العفو عنهم ومسامحتهم فيما يصدر عنهم من أخطاء، والتجاوز عنهم في ذلك.

ثانيا: الاستغفار لهم، أي طلب المغفرة لهم بالدعاء فيما أصابوه من ذنوب حتى تمتلئ قلوبهم محبة له، ويخلو ما قد يكون من انقباض، فتنبسط له ارتياحا.

ثالثا: وشاورهم في الأمر، أي أعط لآرائهم أهمية، وحسسهم بارتباط الأمر بهم، حتى لا يشعروا منك باستبداد في الأمور، فتقتل أهميتها في نفوسهم.

كل ذلك فيما لم ينطق به الوحي، بل إذا عزمت فتوكل على الله فيما عزمت عليه أنت بنفسك.

ومن هنا يتجلى أن الشورى من النبي صلى الله عليه وآله مع أصحابه لم تكن لافتقاره إلى الرأي

---

1 - تفسير المراغي 25: 52 - سورة الشورى.

2 – آل عمران: 159.

الصائب، لأن ما يفعله وما يقوله نبي الله هو الصواب سواء تحصل عن طريق الوحي أو لما اتصف به الأنبياء من الفطانة ورجاحة العقل. وإنما كانت الاستشارة في الغالب الأعم لتحقيق هدف سياسي وموضع استراتيجي، وهو نوع من ربط وتقوية الجبهة الداخلية، وإلا فالأمر يتنزل عليه من السماء. وهذا هو ما فهمه سعد بن معاذ وأسيد بن خضير، فإنهما لما شاهدا إلحاح المسلمين على النبي صلى الله عليه وآله كره لذلك – ومطالبتهم إياه بالخروج لمقابلة المشركين في خارج المدينة يوم غزوة أحد – والنبي صلى الله عليه وآله كره لذلك – قالا للناس: " قلتم لرسول الله (ص) ما قلتم، واستكرهتموه على الخروج، والأمر يتنزل عليه من السماء فردوا الأمر إليه.. فما أمركم فافعلوه، ومارأيتم له فيه هوى أورأي فأطيعوه "..وهذا القول عين ما جاءت به الآية، في قوله تعالى: (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول).

يقول صاحب الدر المنثور: " " عندما نزلت (وشاورهم في الأمر) قال (ص): إن الله ورسوله لغنيان عنها، ولكن جعلها الله رحمة لأمتي " [1].

فالشورى لهم من النبي صلى الله عليه وآله ليست إدخالا لهم في أوامر وأحكام الوحي كما يظن كثير من الناس اليوم، بل هي لتحقيق وحدتهم وجمعهم على أمر الله تعالى، لا سيما في الحروب والغزوات، لما تتضمنه من تكاليف ومشاق، فإذا شعروا أنهم قد شاركوا في صناعة الموقف العسكري أو الحربي كانوا أميل إلى الاندفاع فيه وتحمل تبعاته.

فهاتان الآيتان: (وشاورهم في الأمر)، (وأمرهم شورى بينهم) لا يجوز أن تعتبرا دليلا على الأمر بالشورى في اختيار خليفة المسلمين، وذلك لسببين:

أولا: إن مسالة اختيار الخليفة من المسائل التي وقع فيها نزاع، فلا تصح الشورى فيها لقوله تعالى: (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول).

ثانيا: إن مسألة تنصيب الخليفة من المسائل التي نطق فيها الوحي بحكمه وحسم الأمر فيها، لعدم قدرة الناس على معرفة وتنصيب الخليفة، كما سيتضح أكثر فيما بعد إن شاء الله.

1 - الدر المنثور 2: 90، تفسير الفخر الرازي 9: 66 تفسير القرطبي 4: 250.

الفصل الرابع: أولو الأمر هم أهل البيت عليهم السلام

- الاستخلاف واجب على النبي صلى الله عليه وآله.

من هم أولو الأمر؟

نظر الإمام الرازي.

نظر ابن جرير الطبري.

أولو الأمر هم أهل البيت.

ما هي العصمة؟

أهل البيت النبي معصومون.

دلالة آية " التطهير " على العترة من خلال العصمة.

دلالة " حديث الثقلين " على عصمة العترة.

دلالة " حديث السفينة " على عصمة العترة.

خلاصة البحث.

من أهل البيت؟

الصفحة 190

الصفحة 191

الاستخلاف واجب على النبي صلى الله عليه وآله

إن ما يجعل العقل أسير الحيرة والدهشة ما يذكره كثير من علماء المسلمين من عدم تعيين النبي صلى الله عليه وآله خليفة له من بعده، وإماما يتولى أمور المسلمين في غيابه.

وفي الواقع إن هذا كلام لا ينتظر من أولئك الذين وصفوا بالعلم والمعرفة. وأنا أجزم بأن الذين يرددون هذا الكلام لم يكلفوا أنفسهم ولو قليلا من البحث والتحقيق حول مسألة تنصيب الإمام وتعيينه من جانب النبي صلى الله عليه وآله، إذ أنهم ركنوا إلى تقليد من سبقهم من العلماء، وتعودوا على اجترار ما قالوا في هذا الأمر، دون أن يفطنوا إلى أن القول بهذا فيه اتهام شديد للنبي صلى الله عليه وآله بتركه الواجب وعدم تبليغ أمر الله بتعيين ولي الأمر من بعده!

فإنه أمر تالله – يبعث إلى الدهشة والذهول العقلي، إذ كيف يصرف النبي صلى الله عليه وآله النظر عن تعيين خليفته من بعده، وكيف هان عليه هذا الأمر، ولقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله حينما نعيت إليه نفسه طفق يورد الوصية للمسلمين تلو الوصية في أمور شتى، مظهرا اهتماما عظيما بأمر الدين، ومبديا قلقا بليغا بحال المسلمين بعد وفاته؟!

لقد حذر النبي صلى الله عليه وآله المسلمين من الاختلاف والفتن، ووعظهم غداة ومساء وهجرا.. كل ذلك لكي يبين لهم طريق النجاة والسلامة إذا ما أقبلت الاختلافات والفتن كقطع الليل..

فهل كان النبي صلى الله عليه وآله لا يرى لولي الأمر من بعده أثرا في نجاة الناس من هذه الفتن ولم الشمل إذا ما حلت بدارهم الاختلافات؟! أم كان إيراكه صلى الله عليه وآله قد قصر – وحاشاه – عن

الصفحة 192

إدراك هذا الأمر، فأدركه أبو بكر وفهمه عمر ومعاوية؟! وفطن إليه بنو أمية وبنو العباس؟! وهل الأمر الذي صدر به

الوحي موجبا طاعة أولي الأمر لم يكن النبي صلى الله عليه وآله يرى أنه يوجب عليه تنصيب خليفة ووليا لأمر الناس؟! أم كان يرى أن الله يكلف الناس فوق طاقتهم، فيوقعهم بعد نبيهم في الاختلاف والتنازع والفتن؟!

لقد ثبت، بما لا يدع مجالا للريب، أن النبي صلى الله عليه وآله ما كان يخرج من المدينة لغزوة إلا ويعين عليها شخصا خليفة له ريثما يعود.. فهل كان يرى أهمية الوالي على المسلمين في غيابه القصير في حياته، ولم يكن يرى له أهمية في غيابه الطويل بعد وفاته؟!!

فما هذا القول؟! وأي عقل سليم يحكم بذلك؟! وأي حكمة يمكن لمسها فيه؟! وأي مصلحة تعود للمسلمين من فعل كهذا؟! وهل له نتيجة غير الخلاف والنزاع والخصام، كما حدث في سقيفة بني ساعدة... فاضطر ذلك العلماء للزج بأنفسهم في تورير لا يسمن ولا يغني من جوع؟!

وكما وضح لك أن عدالة كل الصحابة بقضهم وقضيضهم لا تصح، لانحراف البعض عن سواء السبيل، وارتكاب بعضهم ما حرم الله تعالى، ولهذا لا يمكن أن يوصي النبي صلى الله عليه وآله باتباع أي كان من الصحابة للنجاة والسلامة من الاختلاف والانحراف، ذلك لأن أمرا كهذا ينسب إلى النبي صلى الله عليه وآله – بل إلى الوحي – فيه تجويز لارتكاب الأخطاء وفتح الطريق إلى النزاع والاختلاف.

إن اختلاف الصحابة فيما بينهم أمر معلوم، وقتل بعضهم بعضا مسألة تعج بها صفحات التاريخ، وانحراف الكثير منهم عن الحق تثبته كتب السير والأخبار [1].

ثم إننا علمنا أنه كان في زمان النبي صلى الله عليه وآله بعض المنافقين، علمت أحوالهم وخصالهم ووضح نفاقهم للمسلمين، ولكن كان هناك أيضا منافقون لم يعلم عنهم شئ ولم يعرف نفاقهم، ولم تتكشف أحوالهم وقد أخبر الله تعالى نبيه الكريم بذلك في قوله تعالى:

(وممن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن

---

1 - شرح المقاصد للتفتازاني 5: 302.

نعلمهم) [1].

ويمكنك أن تتصور خطورة الموقف الذي سيؤول إليه مصير الإسلام وهو بلا راع، عرضة لهؤلاء المنافقين المتمرسين بالنفاق، المبتعدين عن الأنظار والأفكار.

إذا كان المنافق المعروف نفاقه أخطر على المسلمين من الكافر المعروف كفره، فسيكون أولئك المنافقون الذين لم يكن المسلمون يعرفون عنهم شيئا أخطر من أولئك الذين عرفوا، وذلك لجهل المسلمين بهم، لشدة خفائهم إذ تمرسوا بالنفاق ومردوا عليه وأتقنوه.

وعلى هذا الأساس لا يستطيع أحد يجردهم عن الصحبة للنبي صلى الله عليه وآله، بل كيف يجردهم عنها وهو لا

يعرفهم؟! بل سيثني عليهم وسيصفهم بالإخلاص والتقوى بلاريب، بحكم ما يبدونه من مظهر ديني يضمن لهم مقاما بين الصحابة العدول، وبالتالي سيهبهم بكل ارتياح صفة العدالة والوثاقة!! فكيف نسد منافذ الخطر والضلال الصادر من من هؤلاء المنافقين في الباطن، المؤمنين العدول في الظاهر؟ ولهذا كله فمن المحال الممتنع أن يأمر النبي صلى الله عليه وباتباع كل من هب ودب ممن كانت له صحبة معه من الناس في زمانه، وهو يعلم أن من بينهم وممن حولهم منافقين مستورين مردوا على النفاق وصقلوا فيه.

إذا فالقول بعدالة كافة الصحابة خطأ فاحش، والأمر باتباع كافتهم دون تمييز لهم عن طريق الوحي أمر ينطوي على خطر بليغ يهدد الإسلام من أساسه، فلا يأمر به النبي صلى الله عليه وآله بحال من الأحوال.

ولهذا تسقط كل الأحاديث التي تجعل من اتباع كافة الصحابة وسيلة للنجاة من الاختلافات والابتداع والإحداث في دين الله، كما وضح.

وبعد ذلك كله.. فكيف لم يعين النبي صلى الله عليه وآله خليفة من بعده ويترك الناس يتناوشهم المنافقون من ظهر منهم ومن بطن، ويترصدهم اليهود والنصارى الحاقد منهم على الإسلام والكامن له؟!!

---

1 - التوبة: 101.

وكيف يسهل على العقل الساذج القبول بأن النبي صلى الله عليه وآله مات بين السحر والنحر ولم يوص بشئ؟! وكيف تسكن النفوس النفوس إلى القول بأن النبي صلى الله عليه وآله لم يستخلف أحدا من بعده، وذهب لا يلوي من حال المسلمين في غيابه على شئ؟!!! إن هذا كلام لا يلتفت إليه، إذ أنه تهمة لنبي الإسلام صلى الله عليه وآله.

اتهموه بأنه ترك أمته بلا راع عرضة للاختلاف والنزاع والاقتتال، وهذا فيه اتهام له صلى الله عليه وآله بترك الواجب!

اتهموه بها وهو صلى الله عليه وآله الرحيم بأمته، الرؤوف بالمؤمنين، الذي يأسى لهم ويحوص على هداهم، كما قال عنه ربه تبارك وتعالى: (لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم) [1].

كل ذلك كان منهم في غفلة تصحيح ما نتج من حوادث السقيفة، فقالوا: لم يوص النبي صلى الله عليه وآله بشئ، ومن هنا لا يكون عيب في أن يتولى الخلافة أي كان من الناس، حتى لو كان فاسقا أو خارجا طاعة الله تعالى.

يقول التفتازاني: "ولا ينعزل الإمام بالفسق، أو بالخروج عن طاعة الله تعالى " [2]!

ويقول الباقلاني: " لا ينخلع الإمام بفسقه، وظلمه بغصب الأموال وضرب الأبشار، وتناول النفوس المحرمة، وتضييع الحقوق، وتعطيل الحدود، ولا يجب الخروج عليه " [3]!

ثم ذكر: " بل يجب وعظه وتخويفه، وترك طاعته في شئ مما يدعو إليه من معاصي الله ".

وهذا إضراب عجيب من الباقلاني، فلو كان الخروج على الإمام الفاسق غير جائز فكيف جاز ترك طاعته في بعض المعاصي؟! وهل وجوده على كرسي الحكم – والحالة هذه – لا يعد معصية في ذاته؟ ولماذا بعض المعاصي؟! وكيف جاز

تخويفه؟ وكيف يكون تخويفه؟ أو ليس تخويفه هذا خروجا عليه؟!!

ولو كان استطاعة الناس تخويفه وترك أوامره في بعض الأحوال بهذه السهولة فلم لا يعزلونه، أمرا بالمعروف ونهيا عن المنكر، وهو فاسق؟!

---

1 - التوبة: 128.

2 – شرح العقائد النسفية: 185 – 186.

3 – التمهيد للقاضي الباقلاني 181.

ما هذه إلا خطوة سببها تجويز إمامة الفاسق. وللسياسة في ذلك الوقت دور كبير في ظهوره هذه الفتوى وانتشار تلك العقيدة: إمامة الفاسق!

لقد ذكرنا أن القول بأن النبي صلى الله عليه وآله لم يستخلف أحدا على المسلمين من بعده قول يحمل أخطر الاتهامات للنبي صلى الله عليه وآله، ذلك لأن أمر الله تعالى بطاعة أولي الأمر على سبيل من الجزم والقطع، كما هو واضح في قوله تعالى: (وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم)..

يوضح أن أولي الأمر طاعتهم واجبة كطاعة صلى الله عليه وآله. ووجوب طاعة أولي الأمر توجب.

على النبي صلى الله عليه وآله تعيينه، فالقول بأن النبي صلى الله عليه وآله لم يستخلف اتهام له صلى الله عليه وآله بترك الواجب.

إن العقل يحكم بأن الأمر بإطاعة أولي الأمر وإيجاب طاعتهم إنما هو على قرار طاعة النبي صلى الله عليه وآله، مما يستوجب تعيينهم من قبل الله تعالى بوساطة نبيه الكريم،ولا يجوز ترك تعيينهم للناس، لأن ذلك ليس في مقدورهم، فمعرفة الناس لأولي الأمر – بدون أن يعرفهم الوحي لهم – يفرض أن الناس قادرون على المعرفة من تجب طاعته من البشر، في حين أن الناس ليسوا قادرين على ذلك.

ولو كان الناس استطاعتهم معرفة من وجبت طاعته من البشر – نبيا كان أم غيره – لما احتاج النبي صلى الله عليه وآله إلى إبداء المعجزة حتى يعجز الناس بأمره ويصدقوه فيطيعوه.

فالنبي صلى الله عليه وآله واجب الطاعة، ولكن اتهمه الناس بالكذب والسحر الجنون ولم يصدقوه، إذا فالناس لا يقدرون على معرفة أولي الأمر، ولم يترك لهم تعيين أولي الأمر فستنتج المفاسد التالية:

إما أن يولي الناس الفاسق، والله لم يأمر بطاعته، بل إنه لا يحب الفاسقين.

وإما أن يشتد الخلاف عند اختيار ولي الأمر، وتقع الفتن من الناس، لعصبياتهم وقبلياتهم وغيرها من صفات حب الذات. والاختلاف ممنوع، والنزاع يجب إرجاعه إلى الكتاب والسنة لفضه.

وأيضا إن هذا الواجب إن كان الناس مسؤولين عنه فيستلزم التكليف بما لا يطاق، لأنهم لا يعرفون أولي الأمر.

وإن لم يكونوا مسؤولين عنه فيستلزم البعث في أفعال الله تعالى – تنزه الله عن ذلك –

حيث أمر أمر وجوب (كوجوب طاعة الله وطاعة الرسول) ومع ذلك لا يسأل عنه هل أنجز هذا الأمر الواجب أم لا؟

ولهذا فلما كان عجز الناس عن معرفة وتعيين أولي الأمر يؤدي إلى تولية الفاسق أو وقوع الاختلاف والتناحر حول تعيين ولي الأمر، أو يكون التكليف بما لا يطاق، أو ينسب العبث إلى الله تعالى في فعله.. اتضح أن تعيين أولي الأمر لم يتركه الله لاختيار الناس، بل إنه مسند إليه تعالى.

من هم أولو الأمر

يقول الله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول).

إنك تلحظ في هذه الآية أنه أمر فيها بأمر واحد إطاعة ثلاثة: الله تعالى ورسوله وأولو الأمر، بوساطة فعل الأمر: (أطيعوا)، وذلك في قوله تعالى: (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم)، فماذا يمكن أن نفهم من ذلك؟ وماذا أراد الله تعالى بإشراك النبي صلى الله عليه وآله وأولي الأمر في أمر واحد بطاعتهما؟ على أن الحال لا يختلف لو فصل الأمر ولم يجمع في فعل واحد.

إن إصدار الأمر بطاعة الرسول صلى الله عليه وآله وأولي الأمر بهذه الصورة المشتركة في أمر واحد يؤكد لنا التساوي بين طاعة الرسول وطاعة أولي الأمر. فلما كانت طاعة الرسول صلى الله عليه وآله واجبة قطعا فطاعة أولي الأمر واجبة قطعا أيضا. والعموم والإطلاق الواضح في الأمر بالطاعة لا يسمح باستثناء طاعة أولي الأمر وفصلها عن طاعة الرسول صلى الله عليه وآله بأي حال من الأحوال، أو بأي شرط من الشروط.. إذا طاعة أولي الأمر هي من الواجبات في الدين على المؤمنين.

ثم إن النبي صلى الله عليه وآله معصوم بلا شك، ولو على قول من ينسب إليه العصمة في تبليغ الوحي، فهو معصوم إذا. وهنا نسأل: ما هي الحكمة في أن يكون النبي صلى الله عليه وآله معصوما؟

إن الله تعالى لم يدع لنبي من الأنبياء مسؤولية التشريع ولم يسند إليهم تأسيس

الأحكام والشرع، فالله تعالى هو الذي يعلم ما ينفع الناس وما يصلحهم، ولهذا فهو الذي له أن يقوم بهذا الأمر الذي لا يقدر عليه غيره، وما على الرسول إلا بلاغة بلاغا لا يخالجه الإبهام.

والله تعالى بإسناد الأمر إلى ذاته العلية يريد أن يبلغ تشريعه الناس دون أي تغيير أو نقص، سواء كان عمدا أو سهوا.

ولكن الرسول بشر، والبشرية مجمع الأخطاء والنسيان، فما هو العمل إذا ما أنزل عليه أمر الله ليبلغه كما أنزل عليه دون تغيير يؤدي إلى التغيير في طريقة وأسلوب التبليغ، فضلا عن أن يؤدي إلى تغيير الهدف والغاية؟

ولهذا عصم الله الأنبياء عن الخطأ عمدا أو سهوا، حتى لا يحدث ذلك التغيير تبعا للخطأ. وعلى هذا فكل ما يصدر عن النبي صلى الله عليه وآله هو الوحي بعينه، من حيث اللفظ والمعنى تلاوة، ومن حيث المعنى فقط تلاوة أخرى. ولهذا فالنبي صلى الله عليه وآله (وما ينطق عن الهوى * إن هو إلا وحي يوحى) [1].

فإذا ثبت فالنبي صلى الله عليه وآله لا بد أن يدركه الموت يوما، وسيأخذ بزمام الأمر من بعده أولو الأمر الذين وجبت طاعتهم على الناس مثله صلى الله عليه وآله، وإن كان الوحي لا يتنزل عليهم لاكتمال نزوله.

إن العمل بهذا الوحي – طبقا لعمل النبي صلى الله عليه وآله به – لم ينته، بل هو باق ما بقي الزمان والمكان. ونحن نعلم أن حفظ كلام كما قيل دون تغيير هو أسهل بكثير من العمل به وتطبيقه على مسوح الواقع الملموس، حيث المشاكل والمعضلات والمنعطفات الحرجة.

إذا، كيف يتسنى لأولي الأمر القيام بهذه المهمة الأصعب بعد النبي صلى الله عليه وآله دون التعرض للخطأ، إن لم تكن لهم تلك العصمة التي كان يتمتع بها النبي صلى الله عليه وآله؟ وكيف يصل ما أراده الله إلى الناس عبر أولي الأمر دون خطأ وهم بشر؟ ونحن أوضحنا أن العصمة تحفظ الوحي النازل على النبي صلى الله عليه وآله دون أن ينحرف عمدا أو سهوا، لفظا أو عملا، والله لا يسمح بشئ من ذلك الانحراف.

فإن لم يكن أولو الأمر على عصمة النبي صلى الله عليه وآله وقع ما لم يسمح به الله تعالى، وما لم

---

1 - النجم: 3 و 4.

يرده في تبليغ الوحي.

إذا، وجبت عصمة أولي الأمر كما وجبت عصمة الرسول صلى الله عليه وآله. على أن وجوب الطاعة بالجزم والقطع إشارة إلى العصمة، فالعصمة أساس وجوب الطاعة، وبسبب هذه العصمة لا يختلف خطاب الله تعالى للناس – إذا قدر أن يخاطبهم مباشرة بتكاليفه وأوامره – عن مخاطبته إياهم عبر النبي صلى الله عليه وآله به. والسر في ذلك هو وصول خطاب الله ذاته إلى الناس بسبب العصمة التي للنبي صلى الله عليه وآله.. وهذا يعني – من ثم – أن فقدانها في أولي الأمر يؤدي إلى التغيير بلاريب، وهو ما لا يريده الله تعالى.

نظر الإمام الرازي

يقول الفخر الرازي [1] : " إن الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم في هذه الآية. ومن أمر الله بطاعته على سبيل الجزم والقطع لا بد أن يكون معصوما عن الخطأ، إذ لو لم يكن معصوما عن الخطأ كان بتقدير إقدامه على الخطأ يكون قد أمر الله بمتابعة، فيكون ذلك أمرا بفعل ذلك الخطأ، والخطأ لكونه خطأ منهي عنه، فهذا يفضي إلى اجتماع الأمر والنهي في الفعل الواحد، وإنه محال.

فثبت أن الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم، وثبت أن كل من أمر الله بطاعته على سبيل الجزم وجب أن

يكون معصوما. فثبت قطعا أن أولي الأمر المذكورين في الآية لا بد أن يكونوا معصومين ".

ثم يدلف الرازي إلى تحديد أولي الأمر المعصومين هؤلاء، حسبما يرى ويظن، فيقول: " ثم نقول: ذلك المعصوم إما مجموع الأمة، أو بعض الأمة، لأنا بينا أن الله تعالى أوجب طاعة أولي الأمر في هذه الآية قطعا. وإيجاب طاعتهم قطعا ومشروط بكوننا عارفين بهم، قادرين على الوصول إليهم، والاستفادة منهم. وإننا نعلم بالضرورة أننا في زماننا هذا عاجزون عن معرفة الإمام المعصوم... ".

ولقد ذهب الرازي إلى أن أولي الأمر هم بعض الأمة، يتمثلون في أهل الحل والعقد

---

1 - تفسير الإمام الرازي 10: 144.

وبسبب بعد إجماعهم عن الخطأ – على ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله: " لا تجتمع أمتي على الخطأ " – تتحقق بذلك العصمة المطلوبة في أولي الأمر.

قوله: إن مجموع الأمة ليس هم أولي الأمر واضح لا يحتاج إلى إثبات. وأما كون أولي الأمر هم بعض الأمة فأمر نتفق فيه مع الفخر الرازي، غير أن قوله: إن هذا البعض من الأمة – أي أولي الأمر – هم أهل الحل والعقد قول تكتنفه إشكالات عدة، تجعل عدة، تجعل قبوله أمرا مستحيلا.

فأولها: إمكانية وقوع الإجماع ليست متحققة.

ثانيها: من يعرفهم للأمة باعتبارهم أهل الحل والعقد؟!

ثالثها: أين نتحصل على عصمتهم؟! هل في الأفراد منهم أو في هيأتهم الاجتماعية؟!

إن إمكانية تحقق وقوع الإجماع من المستحيلات في هذه الأمة، لا سيما في اختيار القادة والرؤساء، ودونك الواقع يصوح مؤكدا ما نقول.

نعم، من المحال أن تجتمع الأمة على الخطأ بأسرها، لكن من المحال أن يتحقق إجماع الأمة بأسرها، وفرق شاسع بين الحالتين، فلو دعا بعض فالأمة إلى الحق فلا بد أن يوجد من يخالفهم من الناس سبب من الأسباب التي لا حصر لها، فالقومية، والعصبية، والنعرات القلبية، واختلاف الإدراك ووجهات النظر، والعناد، واللجاج... كلها منفردة أو مجتمعة تجعل من وقوع الإجماع أمرا لا يرجى تحققه بين الناس.

وإن مسألة الخلافة من المسائل التي كان للأمة أن تجتمع عليها، لو كان للإجماع إمكانية الوقوع، مع قلة المجتمعين في السقيفة، وما كان لهم من الصحبة التي تجعلهم في مصاف أهل الحل والعقد في زمانهم. وعلى رغم ذلك فقد نشب الخلاف واستحال الإجماع، وسلت السيوف، وأخذ البعض بالقوة، وأغوي آخرون بالمال.. فكيف للرازي أن يحلم بإجماع استحال أن يقع بين صحابة النبي صلى الله عليه وآله وهم الجيل الأول الذي عاصر النبي صلى الله عليه وآله، ليقع بين الناس في عصره أو ما تلاه من عصور، أو في هذا العصر الذي ازداد فيه تشعب العقائد وتشتت الأفكار؟!!

على أن الانقسام المشاهد في كل فرقة من الفرق الإسلامية هو تصريح باستحالة تحقق الإجماع.ولا أي إمكانية وقوع الإجماع بين أهل السنة فيما بينهم،ولا بين الشيعة بانفرادهم، فضلا أن يقع الإجماع بينهما مجتمعين.

فاجتماع الأمة بأسرها على الخطأ ممكن، ولكن لا يمكن أيضا اجتماعها على الحق بأسرها.

إن واقعة صفين كانت بين أمة المسلمين، وقد كان الحق عند أحد الطرفين بلا شك، ولكن لم يجتمع المسلمون عليه كما لم يجتمعوا على ما يقابله من الباطل، فنشبت بينهم الحرب، وقتل بعضهم بعضا.. فلماذا يتكلم الإمام الرازي بكلام يبعد عن الواقع ويعطي مصدقا لآية قرآنية ليس له وجود؟!

ثم كيف يتم التعرف على أن أهل الحل والعقد هم هؤلاء؟! فالإشكال الذي أشكل به الإمام الرازي –وهو إشكاله بصعوبة التعرف على الأئمة المعصومين، واستحالة الوصول إليهم – هو إشكال يرد عليه، إذ كيف يتم التعرف على أهل الحل والعقد والوصول إليهم؟!

. من الذي يقدمهم إلى الأمة بهذه الصفة؟! ونحن ليس لدينا في مجال التعيين إلا الإجماع أو الانتخاب والترشيح أو النص.

فأما القول بضرورة الإجماع عليهم فنحن به محتاجون إذا إلى إجماعين: إجماع من الأمة يعرفنا بأهل الحل والعقد، وإجماع آخر يعرفنا بصواب ما يصدره أهل الحل والعقد من أحكام وأوامر ونواه، بحيث تلتزم الأمة بما يصدر عنهم. وبهذا تتضاعف المشكلة، لأن العبور من الإجماع الأول إلى الإجماع الثاني محال، لعدم إمكانية وقوع الإجماع الأول.

فالجهد الذي قام به الإمام الرازي لإبعاد نفسه عن الاعتراف بالأئمة المعصومين على قول الشيعة – لا سيما بعد الاعتراف الموفق منه بعصمة أولي الأمر – فهو جهد مقدر ومشكور علميا، لكنه ناقص ولا يحل المشكلة، فقد كان عليه أن يبين لنا معيار وملاك الاتصاف بأهلية الحل والعقد، وكيفية تعريف الأمة بهم، وعلى رغم أن ذلك تترتب عليه مشكلاته، غير أنه يتيح فرصة أطول لمن أراد السفسطة.

وأما الترشيح.. فكيف لنا أن نطمئن لمن جاء بهم الترشيح، وأنهم ممن يملكون أهلية الحل والعقد دون منازع؟!

إن الانتخاب أو الترشيح قد يأتيان بالجاهل أو الفاسق أو المنافق أو بكل من هو بعيد عن هذه المسؤولية. والتجارب في ذلك كثيرة.

ثم كيف نتصور عصمة أهل الحل والعقد على رأي الإمام الرازي، لا سيما وأنها ناتجة عن عدم اجتماعهم على الخطأ؟! إن تحقق العصمة على هذا القول الذي ذهب إليه الرازي يواجه بمشكلتين أساسيتين:

الأولى: لا تتحقق هذه العصمة إلا بتحقق الاجماع، وقد أثبتنا عدم إمكانية وقوعه.

الثانية: أن الاجماع – من حيث هو – أمر اعتباري، إذ أنه لا يعدو أن يكون سوى الهيئة الاجتماعية الاعتبارية للمجتمعين، فلو نسبت العصمة إلى هذه الهيئة فهي – لاعتباريتها – ليس لها وجود متحقق، بل هي عدم محض. فكيف تتعلق العصمة بشئ

عدمي، والعصمة هي في الواقع معلول للعلم اليقيني الذي هو حاصل للمعصوم؟!

وأما إذا نسبت إلى الأفراد من أهل الحل والعقد.. فمن ينسبها إليهم فلا بد له من دليل على ذلك. ولو أنه تحصل عليه فسيتفق مع الشيعة في قولهم: إن أولي الأمر هو الأئمة المعصومون، أو يقول بقولهم من حيث لا يشعر بهذا الاتفاق.

يقول الإمام الرازي: " إن الله تعالى أوجب طاعة أولي الأمر في هذه الآية قطعا، وإيجاب طاعتهم قطعا مشروط بكوننا عارفين بهم، قادرين على الوصول إليهم والاستفادة منهم. وإننا نعلم بالضرورة أننا في زماننا هذا عاجزون عن معرفة الإمام المعصوم... ".

أجل، فلو عصم الله تعالى أولي الأمر وأوجب طاعتهم على الناس ثم ترك للبشر التعرف عليهم بوساطة أنفسهم فصحيح أننا عاجزون عن معرفتهم ولا يستقيم لنا ذلك، ولكن لا يقومه كلام الرازي بأن إيجاب طاعتهم مشروط بكون الناس عارفين بهم.

لماذا؟!

ذلك لأن أولي الأمر معصومون، كما ثبت، وأوجبت طاعتهم قطعا، كما هو واضح،

فلو ترك أمر تعيينهم والتعرف عليهم للناس فسيظل الناس عاجزين عن ذلك أبدا، ولا يمكنهم الوصول إليهم بأي حال من الأحوال، لما علم أن الناس ليس في مقدورهم معرفة المعصوم الواجب الطاعة من البشر.

إذا، فعجزهم أبدي في هذا الأمر، وعلى هذا يكون الله تعالى قد عصم وأوجب قطعا طاعة من ليس له طاعة على الناس، لأن طاعته مشروطة بكون الناس عارفين، به وليس ذلك في وسعهم بتاتا. ولا يبقى بعد ذلك معنى لعصمتهم ولا لوجوب طاعتهم، ولا يبقى إلا العبث – تنزه الله عن ذلك وعلا علوا كبيرا –.

وعلى هذا فالشرط الذي ذكره الرازي في إيجاب طاعة أولي الأمر بكون الناس عارفين بهم شرط لا معنى له، لأن الإمام الرازي يعلم جيدا أن الناس لا يمكنهم معرفة أولي الأمر ذوي العصمة، لو أسند أمر التعرف عليهم إلى هؤلاء الناس.. فيبقى عدم وجوب الطاعة أبديا ليس مؤقتا بشرط. ولكن ما أراد الله هذا. فهل أمر بطاعتهم لكي لا يطاعوا؟! أم أوجبها على الناس قطعا وإطلاقا لكي يقف عجز الناس عن معرفة المعصومين أمام قطعها وإطلاقها؟!!

إن الله سبحانه وتعالى ما عصم أولي الأمر إلا ليحفظ بهم الوحي، وما أوجب طاعتهم إلا ليهتدي الناس بهم. ولا يتم ذلك إلا إذا كانوا معروفين ومعينين للناس، حتى يؤدى لهم واجب الطاعة. ولهذا كله فلا يعقل أن يسند الله تعالى أمر تعيينهم إلى الناس، أو يترك التعرف عليهم لجهد الناس العاجزين في الحقيقة عن معرفتهم.

إن الإمام الرازي غفل عن أن الله تعالى هو المتكفل بتعيين أولي الأمر وتعريفهم إلى الناس، فلما رأى وجوب الطاعة القطعي المطلق، وعجز الناس الأكيد عن معرفة أولي الأمر.. اضطر إلى تقييد الاطلاق بشرط لا معنى له، فأبعد وابتعد.

ثم عمد الرازي إلى إبطال قول من حمل معنى " أولي الأمر " في الآية على الأئمة المعصومين من أهل البيت عليهم السلام. وأورد ثلاثة أدلة لإبطال هذا القول:

والواقع أن المرء يقف مندهشا بين مقام الرازي العلمي وضعة قوله في إبطال قول من يفسر " أولي الأمر " بالأئمة المعصومين.

إن أصحاب هذا القول لا يعنون بالأئمة المعصومين إلا العلماء من عترة النبي صلى الله عليه وآله والأئمة من أهل بيته الكرام.

فالرازي الذي على عصمة أولي الأمر.. يصرفها عن الأئمة من عترة النبي صلى الله عليه وآله، فلمن يعطيها يا ترى؟! لأهل الحل والعقد؟! ومن الذي يراه الرازي له أهلية الحل والعقد من الناس غير علي وفاطمة والحسن والحسين وأبنائهم على مر العصور؟!!

إنهم إلى العصمة أقرب من غيرهم، وحمل معنى " أولي الأمر " عليهم أولى وأسلم من حمله على أناس لا يمكن التعرف عليهم ولا سبيل إلى الوصول إليهم.

يقول الرازي: "وأما حمل الآية على الأئمة المعصومين – على ما تقول الروافض – ففي غاية البعد، لوجوه:

أحدها: ما ذكرناه أن طاعتهم مشروطة [أي مشروطة بكون الناس عارفين بهم] ".

وأنا لا أدري.. أيكون الإمام الرازي لا يعلم بالأئمة المعصومين الذين يعنيهم الشيعة، ويحملون عليهم معنى " أولي الأمر " في الآية؟! أم إنه يعلم بذلك ويعرف هؤلاء الأئمة، ولكنه لا يعرف لهم عصمة تجعلهم من أولي الأمر؟!

على أن قوله بأن طاعتهم مشروطة بكون الناس عارفين بهم قول قد اندفع بأن الله تعالى هو المتكفل بتعيين أولي الأمر وتعريفهم للناس، منذ إعلانه وجوب طاعتهم، بل منذ بدء الرسالة. ولهذا لا يبقى لشرط الرازي معنى، ويبقى العموم والإطلاق. في الأمر بوجوب طاعتهم على ما عليه الأمر بوجوب طاعة النبي صلى الله عليه وآله من العموم والإطلاق.

وأما كون الأئمة المعصومين هم العلماء من عترة النبي صلى الله عليه وآله فسيأتي إثباته في محله إن شاء الله.

وأما دليل الثاني فيقول فيه: " إن الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر، و " أولي الأمر " جمع، وعندهم – أي عند الروافض، ويعني بهم الشيعة – لا يكون في الزمان إلا إمام واحد، وحمل الجمع على الفرد خلاف الظاهر ".

وهذه من المسائل التي ارتعش فيها يراع الرازي، لأن ذكر " أولي الأمر " بلفظ الجمع في هذه الآية لا ينافي وجود إمام واحد في الفترة الزمانية الواحدة، ثم يليه الذي بعده

فيبقى في فترة زمانية واحدا، ثم يليه الذي بعده.. وهلم جرا إلى اثني عشر إماما. وإنما ورد ذكرهم بلفظ الجمع لاشتراكهم في حكم واحد، فجمعهم هذا الحكم لفظا لا زمانا، فإن كانوا مجتمعين فلهم هذا الحكم، وإن تفرقوا في الأزمان حسب التسلسل فلكل واحد منهم نفس هذا الحكم، وهو الأمر بوجوب طاعتهم.

إذا، فلا تنافي بين الإمام الواحد في زمانه وبين ذكر " أولي الأمر " في الآية بلفظ الجمع.

وأما حمل الجمع على الفرد الذي هو خلاف الظاهر، فهو أن يطلق لفظ الجمع ويراد به واحد بعينه من أفراده، دون قصد بيان حكم مشترك بين الأفراد. وهناك من النصوص ما يؤيد ذلك.

فالأمر بطاعة الخلفاء واتباع سنتهم جاء على لسان الأمر بطاعة أولي الأمر في الآية، يقول: " عليكم بسنتي وسنة الخلفاء.. ". فالخلفاء جمع، فلا يجوز أن يقال هو خلاف الظاهر لحمله على الفرد، إذ أننا رأينا الخلفاء الأربعة قد جاء في كل زمان واحد منهم، فلم يتنافى ذلك مع لفظ الجمع " الخلفاء "، ولم يقل أحد بلزوم مجيئهم جميعا في زمان واحد، فأولو الأمر من هذا القبيل.

وأما قوله في دليله الثالث فهو: " لو كان المراد بأولي الأمر الإمام المعصوم، لوجب في قوله تعالى: (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول) أن يقال: فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الإمام المعصوم "!

فهذا شئ عجاب، إذ أن قوله تعالى: (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول) لا يعارض كون أولي الأمر هم الأئمة المعصومين الذين يجب الرجوع إليهم عند النزاع والاختلاف بعد الرسول الأكرم.

إن الله أمر برد النزاعات إلى نفسه وإلى الرسول، وهذا لا ينحصر في نزاع دون نزاع، بل يشمل كل النزاعات التي تحدث بينهم في حياة الرسول وبعد وفاته.

إذا، فالنزاعات مستمرة بعد الرسول صلى الله عليه وآله، ولا بد من حلها طبقا للوحي وما يقول به الرسول صلى الله عليه وآله، فمن الذي سيتصدى لهذا الأمر من بعد النبي صلى الله عليه وآله؟!

ولو ترك الأمر لكل الناس في حل منازعاتهم فرجوعهم إلى الكتاب والسنة لا يكون غير رافع لنزاعاتهم فحسب، بل سيؤدي إلى شدة النزاع. وليس التقصير أو القصور في الكتاب والسنة، وإنما القصور في عقول الناس، وإدراكاتهم متباينة ومتفاوتة، والفرق التي نشاهدها – سواء في الماضي أو الحاضر – هي نتيجة لتلك الإدراكات المختلفة.. إذا، فالنزاع باق.

والنزاع والاختلاف – كما نعلم – أمر ممنوع وغير مسموح به، وإن رفعه وتجنبه أمر واجب بنص القرآن، ولا يتم هذا إلا بالرجوع إلى أولي الأمر. وهذا مما لا يتم الواجب إلا به، فهو واجب إذا. وعدم ذكر الرجوع إليهم عند المنازعات في الآية لا يتعارض مع وجوب الرجوع إليهم.

ولكن، ما هو السر في عدم ذكرهم في الآية الآمرة برد المنازعات إلى الله والرسول؟

إننا نعلم أن موضوع الإمام المعصوم نفسه من المسائل التي حدث فيها النزاع، كما رأيت في سقيفة بني ساعدة.

كما أننا لا نشك في أن الله تعالى يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، فهو إذا عالم بوقوع النزاع الذي حدث في أمر الإمام في سقيفة بني ساعدة قبل نزول هذه الآية، ولهذا لا يمكن أن يأمر برد النزاعات إلى الإمام المعصوم، وهو متنازع فيه مع أنه قد عين وحدد. ونحن نعلم أن النزاع بطبيعة الحال لا ينتج إلا عن العصبية والقبلية، واتباع الهوى، أو التأويل الخاطئ للنصوص. ولأن الله تعالى لطيف بعباده يهيئ لهم دائما سبل التوبة والأوبة، فأمرهم –رحمة منه وتذكيرا لهم – برد النزاع

في الإمام المعصوم مرة أخرى إلى الكتاب وما قاله الرسول في ذلك، عسى أن يتذكر الناس، أو يعلم الجاهل، أو ينتبه الغافل، أو تلين قناة المعاند اللاج، أو يطلع المتأول خطأ على الصواب.

وما دام الله قد أمر برد النزاعات إلى الكتاب والسنة، فحل هذه النزاعات لا محالة موجود فيهما. وما دام قد وقع النزاع في الإمام المعصوم فبيانه موجود في الكتاب والسنة، وإلا يكون رد النزاع إليهما لا معنى له إن كانا لا يتضمنان الحل. ولما كان الكتاب والسنة فيهما الحل لما وقع من نزاع حول الإمام فمن المحال أن لا يكون النبي صلى الله عليه وآله قد

أعلمهم بذلك وبلغهم إياه، لأن التبليغ واجب عليه، بل التبليغ البين المزيل لكل إبهام وإيهام (وما على الرسول إلا البلاغ المبين) [1].

على أن الله تعالى يقول: (ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم) [2]، فالرد إلى أولي الأمر فيما يجهل الناس حلوله – سواء كان نزاعا أو حكما من الأحكام – أمر ثابت. ولكن لوقوع النزاع فيهم أنفسهم أجل الأمر بذلك إلى بعد التوبة والأوبة، بالنظر في كتاب الله وسنة رسوله.

وقد يشكل علينا بما قلنا بأن أخذ الناس مباشرة من الكتاب والسنة أمر لا يرتفع به النزاع ولا يزداد به الطين إلا بلة، فكيف يرجع الناس النزاع في أولي الأمر وهم غير معروفين لهم، والناس لا تترك من القرآن والسنة إلا كاكا واحدا، فكيف تحل مسألة النزاع في أمر الإمام هذا؟

ونجيب: إننا قد ذكرنا أن الإمام المتنازع في أمره قد عين من قبل النبي صلى الله عليه وآله إذا، فهو موجود بين المتنازعين، فواجب عليه – بحكم إمامته – أن يبين لهم الأمر إذا أراد الناس أن يعلموه ويردوا نزاعهم إلى الكتاب والسنة. فالإمام في هذه الحال لا بد أن يقيم الحجة والدليل على إمامته وأحقيته في الأمر من الكتاب والسنة، إذ أنه بهما أعلم إذا، فهو – كفرد من أفراد الناس وطرف من أطراف النزاع – سيتكفل برفع النزاع حتى تثبت إمامته.. هذا إذا كان المتنازعون قد تأولوا خطأ، أو كانوا لا يعلمون.

وأما إن كانت العصبية والقبلية والعناد واللجاج: (ويوم تقوم الساعة يومئذ يخسر المبطلون) [3].

ثم إن الإمام الرازي ركز على العجز عن معرفة الإمام، سواء في عصره خاصة، أو ما يليه من عصور.. فهل يعني هذا أن العجز عن معرفة الإمام المعصوم كان في عصر الإمام الرازي فقط، وأنه بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله لم يكن الناس عاجزين عن معرفة الإمام المعصوم

1 - النور: 54، العنكبوت: 18.

2 – النساء: 83.

3 – الجاثية: 27.

في ذلك الزمان؟

فنقول: إن كان الناس في تلك العصور، من بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله، عاجزين عن معرفة الإمام المعصوم.. فلماذا يحصر الرازي الكلام في عجز الناس عن معرفة الإمام المعصوم بعصره فقط أو بما بعده من عصور؟! وإن لم يكونوا عاجزين فكيف تولى الأمر من هو غير معصوم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله؟!

نظر ابن جرير الطبري

أما الطبري فقد ذكر عند تفسيره هذه الآية: "والصواب من القول في ذلك أن يقال:

هو أمر من الله [تعالى] بطاعة رسوله في حياته فيما أمر ونهى، وبعد وفاته في اتباع سنته، وذلك أن الله [تعالى] عم بالأمر بطاعته، ولم يخصص ذلك في حال دون حال، فهو على العموم.. واختلف أهل التأويل في أولي الأمر الذين أمر الله عباده بطاعتهم في هذه الآية، فقال بعضهم: [هم] – الأمراء أصحاب السرايا على عهد النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم.

– وقال بعضهم: هم أهل العلم والفقه.

– هم أبو بكر وعمر.

ثم قال: "وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: هم الأمراء والولاة، لصحة الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، ومنها عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم قال: على المرء المسلم الطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية، فمن أمر بمعصية فلا طاعة.

فإذا كان معلوما أنه لا طاعة واجبة على أحد غير الله أو رسوله أو إمام عادل، وكان الله قد أمر بقوله: (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) بطاعة ولي أمرنا.. كان معلوما أن الذين أمر الله بطاعتهم تعالى ذكره من ذوي أمرنا هم الأئمة ومن ولاهم المسلمون دون غيرهم من الناس.. وأنه لا طاعة تجب لأحد فيما أمر أو نهى – فيما لم تقم حجة وجوبه – إلا الأئمة الذين ألزم الله عباده طاعتهم فيما أمروا به رعيتهم، فإن على

من أمروه بذلك طاعتهم، وكذلك في كل ما لم يكن لله معصية ".[1]

إن من المسائل الهامة التي أثبتها وأقرها الإمام الرازي والطبري في تفسيريهما لهذه الآية هو أن الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر على نحو من القطع والجزم. وفي الواقع لا أظن مسلما يقول بغير ذلك، إذ أن الآية صريحة في إيجاب طاعتهم، بل إن الرازي قد ذهب إلى عصمة أولي الأمر، وهو الحق بلاريب، وأشار الطبري إليها بقوله: "وأنه لا طاعة لأحد فيما أمر أو نهى – فيما لم تقم حجة وجوبه – إلا الأئمة الذين ألزم الله عباده طاعتهم ".

فالذي وجبت طاعته في أمر لم يقم الدليل على وجوبه إذا أمر به لا بد أن يكون معصوما، لأن وجود الدليل يصون الإنسان عن الوقوع في الخطأ، ويهديه إلى الصواب، فإذا انعدمت العصمة والفرض عدم دليل على الوجوب، فكيف نعلم أن المأمور به صواب وأمر واجب. ولما كانت طاعة الأئمة، في الأمر الذي ليس له دليل يشير إلى وجوبه، واجبة على الناس علم أن أمرهم

هذا حق وصواب ولا سبيل للخطأ إليه لعصمتهم، وإلا لما كانت طاعتهم واجبة، فالأمر بالباطل والخطأ أمر لا يصح ولا يجب، بل يحرم.

إذا فطاعة الإمام في أمر لا دليل على وجوبه هو لعدم نفوذ الخطأ والباطل إلى أمره هذا، وذلك لعدم نفوذ الخطأ إلى نفس الإمام، بسبب عصمته التي هي أساس فرض طاعته ووجوبها على الناس بلا دليل أو برهان على وجوب أمره.

ونفهم من هذا عدم جواز مسألة الإمام في أوامره ونواهيه، كما لا يجوز مسألة النبي صلى الله عليه وآله فيما يأمر به أو ينهى عنه، كل ذلك لعصمتها.. وبهذا يثبت الطوي أيضا عصمة أولي الأمر بقوله هذا.

ثم رجح الطوي من بين آراء العلماء الرأي القائل بأن أولي الأمر هم الأمراء والولاة وأئمة المسلمين.

وهذا صحيح لا قدح فيه، ولكنه أتبع ذلك بقوله: "ومن ولاهم المسلمون" ونفهم من ذلك أن الطوي يرى أن هؤلاء الولاة والأئمة يعينهم المسلمون، وهذا أمر لا يصح أبدا.

---

1 - تفسير جامع البيان لابن جرير الطبري 5: 94 - 95.

إننا نصرف النظر عن العصمة التي أشار إليها الطوي إشارة، ولم يصرح بها كما صرح الإمام الرازي، ولكن.. هل أثبت الطوي وجوب طاعة الأئمة هؤلاء فيما أمروا به أو نهوا عنه ولو لم تقم الحجة على وجوب أمرهم ونهيهم؟!!

إذا، يكفي هذا في إبطال ما ذهب إليه من قدرة الناس من المسلمين على معرفة الولاة والأئمة وتعيينهم. والسبب واضح، فإننا ذكرنا أن البشر ليس في مقدورهم معرفة من وجبت طاعته في أوامره ونواهيه – سواء كان بدليل أو بدون دليل – على وجوب أمره.

وإذا عجزوا عن معرفته فهم عاجزون عن تعيينه وتنصيبه، كما هو واضح، لأن معرفة من وجبت طاعته على الناس هو فرع معرفة الواجبات. ولو كان الناس يعرفون الواجبات لما خالفوا منها شيئا، ولبطل إرسال الرسل لبيان الواجبات للناس وصار إرسالهم تحصيلا للحاصل.

فالناس لجهلهم بما هو واجب أرسل الله تعالى إليهم الرسل والأنبياء ليهديهم إلى تلك الواجبات ويعرفهم بها، إذ فيها صلاحهم ونفعهم. ولكي يتحقق هذا الهدف الذي أراده الله – وهو إصلاح الناس وهدايتهم – لا بد أن يضمن وصول أوامره ونواهيه الموصلة إلى تلك الغاية، فعصم الرسل ليسد باب التغيير والانحراف عن طريقهم، ثم أوجب طاعتهم. ولكن رأيناه أيضا أوجب طاعة أولي الأمر، فلو كانت الأخطاء تعتريهم فهل يصل إلى الناس ما أراده الله لهم من نفع وصلاح، بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله، وهم المتصدون لهداية الناس وإرشادهم إلى الغاية والهدف الإلهي؟ أبدا، فوجوب طاعتهم – مع ارتكابهم الأخطاء – هو مدعاة للانحراف عن المسير الذي رسمه الله تعالى بوساطة رسله المعصومين، فهنا تكمن عصمة أولي الأمر، وهنا سر وجوب طاعتهم، وهنا عجز الناس عن معرفة أولي الأمر.. فالمعصوم الواجب الطاعة لا يعلمه إلا الله، وتعيينه إذا مسند إليه، إذ أنهم الطريق الذي يطويه الوحي المعصوم ليصل إلى الناس سالما من أي خطأ، فإنه يجب أن يصل

إليهم كما هو بعيدا عن الخطأ والباطل،ولا يتم ذلك إلا بعصمة الأنبياء وولاة الأمر من بعدهم.

وقد يحتج علينا بما قاله الطوي: " فإن على من أمروه بذلك طاعتهم، وكذلك في كل ما

لم يكن لله معصية "، أو بما قاله الرازي: " إن الأمة مجمعة على أن الأمراء والسلاطين إنما تجب طاعتهم فيما علم بالدليل أنه حق وصواب، وذلك الدليل ليس إلا الكتاب والسنة ".

لقد أورد الإمام الرازي هذا الكلام لإبطال القول بأن أولي الأمر هم الأمراء والولاة كما يقول الطوي. والرازي يرد هذا الكلام لأنه يجوي وراء العصمة ويسعى لأن يجد من تتوفر فيه، فانتهى إلى أهل الحل والعقد لعدم اجتماعهم على الخطأ، ولكن قدرأيت ما يكتنف هذا القول من إشكالات... فراجع.

أما الطوي فيشترط وجوب طاعة أولي الأمر بأن لا يكون ما أمروا به فيه معصية لله تعالى، وعندها يرتفع وجوب الطاعة على الناس.

إن معرفة كون أمرهم معصية أو غير معصية يحتاج إلى دليل وبرهان وحجة، وهذا يتناقض مع قوله: " إنه لا طاعة لأحد فيما أمر ونهى – فيما لم يقم حجة وجوبه – إلا الأئمة "، فهو في هذا الكلام يؤكد أن طاعتهم في الأمر والنهي، سواء توفر الدليل على وجوبه أو لم يتوفر، واجبة قطعا.. فكيف يأتي مرة أخرى ويشترط طاعتهم فيما لم يكن لله معصية؟! فمعرفة أن ذلك معصية أو غير معصية – أي معرفة أن طاعتهم واجبة أو غير واجبة لأنها معصية – تحتاج إلى حجة تبين الوجوب في الأمر أو النهي... فأين كلامه هذا من كلامه الأول؟! على أن كلامه الأول هو الأصح، لأن طاعة أولي الأمر جاءت مساوقة لطاعة النبي صلى الله عليه وآله في العموم والإطلاق والوجوب والعصمة، فلا تقيد بشروط ولا يطالبون بالدليل فيما يأمرون به.

والحديث الذي ذكره يختص بولاة الجور الذين يغصبون الحكم بالقوة، ويتسلطون على الناس بالظلم،ولا يرتبط بأولي الأمر الذين جاء الأمر بطاعتهم في الآية القرآنية، فهم معصومون ووجوب طاعتهم عام مطلق غير مشروط. والرازي يؤيد ذلك بقوله: " ذلك لأن الله تعالى أمر بطاعة الرسول وطاعة أولي الأمر في لفظة واحدة، وهو قوله تعالى: (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) واللفظة الواحدة لا يجوز أن تكون مطلقة ومشروطة معا، فلما كانت هذه اللفظة مطلقة في حق الرسول وجب أن تكون مطلقة في حق أولي الأمر أيضا ".

إذا، فالتقييد الذي جاء في الحديث ينافي الآية، ومن ثم فالحديث لا يتكلم عن الأئمة العدول أولي العصمة، لعموم وجوب طاعتهم، كما وضح.

ثم إن تقييد طاعة أولي الأمر بكون ما أمروا به ليس فيه معصية لله، يفوض قوة الناس على تشخيص الخطأ من الصواب، بإقامة الدليل على ذلك من الكتاب والسنة..

وهذا لا يتوفر لكل إنسان، وأعلمية أولي الأمر وعصمتهم تنفي أمرهم بالمعصية.

فلو كانت طاعة أولي الأمر لا تجب إلا فيما وضح بالكتاب والسنة أنه حق وصواب لزم من ذلك أن يكون كل فرد ملما وعارفا بمفهوم ومعاني وتأويل وتفسير القرآن والسنة، وهذا ليس صحيحا. وعلى أقل التقادير سيؤدي ذلك إلى الاختلاف والنزاع في تحديد كون هذا الأمر خطأ أو صوابا. والاختلاف ممنوع قطعا، وسيؤدي إلى تعطيل التنفيذ، وقد يؤدي إلى فتح الثغرات لمعصية الإمام في كل ما يأمر به.

ولو فرض أن في استطاعة الجميع معرفة بعض الأدلة من ظاهر بعض الآيات لإثبات صحة وحقانية أو بطلان أمر الإمام.. فكيف تتم لهم معرفة الأدلة على صحة أو بطلان ما أمر به الإمام في المسائل التي لا تتضح إلا بالاستنباط والاجتهاد؟!

ونحن نعلم أن القوة على الاستنباط والاجتهاد لتحصيل الأحكام ليست لكل أحد، بل ليست للغالبية. ومن هنا يكون هذا الأمر مختصا بهؤلاء العلماء الذين هم أولو الأمر، وورثة الأنبياء، ولا أحد يعلوهم في العلم والمعرفة.

فلو كان هذا الأمر مختصا بهم، والغالبية العظمى ليس لها إدراك ذلك.. فكيف يقنعون منهم بأن ذلك صواب وليس معصية؟! وكيف يقيمون لهم الدليل ويحتجون عليهم به على صحة أوامرهم، وعامة الناس لا يدركون شيئا من ذلك؟!

فإما أن يحملوهم على الأمر والنهي بالقوة والعنف، ولا يبقى حينئذ معنى لاشتراط وجوب الطاعة بكونه في غير معصية لله. أو يتركوهم عن تنفيذ الطاعة وأداء الواجب في ذلك.. وبهذا يذهب الأمر بطاعتهم أدراج الرياح.

فنحن إذا، محتاجون إلى التسليم لبعض أوامر أولي الأمر فيما لا ندركه، لفقداننا قوة الاستنباط والاجتهاد. لكن التسليم في البعض وعدمه في البعض الآخر لا يتفق

وعموم الأمر بالطاعة وإطلاقه في الآية. كما أنه ليس من العقل في شئ، فلو سلم الناس لأولي الأمر فيما يصعب عليهم إدراكه وفهمه من القرآن والسنة.. فهذا التسليم ليس أولى من التسليم لهم فيما يسهل على الناس إدراكه وفهمه من ظاهر القرآن، لأن قدرة أولي الأمر في إدراك ما صعب على الناس إدراكه وما بعد عن أفهامهم يبث الطمأنينة والتسليم لهم فيما يأمرون به من أوامر يدركها الناس من ظاهر الآيات والسنة، إذ لا يقول أحد إن ما يدركه الناس من ظاهر القرآن يصعب إدراكه على أولي الأمر.

إذا، فالتسليم لأولي الأمر الظاهر دليله من الكتاب أو السنة أولى. ومن هنا فالتسليم لهم فيما صعب على أفهام الناس

والتسليم لهم فيما سهل على الناس إدراكه من الظاهر ينفي اشتراط إقامة الدليل على صحة أو بطلان ما أمر به أولو الأمر.. هذا من ناحية المقايسة بين أولي الأمر وعامة الناس من حيث العلم والأعلمية.

وأما إذا ثبتت للناس ولايتهم وإمامتهم بالنص الإلهي وثبتت بذلك عصمتهم، فإن التسليم لهم يكون أحجى وأبلغ وأكمل في هداية الناس وصيانة الأمر، وهذا ما أراده الوحي من الأمر بطاعتهم وإيجابها.

فقول الطوي بأن أولي الأمر هو الولاة والأمراء صحيح لا غبار عليه، ونضيف إليه قول الرازي بعصمتهم، فنخلص عندئذ إلى قول الشيعة بأنهم الأئمة المعصومون من أهل البيت عليهم السلام..

وأما قول الطوي باختيار وتولية المسلمين لهم، وقول الرازي بأنهم أهل الحل والعقد.. فقد وضح بطلان هذين القولين، وعدم استقامتهما شرعا وعقلا.

وأما القول بأن أولي الأمر هم أبو بكر وعمر.. فهذا قول لا يصح من وجوه:

أولا: إنهما يفتقدان العصمة ولا ينسبها أحد إليهما. وأولو الأمر قد ثبتت عصمتهم، ووجبت طاعتهم على الناس.

ثانيا: لو كانا هما المعنيين بأولي الأمر في الآية لوجبت طاعتهما، ولما خالفهما كبار الصحابة، ولما امتنع أكثرهم عن بيعة أبي بكر، ولما احتج بعضهم على استخلاف عمر، ولما خالف سعد أبا بكر وامتنع عن بيعة الصديق ومات وهو مخالف لهما ولم يقتد بهما في

شئ، ولما خاصمتهما الزهراء وامتنعت عن بيعة الصديق وكانت تدعو عليه في كل صلاة تصليها عليها السلام.

ولو كانا هما أولي الأمر لما جاز لعلي بن أبي طالب الامتناع عن بيعة أبي بكر، بل لما قال لهما ولأفرادهما: " بل أنتم أولى بالبيعة لي "، وقد مر عليك ذلك كله.

أولو الأمر هم أهل البيت عليهم السلام

أن أولوية أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله في تولي أمور المسلمين، والانفراد بلقب " أولي الأمر " بعد النبي صلى الله عليه وآله دون غيرهم من الناس.. لهي أولوية تأخذ شكلها الطبيعي من عبرات الوحي بشقيه، فالنبي صلى الله عليه وآله لم يكن يرى من هو أولى منهم بهذا المقام، بل لم يكن يراه لغيرهم أبدا، إذ أننا نلمس ذلك في المقام، الذي حفظه النبي الكريم لهم. وليس ذلك من حيث الاحساس الأبوي الخاضع لقوانين النفس البشرية، وإنما هو أمر تلقاه النبي صلى الله عليه وآله متنزلا من مقامات الوحي الإلهي، موضحا السنخية والشبه الذاتي بين أهل البيت النبوي و بين محمد صلى الله عليه وآله ذلك لأن الأبوة مهبط لوحي العاطفة التي كثيرا ما تتخطى الحق وتنطق عن الهوى ولهذا فقام أهل البيت لما كان مرتكزا على الأمر القرآني بوجوب طاعتهم من حيث إنهم أولو الأمر، ترى الشق القرآني يمثل أساسا منيعا لمقام العترة، وحينما ترى وصف السنة لعترة النبي عليه وعليهم الصلاة والسلام بأنهم الهداة الذين لا يضل من تمسك بهم تعلم طبيعة هذا المقام الصادرة من جانب الوحي الإلهي وعندئذ نعلم السنخية بين العترة ومحمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم. وبيان هذا المقام ليس له مسير

غير قنوات الوحي الذي ينتظم كل نفس النبي صلى الله عليه وآله وكل حياته بحركاتها وسكناتها، ولهذا كان الاستحقاق للخلق العظيم الذي يوئ النبي عليه وآله الصلاة والسلام من نزعات الأبوة البشرية في بيان مقام العترة. وعلى هذا الأساس فهو مقام لهم من صميم أنوار النبوة، بل مقام من مقاماتها، صاغه الوحي في عبارات لا تخفى على من له مسكة من الادراك وقدر من ملكة التدبر.

(قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة في القربى) [1] ، فالأجر لا بد أن يكون على قدر نوع العمل، ولذا فمودة أهل البيت لا بد أن تساوق من حيث القدر ما جاء به النبي الأكرم من نعمة الإسلام والرحمة التي ما أرسل إلا بها. ولو كان هناك أجر يضاهي ذلك غير مودة أهل البيت يمكن أن يكافأ به النبي صلى الله عليه وآله لكان هو الأجر.. وهذا أمر لو تدبرنا عظيم.

إن هذا الأجر أدناه تسليم زمام الأمر في قيادة المسلمين وإدارة شؤونهم بعد النبي الأكرم لأهل بيته الذين ساوت مودتهم – من حيث إنها الأجر – نعمة الدين الإسلامي من حيث إنه عليه بهذه المودة.

وهذا التساوي السنخية والشبه القوي بين النبي صلى الله عليه وآله وهذا الدين الذي هو خلق النبي المعصوم وطريقة حياته صلى الله عليه وآله من ناحية.. والشبه القوي بين العترة الطاهرة والنبي صلى الله عليه وآله من ناحية أخرى.

ووجه الشبه بين العترة والنبي الأكرم هو تلك المودة، من حيث إنها واجبة في حق العترة، ومن حيث إنها الأجر الذي استحقه النبي صلى الله عليه وآله مقابل ما جاء به للناس من هداية ورحمة.. فمودة العترة كأجر ترضي النبي صلى الله عليه وآله بلاريب، فهي في حقيقة الأمر مودة للنبي نفسه، فتدبر.

ولكن، هل تصح هذه المودة مع المخالفة للنبي في نهجه؟ وهل يمكن تصورها مع مشاقة النبي صلى الله عليه وآله؟! أبدا. فلا يستطيع أحد ادعاء مودة النبي صلى الله عليه وآله وهو مخالف له. فهذه المودة لا تستقيم إلا باتباع النبي صلى الله عليه وآله، ولما كانت مودة النبي صلى الله عليه وآله هي في عترته.. فما هو أنسب أسلوب للمودة يمكن أن يحفظ به النبي صلى الله عليه وآله في عترته؟ أليس هو الاتباع للعترة والاقتداء بهم.؟

أجل، إن مودة النبي صلى الله عليه وآله في أهل بيته عليهم السلام لا تغني إلا اتباع النبي الكريم باتباع أهل البيت من عترته، لأن هذا هو الذي يرضي النبي صلى الله عليه وآله ويسره لا غير.

ولو كان ودهم يعني المحبة دون الاتباع فهذا لا يختص بأهل البيت النبي وحدهم، وإنما هو أمر مطلوب بين عامة المؤمنين الذين هم في توادهم وتراحمهم كالجسد الواحد...

1 - الشورى: 23.

إذا، فلا يختص أهل البيت بذلك، ولكن إضافة إلى هذا المعنى الشامل لكل المؤمنين يتوفر معنى آخر يتميز به ود النبي صلى الله عليه وآله عما سواه من ود بين المسلمين، وهو الاقتداء والاتباع بلاريب، كما كان حب الله هو اتباع النبي صلى الله

عليه وآله، إذ ليس لحب الله معنى إذا قرن بمخالفة النبي صلى الله عليه وآله (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) [1] .. فحب الله يستلزم اتباع النبي صلى الله عليه وآله الذي هو سبب حب الله للتابعين، وهو رحمته.

إن الهدف الأساسي والدائم للقرآن هو تهيئة وسائل وسبل الهداية والنجاة للناس بحكم أنه رحمة جاءت للناس عبر النبي صلى الله عليه وآله الذي ما أرسل إلا رحمة بهذا القرآن. ولا يمكن أن يحدد الله الأجر للناس مقابل هذا الدين وتلك الرحمة، ويكون هذا الأجر متضمنا للشقاء! فهذا الأجر الذي هو مودة العترة أحد قنوات هذه الرحمة الإلهية. كما لا يمكن أن تتحقق هذه الرحمة مع المخالفة.. إذا، لكي تنتقل الرحمة أيضا عبر هذا الأجر – أي مودة أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله – لا بد أن تعني تلك المودة الاتباع والاقتداء. وبهذا يتحقق الهدف الأساسي للدين، وهو هداية الناس وإرشادهم لما هو خير لهم وأبقى، لأن المخالفة عمدا أو تساهلا تبعد المخالف عن قنوات الرحمة تلك.

ولهذا، لا يستقيم ودهم وحبهم مع مخالفتهم في أمر أو نهج، لأن في هذا إيذاءهم وإيلامهم بلا شك. ولا يلتئم وودادهم ووداد من صدر منه إيذاؤهم وإيلامهم ووداد من كانت منه شكواهم.

ولهذا كانت مودة أهل البيت أعظم أجر يتلقاه النبي صلى الله عليه وآله من أمته.. لماذا؟

لأن النبي الأكرم – الذي هو عزيز عليه ما عنت المؤمنون، حريص عليهم في هدايتهم، رؤوف بالمؤمنين رحيم – لا يسره شئ مثل أن يرى أمته في نجاة وسلامة وفي أمن من عذاب يوم عظيم. ولذا كان اتباع الناس لأهل بيته في دينهم أمرا يتحقق به رضاه وسروره لما سيجده الناس من نجاة وسلامة.

فالنبي صلى الله عليه وآله وأهل بيته الكرام هم حملة هذا الدين، وهم العارفون به، والرافعون عنه ضلالات المضلين وأخطاء الجاهلين، وأحقاد الحاقدين، ونفاق المنافقين. وليس هذا

---

1 - آل عمران: 31.

مختصا بزمان دون زمان، أو مكان دون مكان، وإنما هذه مهمة ومسؤولية كانت على عاتقهم منذ أن أنزل الله تعالى قوله (وأنذر عشيرتك الأقربين) [1] فأراد الله بذلك إعدادهم لتلك المسؤولية التي انحصر القيام بها فيهم، استمرارا لمنهاج النبي صلى الله عليه وآله.

ثم إن هذه المسؤولية نالها أهل البيت في مقابل الالتزام الذي تأسس يوم عرض النبي صلى الله عليه وآله هذا الدين على عشيرته الأقربين، طالبا منهم العون والمؤازرة في مسؤولية القيام بتبليغه، على أن تكون لمن يلتزم المؤازرة والمناصرة الخلافة والولاية على الناس من بعد النبي صلى الله عليه وآله. فالتزم الإمام علي عليه السلام بذلك مؤسسا بالتزامه هذا مسؤولية عترة النبي الكريم الذين نشأوا وتربوا عليها أحسن تربية وأفضل تنشئة في كنف النبي صلى الله عليه وآله، يرفع إليهم كل يوم علما، إعدادا لهم واختصاصا بهذا المقام، باعتباره ثوابا وأجرا لما التزم به علي عليه السلام، مؤسسا بذلك المقام والمسؤولية الطبيعية لذريته من أبناء الرسول صلى الله عليه وآله.

قال رسول الله صلى الله عليه وآله بعد أن جمع إليه أربعين نفرا من قريش من بني عبد المطلب: "...

يا بني عبد المطلب، إني والله ما أعلم شابا في العرب جاء قومه بأفضل مما جئتكم به، جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله أن أدعوكم إليه، فأيكم يوازرني على أمري هذا، على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي من بعدي؟

فقام علي عليه السلام: " أنا يا نبي الله، أكون وزيرك عليه.

فأخذ رسول الله وقال: إن هذا أخي ووصيي، وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا... " [2].

إذا، فهذه الأولوية في تولي أمر المسلمين بعد النبي الأكرم أمر ثابت للعترة،ولا يجوز لأحد أن ينافسهم فيه وينازعهم. والقبول بهذا الالتزام لنيل هذا المقام هو إشارة واضحة إلى الإيمان والتصديق بنبوة محمد صلى الله عليه وآله.. فنالت ذلك العترة بالإيمان المبكر الذي شع في قلب سيدها أمير المؤمنين علي بن أبي طالب. وهكذا ظل الأمر فيهم إيمانا خالصا لم تخالطه شوائب الشرك أو نزعات الشك التي أصابت البعض قبل إسلامهم وبعده.

---

1 - الشعراء: 214.

2 – تاريخ الطبري 2: 217 ، الكامل في التاريخ 2: 22 ، السيرة الحلبية 1: 381.

ثم إنه لما حانت لحظة من لحظات الدفاع عن هذا الدين أمام افتراءات نصارى نجران، لم يستنفر الله تعالى لهذه المهمة العظيمة غير النبي صلى الله عليه وآله وأهل بيته الأكرم.

فهؤلاء نصارى نجران يحاجون النبي الكريم من بعد ما جاءه من العلم في أمر عيسى عليه السلام، فيأمره الله تعالى بمباهلتهم، ولكن بعد أن يدعو أهل بيته إذ أنهم شركاء في الأمر، فقال له تعالى:

(فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين) [1].

إن هذا الأسلوب في الدفاع عن الدين والذب عنه ليس في مقدور أي فرد من الناس، ذلك لأنه ليس فيه سلاح سوى سلاح الإيمان واليقين الصادق بما نزل به الوحي، بل ليس إيمانا مسبوقا بالشرك أو يمكن أن يخالجه شك من بعد. وإن الدفاع عن هذا الدين بالسيف هو دفاع لا شك فيه، ولكن قد يكون المدافع لا يملك إلا سيفه وشجاعته وحميته، أو قد لا يملك إلا الرغبة في الغنائم ومكتسبات الحرب..

أما الوقوف أمام النصارى، ودعوتهم إلى التوجه إلى الله تعالى بالمباهلة – لتحديد الكاذب من الصادق في أمر الدين – فهو أمر يستوجب يقينا بهذا الدين وربه، لا يشوبه شئ. ولما كان الله تعالى لا يمكن أن يختار لهذا الأمر شخصا شاب إيمانه شك وريب أو نقص وضعف.. كان إيمان العترة في أوج كماله وتمامه، فانتدبهم الله تعالى للذب عن الدين بهذا السلاح الإيماني التصديقي. فدعا الحسن والحسين، لقوله " أبناءنا "، ودعا فاطمة لقوله " نساءنا "، ودعا عليا وجاء بنفسه لقوله " أنفسنا "، إذ قصد من قوله " أنفسنا " محمدا وعليا في آن واحد، وهو يوضح أنهما من نفس واحدة.

وبهذا يؤكد الوحي تقدم أهل البيت في القيام بمسؤولية هذا الدين ولازم ذلك عدم أهلية غيرهم لهذه المسؤولية في هذه المقام المتقدم بالذات، أي مقام أولي الأمر. فالعامل في السفينة ليست له مهمة الربان فيها، وليس هو أهل لقيادتها، وإن حذق في وظيفته.

وإنما هو أهل لما هو فيه من وظيفة ومسؤولية تدار من مقام الربانية.

---

1 - آل عمران: 61.

ونسبة لهذه الأولوية في مقام القدوة والاقتداء، في جميع مناحي الحياة بلا استثناء، قال النبي صلى الله عليه وآله محذرا: " إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فلا تقدموهم فتهلكوا، ولا تقصروا عنهم فتهلكوا، ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم ".

ويقول ابن حجر: " وفي قوله صلى الله عليه [وآله] وسلم: فلا تقدموها فتهلكوا، ولا تقصروا عنهما فتهلكوا، ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم.. دليل على أن من تأهل منهم للمراتب العلية والوظائف الدينية كان مقدما على غيره "[1].

على أن قوله صلى الله عليه وآله: "ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم " إشارة إلى أعلميتهم الأزلية، وبالتالي تقدمهم الأزلي على غيرهم.. فلا ينتظر أن يتحقق لهم هذا التقدم لا حقا ثم به يتقدمون على غيرهم فيما بعد.

وبعد هذا كله.. كيف يمكن أن يتقدم أبو بكر وعمر على باب مدينة علم الرسول؟! أو كيف يتأتى لمعاوية أن يفوق الإمام الحسن في علمه؟! أو يبذ ابنه يزيد السكير الإمام الحسين علما ومعرفة؟!

فكيف تقدم هؤلاء على العلماء من عترة النبي سيد الأنبياء، والنبي يناديهم في أخراهم: "واجعلوا أهل بيتي منكم مكان الرأس من الجسد، ومكان العين من الرأس، ولا يهتدي الرأس إلا بالعينين "[2]؟!

فواعجبي من القوم! فبعد هذا كله تقدموهم وجعلوهم في سوقة الرعية، لا يؤتم بهم في دين، ولا يقتدى بهم في عبادة!! وإنا لله وإنا إليه راجعون.

إن أهل البيت أولو الأمر بلا مراء ولا جدال. إنه أمر حكم به النقل والعقل، ويحكم به العقل لو فقد النقل. ولكن لو ترك النقل وفقد العقل حكم لغيرهم الجهل..

وعندها لات ساعة مندم!

على أن العصمة التي يتمتعون بها، بل يلزم أن تكون لهم، تلك العصمة تبين هذا الأمر جليا وتحصر ولاية الأمر فيهم. وكل من نازعهم الأمر عبر التاريخ إنما هو قد أخذ

---

1 - الصواعق المحرقة لابن حجر: ص 89 - الباب الحادي عشر - نقلا عن الطبراني.

2 – الشرف المؤبد للنبهاني ص 31 : وانظر: إسعاف الراغبين.

ما ليس بحق له، وناقل رص البناء إلى غير أساسه، عامدا في مخالفة النصوص، أو مخطئا في تأويلاتها.

وقبل أن نبين عصمة الطاهرين وأبناء سيد الأنبياء والمرسلين علينا أن نوضح، في اقتضاب، العصمة في ذاتها ما هي؟!

ما هي العصمة؟

إن العصمة – كما ذكرنا سابقا – هي الأساس الذي تدور عليه الحجية، والقاعدة التي بني عليها وجوب الطاعة على سبيل الجزم والقطع.

والتلازم بين العصمة ووجوب الطاعة القطعي يحتم اتصاف من وجبت طاعته على هذا النحو بهذه العصمة، التي يتحتم بها إبعاد أي احتمال لصدور الخطأ عن الذي وجبت طاعته قطعا.

فما هي هذه العصمة؟ وما هو السر في التلازم بينها وبين هذا الوجوب القطعي في الطاعة؟

لقد تهيب كثير من الناس وصف البشر بالعصمة، وأدى تهيبهم هذا إلى التردد حتى في عصمة النبي صلى الله عليه وآله، فنفاها بعضهم عنه، ونسبها إليه بعضهم، وقيد بعضهم نسبتها إليه في حال تبليغه الوحي.. وسبب كل ذلك يعود إلى الجهل أو الفهم السيئ لمعنى العصمة!

فالعصمة ليست أمرا اكتسابيا حتى يصبح في متناول كل فرد، وإنما هي هبة من الله تعالى وهبها لبعض من عباده، لأداء مسؤولية إيصال الوحي إلى الناس، والإسهام في إرشادهم إلى سبيل المؤمنين، وسواء تهيب الناس نسبتها إليهم، أو لم يتهيبوا ذلك، فالله أعلم بمن يهب العصمة.

إن العصمة في حقيقة الأمر هي وليدة الإيمان، الإيمان الذي يبلغ شأوا لا يبقى للشك إليه من سبيل. والإيمان في هذا المقام العالي لا يعني إلا الاقتراب المعنوي من حضرة الله تعالى، والولوج إلى ساحة النور الإلهي. فالله نور، والانغماس في هذا النور تتلاشى فيه ظلمات النفوس وتزول الحجب، ولا يبقى ما يعتم الرؤيا. وفي مقام

القربى هذا تمتلئ النفس باليقين، ليس امتلاء وعاء، وإنما استحالة إلى اليقين... بل عين اليقين.. فينكشف باليقين اليقين، ولا يرى من خلف اليقين، حيث لا شئ في عالم اليقين غير اليقين.

فأين النفس وأهواؤها؟ وأين الشيطان وهمزاته؟! فهذا مقام ليس لهما إليه من نفوذ.

إن شدة العلم اليقيني إنما هي في عالم اليقين كما وكيفا، فلا يغدو شئ غير معلوم، ولا تبقى حقيقة غير مشهودة. وعلم في هذه الشدة ليس للجهل فيه من نصيب أبدا.

والأخطاء معاليل الجهل، وحيث لا جهل فلا خطأ، وحيث اليقين فكل شئ هناك صواب وحق صرف.

ولهذا لا يمكن تصور هذه العصمة في هذا المقام مسبوقة بارتكاب المعاصي والأخطاء، أو معقوبة بها، لأن الإيمان الباعث لهذه العصمة هو إيمان مبكر جادت به العناية الإلهية، يلحق المعصوم قبل أن يأتي إلى هذا الوجود، إذ صنع على عين الله منذ

الأزل، وسبقت له من الله الحسنى من قبل، فلا مجال المسبوقية المعاصي ولا معقوبيتها، لأن اليقين ملازم لهذه العصمة، – بل ملازم للمعصوم – ملازمة ذاتية لا تسمح بنفوذ مسببات ارتكاب المعاصي والأخطاء.

وهكذا تشمل هذه العصمة حياة المعصوم كلها لا تتقيد فيها بحال دون حال،ولا سن دون سن.. فالمعصوم معصوم منذ الأزل حتى الأجل.

ولقدرأينا نبي الله عيسى عليه السلام قد جعل وأوتي الحكم صبيا، وخاطب الناس وهو في حضن أمه. وهكذا الأنبياء جميعا، وهكذا أولو الأمر، إذ أنهم شركؤهم في وجوب الطاعة الجزم، شركؤهم في العلم الذي يرثون به الأنبياء، فهم العلماء وهم ورثة الأنبياء.

فالرسول صلى الله عليه وآله لما كان يؤدي الرسالة، ويقوم بهداية الناس على أساس هداية الوحي، عبر العصمة التي تؤمن أداء الوحي على النحو الذي أنزل به.. علم أن العلم اليقيني الشامل الذي يتمتع به العلماء من خلفاء الرسول وأولي الأمر يسد مسد الوحي في هداية الإمام، وهو بدوره يهيئ العصمة المطلوبة لمواصلة أداء الدور الرسالي على النحو الذي

نزل به الوحي ومشى عليه النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، دون تغاير وتفاوت، فالوحي النازل على النبي صلى الله عليه وآله يتمثل في العلم اليقيني عند الإمام المعصوم، مع الاشتراك في العصمة اللازمة لتبليغ الرسالة، وإيجاب الطاعة بالقطع والجزم...

فمن هم أهل البيت؟ وهل هم معصومون؟

أهل بيت النبي معصومون

إن عصمة أهل بيت النبوة عليهم السلام لهي من المسائل التي يحكم بها كل عقل سليم، لأنه ما دام قد ثبت أن أولي الأمر يلزم أن يكونوا معصومين، وثبت عقلا أنه ليس هناك من البشر من يرقى إلى هذا المقام غير أهل البيت.. فقد ثبتت بالضرورة عصمتهم.

على أن النقل قد أشار إلى عصمتهم بوضوح وصراحة، فهم العلماء الذين يرثون بعلمهم هذا إرث الأنبياء من العمة بوضوح وصراحة، عليهم من سبيل.

وأما الأدلة التي تشير إلى هذه العصمة وتوضح اختصاصهم بمقام ولاية الأمر من بعد النبي صلى الله عليه وآله، فإليك منها ما يلي:

دلالة آية التطهير على العترة من خلال العصمة

يقول الله تعالى: (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا)[1].

إن الأمر الذي لا شك فيه أن هذه آية من آيات القرآن الكريم، ونحن نعلم أن القرآن منزه عن اللغط واللغو في الكلام، فإن ذلك نوع من العبث والباطل الذي لا يخالط القرآن بأي حال من الأحوال.

ولهذا فأي عبارة في القرآن الكريم وأي كلمة تضمنتها آياته لم توضع عبثا دون أن تحتوي على معنى له أثر أساسي في تشكيل معنى الآية التي فيها تلك الكلمة. ولهذا لا يمكن مثلا أن نتجاوز كلمة (إنما) المذكورة في الآية التي نحن بصددها،ولا يمكن

1 - الأحزاب: 33.

أن نتجاوز التطهير بعبارة (تطهيرا)... لأنه لو كانت تلك العبارات خالية من معنى أساسي فيه فائدة لكان إسقاطها من قبل الله تعالى واجبا، لأن الحق بعيد عن ذكر ما لا فائدة فيه في الكلام، فكان يمكن أن يكتفي مثلا في بدء الآية بقوله (يريد الله ليذهب عنكم الرجس...)، أي بدون ذكر (إنما) في البدء. أو كان يمكن أن يختم الآية بقوله:

(يطهركم)، بأن يقول (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم)، فكان يمكن أن تكون الآية بعد إسقاط العبارات كالآتي:

(يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم) ، فما الإشكال في هذا؟!

إذا المعنى كما يبدو في الظاهر محفوظ، وهو تطهير أهل البيت وإذهاب الرجس عنهم!

ولكن هذا نظر من لم يعرف للقرآن قدره واكتفى منه بالسطح والقشور.. فالمعنى أوسع من أن نلتمسه في ظاهر الألفاظ دون الغوص في أعماق معانيها، والتدبر في دقائقها ولطائفها.

من الخطأ أن نكتفي من عبارة (يريد الله) بمفهوم الإرادة، دون تحديد أي إرادة هي، ومدى تعلقها بالمراد. كما أنه من الخطأ أن نكتفي من عبارة (ليذهب) بمعنى الإبعاد، دون أن نتدبر في كيفيته، ودون أن نربطه بنوع الإرادة التي تم بها هذا الاذهاب.

وعموما فمن الخطأ الفاضح أن لا نستخلص من معنى الآية، بعد التدبر فيها، خصوصية تميز أهل البيت عن سائر الناس. وعندئذ تتكشف حقائق ما كنا لنراها لو قنعنا بشكل الحروف وصور الألفاظ من هذه الآية.

إن الرجس هو كل قذر، حسا ومعنى. والمعني منه هنا ما يتعلق بالنفس الإنسانية من قذارة الذنوب والمعاصي: سواء أكبرت فصارت شركا، أو صغرت فشملت ما دون ذلك. وإذهابها هو إبعادها وإزالتها وتطهير النفس منها تطهيرا لا يعقبه تقذر أو تلوث بها.

ولكن، كيف يتم إذهاب الذنوب والمعاصي وقاذورات النفس من الأخطاء والقبائح؟ وبأي أسلوب يتم ذلك؟

إن تطهير النفس البشرية لهو من الأهداف الأساسية لهذا الدين، بل هدف لكل الأديان السماوية. وهو يتم في الغالب عن طريق أداء التكاليف التي أوجبها الله على

الناس، لأن أداء التكاليف والالتزام بالأوامر والانصراف عن النواهي يوجب التطهير ومحو الذنوب.. وعلى هذا يكون الله

تعالى قد أراد إذهاب الرجس عن الناس، ففرض عليهم التكاليف ليتم لهم التطهير عن طريق الالتزام بالشرع والعمل به.

إن هذه الإرادة التي تستتبع تطهير النفس البشرية لا تتحقق إلا بأداء التكليف والشرع، فهي إرادة يمكن أن تتعلق بالفعل البشري الاختياري، ويمكن أن لا تتعلق به، لأن سبيلها هو القيام بأداء التكليف في الواقع، ومرادها عبر هذه الواسطة هو التطهير، ولهذا يمكن أن يتحقق ما أراده الله، ويمكن أن لا يتحقق، لأن الإنسان مختار في أداء التكاليف دون جبر من الله تعالى، فإذا أدى ما عليه من تكليف على النحو المطلوب طهر وذهبت ذنوبه فيتحقق ما أراده الله، وإذا لم يؤد ما عليه من تكاليف بقي في أوانه النفسية ولا يطهر فلا يتحقق المراد، فالمسألة موصولة بموقف الإنسان من أداء التكاليف.

ولا غضاضة في أن لا يقع ما يريده الله تعالى عن طريق الإرادة التشريعية، لأن مدار الإرادة هذه هو فعل المكلف الاختياري.

ثم إن هذه الإرادة التشريعية لا تختص بأحد دون أحد أو قوم دون قوم، ذلك لأن كل الناس مطالبون بأداء التكاليف، فيكون الله تعالى قد أراد لهم جميعا التطهير من الذنوب والرجس.

إذا، فهي إرادة شاملة لكل فرد من المسلمين، ولا يتحتم تحققها، لأن من الناس من يقوم بأداء التكاليف، ومنهم من لا يعبأ بذلك.

ولكن كيف تستقيم عمومية الإرادة التشريعية هذه وشمولها لكل فرد وعدم اختصاصها بأحد من المسلمين مع الحصر الوارد في الآية الكريمة، والواضح في لفظة (إنما) التي تفيد الحصر كما هو معلوم؟

وكيف تستقيم تلك العمومية مع اختصاص الإرادة بالتطهير بفئة معينة من الناس؟

وكيف يستقيم أن تكون الإرادة تشريعية شاملة لكل فرد، عبر أداء التكاليف ومن خلال القيام بالشرع، وقد اختص الخطاب بأهل البيت دون غيرهم من الناس، كما هو واضح في الآية؟! إن أهل البيت ليس وحدهم المطالبين بأداء التكاليف والالتزام

بالشرع، بل هو أمر شامل لهم ولغيرهم من الناس، والتطهير عن طريق القيام بأداء التكليف حق لكل فرد مكلف..

وهنا يجب أن نعلم أن الحصر الوارد في الآية واختصاص التطهير بأهل البيت ينفي أن تكون الإرادة هنا إرادة تشريعية تقتضي العموم، ولذا فهي إرادة من إرادات الله التكوينية التي تتعلق بما يصدر من الله تعالى من أفعال، ولا يتصور انفكاكها عن الفعل الصادر منه تعالى. فلا يريد الله تعالى بهذه الإرادة التكوينية شيئا إلا حدث.. فإرادته هي فعله، وفعله هو إرادته. وإرادة الشئ تكوينيا تعني إيجاده وخلقه وتحققه بلا انفصال.

ويصور الله تعالى هذا المعنى في قوله: (إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون [1].

فهذا هو الايجاد والخلق. وهذه الإرادة – كما وضح – تختلف عن تلك التشريعية، فالمكلف إذا صلى وصام مثلا يتم ما أراد له الله تعالى من تطهير، ولكن إذا لم يؤد ذلك لا يتحقق تطهيره.

إذا، فالإرادة التكوينية هي إرادة خاصة لا تنفك عن المراد بتاتا. ولعدم عمومية هذه الإرادة، فهي تستقيم مع الحصر

والتخصيص الوارد في الآية. ولعدم انفكاكها عن المراد فقد وقع إذا بها التطهير لأهل البيت عن الرجس والذنوب والمعاصي والقبائح. ومن وقع له ذلك التطهير بها يلزم أن يكون معصوما، وإلا فلا معنى للتخصيص ولعدم انفكاك الإرادة التكوينية عن المراد.

ولهذا.. فأهل البيت معصومون، وهذا هو المطلوب.

ثم إن هذا التطهير ما هو إلا ذلك العلم اليقيني اللدني الذي ليس بينه وبين نفوس العترة أي تناف أو ثنائية تجعلهم كوعاء له، بل هو علم مزاج النفس منهم تمازجا ذاتيا واتحدبها اتحادا معنويا، كما يتضح من عدم افتراقهم عن القرآن في حديث الثقلين.

فالعترة هم – كما عرفهم النبي صلى الله عليه وآله – ويكون القرآن حياتهم لا غير، وما في ذلك إلا العصمة.

ولما كان الله تعالى قد أنزل كل شئ بقدر معلوم يتطابق مع طاقة وسعة الشئ فإنه

---

1 - يس: 82.

سبحانه وتعالى لا يكلف نفسا إلا ما تسعه، ولا يفيض عليها إلا بقدر ما تطيقه. وليس الناس سواسية في ذلك.. ولهذا فالطاقة الروحية والسعة المعنوية لأهل بيت النبوة منذ الأزل هي التي جعلتهم في قوة وسعة أرحب تحصلوا بها على قدر من الإيمان لا يتوفر لأي فرد من سائر الناس، فهو إيمان أفيض عليهم طبقا لسعتهم وطاقتهم. ولازم الإيمان العالي هذا تقوى من سنخه وطبعه وقدره، ولازم هذه التقوى علم يوازيها: (واتقوا الله ويعلمكم الله) [1]، فكان هذا العلم هو العلم اليقيني الذي تتحقق العصمة به. وفي الواقع لم يتم الأمر لهم على هذا التسلسل الذي ذكرناه في بيان ذلك المقام، وإنما الأمر واحد كلمح بالبصر، ومنذ الأزل. وإنما الألفاظ هي التي تخلق الانفصال بين الإيمان والتقوى، وهذا هو العلم اللدني لأهل البيت.

وهم بهذا العلم – كما أوضحنا في بحث العصمة – عرفوا حقائق الأشياء وقبيح الذنوب معرفة ذاتية لا وصفية، فنفرت منها نفوسهم، إذ لا تشابه: فهي نفوس عظم فيها الله وامتلأت به نورا..

فهل يبقى مجال للتفكير في اجتناب ظلمات المعاصي فضلا عن ارتكابها؟!!

دلالة حديث الثقلين على عصمة العترة

إن حديث الثقلين من الأحاديث المتواترة المستفيضة، وهو من الآثار التي وقفت بشدة أمام أشد الناس تعصبا ضد أهل البيت.

إن ابن تيمية المعروف بإنكاره لكل فضيلة من فضائل أهل البيت، والثائر على كل منقبة من مناقبهم قد امتدت ثورته بلا حياء ضد فضيلة أهل البيت في حديث الثقلين!

فلقد سعى الرجل بكل ما أوتي من بغض لعترة النبي صلى الله عليه وآله إلى نفي الأمر باتباع العترة في هذا الحديث، لعله يخفف من وزن الثقل الثاني فيه بإنكاره إياه.

يقول ابن تيمية: " الحديث الذي في مسلم.. ليس فيه إلا الوصية باتباع الكتاب وهو [صلى الله عليه وآله] لم يأمر باتباع العترة [عليهم السلام]، ولكن قال: أذكركم الله في أهل بيتي "!

1 - البقرة: 282.

عجبا لك يا شيخ الإسلام! لقد رأينا أناسا اتبعوك في منهاجك وفتواك، فهل أمر يا ترى باتباعك ولم يؤمر باتباع العترة؟!!

إن البغض يعمي ويصم، فليرهف ابن تيمية سمعه ويفتح بصره، حتى يسمع ويرى افتضاحه.

وقبل أن ينكشف أمر الشيخ، علينا أن نقرأ حديث الثقلين في صحيح مسلم:

قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: " ألا أيها الناس، إنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم الثقلين: أولهما كتاب الله، فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به، وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي ".

إن هذا الحديث من الأحاديث القاصمة لكل من ناصب البيت النبوي العداء أو أظهر استهانة بأمرهم. كما إنه صرخة في مسامع من وضعوا أصابعهم في آذانهم أو استغشوا ثيابهم. كما أنه ذكرى طيبة لمن آمن بالله وأخذ بالثقلين وألقى السمع وهو بصير.

إن هذا الحديث مصيف ترتاح على كلماته لهفات من يكن لأهل العباءة والكساء الخيبري والموطد الموجل بالشعر الأسود محبة ووداد لا ينضبان، ألزمهم بالاتباع واتخاذ القدوة فيهم.

أما ابن تيمية فقد صد ولج، وتعاطى فعقر، وفصل الثقلين وأبى إلا الشقاق.

إن أول الحديث يفضح ابن تيمية ويهيل التراب على رأسه، لقد ذكر ابن تيمية أن النبي صلى الله عليه وآله لم يأمر باتباع العترة، وبالتالي فهو ينكر أنهم الثقل الثاني! لا بأس، فليقل ما يشاء، ولكن عليه أن يثبت ما يقول.

إن الرسول صلى الله عليه وآله قد قال في بدء الحديث: "وأنا تارك فيكم الثقلين "، فلو كان القرآن هو الثقل الأول، واستنكر ابن تيمية أن تكون العترة هي الثقل الثاني.. فعليه أن يدلنا على ثقل ثان حتى لا يكذب النبي صلى الله عليه وآله حيث قال صلى الله عليه وآله: "وأنا تارك فيكم الثقلين ". فإما أن يكونا ثقلين حقا، أو يكون النبي صلى الله عليه وآله قد قال ما ليس بحق، وهو الكذب!

وعلى هذا الأساس، فابن تيمية ينتظر من إنكاره الثقل الثاني أن يصدقه الناس ويتبعوه على ذلك ويكذبوا النبي الصادق ويخالفوه!!

ولو قبل ابن تيمية باتباع القرآن وحده، فعليه أن يقبل النقص في دينه، لأن القرآن ثقل واحد، والنبي صلى الله عليه وآله قد ترك فينا ثقلين، أولهما القرآن الكريم وأنكر ابن تيمية الثاني.

ولو كان لا بد لابن تيمية من ثقل ثان – وبالطبع لا بد له من ذلك – فمن ذا الذي يطمئن إليه ابن تيمية، في مقام الثقل الثاني، غير أبناء الرسول وأهل بيته؟

لقد ذهب ابن تيمية وما يعتقد، فعلى أتباعه أن يعلموا أن ابن تيمية لم يكن يرى باتباع العترة النبوية، على الرغم مما قاله فيهم رسول الله صلى الله عليه وآله!

عن زيد بن أرقم، قال: " قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: من أراد أن يحيا حياتي ويموت موتي، ويسكن جنة الخلد وعدني ربي، فليتول علي بن أبي طالب، فإنه لن يخرجكم من هدى ولن يدخلكم في ضلالة " [1].

وعلي عليه السلام هو رأس العترة وسيدها، وهو رأس الثقل الثاني بلا ريب، وتأتي من بعده ذريته من أبنائه العلماء.

يقول النبي المصطفى صلى الله عليه وآله: " يا أيها الناس، إن الفضل والشرف والمنزلة والولاية لرسول الله وذريته، فلا تذهبن بكم الأباطيل " [2].

وأرجو أن لا تكون قد ذهبت بابن تيمية الأباطيل، فتذهب باتباعه أيضا.

إن حقانية اتباع العترة المحمدية لهو من بديهيات العقول، فالرسول صلى الله عليه وآله لما علم أنه مجيب رسول به أخبر الناس بأنه ترك لهم الثقلين. ولا معنى لهذه الوصية، ولا معنى للثقلين لو لم يكن فيهما القوة والاقتداء. ولا معنى لتقديم القول في دنو الأجل لو لم يكن النبي صلى الله عليه وآله يريد توضيح مقام المتبع والمقتدى به من بعده.

ولكن ابن تيمية لم يفهم ذلك، وبدلا من الفهم السليم واتباع ما ينبغي له اتباعه.. سار على إرضاء الفطرة الأموية التي رضعها من صدر الدولة الأموية!

ولو ظن ابن تيمية أن قول النبي صلى الله عليه وآله " أذكركم الله في أهل بيتي " ليس فيه إشارة إلى اتباعهم فهو مخطئ، إذ أن تذكير النبي صلى الله عليه وآله الناس بالله في أهل بيته ليس الغاية منه منع

---

1 - المستدرك للحاكم 3: 128، وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

2 – الصواعق المحرقة لابن حجر ص 105 (وقد مر عليك).

الناس عن أذيتهم بهذا المعنى الساذج الذي اختلقه ابن تيمية ضمنيا، وأذية أهل البيت لا يجب أن نفهمها مقتصرة على ما يمسهم بالذات في نفوسهم، ولا تنحصر بما يضر بأبدانهم فحسب، بل إن ما يؤذي أهل البيت أكثر، وبالمعنى الأبلغ، هو عدم اتباع الناس لهم، باعتبارهم يعلمون – كما علموا من النبي صلى الله عليه وآله – إنهم سفينة نجاة الأمة إذا اتبعوهم، وبهم هدايتهم إذا اقتفوا آثارهم، وسيصيب الناس الضلال إذا ما خالفوهم.

فأهل البيت كالنبي صلى الله عليه وآله في حرصهم على نجاة الناس وهدايتهم، وكالنبي صلى الله عليه وآله في رأفتهم بالمؤمنين ورحمتهم بهم.. ولهذا، فهم يألمون إذا خالفهم الناس، ويتأذون إذا لم يتبعوهم، وهذه أكبر أذية لهم من الناس.

فاسمع كيف يتألم العترة علي عليه السلام من مخالفة القوم له، وهو يتعجب من ذلك أشد العجب: " فيا عجبي! وما لي لا

أعجب من خطأ هذه الفرق على اختلاف حججها في دينها؟! لا يقتصون أثر نبي،ولا يقتدون بعمل وصي " [1] .

ونحن نعلم أن مفارقة الناس ومخالفتهم لأهل البيت يؤلم العترة بلاريب. ولما فهم من قوله: " أذكركم الله في أهل بيتي " وجوب تجنب إيذائهم ونهي النبي صلى الله عليه وآله الناس من إيلامهم تحتم إذا اتباعهم، لأن المخالفة تؤذيهم بلا شك،وإيذؤهم ممنوع بالنصوص، فإنه لا يمكن أن تتوخ الأهواء بمخالفة الناس لأمير المؤمنين علي عليه السلام، بل يشتد غضبها،وغضبها غضب النبي صلى الله عليه وآله،وغضبه غضب الله بلاريب.. فلا حل لهذا إلا الاتباع الصادق لعترة النبي صلى الله عليه وآله.

ونسأل شيخ الوهابية وأتباعه: ماذا أراد النبي صلى الله عليه وآله أن يكتب للناس عندما قال لهم: " هلم – أو قربوا – أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده "؟!

لو كان النبي صلى الله عليه وآله آمرا باتباع القرآن وحده فلم أخرج الناس من حجرته غاضبا لما قالوا: عندنا القرآن، حسبنا كتاب الله.. وقال لهم قوموا؟! فماذا أراد أن يكتب لهم في ذلك الوقت؟

بالتأكيد لم يكن النبي الكريم يريد كتابة وتدوين السنة، فهو إن لم يكتبها لهم في

---

1 - شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد 1: 145 - الخطبة رقم 84.

خلال ثلاث وعشرين سنة من عمر الرسالة، ولم يتسع الوقت لذلك.. فكيف اتسع له الوقت لكتابتها وهو محتضر؟!

ولو كان يريد أن يكتب لهم باتباع الكتاب وحده، فقد سبقه ابن الخطاب بذلك لما قال: " حسبنا كتاب الله "، ولكن لم يقبل منه، بل غضب لذلك وأخرجهم، كما عرفت.

إن ما أراد النبي صلى الله عليه وآله كتابته للناس في لحظة احتضاره إذا هو الثقل الثاني، ليعمل به إلى جانب الثقل الأول من أجل أن تتحقق لهم النجاة من الضلال. ولما لم يكن ما أراده هو تدوين السنة فهو الوصية: العترة، بلا شك، إلى جانب القرآن.

فالعترة هي الثقل الثاني،واتباعها هو اتباع القرآن. وهذا هو بعينه ما فهمه عمر،واعترف به لابن عباس، كما سيأتي.

على أن ما ذكرناه تؤيده روايات الحديث الأخرى، وتشرح ما جاء في رواية مسلم:

عن زيد بن أرقم، قال: "رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله،وأهل بيتي. وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض " [1] .

كما روى أحمد بن حنبل أنه صلى الله عليه [وآله] وسلم قال: " إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض،وعترتي أهل بيتي. ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما " [2] .

وبهذه الروايات الواضحة تتضح حقيقة أهل البيت، وتظهر عصمتهم في أجلى مظاهرها، وتصرح بها عبارات الحديث في

بلاغة وفصاحة يعيها من تدبر وتفكر.

((وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض))

إن التدبر في العبارة أعلاه يزيل كل شكوك تثار حول مسألة عصمة أهل البيت، وبه يزول كل ما أثاره الناصبون من غبار حول أهل البيت وعصمتهم.

1 - مستدرك الحاكم 3: 148 - كتاب معرفة الصحابة، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

2 – مسند أحمد بن حنبل 3: 17، المستدرك للحاكم 3: 148 (حديث صحيح..).

إن من المعلوم الذي لا شك فيه أن كتاب الله تعالى معصوم لا يأتيه الباطل من أي ناحية،ولا يعتريه التغيير أو التبديل بتغير الزمان أو تبدل المكان، إذ هو صالح لكل مكان وأوان، ثم إنه الثقل الأول من الثقلين. وقد علمنا أن العترة النبوية هي الثقل الثاني،وأن العترة وكتاب الله هما كفتا ميزان الدين المتعادل، وقد أخبرنا صلى الله عليه وآله بأنهما لن يفترقا حتى يردا عليه الحوض.

إن الافتراق الذي نفاه النبي صلى الله عليه وآله بين الثقلين وضح عدم إمكانية حدوثه، لأن أداة النفي " لن " تؤكد عدم إمكانية الحدوث، وعبارته صلى الله عليه وآله: " حتى يردا علي الحوض " تبين عدم الافتراق بين الثقلين إلى يوم القيامة، فهما متلازمان معا أبدا ما بقي الزمان والمكان.

ولكن.. ما هو نوع المعية بين الثقلين؟!

وما هي كيفية الملازمة بينهما؟ علما أن الملازمة إما أن تكون مادية، وهو تلاقي الأشياء بعضها ببعض، كتلاقي جسمين متباينين جنبا إلى جنب. ويكون تلاقي الثقلين على هذا المعنى هو اصطحاب العترة لصحائف الكتاب، سواء بحملها بالأيدي أو بوضعها بالقرب منهم. وبعبارة أوضح هو عدم بقاء أحدهم إلا وفي صحبته مصحف.

ولكن هذا المعنى لا يستقيم ولا يتفق مع اختصاصهم برفقة القرآن، وذلك لوجوه:

أولا: إن عدم مفارقة الكتاب بهذا المعنى المادي لا يختص بأحد من الناس، بل حتى غير المسلمين يمكن لهم مرافقة القرآن بهذا المعنى واصطحابه أينما حلوا. ولهذا فليس في ذلك خصوصية أو أفضلية لأهل البيت، إذ يشاركهم في ذلك جميع الناس.

ثانيا: إن النفي يؤكد عدم الافتراق بين الثقلين إلى يوم ورود الحوض. وعدم مفارقة القرآن على هذا المعنى أمر محال، فالنوم والموت والمرض كل ذلك من مسببات الافتراق بين العترة والكتاب.

إذا، فليس هو المقصود من عبارة: " لن يفترقا حتى يردا على الحوض ". وما ذكرناه في ذلك بديهي للغاية.

ولا يبقى إذا إلا المعنى المعنوي للمعية والتلازم بين الثقلين، إذ بذلك تبقى المعية أبدا ويظل التلاقي بينهما حتى بلوغ الحوض،ولا يؤدي النوم أو المرض أو الموت حالتئذ

إلى أي نوع من الافتراق بين الثقلين.

وبهذا نفهم أن القرآن بمعانيه وأحكامه وأوامره ونواهيه وحكمه وأسراره وأغراره وكل علومه من لوازم أنفس العترة، إذ أنهم حملة القرآن ومخازن أسراره والمؤتمنون عليه.

وبهذا نستطيع بكل سهولة أن ندرك من هم أهل الذكر [1]، ومن هم الراسخون في العلم [2].. وهذا هو معنى عدم الافتراق بين الثقلين، وهذه هي المعية بين العترة والكتاب والقرآن بهذا المعنى يمثل صميم حياة وسيرة العترة من حيث الالتزام بالكتاب والعمل به.

وعدم الافتراق المقصود هو – في حده الأدنى – عدم مخالفتهم للقرآن في شئ ما دامت الحياة بل حتى ورود الحوض، بل هو تجسد كتاب الله تعالى فيهم بكل أبعاده وكل آفاقه. ومن هنا يتضح معنى وجوب التمسك بهم كوجوب التمسك بالقرآن.

إذا، فهذا الانسجام من حيث المعاني بين الكتاب والعترة هو انسجام لا ينفك واتحاد لا يتجزأ. والتفكيك بينهما محال إلا لفظا وتصورا، وإلا فالثقلان في واقع الأمر هما ثقل واحد، لأن العترة وحياتها القرآنية شئ واحد كوحدوية أي فرد في حياته التي يعيشها، فلا يقال هذا فلان وهذه حياته كل على حدة، فحياة فلان هي حياة، إذ هي طراز تفكيره وأخلاقه وسيرته وديدنه وتصرفاته التي يبنيها على ما جبل عليه أو تعلمه منذ صغره.

وعلى هذا، فلا بد أن يتحقق التشابه الكامل بين القرآن والعترة، ولا بد أن تتوفر صفاتهما بعضا لبعض ولا بد أن يشتركا في كل خصوصية وصفة.

ولما كان القرآن لا يأتيه الباطل بأي نحو كان وقد تكفل الله بحفظه وصيانته في كل آن كانت العترة كذلك: لا يداخلهم الباطل في حياتهم، إذ قد حفظوا من قبل الله تعالى.

ولا يتصور ذلك إلا بعصمتهم من الذنوب والآثام والأخطاء والقبائح.

ولو كان فيهم شئ من ذلك – وهم لا يفارقون القرآن – وجب أن يكون في القرآن شئ من تلك القبائح أيضا لعدم افتراقهم إلى يوم القيامة.. ولهذا قال علي سيد العترة عليه السلام:

---

1 - قال تعالى: " فاسئلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون "، النحل: 43.

2 – " وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم "، آل عمران: 7.

" أنا القرآن الناطق ". وقوله هذا فيه إشارة إلى وجوب اتباع الإمام كوجوب اتباع القرآن لا سيما الناطق منهما.

ولهذا نرى أن حديث الثقلين ينسجم تماما مع آية التطهير، الأمر الذي يؤكد نزولها فيهم، ويظهر بكل وضوح مدى خطأ المستصغرين لشأنهم، والجاهلين بأمرهم، والتاركين الاقتداء بهم، والمائلين عنهم إلى غيرهم.

والرسول يقول: "واجعلوا أهل بيتي منكم مكان الرأس من الجسد، ومكان العين من الرأس، ولا يهتدي الرأس إلا بالعينين " [1]، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

دلالة " حديث السفينة " على عصمة العترة

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: " مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح: من ركبها نجا " [2] .. عن حنش بن المعتمر، عن أبي ذر.

يقول ابن حجر: "وجاء من طرق كثيرة يقوي بعضها بعضا [قول النبي صلى الله عليه وآله]:

" ألا إن مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح: من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق " [3].

إن صراحة التعبير، ووضوح معاني الألفاظ في حديث السفينة.. إلى جانب أنه يقطع العذر على الناس في عدم الاقتداء بالعترة، وفي ترك اتباع أهل البيت النبوي، وإلى جانب أنه يقيم الحجة كاملة على من ركبته العصبية، وامتطته الأهواء النفسية والنزعات القبلية.. فهو يقسم الناس إلى فرقتين لا غير: فرقة ركبت على متن السفينة وسلكت سبيل المؤمنين، وفرقة أوت إلى الجبل ليعصمها من الطوفان فكانت من الغارقين، فصاروا لذلك حزب إبليس.

والعجب ممن يريد بيانا أصرح مما سمعنا في اتباع العترة والاقتداء بأبناء محمد نبي الله صلى الله عليه وآله! وأي تأويل يجوز به اتباع غيرهم من بني آدم؟! وهل عاقبة المتأولين بعد ذلك

---

1 - أخرجه جماعة من أصحاب السنن مرفوعا إلى أبي ذر، وأورده النبهاني في الشرف المؤبد ص 31.

2 – كتاب عيون الأخبار لابن قتيبة 1: 211.

3 – الصواعق المحرقة لابن حجر الهيثمي: الباب الحادي عشر – ص 234 ، مستدرك الحاكم 3: 151 عن كتاب معرفة الصحابة: النهاية لابن الأثير: باب الراي مع الخاء.

إلا أن يبتلعهم الطوفان؟!

إن هذا الحديث أيضا يتعاضد بشدة مع آية التطهير وحديث الثقلين. وهذه الثلاثة متضافرة يؤيد بعضها بعضا، وهي متفقة في الهدف ومتسقة في المعنى.

إن آية التطهير قد أوضحت زكاء العترة الطاهرة عن كل ما يشين البشر من قبح، فأبانت عصمتهم صريحة واضحة،

فجعلهم النبي صلى الله عليه وآله – مع كتاب الله تعالى – ثقلين متلازمين لا يختلفان ولا يفترقان. ولذلك صاروا – حتميا – مثل سفينة نوح، إذ وجه الشبه هو النجاة والسلامة.. على أن الأولى بها نجاة الناس من الغرق في الماء، والثانية بها النجاة من الغرق في الضلال، وشتان ما بين النجاتين!

إن من المسلمات التي أقرها هذا الحديث هي أن أهل البيت هم المعيار الذي يفرق به الحق عن الباطل، ويميز به الصالح من الطالح من الناس، ويتضح به الصواب من الخطأ.

وبالتأكيد يلزم أن يكون المعيار في منأى عن كل باطل وخطأ، لأن مخالطة الباطل له واشتماله على الخطأ يخرجه عن كونه معيارا لتشخيص الحق عن الباطل والصواب عن الخطأ، فالميزان الذي يستعمله التاجر في متجره للقياس والوزن لا يكون وزنه وقياسه صحيحا لو كان به عطب وخلل، وسيفقد بذلك معنى كونه " الميزان ". وهذا هو معنى قوله صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام: " لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق ".

فأهل البيت هم ميزان للحق والباطل: فما وافق ما هم عليه فهو حق، وما خالفه فهو باطل. وأي معنى بخلاف ذلك لا يترك لهم خصوصية دون الناس. ولا وصف يليق بهذه الخصوصية إلا العصمة.. كل ذلك لإحاطتهم بما في القرآن من علوم فرض على الناس العمل بها، بل لحياتهم القرآنية التي فيها روح النبوة وإخلاص العبودية لله عز وجل.

ولقد أوضح ابن حجر ذلك جيدا، فقال: " سمى رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم القرآن وعترته [الأهل والنسل والرهط والأدنون] ثقلين، لأن الثقل كل نفيس خطير مصون. وهذان كذلك، إذ كل منهما معدن العلوم اللدنية والأسرار والحكم العلية والأحكام الشرعية.. " [1].

1 - كتاب الصواعق المحرقة لابن حجر: الباب الحادي عشر - ص 149.

فأما من حيث إنهما معدن العلوم اللدنية فهذا يبين الاتحاد المعنوي للثقلين، فعلوم القرآن بأسرها هي نفسها علوم العترة ولا اختلاف، ولهذا لا يفترقان أبدا.

وأما من حيث إن الثقل مصون ومحفوظ، فهو واضح في القرآن: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) [1] وأما حفظ وصون العترة فهو واضح من حيث إنهم لا يفارقون القرآن، وبالتالي لهم خصوصية حفظه فتمثلت في عصمتهم ليتم الانطباق وعدم الافتراق والاختلاف بينهما.

وكل ذلك يبين بكل وضوح عصمتهم التي بها علو درجتهم على الناس.

ثم يقول ابن حجر: " ولذا حث صلى الله عليه [وآله] وسلم على الاقتداء والتمسك بهم والتعلم منهم، وقال: الحمد لله الذي جعل فينا الحكمة أهل البيت " [2].

ولازم هذا أن الحكمة ليست في غيرهم بالنحو الذي فيهم، ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

" من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد "، إذ هم أهل البيت الذين خصوا بالعلوم والحكمة، ولهذا لا يجوز اتباع من خالفهم

مهما كان عالما، حنفيا كان أو مالكيا، حنبليا كان أو شافعيا.

ثم يقول: " ثم الذين وقع الحث عليهم منهم إنما هم العارفون بكتاب الله وسنة رسوله، إذ هم الذين لا يفارقون الكتاب إلى الحوض، ويؤيده الخبر السابق: لا تعلموهم فهم أعلم منكم. وتميزوا بذلك عن بقية العلماء، لأن الله تعالى أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا " [3].

إن قوله: " وتميزوا بذلك عن بقية العلماء " فيه مقايسة لا تصح، فلا علم لهؤلاء العلماء إلا عن طريق العترة، فكل الناس متهافتون على موائد علمهم، فهم العلماء بالحقيقة وغيرهم علماء بالمجاز، ولا قياس بين الحقيقة والمجاز، فالحقيقة أصل والمجاز فرع.

---

1 - الحجر: 9.

2 – الصواعق المحرقة: الباب الحادي عشر – ص 149.

3 – نفس المصدر السابق.

ويقطع ابن حجر العذر على من اقتفى آثار غيرهم بقوله: " وفي أحاديث الحث على التمسك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متأهل منهم للتمسك به إلى يوم القيامة، كما أن الكتاب كذلك، ولهذا كانوا أمانا لأهل الأرض " [1].

نعم، إنهم أمان من الغرق في مفاوز الاختلاف والفتن ومحدثات الأمور، ولو كانوا ممن يصيبهم شئ من تلك الأشياء لما كانوا أمانا لأهل الأرض.

أجل يا ابن حجر، لا يخلو الزمان منهم أبدا.. سواء في زمان أبي حنيفة، أو في زمان مالك والشافعي وابن حنبل. بل لا يخلو الزمان منهم فيما نحن فيه من زمان.. فكيف ولى الناس عنهم ويمموا صوب مذاهب أربعة؟! وكان فيهم الصادقون والكاظمون من أبناء الرسول وأحفاد البتول؟!!

على أن وجود المذاهب المتنوعة، والفرق المتعددة، وشدة الاختلاف بينها يدل بعينه على عدم اقتفاء آثار العترة، ويدل على الاكتفاء باتباع غيرها من الناس، ذلك لأن النتيجة الحتمية لاتباع العترة المحمدية في مسائل الدين وغيرها من نواحي الحياة هي الاتفاق على كلمة سواء والاعتصام بالحق الذي لا يتعدد، وعندها تتصرم حبائل الاختلاف وتزول دواعي الشتات بين المسلمين.

ولما كان الاختلاف في أمر من الأمور ينبئ عن عدم الاعتصام بحبل الله، فهو – إذا – من عند غير الله بلاريب، لأن لازم قوله تعالى: (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) [2]

أن التفرق والتشتت هو دليل على عدم الاعتصام بحبل الله، وعلى مشاقة الرسول صلى الله عليه وآله ومخالفة أولي الأمر، وهم العترة كما وضح. بل لازم هذا القول هو الانحراف عن الثقلين.

وبهذا يمكن أن نفهم بكل ارتياح ووضوح ما هو حبل الله الذي أمر الناس بالاعتصام به.. فهل يختلف قوله تعالى:

(واعتصموا بحبل الله جميعا) مع قوله صلى الله عليه وآله: " إني تارك فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي "؟! فهم إذا حبل الله الذي تنقطع به أسباب الاختلاف، ولهذا يقول النبي صلى الله عليه وآله: " النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق، وأهل بيتي

1 - نفس الصدر السابق.

2 - آل عمران: 103.

أمان لأمتي من الاختلاف، فإذا خالفتها قبيلة من العرب اختلفوا، فصاروا حزب إبليس ".

وبهذا يتضح أن في اتباعهم النجاة، وفي خلافهم الغرق. وإنما هو البعد عن الدين والاختلاف فيه، وتنكب الطريق والانحراف عنهم إلى غيرهم، فمن خالفهم من الناس فلا ينضوي إلا في حزب إبليس.

ولهذا كانوا هم معيار النجاة والسلامة، لأنهم خواء سبيل المؤمنين، لعصمتهم وطهارتهم عن كل ما يتسبب في الضلالة والإضلال.

والرسول صلى الله عليه وآله يبين ذلك بقوله، عن زياد بن مطرف: " من أحب أن يحيا حياتي ويموت ميتتي ويدخل الجنة التي وعدني ربي وهي جنة الخلد، فليتول عليا وذريته من بعده، فإنهم لن يخرجوكم من باب هدى، ولن يدخلوكم باب ضلالة " [1].

وهكذا.. فإن رسول الله صلى الله عليه وآله لم يأمر إلا باتباع القرآن والعترة دون غيرهم من الناس كيف لا وهم مصدر الفضيلة، ونفاة الرذيلة، وهم أساس الدين ونور المهتدين، وهداة المؤمنين، وهم الصلة بين الناس وربهم، إذ لا طريق إليه إلا عبر واديهم والأخذ بأطرافهم وأسبابهم، وبهم رواء الصادي يوم الظمأ الأكبر، إذ أنهم سقاة حوض الكوثر.

يقول جدهم محمد صلى الله عليه وآله: " يا أيها الناس، إن الفضل والشرف والمنزلة والولاية لرسول الله وذريته، فلا تذهبن بكم الأباطيل " [2].

أجل، فكل ما خالف ما عليه أهل بيت: النبي صلى الله عليه وآله فهو باطل، وكل مذهب خالف ما هم عليه مجانب للحق ومفارق له.

يقول رسول الله صلى الله عليه وآله: " في كل خلف من أمتي من أهل بيتي، ينفون عن هذا الدين تحريف الضالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين. ألا وإن أئمتكم وفدكم إلى الله.. فانتظروا من توفدون " [3].

فهل يبقى بعد هذا عذر لمعتذر، أو مهرب لمتأول؟!! أبدا.. فقد قامت الحجة،

1 - كنز العمال للمتقي الهندي 6: 155 / 2578.

2 - الصواعق المحرقة لابن حجر: الباب الحادي عشر ص 105.

3 – الصواعق المحرقة لابن حجر: الباب الحادي عشر ص 90.

وصوح الحق عن محضه، وبانت معالمه.. و (كل نفس بما كسبت رهينة) [1].

خلاصة البحث

إن الله سبحانه وتعالى ما أرسل رسوله محمدا صلى الله عليه وآله إلا لتبليغ الناس أمر الله تعالى وبيانه لهم، للعمل به على الأساس الذي يريده الله تعالى منهم. وكل ما كان خلاف ذلك فهو باطل يخالف أمر الله.

ولهذا لزم تبليغ الوحي الإلهي كما أراده الله تعالى، من غير انحراف في منهج الوحي أو تبديل لشئ منه. وقد تكفل الله تبارك وتعالى بعصمة نبيه الكريم وإنزال وحيه عليه.

كل ذلك بنحو لا يتيح أي منفذ للخطأ والتغيير فيه حتى يصل إلى البشر عن طريق النبي الأكرم ما أنزل الله إليهم، لتنظيم شؤون حياتهم في كل مناحيها، ولتحقق الغاية المقصودة من الدين.

ولما كان محمد صلى الله عليه وآله ميتا لا محالة، ومنصرفا عن هذه الحياة الدنيا، ولا بد للرسالة أن تستمر في هداية الناس إلى التي هي أقوم، ولا يتحقق ذلك إلا على أساس الوحي كما أنزل وطبقا لمنهج النبي صلى الله عليه وآله المعصوم في التبليغ.. كان لا بد من شخص يقوم بأداء وظيفة النبي صلى الله عليه وآله في نقل مضامين الوحي وتبيان كلام الله تعالى كما أراده سبحانه إلى الناس، لهدايتهم به إلى نفس الغاية التي لا يتم بلوغها إلا عبر معصوم. وإلا فسينحرف المسير بالوقوع في الخطأ وأهواء النفوس وهمزات الشيطان، فلا يصل الناس إلى الغاية التي أرادها الله لهم على أساس الإرادة التشريعية.

إذا، فلا بد من عصمة خليفة النبي صلى الله عليه وآله، ولهذا فأولو الأمر معصومون. وقد أقر الرازي ذلك وأشار إليه، كما عرفت.

ولما كان ليس في مقدور الناس معرفة المعصوم من البشر، وكان لا بد من أخذ الوحي وأحكامه من المعصوم هذا.. كان لا بد أن يعينه الله لهم، إذ ليس في استطاعة الناس معرفته.

1 - المدثر: 38.

ولما لم يكن هناك أليق من أهل البيت، وثبت عن طريق النقل ما يشير إلى عصمتهم، كانوا هم ولاة الأمر وأئمة المسلمين المعصومين، وهم الخلفاء الذين أشار إليهم رسول الله صلى الله عليه وآله بقوله: " لا زال هذا الدين عزيزا منيعا إلى اثني عشر خليفة " [1]. وطبقا لهذا الحديث فهم خليفة بعد خليفة، ولا يخلو الزمان منهم، كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله: " في كل خلف من أمتي عدول.. " وقد مر عليك.

من هم أهل البيت؟

وبعد هذا التوضيح لعصمة أهل البيت عليهم السلام، تجب علينا الإجابة عن السؤال التالي:

من هم أهل البيت الذين خصتهم آية التطهير بإذهاب الرجس عنهم بإرادة الله التكوينية.. فطهرت نفوسهم عن الذنوب والآثام، بانكشاف سوء هذه القبائح من تحت أنوار العلم اليقيني، فبدت مجسمة لهم عين اليقين، فعافتها نفوسهم الطاهرة، فأصبحوا بذلك هداة الناس وأمانا للأمة، فوجبت طاعتهم، وصاروا ولاة الأمر من بعد النبي صلى الله عليه وآله؟!

أهم نساء النبي صلى الله عليه وآله خاصة دون أن يكون معهم رجل، أم هم نساؤه وعترته عليهم السلام، أم عترته الأدنون خاصة ممثلون في علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام؟

لقد علمنا أن التطهير الذي حدث لأهل البيت بالإرادة التكوينية قد استوجب عصمتهم بتزكيتهم عن الرجس من الذنوب والمعاصي والأخطاء.

فهل كانت نساء النبي صلى الله عليه وآله على هذه العصمة وهذا التطهير من الأخطاء؟ الواقع أن الإثم أو الخطأ من واحدة منهن ينتقي على أثره القول بأنهن أهل البيت المطهرون عن الإثم والأخطاء، المعصومون عن المعاصي.

إن القرآن الكريم يؤكد وقوع أم المؤمنين عائشة وحفصة بنت عمر في إثم هددهما الله عز وجل على أثره وأمر هن بالتوبة عنه، فقال لهما: (وإن تظاهرا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير. عسى ربه إن طلقكن أن يبدله

---

1 - صحيح مسلم 8: 5 - كتاب الإمارة.

أزواجا خيرا منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات وأبكارا) [1]، وهذا التهديد لتظاهرهما على النبي الأكرم.

وقوله تعالى لهما: (إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما) [2].

فالله تعالى يأمرهما بالتوبة، ولا توبة إلا من ذنب، وذلك لإتيانهما ما لا يرضاه الله تعالى، وما يعد ميلا عن الحق.

قال ابن عباس لعمر بن الخطاب: "... يا أمير المؤمنين، من اللتان تظاهرتا على النبي؟

فقال: تلك حفصة وعائشة " [3].

وقالت عائشة: " خاصمت النبي [صلى الله عليه وآله] فقلت: يا رسول الله، أقصد (أي أعدل)، فلطم أبو بكر خدي وقال: تقولين لرسول الله أقصد؟! وجعل الدم يسيل من أنفي " [4].

وقالت للنبي صلى الله عليه وآله: " أنت الذي تزعم أنك نبي؟!! " [5].

إذا، فصدور هذه الأخطاء من عائشة وحفصة يخرج نساء النبي صلى الله عليه وآله عن مفهوم أهل البيت، اللهم إلا أن يطلق عليهن هذا التعبير على سبيل المجاز، وهو خارج أيضا، لأن الله تعالى ما أراد بأهل البيت في الآية إلا المعنى الحقيقي لهم.

على أن الأحاديث وردت تؤكد أن أهل البيت هم عترة النبي صلى الله عليه وآله دون نسائه.

يقول الثعالبي: "والرجس اسم يقع على الإثم والعذاب وعلى النجاسات والنقائص، فأذهب الله جميع ذلك عن أهل البيت.

قالت أم سلمة: نزلت هذه الآية في بيتي، فدعا رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم عليا وفاطمة وحسنا وحسينا، فدخل معهم تحت كساء خيبري، وقال: هؤلاء أهل بيتي، وقرأ الآية، وقال: اللهم أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا.

قالت أم سلمة: فقلت: وأنا يا رسول الله؟

فقال: أنت من أزواج النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم، وأنت على خير "

---

1 - التحريم: 4 - 5.

2 – التحريم: 4.

3 – البخاري ومسلم، عند تفسير الآية.. أنظر التفاسير.

4 – إحياء القلوب للإمام الغزالي: آداب النكاح، وكتاب مكاشفة القلوب: الباب 94.

5 – نفس المصدر السابق.

يقول الثعالبي: "والجمهور على هذا "[1].

وقول النبي صلى الله عليه وآله لزوجته أن سلمة عندما طلبت الدخول في الكساء والانضمام إلى العترة: " أنت من أزواج النبي " يؤكد خروج نساء النبي صلى الله عليه وآله عن مفهوم أهل البيت.

ثم إن مسلما قد روى بإسناده إلى عائشة زوجة النبي صلى الله عليه وآله: أن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم " خرج ذات غداة وعليه مرط مرجل من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فأدخله معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء علي فأدخله، ثم قال: (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) "[2].

وروى أيضا في حديث طويل: " لما نزلت آية المباهلة دعا رسول الله (ص) عليا وفاطمة وحسنا وحسينا، وقال: اللهم هؤلاء أهل بيتي "[3].

ويقول الكنجي الشافعي: "وهذا دليل على أن أهل البيت هم الذين ناداهم بقوله:

" أهل البيت "، وأدخلهم رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم في المرط "[4].

وعلى هذا، فأهل البيت هم علي والزهراء والحسن والحسين عليهم السلام، إذ هم الذين أدخلهم رسول الله صلى الله عليه وآله في المرط المرجل، كما عرفت.

وروى الطوسي عند تفسيره الآية، عن قتادة: (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا)، فهم أهل بيت طهرهم الله تطهيرا من السوء، وخصهم برحمة منه.

ويقول: عني بأهل البيت رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم وعلي وفاطمة والحسن والحسين رضوان الله عليهم. ذكر

من قال ذلك:

" عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: نزلت هذه الآية في خمسة: في، وفي علي (رضي الله عنه)، وحسن (رضي الله عنه) وحسين (رضي الله عنه)، وفاطمة (رضي الله عنها)، (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت

---

1 - تفسير الثعالبي: سورة الأحزاب / ج 3.

2 – صحيح مسلم 3 / 1883.

3 – صحيح مسلم 4 / 1871.

4 – كفاية الطالب لمحمد بن يوسف الكنجي 22: 5 – 7 سورة الأحزاب.

ويطهركم تطهيرا).

قالت عائشة.. وذكر حديث المرط المرجل من الشعر الأسود، مرويا عنها، وقد مر عليك ذكره.

وعن أنس: إن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم كان يمر ببيت فاطمة ستة أشهر كلما خرج إلى الصلاة، فيقول: " الصلاة أهل البيت.. (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) ".

وعن أم سلمة، قالت: كان النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم عندي، وعلي وفاطمة والحسن والحسين، فجعلت لهم حريرة، فأكلوا وناموا، وغطى عليهم عباءة أو قطيفة، ثم قال: اللهم هؤلاء أهل بيتي، أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا ".

[عن] أبي الحمراء، قال رابطت المدينة سبعة أشهر على عهد النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم، قال: رأيت النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم إذا طلع الفجر جاء إلى باب علي وفاطمة فقال: الصلاة، الصلاة (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا).

وروى يونس بن إسحاق مثله.

عن أبي عمار، قال: إني لجالس عند واثلة بن الأسقع إذ ذكروا عليا رضي الله عنه فشتموه.. فلما قاموا قال: إجلس حتى أخبرك عن هذا الذي شتموه: إني عند رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم إذ جاءه علي وفاطمة وحسن وحسين، فألقى عليهم كساء له ثم قال: اللهم هؤلاء أهل بيتي، أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا.

قلت: يا رسول الله، وأنا؟

قال: وأنت. فوالله إنها لأوثق عملي عندي.

ثم ذكر حديث أم سلمة الذي فيه تجليلهم عليهم السلام بالكساء الخيبري، وقوله صلى الله عليه وآله: هؤلاء أهل بيتي.

[عن] أم سلمة، قالت: جاءت فاطمة إلى رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم ببرمة لها قد صنعت فيها عصيدة، تحملها على طبق، فوضعته بين يديه فقال: " أين ابن

عمك وابناك؟

فقالت: في البيت.

فقال: ادعيهم.

فجائت إلى علي، فقالت: أجب النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم أنت وابناك.

قالت أم سلمة: فلما رآهم مقبلين، مد يده إلى كساء كان على المنامة، فمده وبسطه وأجلسهم عليه، ثم أخذ بأطراف الكساء الأربعة فضمه فوق رؤوسهم، وأومأ بيده اليمنى إلى ربه فقال: هؤلاء أهل البيت، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا ".

قال عامر بن سعد: قال سعد: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم حين نزل عليه الوحي، فأخذ عليا وابنيه وفاطمة، وأدخلهم تحت ثوبه، ثم قال: "رب، هؤلاء أهلي وأهل بيتي ".

إن الروايات في كون علي وفاطمة والحسن والحسين هم أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وعترته الطاهرة الذين أنزل الله تعالى فيهم قوله: (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) يضيق بنا المقام عن إحصائها، وهي مما لا ينكرها إلا مخالف للطبع والفطرة، ناقض للدين وأصوله، مكابر في قوله وكلامه. والحق ما قاله الثعالبي في ذلك.. " والجمهور على هذا "، وقد مر ذكره عليك.

وأما ما روي من أهل البيت هم نساء النبي صلى الله عليه وآله خاصة ليس معهم رجل، ففيه:

أولا: إنه غير مسند.

ثانيا: إنه مقدوح المتن لمخالفته فصاحة القرآن وقواعد اللغة العربية، لأنه لو كان أهل البيت المذكورون في الآية هم نساء النبي صلى الله عليه وآله خاصة ليس معهن رجل – كما روي – لكان من الواجب أن لا يأتي الخطاب في الآية مذكرا على التغليب. ولما كن نساء ليس معهن رجل كان يجب أن يقال: إنما يريد الله ليذهب عنكن الرجس أهل البيت ويطهركن تطهيرا، وعندئذ فلا كلام فيما ذهب المخالفون. ولكن الحال ليس كذلك، فالخطاب في الآية للمذكر على التغليب. على أن الأحاديث التي مرت عليك تقطع قول كل خطيب في هذا الأمر.

وبهذا يتضح أن أهل البيت هم أهل العباءة الخمسة، وأن التطهير الذي تم لعترة النبي صلى الله عليه وآله وأهل بيته من أصحاب الكساء الخيوي والموط المرجل بالشعر الأسود، هو تطهير يختص بهم دون غيرهم من الناس. وهو بالإضافة إلى ذلك – قد تم على أساس الإرادة التكوينية التي لا تنفك عن مرادها – فيكون بذلك قد حدث التطهير لهم وحصلت التزكية من الرجس والآثام والذنوب والمعاصي وكل قبيح.

وهذه هي العصمة، ذلك لأن التطهير الذي تم لهم هو تطهير معنوي بلاريب. فلو كان تطهيرا عن طريق الإرادة التشريعية، فهو مما لا يختص بأحد من الناس. ولما كان قد اختص بأهل البيت النبوي فهو تطهير من نوع خاص لهم لا يفسر

إلا بمعنى العصمة، لعدم صدور الذنب والمعصية عنهم، إذا أنها قذارات وخبائث النفس.

وبعد كل تلك الأحاديث الواردة في بيان أهل البيت النبوي لا يستطيع أحد أن يخرج واحدا من أهل العباءة باعتباره غير معدود في أهل البيت، كما لا يستطيع أن يضيف إليهم شخصا خارجا عنهم، سواء كان هذا الشخص من نسائه صلى الله عليه وآله أو الشيخين أو سائر الصحابة.. لأن قول النبي صلى الله عليه وآله بعد إجلاس الحسن والحسين وعلي وفاطمة على الكساء ولفه حولهم: " هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا " نفهم منه أنه لو كان هناك أحد من أهل البيت بالمعني الحقيقي لدعاه النبي صلى الله عليه وآله وأجلسه إلى جانبهم واشتمله معهم بالكساء.

ألا ترى أنه في بعض الروايات، لما جاءت فاطمة انتظر النبي صلى الله عليه وآله حتى جاء الحسن، ثم انتظر حتى جاء الحسين، وهكذا حتى جاء علي عليه السلام، ثم خاطب النبي صلى الله عليه وآله بعد ذلك ربه قائلا: " هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا "، فنزلت الآية حين اجتمعوا جميعا على البساط.

ألا يدل ذلك على أنه ليس هناك أحد غيرهم يشمله وصف أهل البيت النبوي؟!

إن إعلان النبي صلى الله عليه وآله أن هؤلاء هم أهل البيت هو إعلان لأمر الوحي وتبليغ لأمر الله، فلو أعلن النبي صلى الله عليه وآله وبلغ هذا الأمر قبل أن يكتمل تعدادهم وحضورهم أفلا يكون هذا التبليغ للوحي ناقصا مبتورا؟! بلى، لأن الناس يفهمون الوحي طبقا لتبليغه.

إذا، لا يمكن أن ندعي أن أهل البيت ليس هم أهل الكساء وحدهم، ثم نضيف إليهم شخصا آخر لم يكن موجودا إلى جانبهم في ذلك الوقت، وقت قول النبي صلى الله عليه وآله: اللهم هؤلاء أهل بيتي، ووقت نزول الآية. هذا إلى جانب عدم سماح النبي صلى الله عليه وآله لأم سلمة بالدخول معهم في الكساء.. قالت: " فقلت: يا رسول الله، وأنا؟ قالت: فوالله ما نعم، وقال: إنك إلى خير ".

إذا، لم يكن تعداد أهل البيت ناقصا حتى يضاف إليهم من هو منهم ولم يكن موجودا، بل اكتمل العدد وانحصر الأمر في أهل الكساء وحدهم.

وإذا خرجت أم سلمة دون أن تنال هذا الوصف فخروجها يعني خروج كل نساء النبي صلى الله عليه وآله. على أن عائشة لما روت هذا الحديث ذكرت إدخال النبي صلى الله عليه وآله لأهل بيته دون أن تدعي دخولها معهم، فلو كان قد دخلت معهم في الكساء لما تركت ذكر ذلك، بل لتباهت به، لأنه شرف ومفخرة يتمناها كل شخص.

غير أن مسلما روى ما يوضح عدم شمول معنى أهل البيت لنساء النبي صلى الله عليه وآله.. فبعد أن روى حديث الثقلين، ذكر أن يزيد بن حبان ومن معه سألوا زيدا عن قول النبي صلى الله عليه وآله:

" أذكركم الله في أهل بيتي "، قال يزيد بن حبان: فقلنا: من أهل بيته نساؤه؟

قال: " لا وأيم الله، إن المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر، ثم يطلقها فترجع إلى أبيها وقومها. أهل بيته أصله

وعصبته الذين حرموا الصدقة بعده " .

وبهذا ينحسم الأمر والجدل في هذه المسألة، ويتضح خروج نساء النبي صلى الله عليه وآله عن معنى أهل البيت النبوي.

ثم إن عائشة وحفصة على هذا الأساس لا يشملهما معنى أهل البيت بلاريب، فخروجهما عن هذا المعنى إشارة ودليل على خروج أبويهما أبي بكر وعمر لا محالة.

ومما يؤكد ذلك عدم إنكارهما على علي عليه السلام عندما قال مخاطبا إياهما والمهاجرين: " فوالله يا معشر المهاجرين، لنحن أحق الناس به – يعني النبي صلى الله عليه وآله – لأنا أهل البيت ". وهذا يعني بلا شك إخراج الشيخين وكل المهاجرين من دائرة الانتساب إلى أهل

---

1 - صحيح مسلم 15: 179 - 180 / كتاب فضائل الصحابة - بل فضائل علي بن أبي طالب.

البيت الذين جللهم النبي صلى الله عليه وآله بالكساء الذين الخيوي والمرط الأسود، وطهرهم الله تعالى وأذهب عنهم الرجس.

على أن العصمة التي أثبتناها لأهل البيت في قوله تعالى: (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) والتلازم بين أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله والقرآن بالمعني الذي أوضحه حديث الثقلين، لا يدع مجالا لإعطاء هذا الوصف النبوي لأحد غير أهل الكساء، لأن هذا الوصف ملازم لوصف العصمة، كما وضح.

ولهذا كان الاتصاف بالعلم والتقوى، ولهذا كان الشرف، ولهذا كان التمسك بهم والأخذ منهم، ولهذا كانت النجاة من الضلالة بهم.

يقول التفتازاني – بعد ذكره حديث الثقلين –: (نعم لاتصافهم بالعلم والتقوى، وشرف النسب، ألا يرى أنه صلى الله عليه [وآله] وسلم قرنهم بكتاب الله، وكون التمسك بهم منقذا من الضلالة؟! ولا معنى للتمسك بالكتاب إلا الأخذ بما فيه من العلم والهداية، فكذا من العترة " [1] . أي لا معنى للتمسك بالعترة إلا بالأخذ منهم والسير على نهجهم دون اللجوء إلى غيرهم.

على أن قول النبي صلى الله عليه وآله عندما نزلت (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا): " نزلت هذه الآية في خمسة: في وفي علي (رضي الله عنه) وحسن (رضي الله عنه) وحسين (رضي الله عنه) وفاطمة (رضي الله عنها) [2] يحسم الجدل.

فذكره صلى الله عليه وآله عدد الذين نزلت فيهم الآية فيهم الآية، وإيراد أسمائهم جميعا لهو أقوى دليل على أن نزول الآية في معنى أهل البيت قد انحصر بهم وكفى.

---

1 - كتاب شرح المقاصد للتفتازاني 5: 302 - 303.

2 – هذا من الأحاديث التي أوردها الطوي في تفسيره عند تفسير الآية 22: 5.

الفصل الخامس: الخليفة بعد النبي صلى الله عليه وآله علي عليه السلام

- خلافة علي عليه السلام في آية الولاية.
- علي عليه السلام ولي كل مؤمن بعد النبي صلى الله عليه وآله.
- خلافة علي عليه السلام في حديث الدار والإنذار.
- خلافة علي عليه السلام في حديث الثقلين.
- عمر بن الخطاب يقول الحق!!

خلافة علي عليه السلام في آية الولاية

إن نزول آية الولاية في علي عليه السلام من الحقائق التي لا يكون إنكارها إلا مكاوة. و بدلالة هذه الآية على خلافته عليه السلام تتكشف حقيقة الأمر، وتثبت خلافة الإمام بما لا يدع مجالا للشك أو الظن.

وقدح القادحين في دلالة الآية على خلافة الإمام إنما هو مشي ضد تيار الحقيقة، وتصلب في قبالة أوامر الله تعالى، وهذا مما لا يستمع إليه ولا يهتم به.

يقول تعالى: (إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون * ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون) [1].

إن الولاية التي أسندها الله تعالى إلى نفسه ورسوله والذين آمنوا إنما هي ولاية عامة في دلالتها على ما تحمله الكلمة من المعاني التي يمكن أن تتناسب مع المقام الإلهي، لأن بعض معاني " الولي " لا يصح أن يسند إلى الله تعالى ورسوله، ولهذا يجب صرفها عن هذه المعاني.

فمن معاني الولي: الصديق، والتابع، والجار، والصهر، والنصير، والمتصرف في الأمر... ومعاني أخر لا تستقيم والمقام الإلهي.

فأما دلالتها على معنى الصديق، والتابع، والجار، والصهر فلا يصح أن تنسب إلى الله تعالى، فالله تعالى ليس صديق أو تابع أو جار (بالمعنى الحقيقي) وهو سبحانه ليس صهر أحد من الناس، فلا يبقى إلا معنى المتصرف والنصير والمحب.

1 - المائدة: 55 و 56.

فولاية الله تعالى، لكونها عامة فيما يليق به من معاني، يجب أن تفهم بهذا العموم، فالله تعالى طبقا لذلك يليق به أن يكون المتصوف، والنصير، والمحب، دون سائر المعاني.

ولما كان معنى الولاية في الآية مشتركا بين من نسب إليهم، فيلزم أن توضع جميع المعاني المشتركة في الاعتبار عند نسبتها إلى من دلت عليهم دون أي استثناء. ولهذا يجب اختيار المعاني التي يمكن نسبتها إلى الجميع دون اختلاف أو تفاوت، فمثلا لا يمكن أن نفسر الولاية بمعنى (الصهر)، لأن نسبة ذلك المعنى إلى الله تعالى لا تجوز، فتختلف نسبتها إلى الجميع بهذا المعنى، لجواز نسبتها إلى النبي صلى الله عليه وآله وإلى الذين آمنوا.

وعلى هذا الأساس يكون المعنى المناسب لقوله تعالى: (إنما وليكم) هو أن المتصوف في أموركم، والناصر لكم، والمحب هو الله ورسوله والذين آمنوا.

إن النصوة والمحبة من الله لرسوله والمؤمنين أمر واضح، والنصوة والمحبة من الرسول للمؤمنين أمر لا يخفى. ونصوة ومحبة المؤمنين بعضهم لبعض أمر أوضحه القرآن وبينته السنة في كثير من المواطن: (المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض) [1] ، " أنصر أخاك ظالما أو مظلوما ". فهذه معان يشترك فيها المؤمنون كافة، ولا تنحصر في أفراد بعينهم ولا تختص بقوم دون قوم. ولكنا رأينا انحصار الآية واختصاصها بعبارة (إنما) المذكورة في ابتداء الآية.. ونحن علمنا أن النصوة والمحبة أمر عام وواجب بين المؤمنين بعضهم لبعض دون انحصار واختصاص.

إذا، نسبة إلى انحصار الآية لقوله (إنما) – وهي للحصر كما هو معروف ومضبوط في اللغة – يخرج معنى النصير والمحب من معنى الولي، لعمومهما بين المؤمنين، ويبقى معنى " المتصرف " وحده.

وهذا المعنى يليق بالله تعالى، فهو المتصرف في شؤون الناس. وهو يليق بالنبي صلى الله عليه وآله، فهو أولى بالمؤمنين من أنفسهم في إدارة أمورهم. كما إنه يليق بالذين آمنوا.

ومعنى الذين آمنوا هنا ليس شاملا لكل المؤمنين، لانحصارية معنى المتصرف فيمن لهم

1 - التوبة: 71.

حق التصرف في إدارة شؤون الناس، وهو الإمام والراعي.

ثم إن الخطاب في قوله عليهم السلام (إنما وليكم) يمنع شمول حق التصرف للجميع، فالولي المتصرف هذا بسبب الخطاب يلزم أن يكون خارجا عن المخاطبين، لأنه لا يجوز أن يكون الفرد الواحد وليا ومولى أو مخاطبا به ومخاطبا في وقت واحد. ولا يجوز أن يكون الفرد الواحد وليا ومولى أو مخاطبا به ومخاطبا في وقت واحد، إذ أن هذا يستوجب الاتحاد بين المخاطب به والمخاطب، أو بين الولي والموالي، وهذا محال.

فلو قال المعلم للتلاميذ: إنما رئيسكم الذين طالعوا دروسهم، فلا يمكن أن يكون كل المطالعين رؤساء، لأن الخطاب يحكم

بوجود طرفين، رئيس ومرؤوس وهم سائر التلاميذ.. فالخطاب دائما يستلزم التفكيك بين الرئيس والمرؤوس، وقوله تعالى: (إنما وليكم) كذلك، فبسبب الخطاب يلزم التفكيك بين الولي والمخاطب به والموالي وهم المخاطبون، وهذا أمر بديهي وواضح.

ولهذا لا يمكن أن يكون المعني بقوله: (إنما وليكم) هم كافة المؤمنين، للاستحالة في اتحاد طرفي الخطاب (مخاطب به ومخاطب).

على أن الصفات التي ذكرها الله تعالى في الآية واصفا بها (الذين آمنوا) تبين عدم شمول الأمر للجميع، فبقوله تعالى: (الذين يقيمون الصلاة) يخرج الذين لا يقيمونها من المؤمنين، أو أولئك الذين لا يقيمونها على الوجه المطلوب، لأن الله تعالى لم يقصد إلا المعنى الأكمل في إقامة الصلاة، وليس صلاة كل المؤمنين كذلك.

وبقوله: (ويؤتون الزكاة [1] وهم راكعون) يخرج أولا الذين لا يؤتون الصدقات بتاتا تكاسلا وإهمالا، أو جهلا بقدرها، ويخرج ثانيا الذين يؤدونها ولكن ليس في حال الركوع، بل يخرج من يؤديها في ركوعه بعد نزول الآية، لاختصاص الآية بالموقف الأول.

لأن الموقف الأول سبب في نزول الآية، وأما الموقف الثاني فقد كانت الآية سببا في حدوثه.

---

1 - الزكاة في الآية بمعنى الصدقة.

ثم إن ذكر الركوع بالذات في الآية ليس المقصود منه الإشارة إلى أداء الصلاة وإقامتها على نحو عام باعتبارها صفة لمن استحق الولاية على الناس، لأن ذكر الصلاة بهذا القصد قد جاء في الأول صراحة في قوله: (الذين يقيمون الصلاة) ولهذا لا يتكرر مرة أخرى، إذ لا فائدة من ذكره لوضوح القصد والمعنى سابقا.

وأما قوله: (الذين آمنوا) فلا يدل على كافة المؤمنين، وذلك بالبيان الآتي:

أولا: للحصر الذي في الآية الواضح من لفظة (إنما).

ثانيا: لطبيعة الخطاب الذي في قوله: (إنما وليكم) إذ لا بد من طرفي الخطاب.

ثالثا: لخصوصية التصرف، فهو ليس لكل فرد، بل هو لمن له الحق في ذلك، لأنه لو ثبت التصرف لكل فرد مؤمن، ففي أمر من يكون التصرف؟ ولو كان كل مؤمن متصرفا، فمن هو المتصرف في أمره منهم؟ ومن هو الراعي؟ ومن هم الراعية؟ إذ لا بد من هذه التفرقة بين هذين الطرفين في القضية.

فقوله: (والذين آمنوا) جمع، ولكن بسبب الحصر وثبوت معنى التصرف والخطاب يمنع أن تكون دلالته على الجمع، لا سيما وأن وصف الذين آمنوا بإيتائهم الزكاة وهم في حال الركوع يحصر المعنى في فرد واحد، وهو الذي آتى الزكاة وهو على تلك الحال، وهو علي بن أبي طالب عليه السلام..، كما أكدت ذلك الروايات.

ولله تبارك وتعالى حكمة في ذكر لفظ الجمع للدلالة على فرد واحد، وهي التعظيم والإكبار. أو قل إنه لفظ جمع دل على جمع على نمط القضية الحقيقية، وهي القضية التي تشمل مصاديقها في الحال والمستقبل، فلفظ (الذين آمنوا) يشمل أولي الأمر

وأصحاب الولاية والتصوف، وهم جماعة. فأين الغرابة في أن يأتي الوصف بالجمع؟!

على أن في القرآن أمثلة متوافرة فيها دلالة الجمع على الفرد كقوله: (الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم)، فلفظ الناس جمع دل على فرد، وهو نعيم بن مسعود الأشجعي بإجماع أهل التفاسير والأخبار.

إذا، فالمعني ب (الذين آمنوا) هو علي بن أبي طالب عليه السلام، لنزول الآية فيه عندما تصدق بخاتمه في حال ركوعه، وهو بالمسجد يصلي.

يقول الآلوسي: "وغالب الأخباريين على أنها نزلت في علي كرم الله وجهه". ولقد ذكر الزمخشري نزولها في علي عليه السلام، ولتبرير مجئ الآية على لفظ الجمع يقول: "جئ به على لفظ الجمع، وإن كان السبب فيه رجلا واحدا، ليرغب الناس في مثل فعله"[1].

وفي الذخائر: "ومنها قوله تعالى: (إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا) نزلت فيه"[2]، ويعني نزلت في علي عليه السلام.

قال أبو ذر: "سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بهاتين، وإلا صمتا، ورأيته بهاتين وإلا عميتا، يقول: علي قائد البررة، وقاتل الكفرة، منصور من نصره، مخذول من خذله. أما إني صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله ذات يوم فسأل سائل في المسجد، فلم يعطه أحد شيئا، وكان علي راكعا، فأومأ بخنصره إليه – وكان يتختم بها – فأقبل السائل حتى أخذ الخاتم من خنصره، فتضرع النبي صلى الله عليه وآله إلى الله عز وجل يدعوه، فقال: اللهم إن أخي موسى سألك، قال:

(رب اشرح لي صدري. ويسر لي أمري. واحلل عقدة من لساني. يفقهوا قولي. واجعل لي وزيرا من أهلي. هارون أخي. اشدد به أزري. وأشركه في أمري. كي نسبحك كثيرا. ونذكرك كثيرا.

إنك كنت بنا بصيرا)[3] فأوحيت إليه: (قد أوتيت سؤلك يا موسى). اللهم إني عبدك ونبيك فاشرح لي صدري، ويسر لي أمري، واجعل لي وزيرا من أهلي عليا، اشدد به ظهري.

قال أبو ذر: فوالله ما استتم رسول الله صلى الله عليه وآله الكلمة حتى هبط عليه الأمين جبرائيل بهذه الآية:

(إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون * ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون)".

أجل، فالآية قد نزلت في علي عليه السلام، وأوضحت ولايته وخلافته على الناس من بعد نبي الله الأكرم، إذ هو المتصرف في شؤون وأمور الناس، وهو أولى بهم من أنفسهم. وهذا أمر أوضح من أن يحتاج إلى توضيح، فقد قال النبي صلى الله عليه وآله: "أولستم تعلمون، أو لستم

---

1 - تفسير الكشاف للزمخشري 1: 649.

2 – ذخائر العقبى ص 88.

3 – طه: 25 – 35.

4 – طه: 36.

تشهدون أني أولى بكل مؤمن من نفسه؟! " [1].

فعبارة: " أولى بكل مؤمن من نفسه " تبين معنى التصرف في إدارة الشؤون، والرئاسة والقيادة.

ثم قال: " فمن كنت مولاه " أي فمن كنت أولى به من نفسه " فعلي مولاه " أي أولى به من نفسه، لأن الرسول صلى الله عليه وآله قاس ولاية علي عليه السلام على الناس ولايته صلى الله عليه وآله على الناس، فأوضح النبي صلى الله عليه وآله بهذا القياس تساوي الولايتين من حيث المعنى الذي في ولاية النبي صلى الله عليه وآله، ولهذا لا يمكن أن يفسر معنى (وليكم) إلا بالمتصرف في أموركم، وبالقائد والرئيس والمسؤول عنهم.

علي عليه السلام ولي كل مؤمن بعد النبي صلى الله عليه وآله

وهناك أحاديث لها طرق عديدة، تؤيد نزول هذه الآية في علي بن أبي طالب دون غيره من المؤمنين، وهي الأحاديث التي فيها بيان ولايته على المسلمين من بعد النبي صلى الله عليه وآله، ومنها قوله عليه السلام:

عن عمر بن حصين قال: " جهز رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم جيشا استعمل عليهم علي بن أبي طالب، فمضى في السرية فأصاب جارية، فأنكروا عليه.

وتعاقد أربعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: إذا بعثنا – أي أمرنا بالرجوع – رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم أخبرناه ما صنع (وكان المسلمون إذا رجعوا من سفر يبدأون برسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم)، فقام أحد الأربعة فقال:

يا رسول الله، ألم تر أن علي بن أبي طالب صنع كذا وكذا؟! فأعرض عنه رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم. ثم قام الثاني وقال مثل ذلك. ثم الثالث فقال مقالته، ثم الرابع فقال مثل ما قالوا..

فأقبل النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم، والغضب يبصر في وجهه، فقال:

---

1 - مسند أحمد بن حنبل 3: 532.

" ما تريدون من علي؟! إن عليا مني وأنا منه، وهو وليكم بعدي " [1].

وعن البراء بن عازب، قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم في سفر، فنزلنا في غدير خم، فنودي الصلاة جامعة، وكسح لرسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم تحت شجرتين، فصلى الظهر، وأخذ بيد علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال: " ألستم تعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟

قالوا: بلى.

قال: ألستم تعلمون أني أولى بكل مؤمن من نفسه؟

قالوا: بلى.

فأخذ بيد علي بن أبي طالب [عليه السلام] فقال: " من كنت مولاه، فعلي مولاه. اللهم وال من والاه وعاد من عاداه ".

قال: فلقيه عمر بعد ذلك فقال له: " هنيئا لك يا ابن أبي طالب! أصبحت وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة " [2].

وقال وهب بن حمزة: سافرت مع علي فرأيت منه جفاء، فقلت لئن رجعت لأشكونه، فرجعت فذكرت عليا لرسول الله فنلت منه، فقال: " لا تقولن هذا لعلي، فإنه وليكم بعدي " [3].

إن أقوال النبي صلى الله عليه وآله:

"وهو ولي كل مؤمن بعدي " " من كنت مولاه فعلي مولاه " " لا تقولن هذا لعلي! فإنه وليكم بعدي " وتهنئة عمر لعلي بعد ذلك بقوله: " هنيئا لك يا ابن أبي طالب، أصبحت وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة "...

1 - الخصائص العلوية للإمام النسائي ص 23، المستدرك 3: 110 - 111 كتاب معرفة الصحابة، مسند أحمد 5: 632، كنز العمال 6: 400.

2 – مسند أحمد بن حنبل 4: 281 ، حديث البراء بن عازب.

3 – كنز العمال للمتقي الهندي 6: 155، الإصابة لابن حجر العسقلاني 9: 319 / 579.

أن أقوال النبي صلى الله عليه وآله هذه وما لم نذكره من أقول، يوضح بكل صراحة أن عليا عليه السلام هو ولي المؤمنين من بعد النبي صلى الله عليه وآله، وهو أولى بهم من أنفسهم. وقد فهم الناس ذلك في زمان النبي صلى الله عليه وآله كما وصح من تهنئة عمر لعلي عليه السلام، وكما وضح للحارث بن النعمان الفهري فما هي حكاية الحارث بن النعمان هذا؟

إنه لما بلغه خبر ولاية الإمام علي، جاء إلى نبي الله عليه وآله السلام غاضبا لاجا في غيه وطغيانه، فقال: يا محمد! أمرتنا أن نصلي خمسا فقبلنا منك، وأمرتنا بالزكاة فقبلنا، وأمرتنا أن نصوم رمضان فقبلنا، وأمرتنا بالحج فقبلنا، ثم لم ترض بهذا حتى رفعت بضبعي ابن عمك تفضله علينا فقلت: من كنت مولاه فعلي مولاه؟! فهذا شئ منك أم من الله؟! [1]

فقال صلى الله عليه وآله: " فوالله الذي لا إله إلا هو إن هذا لمن الله عز وجل ".

فولى الحارث يريد راحلته وهو يقول: اللهم إن كان ما يقول محمد حقا فامطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم.

فما وصل إلى راحلته حتى رماه الله سبحانه بحجر سقط على هامته، فخرج من دبره فقتله، وأنزل الله تعالى: (سأل سائل بعذاب واقع. للكافرين ليس له دافع. من الله ذي المعارج) [2].

وجاء قوم إلى علي عليه السلام، فقالوا: السلام عليك يا مولانا.

قال: كيف أكون مولاكم وأنتم قوم عرب؟

قالوا: سمعنا رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يوم غدير خم يقول: " من كنت مولاه فإن هذا مولاه " [3].

إن الحارث بن النعمان لو كان قد فهم معنى الولي على أنه المحب والناصر والصديق لما ثار ثورته تلك، ولما رجح العذاب على صداقة ومناصرة ومحبة علي عليه السلام. ولكنه فهم

---

1 - الضبع: العضد.

2 – تفسير الثعلبي: تفسير سورة المعارج، أنوار الأبصار للشبلنجي المصري ص 11 والآيات من سورة " المعارج " 1 – 3.

3 – مسند أحمد 5: 419.

معنى التصرف في شؤونه، وفهم أن عليا عليه السلام أولى به من نفسه.. ولهذا قال للنبي صلى الله عليه وآله: " حتى رفعت بضبعي ابن عمك تفضله علينا ". ولهذا أقسم النبي صلى الله عليه وآله ذلك القسم لا ليؤكد له أن عليا محبكم وناصركم، وإنما لتأكيد أمر أخطر وأكبر يغضب له أمثال الفهري هذا ويفضلون عليه العذاب، وإنما ذلك الأمر هو الإمامة والخلافة والولاية على المؤمنين بعد النبي صلى الله عليه وآله.. ولذا أقسم النبي صلى الله عليه وآله ليؤكد أنه من الله تعالى.

فلا يصح لمؤمن بالله ورسوله أن يشك في ولاية علي عليه السلام بمعنى الخلافة والقيادة، إذ ليس لهذا الشك أي دليل ولا حجة، فعلي ولي الناس بعد النبي صلى الله عليه وآله مباشرة دون فصل.

يقول الشيخ علي بن زيد العابدين أطال الله بقاءه: " روى أبو داود، قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه ورضي الله عنه: أنت ولي كل مؤمن بعدي.

" وليست البعدية بعدية زمانية، كما يتبادر لبعض الأذهان، بل المقصود: ليس أحد أولى بالمؤمنين في الترتيب بعد رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم في وجوده وبعده من علي كرم الله وجهه، فالبعدية بعدية ترتيبية لا زمانية ".

وبعد أن تقرر هذا نعلم أن الولاية قد انحصرت في ثلاثة: الله تعالى، والنبي صلى الله عليه وآله، والذين آمنوا. ولما كان علي هو ولي المؤمنين بعد النبي صلى الله عليه وآله بلا فصل فيكون الذين آمنوا هم عليا عليه السلام. ولم يدع أحد الولاية على المسلمين بالنص النبوي الإلهي غيره، فيكون النبي صلى الله عليه وآله قد شرح وبين معنى (الذين آمنوا) بذكره ولاية علي من بعده.

وكما وضح، فلا يصح أن يفسر معنى الولاية هنا بالنصرة والمحبة، لأننا ذكرنا أن النصرة والمحبة للمؤمنين لا تختصان

بعلي وحده، لكي يضطر النبي صلى الله عليه وآله إلى إعلان ذلك مرات ومرات، فهما صفتان يجب أن تتوفرا بين المؤمنين كافة، وإلا فيجب أن يعني هذا أن أبا بكر وسائر الصحابة ليس لهم تلك النصرة وهذه المحبة نحو المؤمنين. وإن كانت لهم، فلماذا أعلن النبي صلى الله عليه وآله ذلك مختصا به عليا عليه السلام دون أبي بكر وعمر وعثمان وسائر الصحابة؟ فهل كل هؤلاء ليس لهم محبة ونصرة للمؤمنين؟! أم أن المسألة تعني شيئا آخر غير هاتين الصفتين؟

ولو فرض أن عليا عليه السلام مختص بهذا المحبة وتلك النصرة للمؤمنين دون غيره من الصحابة.. فلماذا انحصرت محبته للمؤمنين ونصرته لهم بعد زمان النبي صلى الله عليه وآله، كما يقول من يفسر الولاية بالمحبة؟!

ألم، يقل النبي صلى الله عليه وآله لعلي: أنت ولي كل مؤمن بعدي، وقوله صلى الله عليه وآله لهم: إنه وليكم بعدي، فلازم هذا هو أن لا تكون لعلي محبة ونصرة للمؤمنين في زمان النبي صلى الله عليه وآله!

إذا، فليس معنى الولي في الآية وهذه الأحاديث هو الناصر والمحب، وإنما المعنى هو المتصرف والمتولي أمر المسلمين من بعد النبي صلى الله عليه وآله.

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وآله في حديث طويل ذكره أحمد بن حنبل في مسنده عن عمر بن ميمون، وهو حديث يتضمن خصالا لم تكن لأحد غيره من الصحابة منها قوله:

"وخرج رسول الله في غزوة تبوك، وخرج الناس معه، فقال له علي: أخرج معك؟

فقال: لا.

فبكى علي [عليه السلام]، فقال له رسول الله [صلى الله عليه وآله]: " أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه ليس بعدي نبي. إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي " [1].

وهذا من الأحاديث التي أوضح فيها النبي صلى الله عليه وآله خلافة علي بكل صراحة ووضوح.

فأنت ترى أنه يمنح عليا كل مرتبة يمكن أن تكون لنبي إلا النبوة. والنبي صلى الله عليه وآله جامع لكل المراتب، وهي النبوة والإمامة والتصرف، فأعطاها لعلي مستثنيا منها النبوة، بقوله:

إلا أنه ليس بعدي نبي.

والنبي صلى الله عليه وآله لم يكن يعني باستخلاف علي على المدينة أن يكون ذلك في لحظة غيابه غزيا فحسب بل يمتد هذا الاستخلاف إلى ما بعد وفاة وذهاب النبي صلى الله عليه وآله، لأنه لو لم يكن يعني ذلك لنفى عنه النبوة، كان يقول: إلا أنه ليس معي نبي كما ليس بعدي نبي، لا بقوله: ليس بعدي نبي. فالنبي صلى الله عليه وآله إذا كان يتحدث عن زمان بعد زمانه، فيكون معنى قوله صلى الله عليه وآله هو: لك يا علي كل ما لي من وظائف ومسؤوليات من بعدي إلا النبوة، لأنه ليس نبي بعدي. فالكلام عن المستقبل لا الحاضر وإن كان استخلافه له في المدينة في

1 - مسند أحمد بن حنبل 1: 330، مستدرك الحاكم 3: 123 وقد صححه الذهبي، الخصائص للإمام النسائي ص 6.

حياته هو جزء من تلك الخلافة التي لا تأخذ شكلها العملي الكامل إلا بعد وفاة وذهاب النبي صلى الله عليه وآله. وقوله: وإنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي.. يوضح ذلك جيدا، لأنه لو كان يعني استخلافه في حياته على المدينة لكان الاستخلاف على المدينة في حياة النبي الكريم من نصيب علي ومختصا به دوما، فتدبر في قوله: " إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي " فالذهاب لم يقيد بمكان وزمان، فهو عام.

إنه من البين أن الاستخلاف على المدينة في حياة النبي الكريم لم يكن مختصا بعلي، فمقصود النبي صلى الله عليه وآله هو أنه لا يجوز أن أنتقل إلى الرفيق الأعلى إلا وقد نصبتك خليفة على المسلمين من بعدي، ولهذا أعلن النبي صلى الله عليه وآله عهده إليه بالخلافة في غدير خم عند عودته من حجة الوداع، وفي حجرته لحظة احتضاره، ثم ذهب النبي صلى الله عليه وآله وعلي قد نصب خليفة من بعده بوساطة النبي الكريم صلى الله عليه وآله نفسه، إذ لا ينبغي غير ذلك.

ثم إن هارون كان خليفة موسى على قومه، وهذا ما عناه النبي صلى الله عليه وآله بقوله لعلي: " أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟! "واستثنى نبوة هارون، إذ لا نبي بعد محمد الخاتم صلى الله عليه وآله.

إذا، فقوله: " أنت ولي كل مؤمن بعدي "، وقوله: " إنه وليكم بعدي " لا يعنيان إلا منزلة هارون يوم خلفه موسى عليه السلام على قومه عند ذهابه إلى ربه، ومثل ذهاب موسى إلى ربه هو مثل التحاق النبي صلى الله عليه وآله بالرفيق الأعلى، ولهذا قال صلى الله عليه وآله: " لا ينبغي أن أذهب.. "، أي لا يصح مني أن أذهب إلى الرفيق الأعلى وأنا لم أعينك خليفة من بعدي على قومي.

ولهذا كان الحديث من أدلة خلافة الإمام علي عليه السلام، إذ لا يحتمل أي معنى غير الخلافة.

فلو قلت كان الاستخلاف على المدينة فقط، فما هو إذا معنى استثناء النبوة والنبي موجود؟! فهل كان النبي صلى الله عليه وآله يخشى – لو كان الإمام علي مدعي النبوة – أن يدعيها في حياته وعند استخلافه على المدينة؟!! إن عاقلا لا يقول بهذا، كما هو بين جلي.

خلافة علي عليه السلام في حديث الدار والإنذار

كانت الرسالة في بدئها، وبدا التأسيس والتشييد لأركانها وبناء أعمدتها، فأمر الله

تعالى نبيه صلى الله عليه وآله بإنذار ودعوة الأقرب من عشيرته والتماس العون فيهم، للقيام بنشرها والصدع بها بين الناس، ولهذا فلما نزل قوله تعالى: (وأنذر عشيرتك الأقربين) جمع النبي صلى الله عليه وآله إليه أعيان أهله من قريش، أولئك الذين كانت لهم الصولة والكلمة بين الناس في مجتمع العرب يومئذ، وفيهم أعمامه حمزة والعباس وأبو طالب.

فلما اجتمعوا عنده، واستطعموا مما صنعه لهم، خاطبهم فقال لهم في حديث طويل:

يا بني عبد المطلب، إني والله ما أعلم شابا في العرب جاء قومه بأفضل مما جئتكم به، جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد

أمرني الله أن أدعوكم إليه، فأيكم يؤازرني على أمري هذا، على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم؟

فأحجم القوم عنها غير علي، وكان أصغرهم سنا، إذ قام وقال: أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه [1].

فأخذ رسول الله برقبته، وقال: إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا.

فقام القوم يضحكون، ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع! [2]

وهكذا بدأ تشييد أركان الرسالة، بتعيين خليفة رسول الله الأكرم، ولا غرو، إذ في وجوده ضمان استمرارية الرسالة.

إن استحقاق الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله يتحقق بالمؤازرة والمعونة للنبي الأكرم في أمر الدين ونشر دعوته، وهذا صريح في قوله صلى الله عليه وآله لبني عبد المطلب: " فأيكم يؤازرني على

---

1 - والمشهور من الروايات أن عليا قام ثلاث مرات يعلن مؤازرته للنبي صلى الله عليه وآله، والنبي صلى الله عليه وآله يقول له: إجلس، فلما كانت الثالثة أعلن له الخلافة والأخوة والإرث، وخاطب القوم قائلا: إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا، وما كان قول من النبي صلى الله عليه وآله لعلي. فلو كان علي ليس أهلا لها في ذلك الوقت، لما أعلن النبي خلافته ولو قام مائة مرة، فالنبي صلى الله عليه وآله مأمور بأداء الوحي، ولذا فاعلان خلافة علي سواء بعد الثلاثة أو بعد الأولى إنما هو من صميم الوحي بلا ريب.

2 – مسند أحمد 1: 111، ص 159 بسند معتبر ثقة عن ثقة وأيضا في ص 331 عن ابن عباس، مستدرك الحاكم 3: 132 ، كنز العمال 6: 392 / 6008 و 396 / 6045 و 397 / 6056 ، الخصائص ص 6 ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد 3: 255 ، تاريخ الطبري 2: 217 ، تاريخ ابن الأثير 2: 22 ، تاريخ أبي الفداء 1: 116 السيرة الحلبية 1: 381، تاريخ دمشق 1: 103.

أمري هذا، على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم؟! ".

ومن الأمور التي يجب الانتباه إليها هي أن عرض النبي صلى الله عليه وآله الخلافة على بني عبد المطلب باشتراط العون والمؤازرة، ليس هو أمرا جاء على هوى النبي الأكرم، إنما هو أمر إلهي بلاريب، لأنه من الواضح أن قبول مؤازرة النبي صلى الله عليه وآله في أمر الدين والدعوة إليه هو في الواقع قبول لهذا الدين وتحصيل للإيمان بالله تعالى وبرسوله صلى الله عليه وآله. ولهذا كان ثمن الخلافة في الواقع هو هذا الإيمان المبكر بدين الله، ولهذا نسب الله تعالى الولاية لرسوله معرفا إياه بصفة الرسالة المتضمنة للإيمان بالله، فلما أراد نسبتها إلى خليفة الرسول نسبها إليه معرفا إياه بعلة الاستحقاق وهي الإيمان، ولهذا قال: (والذين آمنوا)، وهو تعريف لهم بهذا الإيمان المبكر. ولهذا كان علي ولي كل مؤمن بعد النبي صلى الله عليه وآله. لقبوله العرض الذي كان ثمنه الإيمان في حقيقة الأمر.. وهكذا أولو الأمر.

فهل تحقق هذا الإيمان في علي عليه السلام، عندما قبل مؤازرة النبي صلى الله عليه وآله في أمره الذي بعث به؟!

بالتأكيد أن الإيمان كان قد اتخذ شكله في قلب علي عندما نهض معلنا مؤازرته لنبي الله الكريم. ولقد اطمأن النبي صلى الله عليه وآله لصدق علي ويقينه وإيمانه بهذا الدين يومئذ، فأعلن خلافته في الحين، وخاطب كبار القوم بالسمع والطاعة له باعتباره خليفته ووليه من بعده. ولهذا جاءت الإشارة إليه في الآية بعد الرسول صلى الله عليه وآله بعبارة: (والذين آمنوا)، أي في ذلك الوقت الذي كان على قد قبل الإيمان فيه وقبل مؤازرة النبي الكريم فنال الخلافة.

إن إيمان علي في ذلك الوقت ينضح به قلبه في خطابه للنبي الكريم بقوله: " أنا أعينك عليه يا نبي الله ". فانظر وتدبر في قوله " يا نبي الله " تراه قد أثبت في هذه العبارة النبوة لمحمد صلى الله عليه وآله، وأقر له بكونه من جانب الله تعالى، بإضافة كلمة " نبي " إلى لفظ الجلالة " الله " سبحانه وتعالى، وعمره يومئذ عشر سنوات!

وهذا يدل بوضوح على كمال إيمانه ورجاحة عقله رغم صغر سنه. ونحن نعلم أن قلة العمر أو زيادته ليست معيارا لتحديد كمال العقل والإيمان. ودونك القرآن يصوح

بذلك، إذ أوتي يحيى عليه السلام الحكم وهو صبي، وجعل الله تعالى عيسى نبيا وهو رضيع، فهل كانا لا يعرفان ما الإيمان بالله في ذلك العمر؟!

إذا، فلا ريب يخالج النفس في إيمان علي عليه السلام ورجاحة عقله يوم عين خليفة على المسلمين في بدء الرسالة، لعدم كذب النبي صلى الله عليه وآله في قوله: " هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم ".

فهذه من الحوادث التي عادة ما يمر عليها الناس مرور الكرام، دون أن تخشع لها قلوبهم وتشهد بخلافة علي عليه السلام، رغم وضوحها وصراحتها.

خلافة علي عليه السلام في حديث الثقلين

إن حديث الثقلين من الأحاديث التي تبين حقيقة الخلافة بوضوح وجلاء، وتحكي عن استخلاف النبي صلى الله عليه وآله لعترته من بعده مبينا في عبارات صريحة طريق النجاة والسلامة من الضلال والانحراف عن سبيل المؤمنين.

لقد خاطب النبي صلى الله عليه وآله الناس فقال لهم: " إني تارك فيكم خليفتين: كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض – أو ما بين السماء إلى الأرض – وعترتي أهل بيتي. وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض " [1].

إن المتدبر في هذا الحديث – لا سيما قوله صلى الله عليه وآله: " إني تارك فيكم خليفتين " – لا يجد في هذه العبارة، ولا يفهم منها سوى خلافة العترة. وهذا مما لا يحتاج إلى كبير عناء، ولا يجوز لمسلم أن يتلو هذا الحديث دون أن يتدبر في معانيه وعباراته.

إن استخلاف القرآن لا يعني بأي حال من الأحوال تركه بين الناس مصحفا مدونا ليأخذ كل فرد منه على حدة حسبما يفهمه هو ويدركه، ويعمل على أساس ذلك، لأن التعامل مع القرآن بهذا الأسلوب لا يؤدي إلا إلى التشتت والافتراق، فالتناحر والخصام والاختلاف. إن القرآن – وهو دستور الحياة الذي فرض على الناس العمل به والعيش على أساس هدايته – يحتاج إلى من يبينه للناس بيانا لفظيا وعمليا. والالتفات حول فرد

1 - مسند أحمد بن حنبل 5: 182.

واحد لأخذ معاني ومفاهيم القرآن، ولكسب طريقة العيش على أساسه.. هو أحجى وأبلغ في تحقيق التعاضد والوحدة والتماسك، بل هو الطريق الأوحد، للهداية إلى التي هي أقوم. وما دام الاختلاف والنزاع قد منعا بين الذين آمنوا، فأسبابهما وعللهما التي تؤدي إليهما أيضا ممنوعة بلاريب. واحد هذه الأسباب التي تؤدي إلى الاختلاف هو الأخذ من القرآن حسبما يرى كل فرد على حدة، وكيفما شاء له فهمه الشخصي المتأثر بشتى العوامل ومختلف التأثرات.

إذا، فلا بد من شخص يتفق عليه الناس في أخذهم من القرآن عموه، وتتوحد في أمره ونهيه آراء الناس فيما يتعلق بأمور الدين، بل بأساسيات الحياة الأخرى.

وها هو الثقل الثاني، وها هم أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله.. إذا، فهم الخلفاء بعد النبي صلى الله عليه وآله لأخذ معاني ومفاهيم وأوامر ونواهي القرآن منهم، لأنه على هذا يكون اتباعهم والاقتداء بهم في الواقع اتباعا لكتاب الله واقتداء بالثقل الأول، إذ هما لا يفترقان أبدا.

إذا، فالخليفة الإلهائي والعملي واحد، وأما القرآن فهو الدستور والقانون الذي يستنطقه الخليفة في إدارة شؤون الناس على أساسه ويستنبط منه بما آتاه الله من علم اليقين.

ولهذا أعلن النبي صلى الله عليه وآله في كثير من المواطن، بل طيلة مدة حياته منذ بدء الرسالة إلى يوم وفاته، خلافتهم وخلافة القرآن فيهم، إذ هما نفس واحدة بصورة لا تقبل الانفصال، ليكونا خليفتين في الواقع الخارجي بين الناس، فالخليفة الذي تركه وخلفه الرسول صلى الله عليه وآله من بعده للناس ليعتصموا به ولا يتفرقوا هو العترة النبوية ذات الخلق القرآني، بل العترة التي هي القرآن يمشي على نسق النبي الأكرم. وإذا فصل القرآن عن ذات العترة تصورا وذهنا فهما شخص واحد في الحقيقة والواقع الخارجي، وهما شئ واحد بالذات لا غير.

لقد أعلن النبي صلى الله عليه وآله ذلك في كثير من المواطن، مؤكدا خلافتهم وخلافة القرآن في خلافتهم، فأعلن ذلك مرة بصراحة في حجة الوداع بغدير خم، ومرة في حجرته والناس حوله في لحظة مرضه الذي مات فيه [1]، فقال للناس خاتما حياته بإعلانه خلافة العترة،

---

1 - الصواعق المحرقة ص 89 - الباب الحادي عشر.

مبتدئا خلافتهم بخلافة علي عليه السلام، فقال موصيا لهم:

" أيها الناس، يوشك أن أقبض قبضا سريعا فينطلق بي، وقد قدمت إليكم القول معذرة لكم، ألا إني مخلف فيكم كتاب الله عز وجل، وعترتي أهل بيتي ". ثم أخذ بيد علي فرفعها، فقال:

" هذا علي مع القرآن والقرآن مع علي، لا يفترقان حتى يردا على الحوض ". [1]

وبهذا توج النبي الأكرم خلافة العترة بإعلانه خلافة القرآن في علي وخلافة علي في خلافة القرآن، ولا ننسى هنا قول النبي صلى الله عليه وآله لبني عبد المطلب: " فأيكم يؤازرني على أمري هذا، على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم؟! "

ولا ننسى قبول علي هذا العوض الإيماني الإلهي، وقبوله المؤازرة. ومن الطبيعي أن يفي الله تعالى بوعده،ولا بد للنبي صلى الله عليه وآله أن يعطي عليا ثمن المؤازرة التي شهدت لها السماء: " لا فتى إلا علي، لا سيف إلا ذو الفقار "، وكان علي مع القرآن والقرآن مع علي، وكان هو الخليفة الأول في سلسلة خلافة العترة. وليس هذا الاعلان بجديد، فقد سمعناه في أول الدعوة،وها نحن نسمعه في اللحظات الأخيرة من أيام الداعي الأعظم. وبين البداية والنهاية كانت إعلانات عديدة، فقبل من قبل، وأبى من أبى، لشئ في نفس يعقوب!

وإني لا أرى في قبالة هذا الأمر الذي يبين معية علي والقرآن، والقرآن وعلي.. إلا البخوع والسرور بخلافة علي عليه السلام، عديل القرآن وقرينه. وما أجمل أن ينصاع المؤمن لأمر هكذا، لا لشئ سوى قوة الحجة وصراحة الدليل ولياقة أمير المؤمنين علي عليه السلام.

وبعد هذا لا يجوز بأي حال من الأحوال اتباع الناس دون العترة، لأن النبي عليه السلام أمر باتباع العترة والتمسك بهم دون غيرهم من الناس، إذ أن الواجب التعبدي يلزم كل أحد باتباع العترة لأداء الطاعة لنبي الإسلام الكريم في أمره بذلك.

وهذا الأمر النبوي باتباع علي عليه السلام وذريته يجب أن يدرك من خلال قوله تعالى:

(لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم

---

1 - نفس المصدر ص 57. الباب التاسع.

حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم) [1]

إن أمر النبي صلى الله عليه وآله المؤمنين باتباع علي عليه السلام وأهل بيته وعترته الكرام نابع من الحرص عليهم وصادر من الرأفة والرحمة بهم، لأن النبي صلى الله عليه وآله – وهو أعلم بسبيل النجاة والسلامة، ويود نجاة المؤمنين بلا ريب – وجه الناس صوب العترة عدول القرآن وقرنائه، فقال: " ألا إني مخلف فيكم كتاب الله عز وجل وعترتي أهل بيتي ". ثم بين ذلك برفع يد علي عليه السلام معلنا أنه مع القرآن، والقرآن معه، بل لا يفترقان حتى يردا عليه الحوض، فهو يعني أن من أراد أن يرد علي الحوض يوم القيامة فعلية بعلي لأنه عليه السلام سبيل المؤمنين ونجاتهم.

عمر بن الخطاب يقول الحق!!

ولعمر بن الخطاب مواقف غلب فيها على أهواء النفس وهمزات الشيطان، وزال فيها عن الحق ما علق به من غبار، ولكن بعد انكسار الزجاجة وانسكاب ما كان فيها!

قال عمر ابن الخطاب في أيام خلافته لابن عباس: " يا ابن عباس، أتدري ما منع قومكم منكم؟

فقال ابن عباس: فكرهت أن أجيبه، فقلت: إن لم أكن أدري، فإن أمير المؤمنين يدري.

فقال عمر: كرهوا أن يجمعوا لكم النبوة والخلافة فتبجحوا على قومكم بجحا بجحا، فاختارت قريش لأنفسها، فأصابت ووفقت!

قال [ابن عباس]: يا أمير المؤمنين، إن تأذن لي في الكلام، وتمط عني الغضب تكلمت.

قال [عمر]: تكلم.

قال ابن عباس: فقلت: أما قولك يا أمير المؤمنين: اختارت قريش لأنفسها فأصابت ووفقت.. فلو أن قريشا اختارت لأنفسها من حين اختار الله لها لكان الصواب بيدها غير مردود ولا محسود. وأما قولك إنهم أبوا أن تكون النبوة والخلافة.. فإن الله عز وجل وصف قوما بالكراهة، فقال: (ذلك بأنهم كرهوا ما أنزل الله فأحبط أعمالهم).

فقال عمر: هيهات يا ابن عباس! قد كانت تبلغني عنك أشياء أكره أن أقول عليها فتزيل

---

1 - التوبة: 128.

مقالتك مني.

قال ابن عباس: فقلت: ما هي يا أمير المؤمنين؟ فإن كانت حقا فما ينبغي أن تزيل مقالتك مني، وأن كانت باطلا فمثلي أماط الباطل عن نفسه.

فقال عمر: بلغني أنك تقول: إنما حرفوها عنا، حسدا وبغيا وظلما.

فقال ابن عباس، أما قولك حسدا، فإن آدم حسد ونحن ولده المحسودون.

فقال عمر: هيهات هيهات! أبت والله قلوبكم يا بني هاشم إلا حسدا لا يزول.

قال ابن عباس: فقلت: مهلا يا أمير المؤمنين! لا تصف بهذا قلوب قوم أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا " [1] .

إن قول عمر: " كرهوا يجمعوا لكم النبوة والخلافة.. فاختارت قريش لأنفسها فأصابت ووفقت " يفرض علينا طرح سؤال لا بد منه، إذ أن في قوله هذا نوعا من الابهام وتمويها للحقيقة.. فسؤالنا:

من هم قوم أهل البيت الذين كرهوا أن يجمعوا النبوة والخلافة لهم؟

ومن هي قريش تلك التي اختارت لأنفسها فأصابت ووفقت؟!

إن المطالع لحوادث السقيفة يعلم أن أولئك القوم هم المهاجرون من قريش، كما يعلم أيضا أن الذين كانوا في مقابلة الأنصار يوم السقيفة من المهاجرين لم يكونوا سوى أبي بكر وعمر وعبد الرحمن بن عوف، فهؤلاء الثلاثة هم الذين كانوا من المهاجرين المتصدين لدفع الأنصار عن مقام الخلافة.

وفي حوارهم مع الأنصار لم يقدم أبو بكر عليا معرفا إياه للأنصار على أنه صاحب الحق في خلافة، بل قدم لهم عمر بن الخطاب وعبد الرحمن بن عوف ليختار الأنصار منهما واحدا.

إذا، فهو بتقديمه هؤلاء الاثنين يصرف الخلافة عن علي وأهل البيت النبوي، كما هو واضح. ولما رفض عمر ذلك لم يقل لأبي بكر: قدم عليا فهو أحق، بل قال لأبي بكر: مد

---

1 - الكامل في التاريخ: 3: 24 - حوادث سنة 23، سيرة عمر، السقيفة لأبي بكر الجوهري: ص 52 ونقله ابن أبي الحديد شرح النهج 2: 57.

يدك يا أبا بكر أبا عك، فمد يده وبايعه عمر.

إذا، فلو كان قوم أهل البيت في قول عمر: " أتدري ما منع قومكم منكم..؟! " هم الذين كرهوا اجتماع النبوة والخلافة لأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله، فهؤلاء القوم هم المهاجرون بلاريب. ولما لم يكن من المهاجرين في السقيفة غير أبي بكر وعمر وعبد الرحمن بن عوف.. فهم القوم الذين كرهوا ذلك. بل عندما جاء عمر إلى بيت النبي صلى الله عليه وآله – والمسلمون قد تجمعوا هناك وعلي مشغول في غسل جسد النبي صلى الله عليه وآله الطاهر – أخبر عمر أبا بكر باجتماع الأنصار في السقيفة خفية، ولم يطلع عليا بذلك.

وبهذا يتضح أن الذين كرهوا اجتماع النبوة والخلافة لأهل البيت وأن قريشا التي اختارت لأنفسها.. ليسوا سوى أبي بكر وعمر، فهما اللذان كرها واختارا، وهما اللذان استصغرا عليا عليه السلام على الخلافة.

فقد قال عمر لابن عباس: " يا ابن عباس، ما أرى صاحبك (يعني عليا) إلا مظلوما "، غير أنه قال هذه المرة: يا ابن عباس، ما أظن منعهم عنه إلا أنه استصغره قومه!

قال ابن عباس: فقلت: والله ما استصغره الله ورسوله حين أمره أن يأخذ " براءة " من صاحبك " [1]، يعني بذلك أبا بكر.

وقد وضح لك من هم القوم الذين استصغروا عليا. بيد أن الصغر أو الكبر في العمر ليسا دليلا على القوة أو عدمها في القيام بأعباء المسؤوليات. والأمثلة كثيرة لتأييد ذلك، فقد ولى النبي صلى الله عليه وآله أسامة بن زيد قيادة الجيش في حرب الروم وله من العمر – على أكثر التقديرات – عشرون عاما، وكان أبو بكر وعمر وطلحة والزبير وغيرهم من المهاجرين والأنصار جنودا في ذلك الجيش يعلمون بأمر أسامة.

فهل كان النبي صلى الله عليه وآله يولي الصغار والأطفال على كبار السن، ويسند إليهم قيادة الجيوش لعبا ولهوا؟!

بل قال النبي صلى الله عليه وآله عن أسامة عندما طعن الناس فيه: " إنه لخليق للإمارة ".. فكيف

1 - شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد 3: 105.

صار خليقا بها وهو صغير السن؟! وكيف صار علي صغيرا على الخلافة غير خليق؟!

فصغر العمر أو كبره ليس معيارا للعظمة أو القوة على القيام بالمسؤولية أبدا.

إن الإمام علي عليه السلام لما أعلن مؤازرته للنبي صلى الله عليه وآله في " يوم الدار " لم يقل له النبي صلى الله عليه وآله:

إجلس يا علي، فإنك صغير على أمر الخلافة! بل أخذه من رقبته، وقال لكبار قريش، وفيهم حمزة والعباس وأبو لهب وأبو طالب: إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا. فالقول بأن الإمام عليا صغير على الخلافة بعد وفاة النبي

صلى الله عليه وآله هو:

أولا: خلاف لما كان يراه النبي صلى الله عليه وآله الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، فإذا أعلن الوحي خلافة علي في سن العاشرة، فما بالك به وهو في سن الثلاثين؟!

ثانيا: أن القول بصغر الإمام على الخلافة فيه ظلم شنيع للإمام، فهو على أقل تقدير لا يقل من حيث العقل والحنكة والتدبير عن أسامة بن زيد شيئا، فظلم أن يوصف بذلك وهو الذي له من هذا العقل وهذه الحنكة والتدبير ما له.

ولهذا قال عمر لابن عباس: ما أري صاحبك إلا مظلوما! إذ لو كان حقا صغيرا لما وقع الظلم هذا، ولكن.. كان القوم يعلمون في قرارة نفوسهم بعلو مكانه ورفعة مقامه وقدرته على القيام بأعباء الخلافة.

وقال عمر مرة لابن عباس: كيف خلفت ابن عمك؟

قال ابن عباس: فظننته يعني عبد الله بن جعفر... فقلت: خلفته مع أترابه.

فقال [عمر]: لم أعن ذلك، إنما عنيت عظيمكم أهل البيت.

قال [ابن عباس]: قلت: خلفته يمتح بالغرب [1] وهو يقرأ القرآن.

قال [عمر]: يا عبد الله، عليك دماء البدن إن كتمتنيها.. هل بقي نفسه شئ من أمر الخلافة؟

قال [ابن عباس]: قلت: نعم.

قال [عمر]: أيزعم أن رسول الله [صلى الله عليه وآله] نص عليه؟

---

1 - الغرب: الدلو العظيمة. والمتح: جذب حبل الدلو، تمد يد وتأخذ يد على رأس البئر. والماتح: الذي يملأ الدلو من أسفل البئر.

قال ابن عباس: قلت: نعم وأزيدك، سألت أبي عما يدعي – أي النص على الخلافة – فقال: صدق.

فقال عمر: كان من رسول الله في أمره ذرو من قول لا يثبت حجة، ولا يقطع عذرا، ولقد كان يربع في أمره وقتا، ولقد أراد في مرضه أن يصرح باسمه فمنعته من ذلك " [1].

نعم، وذلك عندما كان النبي صلى الله عليه وآله مريضا والحجرة غاصة بالناس من حوله، فقال لهم النبي صلى الله عليه وآله: " قوموا أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده ".

فقال عمر: " إن الرجل قد غلب عليه الوجع، إن الرجل ليهجر! حسبنا كتاب الله، عندنا القرآن ". وردد الناس ما قال عمر!

فقال لهم النبي صلى الله عليه وآله غاضبا: قوموا!.. ولم يكتب الكتاب الذي كان سيصرح فيه باسم علي عليه السلام، إذ أن عمر منعه من ذلك بما قاله من قول نسج الناس عليه، كما عرفت!

على أن النبي صلى الله عليه وآله لم يترك التصريح لفظا باسم علي عليه السلام، كما مر عليك، إذ قال صلى الله عليه وآله:

" ألا إني مخلف فيكم كتاب الله عز وجل وعترتي ".. ثم أخذ بيد علي وقال: " هذا علي مع القرآن، والقرآن مع علي، لا

يفترقان حتى يردا علي الحوض ".

فكان من النبي صلى الله عليه وآله والوحي استخلاف علي والتصريح باسمه، وكان من قريش المنع والاعتراض وكراهة اجتماع النبوة والخلافة في أهل البيت!

غير أن القوم لم يكتفوا بصرف الخلافة عن علي وعترة النبي صلى الله عليه وآله، بل أخذوا عليا عنوة لبيعة أبي بكر، فجئ به يساق – كما قال معاوية – كالجمل المخشوش، وهو يقول:

" أنا عبد الله وأخو رسول الله "!

فقيل له: بايع!

قال [علي]: أنا أحق بهذا الأمر منكم. لا أبايع، وأنتم أولي بالبيعة لي.

أخذتم هذا الأمر من الأنصار، واحتججتم عليهم بالقرابة من النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم، وتأخذونه منا أهل البيت غصبا. ألستم زعمتم للأنصار أنكم أولى بهذا الأمر منهم، لما كان محمد منكم، فأعطوكم المقادة وسلموا إليكم الإمارة؟ فإذا أحتج عليكم بمثل ما احتججتم على الأنصار، نحن أولى

1 - شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد 3: 97.

برسول الله حيا وميتا، فانصفونا إن كنتم تؤمنون، وإلا فبوؤا بالظلم وأنتم تعلمون.

فقال له عمر: إنك لست متروكا حتى تبايع!

فقال له علي: احلب حلبا لك شطره، وشد له اليوم يرده عليك غدا.

ثم قال: والله يا عمر، لا أقبل قولك ولا أبايعه.

فقال أبو بكر: إن لم تبايع، فلا أكرهك.

ثم قال [عليه السلام]: الله الله يا معشر المهاجرين! لا تخرجوا سلطان محمد في العرب من داره وقعر بيته، إلى دوركم وقعور بيوتكم، وتدفعون أهله عن مقامه في الناس وحقه، فوالله يا معشر المهاجرين لنحن أحق الناس به لأنا أهل البيت. ونحن أحق بهذا الأمر منكم، ما كان فينا القارئ لكتاب الله، الفقيه في دين الله، العالم بسنن رسول الله، المتطلع لأمر الرعية، الدافع عنهم الأمور السيئة، القاسم لهم بالسوية، والله إنه لفينا، فلا تتبعوا الهوى فتضلوا عن سبيل الله فتزدادوا عن الحق بعدا.

فقال له بشير بن سعيد الأنصاري: لو كان هذا كلام سمعته منك الأنصار قبل بيعتها لأبي بكر ما اختلف عليك! " [1] .

وهكذا ظل الإمام رافضا مهادنة أبي بكر ستة أشهر حتى رأى مصلحة الإسلام في الصبر والجلوس في بيته، ومهادنة القوم، كما يوضح ذلك هو بنفسه عليه السلام:

يقول الإمام علي عليه السلام:

"وأمسكت يدي حتى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الإسلام، يدعون إلى محق دين محمد صلى الله عليه وآله، فخشيت

إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلما وهدما تكون المصيبة له علي أعظم من فوت ولايتكم التي هي متاع أيام قلائل، يزول منها ما كان كما يزول السواب، وكما ينقشع السحاب ".

وقال عليه السلام:

" ولقد تقمصها (أي لبسها قميصا، يعني الخلافة) ابن أبي قحافة، وهو يعلم أن محلي منها محل القطب من الرحى: ينحدر عني السيل، ولا يرقى إلي الطير، فسدلت عنها ثوبا وطويت

1 - السقيفة لأبي بكر الجواهري ص 60 - 61.

عنها كشحا، وطفقت أرتئي بين أن أصول بيد جذاء، أو أصبر على طخية عمياء، يهرم فيها الكبير ويشيب فيها الصغير، ويكدح فيها مؤمن حتى يلقى ربه.. فرأيت أن الصبر على هاتا أحجى، فصبرت وفي العين قذى، وفي الحلق شجى، أرى تراثي نهبا... " [1].

ومعنى هذا كله أن حادثة الظلم الذي أقر بوقوعه الفاروق في حق الإمام علي هي حقيقة تاريخية لا تخلو منها مدونات التاريخ، واعترف بها شهود العيان اعترافهم بالمسلمات. ومنها ما ضمنه معاوية بن أبي سفيان رده على خطاب محمد بن أبي بكر الصديق مشيرا إلى ذلك الظلم بشكل أوضح، يكشف ثقل الظلم الذي وقع على أمير المؤمنين، بحيث اعترف به عمر بن الخطاب، لأن وقوعه ليس من قبيل ما ينكر أو يخفى.

كتب محمد بن أبي بكر رضي الله عنه خطابا إلى معاوية، يردعه على تطاوله على أمير المؤمنين علي عليه السلام، ويبين فيه شأن الإمام ورفعة مقامه.. يقول فيه:

" من محمد بن أبي بكر، إلى الغاوي معاوية بن صخر.

سلام على أهل طاعة الله، ممن هو سلم لأهل ولاية الله.

أما بعد:

فإن
الله
بجلاله
وعظمته
وسلطانه
وقدرته،
خلق
خلقه
بلا
عبث
منه
ولا
ضعف
في
قوته،
ولا
حاجة
به
إلى

خلقهم، لكنه خلقهم عبيدا وجعل منهم غويا ورشيدا، وشقيا وسعيدا. ثم اختار، على علم، فاصطفى وانتخب منهم محمدا (ص)، فاختصه برسالته، واختاره لوحيه، وائتمنه على أمره، وبعثه رسولا ومبشرا ونذيرا، مصدقا لما بين يديه من الكتب، ودليلا على الشرائع، فدعا إلى سبيل أمره بالحكمة والموعظة الحسنة، فكان أول من أجاب وأناب وآمن وصدق وسلم: أخوه وابن عمه علي بن أبي طالب (عليه السلام). صدقه

بالغيب
المكتوم،
وآثره
على
كل
حميم،
ووقاه
بنفسه
من
كل
هول،
وواساه
بنفسه
في
كل
خوف،
و
حارب
حربه
وسالم
سلمه،
فلم
يبرح
مبتذلا
لنفسه
في
ساعات
الأزل
ومقامات
الروع،
حتى
برز
سابقا
لا
نظير
له
في
جهاده،
ولا

(1) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد 1: 25 - الخطبة رقم 3 (الشقشقية).

مقارب له في فعله.

وقد
رأيت
تساويه،
وأنت
أنت،
وهو
السابق
المبرز
في
كل
خير،
أول
الناس
إسلاما،
وأصدق
الناس
نية،

وأفضل
الناس
ذريه،
وخير
الناس
زوجة،
وأفضل
الناس
ابن
عم.
أخوه
الشاري
لنفسه
يوم
مؤتة،
وعمه
سيد
الشهداء
يوم
أحد،
وأبوه
الذاب
عن
رسول
الله
(ص)
وعن
حوزته.
وأنت
اللعين
ابن
اللعين،
لم
تزل
أنت
وأبوك
تبغيان
لدين
الله
الغوائل،
وتجهدان
في
إطفاء
نور
الله،
تجمعان
على
ذلك
الجموع،
وتبذلان
فيه
المال،
وتؤلبان
عليه
القبائل.
على
هذا
مات
أبوك،
وعلى
ذلك
خلفته،
والشاهد
عليك

بذلك
من
تدنى
ويلجأ
إليك
من
بقية
الأحزاب
ورؤساء
النفاق
والشقاق
لرسول
الله
(ص).
والشاهد
لعلي
-
مع
فضله
المبين
وسابقته
القديمة
-
أنصاره
الذين
معه،
الذين
ذكرهم
الله
تعالى
في
القرآن،
فضلهم
وأثنى
عليهم
من
المهاجرين
والأنصار،
فهم
معه
كتائب
وعصائب،
يجالدون
حوله
بأسيافهم،
ويهرقون
دماءهم
دونه،
يرون
الحق
في
اتباعه
والشقاء
في
خلافه.
فكيف،
يا
لك
الويل،
تعدل
نفسك
بعلي،
وهو
وارث

رسول
الله
(ص)
ووصيه
وأبو
ولده،
وأول
الناس
له
اتباعا
وأقربهم
به
عهدا،
يخبره
بسره
ويطلعه
على
أمره،
وأنت
عدوه
وابن
عدوه؟!
فتمتع
في
دنياك
ما
استطعت
بباطلك،
وليمددك
ابن
العاص
في
غوايتك،
فكان
أجلك
قد
انقضى،
وكيدك
قد
وهى،
وسوف
يتبين
لك
لمن
تكون
العاقبة
العليا.
واعلم
أنك
إنما
تكايد
ربك
الذي
قد
أمنت
كيده،
وأيست
من
روحه،
وهو
لك
بالمرصاد،
وأنت
منه

في
غرور.
والسلام
على
من
اتبع
الهدى
."
(1)

فهذا كان خطاب محمد بن أبي بكر إلى معاوية، وقد وضحت لك عبارته وانكشفت معانيها. ووضح لك فضل أمير المؤمنين من حيث إنه أول الناس إيمانا برسول الله، ومن حيث إنه فاق غيره جهادا وارتباطا برسول الله، وهو الوارث له. كما وضح لك قدر معاوية

1 - مروج الذهب للمسعودي 2: 59؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد 1: 283؛ جمهرة رسائل العرب 1: 457.

وشأنه.. فماذا قال معاوية في رده على محمد بن أبي بكر؟!

يقول ابن هند:

من معاوية بن صخر إلى الوالي على أبيه محمد بن أبي بكر.

سلام على أهل طاعة الله.

أما بعد:

فقد
أتاني
كتابك
تذكر
فيه
ما
الله
أهله
في
عظمته
وقدرته
وسلطانه،
وما
أصدق
به
رسول
الله
(ص)
مع
كلام
كثير
ألفته
ووضعته
لرأيك
في
تضعيف،
ولأبيك
فيه
تعنيف.
ذكرت
فيه

فضائل
ابن
أبي
طالب
وقديم
سوابقه
وقرابته
مع
رسول
الله
(ص)
ونصرته
له
ومواساته
إياه
في
كل
هول
وخوف،
فكان
احتجاجك
علي
وفخرك
بفضل
غيرك
لا
بفضلك،
فاحمد
ربا
صرف
هذا
الفضل
عنك
وجعله
لغيرك.
فقد
كنا
وأبوك
معنا
في
حياة
نبينا
نعرف
حق
ابن
أبي
طالب
لازما
لنا
وفضله
مبرزا
علينا،
فلما
اختار
الله
لنبيه
(عليه
الصلاة
والسلام)
ما
عنده
وأتم
له
ما

وعده،
وأظهر
دعوته،
وأفلج
حجته،
وقبضه
الله
إليه
(صلوات
الله
عليه)،
كان
أبوك
وفاروقه
أول
من
ابتزه
حقه
وخالفه
على
أمره،
على
ذلك
اتفقا
واتسقا.
ثم
دعواه
إلى
بيعتهما
فأبطأ
عنهما
وتلكأ
عليهما،
فهما
به
الهموم
وأرادا
به
العظيم.
ثم
إنه
بايعهما
وسلم
لهما،
وأقاما
لا
يشركانه
في
أمرهما،
ولا
يطلعانه
على
سرهما،
حتى
قبضهما
الله،
وانقضى
أمرهما.
ثم
قام
ثالثهما
عثمان
فهدى
بهما

وسار
بسيرتهما
فعبته
أنت
وصاحبك
حتى
طمع
فيه
الأقاصي
من
أهل
المعاصي،
فطلبتما
له
الغوائل
حتى
بلغتما
فيه
منا
كما.
فخذ
حذرك
يا
ابن
أبي
بكر،
فسترى
وبال
أمرك،
وقس
شبرك
بفترك
تقصر
عن
أن
توازي
أو
تساوي
من
يزن
الجبال
حمله،
ولا
تلين
على
قسر
قناته،
ولا
يدرك
ذو
مدى
أناته.
أبوك
مهد
له
مهاده،
وبنى
ملكه
وشاده،
فإن
يك
ما
نحن
فيه

صوابا
فأبوك
أوله،
وإن
يك
جورا
فأبوك
استبد
به،
ونحن
شركاؤه،
فبهديه
أخذنا
وبفعله
اقتدينا.

لولا ما فعل أبوك من قبل ما خالفنا ابن أبي طالب، ولسلمنا إليه، لكنا رأينا أباك فعل ذلك به من قبلنا، فأخذنا بمثاله واقتدينا بفعاله، فعب أباك بما بدا لك أو دع. والسلام على من أناب ورجع من غوايته وتاب. (1)

وها هو خطاب معاوية في رده على خطاب محمد بن أبي بكر، فتدبر في قوله:

" فقد كنا وأبوك معنا في حياة نبينا نعرف حق ابن أبي طالب لإرما لنا وفضله مبرزا علينا ".

فما هو حق علي بن أبي طالب الذي كان لإرما لمعاوية وأبي بكر وبقية الصحابة في حياة النبي صلى الله عليه وآله؟! ثم أين ذلك الحق بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله؟!

وأما قوله: " كان أبوك وفاروقه أول ابتزه حقه وخالفه على أمره " ففيه بيان الأساس الذي قامت عليه خلافة الصديق وعمر من بعده، والشاهد على هذا الأساس معاوية نفسه تصريحا ومحمد بن أبي بكر إقرارا.

وعلى هذا الابتزاز والمخالفة، تم الاتفاق والاتساق بين أبي بكر وفاروقه، كما أوضح معاوية. وإشارة معاوية إلى هذا توضح اشتراكه في ذلك، إذ أن أبا بكر هو الذي مهد وشيد له ملكه بسنه ابتزاز حق الإمام ومخالفته في أمره، بعد أن كان حقه لإرما لهم في حياة النبي صلى الله عليه وآله.

فما هي العلاقة والارتباط بين ما وقع من ابتزاز لحق الإمام ومخالفته على أمره، وبين قول النبي الأكرم لأبي بكر: " لا أدري ما تحدثون بعدي "؟!

وهكذا انشعب الإسلام بعد تلك الحوادث، وانشعب الناس على أساس ذلك إلى قوم تعبدوا بما تمخضت عنه الحوادث بعد وفاة رسول الله في السقيفة، واقتدوا بأهل البيت السقيفي، وقوم ولوا الظهور لذلك وصوبوا نحو أهل البيت النبوي، يقتدون بعلي وأهل بيته عملا ولفظا، ويمزجون حبهم للعترة باقتفاء الآثار منهم.. ليس كمن مزج حبهم باقتفاء آثار غيرهم من الفقهاء والعلماء وهم يخالفونهم في كثير من المسائل.

فهلموا – أيها الناس – إلى سبيل المؤمنين من أهل بيت الرسول وأبناء البتول، فهم

1 - نفس المصدر السابق.

أمان للناس من الغرق في مفاوز الضلال وشعاب الاختلاف.

يقول علي عليه السلام:

" أين الذين زعموا أنهم الراسخون في العلم دوننا، كذبا علينا أن رفعنا الله ووضعهم، وأعطانا وحرمهم، وأدخلنا وأخرجهم؟! بنا يستعطى الهدى، ويستجلى العمى، إن الأئمة من قريش غرسوا في هذا البطن من هاشم، لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولاة من غيرهم " [1].

ويقول عليه السلام:

" حتى إذا قبض رسول الله صلى الله عليه وآله، رجع قوم على الأعقاب، وغالتهم السبل واتكلوا على الولائج، ووصلوا غير الرحم، وهجروا السبب الذي أمروا بمودته، ونقلوا البناء عن رص أساسه، فبنوه في غير مواضعه. معادن كل خطيئة، وأبواب كل ضارب في غمرة، وقد ماروا في الحيرة، وذهلوا في السكرة، على سنة من آل فرعون، من منقطع إلى الدنيا راكن، أو مفارق للدين مباين " [2].

((فيا عجبي! وما لي لا أعجب من خطأ هذه الفرق على الاختلاف حججها في دينها؟! لا يقتفون أثر نبي، ولا يقتدون بعمل وصي!)) [3].

والحمد لله على منه وتوفيقه

---

1 - شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد 2: 36.

2 – نفس المصدر السابق 2: 48.

3 – نفسه 1: 145.